

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، الطور الثالث
ميدان: علوم اقتصادية، والتسيير وعلوم تجارية
شعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد ومالية محلية

الموضوع:

تفعيل دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر
تجارب دول رائدة وسبل الاستفادة منها

إشراف الأستاذ الدكتور
◉ أحمد بن قطاف

إعداد الطالبة:
◉ أسماء عربي

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب العائلي	الرتبة العلمية	مؤسسة الانتماء	الصفة
د. موسى بن منصور	أستاذ	جامعة برج بوعريريج	رئيسا
د. أحمد بن قطاف	أستاذ محاضر "أ"	جامعة برج بوعريريج	مشرفا ومقررا
د. سميرة سعيداني	أستاذ محاضر "أ"	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا
د. توفيق براهيم شاوش	أستاذ محاضر "أ"	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا
د. اسماعيل قشام	أستاذ	جامعة الجلفة	ممتحنا
د. عبد الحكيم عمران	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	ممتحنا



هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع التمويل الأصغر في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المحلية، وكذا عرض أهم الممارسات الدولية الرائدة في هذا المجال بغية الاستفادة منها. حيث أنّ نجاح تجربة التمويل الأصغر في عدة دولٍ، رغم قيامها في ظروفٍ وبيئاتٍ مختلفة يدفعنا للاعتقاد بنجاحها أيضاً في الجزائر. وحسب ما توصلت إليه الدراسة، فعلى الرغم من حداثة التجربة الجزائرية في مجال التمويل الأصغر، وعدم وصولها لمستوى النجاح المرغوب الذي كانت تنتظره السلطات العمومية نظراً لعدد المُعَوِّقات التي واجهتها في الواقع العملي، إلا أنّ سعيها وجهودها الحثيثة في هذا المجال يُترجم إدراكها بأنّ آلية التمويل الأصغر قدّمت حلولاً عملية بخصوص تحقيق الشمول المالي ومكافحة الفقر والبطالة، وذلك من خلال إنشاء المشروعات وإحداث مناصب الشغل ودعم المرأة... وبناءً على ذلك، يتوجّب العمل على إزاحة تلك المُعَوِّقات وإيجاد الآليات الكفيلة بتفعيل دور التمويل الأصغر لتحقيق التنمية المحلية وكذا الوطنية. كما أنّ الأمر يتطلّب أيضاً الاستفادة من تلك الخبرات الدولية، ومعرفة سبل تطويعها على الجزائر، وهذا ما أدرجته الدراسة كتوصياتٍ في الأخير.

كلمات مفتاحية: التمويل الأصغر؛ التنمية المحلية.

Abstract

The study aimed at diagnosing the reality of microfinance in Algeria and its contribution to the local development, as well as presenting the most important international leading practices in this field in order to benefit from them. The success of microfinance in several countries, despite having different circumstances and environments, leads us to believe that it can also be successful in Algeria. According to the study, despite Algeria's recent experience in microfinance, and its failure to reach the desired level of success awaited by the public authorities, due to the many obstacles encountered in practice, their efforts in this field translate its realization that the microfinance mechanism has provided practical solutions in achieving financial inclusion and combating poverty and unemployment, through establishing projects, creating jobs, and supporting women, ... Accordingly, actions must be taken to jump over these hurdles and create mechanisms for activating microfinance's role to achieve local as well as national development. It was also necessary benefit from those international experiences and to know how to adapt them to Algeria, which the study had included as recommendations.

Keywords : Microfinance ; Local Development.

Résumé

L'étude visait à diagnostiquer la réalité de la microfinance en Algérie et sa contribution au développement local, ainsi qu'à présenter les pratiques internationales les plus importantes dans ce domaine afin d'en tirer profit. Le succès de la microfinance dans plusieurs pays, malgré les circonstances et des environnements différents, laisse penser qu'elle peut aussi réussir en Algérie. Selon l'étude, malgré l'expérience récente de l'Algérie dans le domaine de la microfinance, et son incapacité à atteindre le niveau de succès attendu par les pouvoirs publics, en raison des nombreux obstacles rencontrés dans la pratique, leurs efforts dans ce domaine traduisent sa prise de conscience que le mécanisme de la microfinance a fourni des solutions pratiques pour parvenir à l'inclusion financière et lutter contre la pauvreté et le chômage, à travers la mise en place de projets, la création d'emplois, et le soutien aux femmes, En conséquence, des mesures doivent être prises pour surmonter ces obstacles et créer des mécanismes permettant d'activer le rôle de la microfinance pour réaliser le développement local et national. Il fallait aussi tirer parti de ces expériences internationales et savoir les adapter à l'Algérie, ce que l'étude avait inclus comme recommandations.

Mots clés : La microfinance ; Le développement Local.

شكر و عرفان:

الحمد لله الذي رضي لنفسه الحمد وعلمه، فله الثناء
الحسن بل أجله وأعظمه، له الحمد على جميل أوصافه
وجليل ما أنعمه، وله الحمد لتمام منته وكمال نعمته
وما أكرمه...

اللهم لك الحمد على أن مننت عليّ أن أتممت هذا
العمل.

وأصليّ و أسلم على رسول الله محمد وصحبه السائرين
على خطاه إلى يوم الدين، أما بعد ...

ولأن حسن السجّية يوجب إبداء الشكر والتّحيّة،
أحيّي في أستاذي المشرف "أحمد بن قطّاف" تواضعه
وسمو أخلاقه التي نهلت منها مثلما نهلت من علمه،
وأشكره على ما قدّمه لي من مساعدة وتوجيهات
لإنجاز هذا العمل.

فخالص شكري وعرفاني لك أستاذي.

أجزل الشكر وأعطر الثناء وكلّ التقدير للأساتذة
الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على تفضّلهم بقبول
تحكيم هذا البحث ومناقشته وتصويبه.

كما أعرب أيضا عن كلّ الامتنان والعرفان لكل
أساتذتي الكرام.

وكلّ من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذا
العمل.

شكر لكم جميعا

إهداء

إلى كلّ هذا العالم ... سندي و مأواي ... إلى الوالدين
الكرّمين

حبّاء، احتراماً، عرفاناً، تقديراً، و طاعة ... حفظهما الله و
أطال في عمرهما في الخير بموفور الصّحة و العافية

إلى مهجة فؤادي ... ولحياتي خير أنس وبراء "ابني أنس"

إلى أعلى و أعزّ الثّاس ... إلى من حملوا معي آمال المستقبل
... إخوتي

إلى هذا الصرح الفتي والجبار

جامعة محمّد البشير الإبراهيمي ببرج بوعريش

- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -

إلى كلّ من سعى ويسعى من أجل تنمية هذا الوطن

أهدي هذا العمل

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
II-II	❖ فهرس المحتويات
b-c	❖ قائمة الجداول
d-e	❖ قائمة الأشكال
f	❖ قائمة الملاحق
g-h	❖ قائمة المختصرات
ب-ط	❖ المقدمة العامة
40-11	الفصل الأول: التنمية المحلية: مفاهيم وأسس
12	• المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية، أنواعها، متطلباتها واستراتيجياتها
12	- المطلب الأول: مدخل تاريخي لتطور الفكر التنموي المحلي
14	- المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية
19	- المطلب الثالث: أنواع التنمية المحلية
21	- المطلب الرابع: متطلبات التنمية المحلية واستراتيجياتها
23	• المبحث الثاني: مفاهيم ذات صلة بالتنمية المحلية
23	- المطلب الأول: اللامركزية
26	- المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية المحلية
26	- المطلب الثالث: التنمية المكانية
27	- المطلب الرابع: المشاركة الشعبية
30	• المبحث الثالث: التنمية المحلية: الخصائص والأهداف، الفاعلون و دورهم، المقومات والمعوقات
30	- المطلب الأول: دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية
31	- المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية وأهدافها
34	- المطلب الثالث: الجهات الفاعلة في التنمية المحلية
37	- المطلب الرابع: مقومات التنمية المحلية ومعوقاتها
79-42	الفصل الثاني: مدخل مفاهيمي للتمويل الأصغر
43	• المبحث الأول: أساسيات التمويل الأصغر
43	- المطلب الأول: مفهوم التمويل الأصغر
52	- المطلب الثاني: خصائص، أهداف، وأهمية التمويل الأصغر
59	- المطلب الثالث: مهمة التمويل الأصغر: المقدمون، الخدمات، والمستهدفون

66	• المبحث الثاني: انتقادات التمويل الأصغر، التحديات الماثلة، وسبل الإنجاح
66	- المطلب الأول: انتقادات موجهة للتمويل الأصغر
68	- المطلب الثاني: تحديات ومعوّقات إقامة صناعة قوية للتمويل الأصغر
69	- المطلب الثالث: مقاربات نظرية في تطوير و إنجاح مهمة التمويل الأصغر
70	• المبحث الثالث: التمويل الأصغر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية
70	- المطلب الأول: تحديد طبيعة العلاقة بين التمويل الأصغر و التنمية المحلية
71	- المطلب الثاني: الأهمية التنموية المحلية للتمويل الأصغر
73	- المطلب الثالث: معايير ومؤشرات قياس دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية
144-81	الفصل الثالث: تشخيص واقع التمويل الأصغر في الجزائر ومدى إسهامه في تحقيق التنمية المحلية
82	• المبحث الأول: واقع التجربة الجزائرية في التمويل الأصغر
82	- المطلب الأول: الجهات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر في الجزائر
92	- المطلب الثاني: تقييم نشاط أجهزة الدعم في الجزائر
117	- المطلب الثالث: مشكلات صناعة التمويل الأصغر في الجزائر
121	• المبحث الثاني: التمويل الأصغر في الجزائر: نظرة استشرافية
121	- المطلب الأول: تحديات تطور صناعة التمويل الأصغر في الجزائر
123	- المطلب الثاني: مقترحات عملية لقيام تمويل أصغر ناجح في الجزائر
124	- المطلب الثالث: مستقبل التمويل الأصغر في الجزائر بين الفرص المتاحة والمأمول
128	• المبحث الثالث: مساهمة التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر
128	- المطلب الأول: البرامج الداعمة لمسار التنمية المحلية في الجزائر
136	- المطلب الثاني: مساعي الجزائر في إطار انتهاج إستراتيجية متوازنة للتنمية المحلية
138	- المطلب الثالث: تحليل مساهمة أجهزة التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر
194-146	الفصل الرابع: دور التمويل الأصغر الفاعل في التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية الرائدة
147	• المبحث الأول: لمحة عن وضع التمويل الأصغر في العالم
147	- المطلب الأول: تطور عدد المقترضين النشطين في العالم
149	- المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي لصناعة التمويل الأصغر

151	• المبحث الثاني: تجارب دولية رائدة في التمويل الأصغر
151	- المطلب الأول: تجربة بنغلاديش
162	- المطلب الثاني: التجربة الإيطالية
171	- المطلب الثالث: التجربة السودانية
189	• المبحث الثالث: قراءات في التجارب: دروس مستخلصة وسبل الاستفادة منها
189	- المطلب الأول: الدروس المستخلصة من التجارب الدولية الرائدة
190	- المطلب الثاني: سبل تطويع الدروس المستفادة على الجزائر
201-196	❖ الخاتمة العامة
215-203	❖ قائمة المراجع
236-217	❖ الملاحق

قوائم: الجداول، الأشكال، الملاحق،
والمختصرات

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تعاريف للتنمية المحلية	18
02	الأحداث الرئيسية في التطور التاريخي للتمويل الأصغر	48
03	تطور عدد القروض الحسنة الممنوحة من قبل صندوق الزكاة الجزائري ونسبة تغطية الطلب عليها خلال الفترة (2003-2012)	88
04	وكالة ANADE: الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي	95
05	وكالة ANADE: الهيكل المالي لصيغة التمويل الثنائي	95
06	وكالة ANADE: الهيكل المالي لصيغة التمويل الذاتي	96
07	وكالة ANADE: كيفية تسديد القروض	96
08	حجم القروض الممنوحة من قبل وكالة ANADE (منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2021)	99
09	توزيع القروض الممنوحة من قبل وكالة ANADE حسب نوع القطاع (منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2021)	100
10	توزيع القروض الممنوحة من قبل وكالة ANADE حسب نوع الجنس (منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2021)	101
11	الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي	103
12	حجم القروض الممنوحة من قبل CNAC (منذ إنشائه إلى غاية 30 جوان 2021)	105
13	توزيع القروض الممنوحة من قبل CNAC حسب نوع القطاع (منذ إنشائه إلى غاية 30 جوان 2021)	106
14	صيغ التمويل المتاحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)	110
15	تعداد القروض الممنوحة من قبل وكالة ANGEM حسب نمط التمويل (منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2021)	112
16	عدد مناصب الشغل المُستحدثة من قبل وكالة ANGEM (منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2021)	113

114	توزيع القروض الممنوحة من قبل ANGEM حسب نوع القطاع (منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2021)	17
115	توزيع القروض الممنوحة من قبل ANGEM حسب نوع الجنس (منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2021)	18
115	حصيلة الخدمات غير المالية المُقدّمة من قبل وكالة ANGEM (خلال الثلاث سنوات الأخيرة إلى غاية 31 ديسمبر 2021)	19
129	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	20
131	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	21
133	مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)	22
135	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2016)	23
141	نسبة مساهمة مؤسسات الدعم (ANADE, CNAC, ANGEM) في التشغيل خلال الفترة (2011-2019)	24
155	معدلات الفائدة المُحدّدة على مستوى بنك غرامين حسب فئة القرض	25
156	تطور عدد أعضاء بنك غرامين خلال الفترة (2009-2020)	26
158	تطور حصيلة الودائع المتلقاة من قبل بنك غرامين خلال الفترة (2009-2020)	27
159	تطور عدد الفروع، وعدد المناطق المحلية المغطاة من قبل بنك غرامين خلال الفترة (2009-2020)	28
160	قائمة المؤسسات التنموية المنشأة من قبل بنك غرامين خلال فترة بداية نشاطه	29
161	قائمة المؤسسات التنموية المنشأة من قبل بنك غرامين حديثاً	30
167	الخدمات غير المالية المُتاحة على مستوى مؤسسة PerMicro	31
168	حصيلة نشاط PerMicro خلال سنتي 2020، 2021	32
175	الإطار التنظيمي لمؤسسات التمويل الأصغر في السودان حسب لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لسنة 2011	33
176	عدد عملاء مؤسسات التمويل الأصغر في السودان خلال سنتي 2020، 2021	34
177	حجم التمويل الأصغر الممنوح في السودان خلال سنتي 2020 و 2021	35
178	مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر في السودان خلال سنتي 2020 و 2021	36
184	أهم نجاحات بنك الأسرة السوداني	37

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
16	عوامل تنمية المجتمع المحلي	01
33	أهداف التنمية المحلية	02
34	النظام البيئي للتنمية المحلية	03
57	الأهداف الإستراتيجية للتمويل الأصغر	04
60	أشكال مؤسسات التمويل الأصغر	05
76	معايير قياس أثر التمويل الأصغر على التنمية المحلية	06
78	مؤشرات قياس أثر التمويل الأصغر على التنمية المحلية	07
89	تطور المبالغ المخصصة للقروض الحسن الممنوح من قبل صندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة (2003-2012)	08
126	الخدمات المالية الرقمية (DFS) رافعة لتعزيز الشمول المالي	09
139	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)	10
140	عدد المشاريع الممولة من قبل مؤسسات الدعم (ANADE, ANGEM, CNAC) حسب نوع القطاع إلى غاية 30 جوان 2021	11
142	تطور نسبة مساهمة مؤسسات الدعم (ANADE, CNAC, ANGEM) في التشغيل خلال الفترة (2011-2019)	12
143	حصة المرأة من إجمالي القروض الممنوحة من قبل مؤسسات الدعم (ANADE, CNAC, ANGEM)	13
148	تطور عدد المقترضين النشطين على المستوى العالمي خلال الفترة (2009-2020)	14
149	التوزيع الجغرافي للتمويل الأصغر في العالم	15
157	تطور حصيلة القروض الممنوحة من قبل بنك غرامين خلال الفترة (2009-2020)	16
163	تطور عدد العملاء النشطين لإجمالي مؤسسات التمويل الأصغر في إيطاليا خلال الفترة (2012-2019)	17
165	المساهمة النسبية للشركاء المؤسسين لـ PerMicro	18
168	التوزيع النسبي لمحفظة قروض PerMicro خلال سنتي 2020، 2021.	19
173	عدد مؤسسات التمويل الأصغر في بعض الدول العربية	20

174	الإطار التنظيمي لمؤسسات التمويل الأصغر في السودان	21
179	توزع القروض الصغيرة الممنوحة حسب نوع الجنس في بعض الدول العربية سنة 2020	22
180	توزع القروض الصغيرة الممنوحة حسب نوع الجنس في السودان سنة 2020	23

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
224-217	مؤشرات قياس التنمية المحلية المُعتمدة من قِبل وكالة "Innovate Change"	01
225	نموذج اتفاقية الانخراط بين حامل المشروع وصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)	02
230-226	نموذج اتفاقية القروض الموجهة لحاملي المشاريع في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)	03
231	الفروع الجهوية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)	04
232	الفروع المحلية لـ PerMicro بإيطاليا	05
235-233	برنامج "تمكين الشباب لريادة الأعمال الزراعية" لبنك التنمية الإفريقي	06
236	نموذج الدراسة المالية للمشاريع الممولة من قِبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)	07

قائمة المختصرات

❖ باللغة العربية

المختصر	معنى المختصر
ص	صفحة
دج	دينار جزائري

❖ باللغة الأجنبية

المختصر	معنى المختصر	المدلول باللغة العربية
ABG	Al baraka Banking Group	مجموعة البركة المصرفية
ANADE	Agence Nationale d'Appui et de Développement de l'Entrepreneuriat	الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro-crédit	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
BADR	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BDL	Banque de Développement Local	بنك التنمية المحلية
BEA	Banque Extérieure d'Algérie	بنك الجزائر الخارجي
BNA	Banque Nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
BRAC	Bangladesh Rural Advancement Committee	لجنة النهوض بالمناطق الريفية في بنغلاديش
BRI	Bank Rakyat Indonesia	بنك راكيات إندونيسيا
BTS	Banque Tunisienne de Solidarité	بنك التضامن التونسي
CEB	Council of Europe Development Bank	مجلس بنك التنمية الأوروبي
CGAP	Consultative Group to Assist the Poor	المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chômage	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
CPA	Crédit Populaire d'Algérie	القرض الشعبي الوطني

الخدمات المالية الرقمية	Digital Financial Services	DFS
الشبكة الأوروبية للتمويل الأصغر	European Microfinance Network	EMN
البنك الشعبي للقروض الصغرى	Fondation Banque Populaire pour le MicroCrédit	FBPMC
الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية	Fonds National pour la Promotion des Activités de l'Artisanat Traditionnel	FNPAAT
الوكالة الألمانية للتعاون الدولي	Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit	GIZ
منظمة العمل الدولية	International Labour Organisation	ILO
التنمية الاقتصادية المحلية	Local Economic Development	LED
نظام متابعة القروض	Loans Tracking System	LTS
سوق تبادل معلومات التمويل الأصغر	Microfinance Information Exchange market	MIX market
مؤسسات مالية غير مصرفية	Non-Banking Financial Institutions	NBFIs
المنظمات غير الحكومية	Non-Governmental Organizations	NGOs
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organisation for Economic Co-operation and Development	OECD
الديوان الوطني للإحصائيات	Office National des Statistiques	ONS
مخططات التنمية البلدية	Plans Communaux de Développement	PCD
مخططات التنمية القطاعية	Plans Sectoriels de Développement	PSD
برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	Programme de Soutien à la Relance Economique	PSRE
بنك الاحتياطي الهندي	Reserve Bank of India	RBI
شبكة التمويل الأصغر الإيطالية	Rete Italiana Microfinansa	RITMI
جمعية النساء العاملات لحسابهن	Self-Employed Women's Association	SEWA
الابتكار التكنولوجي والبحث من أجل الأثر الاجتماعي	Technology Innovation and REsearch for Social ImpAct	TIRESIA
الصناعات المتناهية الصغر	Très Petites Industries	TPI
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	United Nations Industrial Development Organization	UNIDO

المقدمة العامة

تمهيد:

تظلّ التنمية عموماً من أهم القضايا على الساحة العالمية مهما تباينت مداخلها وأنماط حدوثها، كما تحظى قضية التنمية المحلية على وجه الخصوص باهتمام الكثير من الدول ومُفكِّريها سواءً السياسيين أو الاجتماعيين أو الاقتصاديين، وهذا لما تحتلّه من أهمية قاعدية في مسار التنمية الوطنية الشاملة. وسعيّاً من تلك الدول إلى تحقيق التنمية على المستوى القومي، كان لابدّ من انتهاج سياسات واستراتيجيات لتجسيد التنمية على المستوى المحلي كقاعدة للوصول إلى أوسع من ذلك. ومن بين أهم تلك الاستراتيجيات التنموية يبرز التمويل الأصغر كألية فاعلة تساهم في معالجة العديد من المشكلات الاجتماعية كال فقر والبطالة؛ وكذا تعزيز الشمول المالي من خلال الوصول إلى الفئات الهشة التي يعوزها توفير رؤوس الأموال والضمانات المستعصية. وفي هذا السياق، يرى محمد يونس الحائر على جائزة نوبل للسلام لعام 2006، أنه من الضرورة الأخلاقية تأسيس الائتمان كحق¹، وذلك انطلاقاً من إيمانه بأن الوصول إلى الائتمان يعد وسيلة مباشرة للتنمية الاقتصادية، والحد من الفقر وتحسين أوضاع جميع المواطنين.

وكسائر الدول في العالم، أبدت الجزائر اهتماماً بالغاً بهذا المجال من خلال وضع مجموعة من الخطط والإستراتيجيات التنموية التي تستهدف النهوض بالمجتمعات المحلية. ويُعد التمويل الأصغر أحد أهم تلك الإستراتيجيات، حيث كان التحول الذي عرفه الاقتصاد الجزائري من خلال الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية المُنتهجة منذ بداية السبعينات، وكذا الانتقال من الاقتصاد المُخطَّط إلى اقتصاد السوق مع مطلع التسعينات مجالاً خصباً لنمو آلية التمويل الأصغر؛ والتي تلعب دوراً هاماً في تعبئة طاقات الأفراد والعائلات الفقيرة النشطة واستثمارها على النحو الأفضل، وذلك من خلال إدراجهم ضمن تنظيم مؤسسي يسمح بتفعيل إشراكهم في العملية الإنتاجية وتلبية متطلبات مجتمعاتهم وكذا تنميتها.

أولاً: إشكالية الدراسة

انطلاقاً من الاهتمام المتزايد بألية التمويل الأصغر كمنهج تنموي واعد في العديد من اقتصاديات العالم ومن بينها الجزائر، وكذا تحقّق نجاحها على مستوى البعض منها، يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن أن نُفَعِّل دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر على ضوء الاستفادة من

التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال؟

¹ See : Hudon Marek : Should Access to Credit be a Right ?, CEB (Center Emile Bernheim for business studies) working paper N° 07/008 , BELGIUM, 2007.

وانطلاقاً من الإشكالية الرئيسية، يمكن صياغة مجموعة من التساؤلات الفرعية على النحو التالي:

- ما العلاقة بين التمويل الأصغر والتنمية المحلية؟
- ما واقع التمويل الأصغر في الجزائر؟ وما دوره في إحداث التنمية المحلية؟
- ما السبل والآليات الممكنة تطبيقها في الجزائر لتطوير آلية التمويل الأصغر وتحقيق التنمية المحلية في إطار الاستفادة من الممارسات الدولية الرائدة؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

- بناءً على التساؤلات الفرعية المطروحة أعلاه، نقترح الفرضيات التالية:
- يساهم التمويل الأصغر من خلال توفيره لحزمة من الخدمات المالية وغير المالية لأفراد المجتمع المحلي ذوي الدخل المتدني في تحسين مستوى معيشتهم اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وحضارياً؛
 - تساهم آلية التمويل الأصغر في الجزائر في دعم وتمويل العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، غير أنّ النتائج المحقّقة من قبل هذه المشروعات لم ترق إلى المستوى المرغوب؛
 - يمكن تحديد أهم الممارسات الدولية الرائدة في المجال، والتي يمكن تطويع مستخلص الدروس المستفادة منها بما يتماشى مع خصوصيات التجربة الجزائرية.

ثالثاً: منهج الدراسة

في سبيل الإجابة على إشكالية الدراسة تم استخدام مجموعة من المناهج نرى أنها تتماشى وطبيعة موضوع الدراسة، وهي كالتالي:

- **المنهج الوصفي:** لغرض الإحاطة بالجانب النظري لكل من التنمية المحلية والتمويل الأصغر؛
- **المنهج التحليلي:** لتشخيص وتقييم تجربة التمويل الأصغر في الجزائر، ودراسة وتحليل مدى مساهمته في تحقيق التنمية المحلية؛
- **المنهج الاستقرائي:** لعرض أهم الدروس المستفادة من بعض التجارب الدولية الرائدة التي يمكن تطويعها بما يتوافق وحالة الجزائر، أين تم جمع المعلومات والإحصائيات من مصادر ثانوية تمثلت في أحدث الأبحاث والدراسات والتقارير الرسمية المنشورة ودراسات المنظمات الدولية المتاحة حول هذه التجارب.

رابعاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية دراستنا من الأهمية البالغة التي تكتسيها آلية التمويل الأصغر في قضايا التنمية عموماً وتأثيرها الناجع على معالجة ظاهرتي الفقر والبطالة على مستوى الكثير من الدول، لاسيما من خلال ربطه بالتنمية المحلية، كون هذه الأخيرة تعد من أحدث التوجهات الاقتصادية والسياسية في اقتصاديات مختلف الدول بصفة عامة والجزائر على وجه الخصوص.

خامساً: أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعريف بآلية التمويل الأصغر في سياقها الوطني والمحلي؛
- تشخيص وتقييم نشاط أجهزة التمويل الأصغر في الجزائر منذ إنشائها إلى غاية الوقت الحالي، وكذا رصد أهم المشكلات التي توجهها والتحديات الماثلة أمام تطورها؛
- إبراز مدى مساهمة آلية التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؛
- استخلاص الدروس والاستفادة من التجارب الناجحة لبعض الدول في التمويل الأصغر ونجاح مساهمته في تحقيق التنمية المحلية، والخروج بآليات وسبل تكييفها على التجربة الجزائرية.

سادساً: أسباب اختيار الموضوع

من بين أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، نذكر ما يلي:

- تسجيل نسبة معتبرة من المشاريع المتعثرة الممولة من قبل برامج التمويل الأصغر في الجزائر وعدم معرفة موطن الخلل؛
- نجاح العديد من الممارسات الدولية في تحقيق أهداف التمويل الأصغر وتمكين الفئة الفقيرة وذوي الدخل المنخفض وإشراكهم في تنمية مجتمعاتهم؛
- ارتباط الموضوع بتخصص الباحثة "اقتصاد ومالية محلية".

سابعاً: حدود الدراسة

سنركز في هذه الدراسة على الجوانب الفكرية للتنمية المحلية بالقدر الذي يخدم الإشكالية المطروحة، أي تناول كل من مفهوم التنمية المحلية وأنواعها، وخصائصها وأهم أهدافها، والجهات الفاعلة فيها، وكذا مقوماتها وأهم المعوقات التي تعترض تحقيقها؛ وذلك دون التعرّيج على الجماعات المحلية ودورها الاقتصادي والسياسي في التنمية المحلية.

ثامناً: صعوبات الدراسة

- أهم العراقيل التي واجهتنا خلال قيامنا بهذا البحث:
- صعوبة الحصول على الإحصائيات التي تغطي جوانب معينة تدعم تشخيصنا لوضع التمويل الأصغر في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المحلية؛
 - ندرة المراجع التي تربط بين متغيري الدراسة؛
 - تباين مفاهيم وحيثيات التمويل الأصغر والذي يتبدى أكثر بين المراجع العربية ونظيرتها الأجنبية؛

تاسعاً: الدراسات السابقة

- يُعدّ التراكم المعرفي خاصيةً مشتركة بين مختلف العلوم، إذ يبدأ الباحثون من حيث اختتم سابقوهم. وعلى هذا النحو، تُعتبر الدراسات السابقة ضرورةً منهجية وإحدى الركائز والعناصر الأساسية لعملية البحث. ودراستنا كغيرها من الدراسات تركّزت على مجموعة من الدراسات السابقة، التي تناولت ذات الموضوع أو أحد جوانبه من زوايا مختلفة. نستعرض أهم تلك الدراسات كالاتي:
- دراسة عمران عبد الحكيم سنة 2016، بعنوان: "تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، بجامعة سطيف، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى إجراء تقييم لتجربة بنك غرامين ببنغلاديش خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 و2013، وتحديد عوامل نجاحها قصد التمكن من اقتراح استراتيجيات لتطوير التمويل الأصغر على مستوى الاقتصاد الجزائري. حيث تمّ استخدام المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة النظرية حول موضوع الدراسة، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة من خلال تقييم تجربة بنك غرامين ببنغلاديش، وكذا عرض وتقييم التجربة الجزائرية في مجال التمويل الأصغر بالاستناد في ذلك على تحليل المعلومات والبيانات المتاحة على مستوى الهيئات المعنية. وبناءً على تقييم التجريبتين، كان من أهم النتائج المتوصّل إليها ضرورة العمل على تطوير تجربة بنك غرامين وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري بما يتوافق مع خصوصياته. وفي إطار ذلك، تمّ اقتراح إستراتيجية متكاملة تتمثل في إحداث بنك متخصص في مجال التمويل الأصغر على ضوء الاستفادة من النقاط الإيجابية المستوحاة جزاء تقييم تجربة غرامين.

تشارك هذه الدراسة مع دراستنا في معالجة نفس الموضوع الرئيس والهدف العام، وهو كيفية تطوير صناعة التمويل الأصغر في الجزائر على ضوء الاستفادة من الممارسات الدولية الرائدة في هذا المجال. غير أنّ هذه الدراسة سلّطت الضوء على نموذج معين دون سواه من بين النماذج المؤسسية للتمويل الأصغر

وهو نموذج بنك غرامين، في حين تناولت دراستنا مجموعة من التجارب الأخرى الرائدة التي انتهجت نماذج مؤسسية أخرى عدا نموذج بنك غرامين، والتي يمكن النهل من مواطن نجاحها والاستفادة منها في إطار التجربة الجزائرية، بالإضافة إلى ارتباط دراستنا بالتنمية المحلية على وجه الخصوص.

- دراسة محنان صبرينة سنة 2018، بعنوان "تطوير دور مؤسسات التمويل الأصغر في تنمية المشروعات الفردية والعائلية-دراسة مقارنة بين التجربة الإندونيسية والجزائرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، بجامعة سطيف، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تحديد إستراتيجية لتطوير دور مؤسسات التمويل المُصغّر في الاقتصاد الجزائري على ضوء دراسة تجربة إندونيسيا في مجال التمويل المُصغّر والاستفادة منها، حيث تمّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وكذا المقارن لدراسة وإجراء مقارنة بين بنك راكيات بإندونيسيا والوكالة الوطنية لتسيير القرض المُصغّر (ANGEM) بالجزائر كمتّين للبلدين في مجال التمويل المُصغّر. وكان من أبرز ما خلّصت إليه الدراسة ضرورة تطوير سوق التمويل المُصغّر في الجزائر، كما تمّ في إطار تجسيد ذلك اقتراح فتح المجال أمام البنوك والمؤسسات المالية للاستثمار في مؤسسات التمويل المُصغّر، بالإضافة إلى التشجيع على اعتماد صيغ التمويل الإسلامي المُصغّر.

تنفق هذه الدراسة أيضاً مع دراستنا في الموضوع الرئيس والهدف العام بمحاولة النهل من تجارب دولية ناجحة وتطبيق ذلك على الاقتصاد الجزائري. إلا أنّ هذه الدراسة عالجت ذلك من خلال دراسة تجربة مُحدّدة وهي تجربة بنك راكيات بإندونيسيا، كما أنّها ركّزت على مجال التمويل المُصغّر وليس الأصغر والذي ركّز في نظيرتها التجربة الجزائرية على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المُصغّر (ANGEM) دون أن يشمل باقي أجهزة الدعم في الجزائر، وتمّت المقارنة بينهم قصد الخروج بإستراتيجية تفيد سوق التمويل المُصغّر في الجزائر، في حين تطرّقت دراستنا للتمويل الأصغر وغطّت أجهزة الدعم الثلاث، كما تعرّضت لعدد من التجارب الدولية الرائدة في سبيل استخلاص أهم الدروس التي يمكن تطبيقها على حالة الجزائر.

- دراسة Safia ZOURDANI سنة 2018، بعنوان " La Microfinance comme Levier

de Développement Socioéconomique au MAGHREB ARABE"، مقال منشور في

مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 11، العدد 1، جامعة الوادي، الجزائر.

حاولت هذه الدراسة توضيح مدى تأثير أنظمة التمويل الأصغر في دول المغرب العربي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، باعتبارها تجارب فتيّة مقارنةً بدول آسيا وأمريكا اللاتينية، حيث تمّ التركيز على الجزائر والمغرب وتونس. وبناءً على ذلك، تمّ استخدام المنهج الوصفي المقارن، أين تمّ تحديد الوكالة الوطنية

لتسيير القرض المصغر (ANGEM) الأكثر هيمنةً على التمويل المُوجَّه للمشروعات الصغيرة واستهدافاً للشباب والنساء بالجزائر؛ وجمعية "الأمانة"، ومؤسسة البنك الشعبي للقروض الصغرى (FBPMC) بالمغرب؛ بالإضافة إلى بنك التضامن التونسي (BTS)، ومؤسسة أندا العالم العربي (Enda Inter-Arabe) بتونس؛ وكذا إجراء مقارنة بينها من حيث الجانب التنظيمي والقانوني وأسعار الفائدة المُحدَّدة، ودراسة أثرها بالنسبة للدول الثلاث باستخدام عدة مؤشرات. تمّ التوصل إلى أنّ جهوداً كبيرة تُبدل في قطاع التمويل الأصغر، وأنّ هذا الأخير يُؤثر إيجاباً على الأنشطة الاقتصادية من حيث الدخل ومستوى الأرباح والاستثمارات والوصول إلى الأسواق، كما يبرز التأثير أيضاً على مستوى الأسرة في الميزانية وزيادة القدرة الشرائية والاستهلاك. كنتيجة نهائية للدراسة، التمويل الأصغر ما هو إلّا حلّ جزئي لمشكلة الفقر المُعقَّدة.

تتماشى هذه الدراسة ودراستنا في إطار دراسة التجارب الدولية الرائدة في مجال التمويل الأصغر فضلا عن تجربة الجزائر، ويكمن الاختلاف بينهما في أنّ هذه الدراسة ركزت في دراستها لتجربة التمويل الأصغر في الجزائر على الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، بينما شملت دراستنا أجهزة الدعم الثلاث. بالإضافة إلى أنّ التجارب الدولية التي تمّ التركيز عليها وأُجريت المقارنة بينها من خلال هذه الدراسة هي تونس والمغرب والجزائر كتجارب مغاربية، في حين حاولت دراستنا تسليط الضوء على تجارب أخرى عالمية إضافة إلى نموذج عربي رائد، مع اقتراح سبل لتطويع الدروس المُستخلصة على الجزائر.

- دراسة أمين قسول سنة 2016، بعنوان "متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في

البنوك الإسلامية-دراسة تجارب دول عربية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، بجامعة الشلف، الجزائر.

تهدف الدراسة أساساً إلى الوقوف على المتطلبات الضرورية لتفعيل منتجات التمويل المصغر بالبنوك الإسلامية، حيث ألقى الباحث الضوء على مختلف المعوقات والتحديات التي تحول دون تقديم البنوك الإسلامية لمنتجات التمويل الأصغر في بعض الدول العربية كالجزائر ومصر والسودان، بغية الوصول إلى أهم السبل المناسبة لتفعيل ذلك. استخدم الباحث المنهج الاستنباطي، وتجلّى ذلك من خلال استعراض مختلف المفاهيم المتعلقة بكل من البنوك الإسلامية ونظام التمويل المصغر، ومحاولة وضع تصور عام حول مدى إمكانية الدمج بين مبادئ العمل المصرفي الإسلامي ونظام التمويل المصغر، وكذا اقتراح أبرز الآليات كمتطلبات لإنجاح ذلك في الدول العربية محل الدراسة.

تتفق الدراسة ودراستنا في سياقها العام على غرار الدراسات الأخرى السابق ذكرها، غير أنّ هذه الدراسة تناولت التمويل المصغر دون أن تتعرض للتمويل الأصغر كمفهومٍ أوسع، بالإضافة إلى تناول ذلك

بمقاربة إسلامية تتوافق مع مبادئ ومعتقدات الدول العربية محل الدراسة. في حين شملت دراستنا المفهوم الواسع للتمويل الأصغر الذي يندرج التمويل المُصغَّر فيه ضمناً، وربطه بمتغير التنمية المحلية، وكذا التعرض لأهم التجارب الدولية الرائدة في مجال التمويل الأصغر وفعالية دوره التنموي خاصة على المستوى المحلي، أين تعمّدتنا اختيار نموذج عربي إسلامي كمنهل مهمّ أيضاً تستفيد منه الجزائر في هذا المجال فضلاً عن نماذج دولية أخرى غير إسلامية.

من خلال تفحص هاته الأبحاث الأكاديمية وتحليل أهم سطورها، يُمكننا القول أنّه قد تتكامل مع دراستنا فيما يخص الجانب النظري، غير أنّ ميزة بحثنا تتجلى في ربط مفهوم التمويل الأصغر بالتنمية المحلية، كما تتميز بنقل أهم الممارسات الدولية الناجحة في تطبيق برامج التمويل الأصغر لاسيما على المستوى المحلي، وكذا استنباط أهم الدروس وأوجه الاستفادة منها ومحاولة النهل من كل تجربة بما يتماشى مع خصوصيات تجربة الجزائر، وذلك من خلال اقتراح سبل إستراتيجية كفيلة بإحقاق ذلك وتجميعها في قالب عملي متكامل.

عاشراً: هيكل الدراسة

من أجل دراسة إشكالية الموضوع المضبوطة في المقدمة العامة للدراسة، والإلمام بمختلف جوانبها، نخطط لاعتماد أربعة فصول رئيسية؛

يتناول الفصلان: الأول "التنمية المحلية: مفاهيم وأسس" والثاني "مدخل مفاهيمي للتمويل الأصغر" الجوانب النظرية المتعلقة بكل من متغيري الدراسة "التنمية المحلية" و "التمويل الأصغر" على التوالي؛ من خلال عرض مختلف الأسس النظرية التي يقوم عليها كلٌّ منهما، وكذا محاولة توضيح العلاقة بينهما والتطرق لمعايير ومؤشرات قياس دور التمويل الأصغر (كمتغير مستقل للدراسة) في تحقيق التنمية المحلية (كمتغير تابع). وذلك قصد توظيفها في الجانب التطبيقي للدراسة ضمن الفصول القادمة.

أمّا الفصل الثالث "تشخيص واقع التمويل الأصغر في الجزائر ومدى إسهامه في تحقيق التنمية المحلية" فيهتمّ بعرض وتحليل وتشخيص التجربة الجزائرية في مجال التمويل الأصغر؛ وذلك من خلال التعرف على أهم الجهات المقدّمة لخدمات التمويل الأصغر في الجزائر، وكذا تقييم نشاط أجهزة الدعم الثلاثة المعتمدة فيها (ANADE, CNAC, ANGEM) من عدّة جوانب ومعايير أهمها: عدد المشاريع الممولة، مبلغ الاستثمار المخصص لها، طبيعة النشاطات الممولة، حصة المرأة من المشاريع الممولة، ...، ومن ثمّ رصد أهم المشكلات الحائلة دون تطوير التمويل الأصغر في الجزائر، وأهم الآليات المقترحة في سبيل تخطّيها. كما يعرض هذا الفصل أهم ملامح مساهمة هذه الأجهزة في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

في حين يستعرض الفصل الرابع "دور التمويل الأصغر الفاعل في التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية الرائدة" أهم الممارسات الدولية الناجحة والرائدة فيما يخص التمويل الأصغر كتجربة بنك غرامين ببنغلاديش في آسيا كأحد أهم نماذج النجاح في هذا المجال، وتجربة مؤسسة (PerMicro) بإيطاليا كنموذج من أوروبا، بالإضافة إلى تجربة بنك الأسرة السوداني كتجربة عربية متميزة؛ وذلك من باب الاستفادة من دروسها وتطبيقها على الاقتصاد الجزائري، مع ضرورة مراعاة الاختلافات السياقية والاقتصادية والاجتماعية بينها والجزائر، وكذا الخروج بأهمّ سبل تطويعها على التجربة الجزائرية.

أما الخاتمة، فتتضمن طرح آليات ورؤى لتفعيل وتطوير التمويل الأصغر في الجزائر وإثبات دوره في العملية التنموية المحلية؛ وذلك بناءً على الدراسة النظرية، وتنسيقها مع الواقع العملي في الجزائر، وكذا الدروس المستفادة من التجارب الدولية التي سبق أن أشرنا إليها.

الفصل الأول:

التنمية المحلية: مفاهيم وأسس

تمهيد:

لعله من الضروري بدايةً، القيام بمعالجة القضايا النظرية التي تُعنى بالمفاهيم التي تثيرها هذه الدراسة. وعلى هذا الأساس، يتيح الفصل الأول عرضًا عامًا للمفاهيم الأساسية لأحد متغيري الدراسة ألا وهو مصطلح التنمية المحلية.

يحظى موضوع التنمية عمومًا و التنمية المحلية على وجه الخصوص باهتمامٍ بالغٍ من قبل مختلف المفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين و العديد من الهيئات الدولية، و لقد رُوّجت الأدبيات النظرية في هذا المجال لأهمية هذا النهج التنموي المعاصر كمدخل لتحقيق التنمية القومية الشاملة. إنَّ التطرق لقضية التنمية المحلية يتطلب بدايةً التعرف على مفهوم التنمية بصفةٍ عامة وتطوره، أبعادها ومستوياتها، ثم معرفة مفهوم التنمية المحلية، أنواعها، متطلباتها، استراتيجياتها، و تسليط الضوء على أهم المفاهيم و المصطلحات المرتبطة بها، وكذا خصائصها، أهدافها، الجهات الفاعلة فيها، مقوماتها وأهم المعوقات التي تحول دون تحقيقها.

المبحث الأول: مفهوم التنمية المحلية، أنواعها، متطلباتها وإستراتيجياتها

إنّ تنمية المجتمعات المحلية أحياناً كانت أم قرى أم مُدناً عملية تتطلب الكثير من الجهد والوقت للوصول إلى النتائج المبتغاة؛ فيجب أن تتمّ في بيئة تفاعلية مناسبة، وفي ظلّ ظروفٍ مناسبة، و فوق سياساتٍ مُسطّرة. وعلى هذا الأساس، فإنّه من الضروري جداً فهم ما تنطوي عليه التنمية المحلية والتعرف على أساسياتها حتى يتم معرفة ما يمكن القيام به لضمان نجاحها.

المطلب الأول: مدخل تاريخي لتطور الفكر التنموي المحلي

بدأت معالم الفكر التنموي المحلي منذ ثلاثينيات القرن العشرين، حيث بدأ اهتمام الحكومات بإعادة إسكان سكان المدن وتوطينهم بهدف إقامة حكم ذاتي يُعزّز إحساسهم بالانتماء لمجتمعاتهم، بالإضافة إلى تفعيل استراتيجيات جماعية لغاية مساعدة الناس لمساعدة أنفسهم (helping people to help themselves).¹ وبرز مفهوم "تنمية المجتمع" (Community Development) بقوة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اعتمده بعض المستعمرات المستقلة مبكراً كبريطانيا لإعادة تشييد ما خلفته الحرب، و تحقيق الاستقلال و الحكم الذاتي لأقاليمها؛ أين اقترحت وزارة الخارجية والاستعمار بها عام 1943 تعريفاً له، بهدف نقل السلطة (الديمقراطية) دون تعطيل العلاقات الاقتصادية وبناء بنية تحتية قوية للنقل والتعليم والصحة والرفاهية الاجتماعية.² كما أوصت اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا عام 1944 بضرورة اتخاذ هذا المفهوم حجر الأساس في السياسات الحكومية.³

في عام 1948، تبنت الأمم المتحدة تعريفاً لتنمية المجتمع، والمُصاغ كالتالي: "حركة لتعزيز حياة أفضل للمجتمع بأسره من خلال مشاركةٍ فعّالة ومبادرةٍ من المجتمع إذا أمكن"، وأضافت: "وإذا لم تتحقّق هاته المبادرة، تُوفّر تنمية المجتمع تقنياتٍ للإثارة و التحفيز".⁴

كما أكّدت جِزء دراساتٍ قامت بها مجالسها المتخصصة على فكرة تنمية المجتمعات المحلية، حيث أصدرت منشوراً رسمياً عام 1956 تمّ من خلاله تحديد وضبط مفهوم "تنمية المجتمع"، و تبيان مدى ضرورة انتهاجه كوسيلة محورية لتحقيق التنمية الشاملة؛ و ذلك من خلال المشاركة الفعّالة لأفراد المجتمع المحلي و

¹ Alison Gilchrist : Community work in the UK-a continuing journey, December 2005, available on the site : <https://www.changesfoundations.net/wp-content/uploads/2012/02/ACW-Talking-Point- CD-in-the-UK-revised-Dec.05 .pdf>, p. 1.

² Ibid, p. 2.

³ عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدرا الجامعية، 2001، ص. 14.

⁴ Alison Gilchrist, op.cit, p. 2.

مبادراتهم الفردية علاوةً على الجهود الحكومية المُهَيَّئَة لذلك، لتحسين أوضاعهم في قطاعاتٍ عدّة (كالزراعة، الرعاية الصحية، الرفاهية الاجتماعية، التعليم، تطوير الصناعات الصغيرة، ...).¹ إلا أنه كان من الواضح جداً أنّ مفهوم تنمية المجتمع آنذاك اقتصر على البعد الاقتصادي و بالأخص القطاع الزراعي على مستوى الأرياف، دون الاهتمام بالأبعاد الأخرى وعلى رأسها البعد الاجتماعي كالوضع الصحي والتعليمي ...، فانبثق مفهوم **التنمية الريفية (Rural Development)** كمدلول معيّن عن هذا النمط من التنمية.

وبالرغم من النتائج المتواضعة التي حققتها برامج التنمية الريفية جرّاء التركيز على زيادة كثافة المحصول الزراعي، إذ تُعدّ الزراعة حسب ما أدلى به البنك الدولي في تقريره لعام 1975 النشاط والمصدر الرئيس لحوالي 82 % من الأسر الفقيرة الريفية؛ إلا أنه سجّل بالموازاة مع ذلك ارتفاعاً مُطرداً في عدد المرضى والوفيات على مستوى الأرياف مقارنةً بالمدن؛ وأورد أنّ ذلك كان نتاجاً لسوء التغذية والسكن، وعدم توفّر الخدمات الصحية المناسبة لأكثر من 80 % من سكان الأرياف، ناهيك عن نقص المرافق التعليمية وارتفاع رسوم التعليم في حال توفّرها، بالإضافة إلى عدم توفر المياه والكهرباء وخدمات الصرف الصحي². ممّا دفع إلى إعادة النظر في الأسس التنموية المعتمّدة تقادياً لتأثير سوء الأوضاع الاجتماعية تلك سلباً على قدرة سكان الأرياف على مواصلة العمل الزراعي الشاق.

ممّا ترتّب عنه ظهور مفهوم **التنمية الريفية المتكاملة (Integrated Rural Development)**³؛ الذي أوحى البنك الدولي في تقريره أنّه تلك الإستراتيجية الشاملة التي تستهدف إدماج وتضمين الخدمات الاجتماعية في برامج التنمية الريفية، بالإضافة إلى استحداث أنشطة غير زراعية أخرى في المناطق الريفية لتحقيق التكامل مع النشاط الزراعي من جهة، و مع النشاط الصناعي للمناطق الحضرية من جهة أخرى.

ولأنّ مفهوم التنمية الريفية المتكاملة هذا كان مرتكزاً فقط على المناطق الريفية دون الحضرية، برز مصطلح **التنمية المحلية (Local Development)** بهدف تغطية هذا القصور، و للتّلميح عن مفهوم أكثر شمولاً يتضمّن فحواه أن تتضمّن عملية التنمية جُلّ الوحدات المحلية سواءً كانت ريفية أو حضرية.⁴

سنُعرّج في العنصر الموالي على مفهوم التنمية المحلية بشيءٍ من التفصيل، كي يتسنى للقارئ فهمه أكثر وترسيخ مدلوله.

¹ See : United Nation Educational, Scientific and Cultural Organization : The definition of Community Development, Unesco working paper for ACC working group on Community Development N°3, Paris, 22 June 1956, pp. 1-3, available on the site : <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000179726>

² See : World Bank : Rural Development, report N° 10272, February 1975, pp. 21, 25, 26, 27, available on the site : <http://documents1.worldbank.org/curated/en/522641468766236215/pdf/multi0page.pdf>

³ Ibid.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 15.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية المحلية

للوصول إلى تعريف واضح ومفهومٍ للتنمية المحلية، لابد من المرور على الجزئيات البسيطة التي يتشكل منها هذا المدلول، لذا نرى أنه من المهم جداً التعرف أولاً على ماهية المجتمع المحلي من خلال التعرض لتعريفه ومعرفة ما يحتويه من موارد، وصولاً إلى عرض عدّة تعريفات للتنمية المحلية من مختلف الأدبيات ذات الصلة وكذا تحليلها والخروج بتعريفٍ جامعٍ وموجزٍ.

أولاً: تعريف المجتمع المحلي

تطرق "تونيز" (Tonnies) لمفهوم المجتمع المحلي وأدلى بأنه: "نموذج الحياة المشتركة القائمة على الروابط الأولية الخاصة"، كما ميّز بين المجتمع المحلي والمجتمع بصفة عامة من خلال معيارين كالتالي: المعيار الأول: أفراد المجتمع المحلي يندمجون تماماً في الجماعة، بينما لا يندمج الأفراد بصورة كلية داخل المجتمع الكبير.

المعيار الثاني: أفراد المجتمع المحلي يشتركون في روابط شعورية، بينما يتفق أفراد المجتمع الكبير عقلياً بين المصالح.¹

وهناك من يشير إلى أن المجتمع المحلي هو: ² "مجموعة من الأفراد يعيشون في منطقة أو بيئة محدودة النطاق والمعال، كاجتماع أهل القرية أو القبيلة أو أحياء المدينة". أي أن لفظ المجتمع المحلي يُطلق على الريفية و الحضرية على حد سواء، كما أنه يمكن أن يتشكل المجتمع المحلي من مجتمعات محلية أصغر.

في حين يرى روبرت ريد فيلد (Red field) أنّ المجتمع المحلي الصغير هو النموذج السائد للحياة الإنسانية منذ القدم، كما لخص مفهومه من خلال أربعة خصائص هي:

(1) التميز (Distinctiveness): أي أن يكون المجتمع المحلي محدوداً جغرافياً؛

(2) الصغر (Small ness)؛

(3) التجانس (Homogeneity): أي اشتراك أفراد المجتمع المحلي في صفات متجانسة إلى حد بعيد،

كالناحية العرقية أو نوع النشاط الذي يسود المنطقة، ...؛

¹ ناجي الشهاوي: الإعلام وتنمية المجتمع المحلي، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع-دسوق، مصر، 2015، ص. 55.

² أحمد محيي خلف صقر: المحددات الاجتماعية و الاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي و العالمي-دراسة تحليلية ميدانية لدول هولندا، استراليا، إندونيسيا، تنزانيا، مصر-، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2019، ص. 23. نقلاً عن: محمود عبد الرشيد بدران: العمل مع الجماعات من أجل التنمية: قضايا مختارة، كلية الآداب، جامعة ألمانيا، 2006، ص. 106.

4) الاكتفاء الذاتي: بمعنى أن كل مجتمع محلي قادر على تحقيق اكتفائه حسب درجة استقلاليته عن المدينة أو الدولة أو أي منطقة أخرى ينتمي إليها أكثر تطوراً منه.¹ كما نتفق مع التعريف الذي يعرب عن أن المجتمع المحلي هو: ² "مجموعة من الناس، يُقيمون عادةً على رقعةٍ من الأرض، وترتبطهم علاقات دائمة نسبياً و ليست من النوع العارض الوقتي، و لهم نشاط منظم، و تسود بينهم روح جمعية تشعرهم بأن كلا منهم ينتمي لهذا المجتمع".

سعيًا منا لتلخيص التعريفات السابقة، يمكن القول أن المجتمع المحلي هو مجموعة من الأفراد يقيمون على رقعة جغرافية معينة (قد يكون حيا أو قرية أو قبيلة أو مدينة) بصفة دائمة و مستقرة، يتجانسون في بعض السمات التي تميزهم عن باقي المجتمعات المحلية سواء كانت اجتماعية أو دينية أو ثقافية أو طبيعية أو اقتصادية، بحيث يشعر كل فرد منهم بروح الانتماء لهذا المجتمع.

ثانياً: مكونات وموارد المجتمع المحلي

يتم انتهاز مجموعة من الاستراتيجيات على مستوى كل مجتمع محلي للنهوض بمصالحه و تحسين أوضاعه؛ منها ما يستهدف الأفراد، و البيئة، كما القضايا الاجتماعية، و المدنية. ويتحقق ذلك بالاستغلال الأمثل لموارده المتاحة ، و التي تُقسَّم إجمالاً إلى ثلاثة أنواع أساسية هي كالآتي:³

- موارد اقتصادية: الأعمال، الوظائف، نسبة الدخل المحتفظ بها، ...
- موارد بشرية: وتتمثل في أفراد هذا المجتمع المحلي، و مختلف مهاراتهم ومساهماتهم اتجاهه.
- موارد طبيعية (مناخية، تضاريسية، ...) و ثقافية و فيزيائية (أي كل ما شيده الإنسان من بنية تحتية كالشوارع، المستشفيات، و غيرها ...).

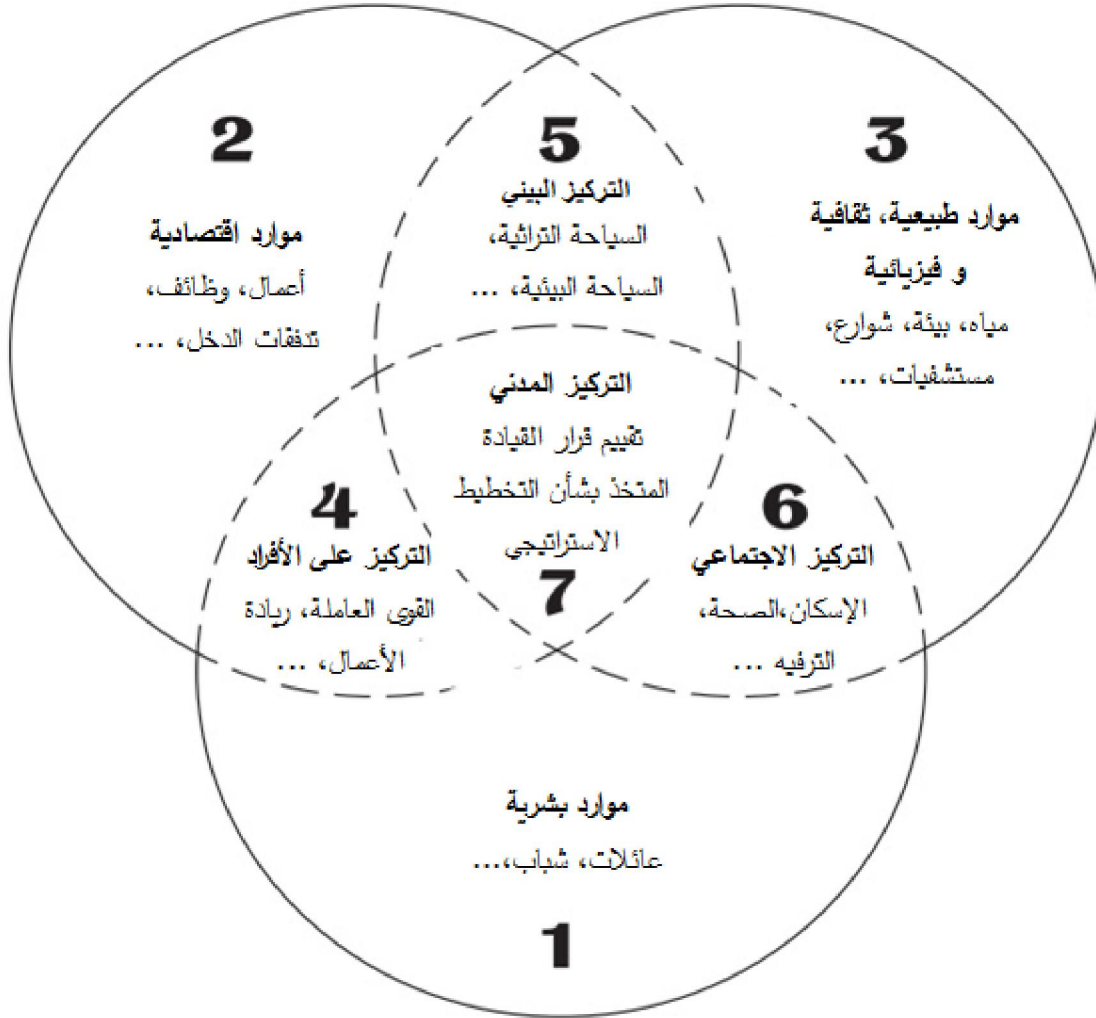
و الشكل التالي يلخص كل ما ورد طرحه بهذا الخصوص:

¹ ناجي الشهاوي، مرجع سابق، ص. 57.

² أحمد محيي خلف صقر، مرجع سابق، ص. 23. نقلاً عن: جامعة الدول العربية: معجم مصطلحات التنمية الاجتماعية و العلوم المتصلة بها، الأمانة العامة، إدارة العمل الاجتماعي، تونس، 1983، ص. 33.

³ Gregory S. Taylor : What is community development ?, AgriLIFE Extension, Texas A&M System, D-1449, April 2009, p. 2, available on : <https://core.ac.uk/download/pdf/147130639.pdf>

الشكل 01: عوامل تنمية المجتمع المحلي



Source :

Gregory S. Taylor : What is community development ? , AgriLIFE Extension, Texas A&M System, D-1449, April 2009, p. 2, available on : <https://core.ac.uk/download/pdf/147130639.pdf>

حيث تشير الخطوط المتقطعة إلى أن القضايا المستهدفة المذكورة ضمن نقاط التركيز (4، 5، 6، 7) تبقى مرنة و تختلف من مجتمع محلي إلى آخر، و ذلك من خلال توسيع أو تقليص حيز نقطة تركيز معينة على حساب نقاط التركيز الأخرى؛ وهنا يقترح (Gregory S. Taylor) مثلاً بخصوص قضية ريادة الأعمال، إذ يمكن أن يكون هدفها ومبتغاها الرئيس في مجتمع محلي ما بيئي أكثر مما يكون لصالح الأفراد.¹

¹ Gregory S. Taylor, op.cit, p. 2.

ثالثاً: تعريف التنمية المحلية

من أهمّ التغييرات التي طرأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، أن تمّ منح الاستقلال للعديد من دول العالم، كما تزايد اتجاهها نحو الاشتراكية، واهتمامها أكثر بالتخطيط للتنمية وسبل النهوض بمجتمعاتها. كما أصبح الاعتقاد الساري بأن المعنى الصحيح للتنمية والذي يكمن في الأحكام و القرارات المصدرة من قبل السلطات المركزية وفق المنهج "من أعلى إلى أسفل" منافي للواقع، وأن ممارسة التنمية "من أسفل إلى أعلى" هو المنهج الأنجع، لما يتيح من تعرف وإمام بالموارد المحلية و كذا الاحتياجات الحقيقية و مختلف العوائق والتحديات القائمة على المستوى المحلي.¹

الأمر الذي جعل العديد من المفكرين و الباحثين و بعض الهيئات الدولية المهتمة بقضايا التنمية ضبط و تحديد مصطلحات تصور مشهد التنمية من القاعدة، و تُعدُّ المصطلحات التالية أبرزها: التنمية المحلية، تنمية المجتمع المحلي، ... حيث تتعدد التسميات و المعنى واحد.

و عن تعريف عبد المطلب عبد الحميد للتنمية المحلية أنها تعني:² "مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية، والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية وإدماجها في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعّالة في التقدّم على المستوى القومي".

كما ساقه بعبارةٍ أخرى داعمة للمفهوم السابق كالاتي:³ "عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن احتياجات الوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على استخدام استغلال الموارد المحلية، و إقناع المواطنين المحليين بالمشاركة الشعبية، و الاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي، وصولاً إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية، ودمج جميع الوحدات المحلية في الدولة".

وفي تعريفاتٍ أخرى ذات مقاربة سياسية، عُرِفَت التنمية المحلية على أنها:⁴ "رفع مستوى المعيشة للجماعات المحلية وذلك عن طريق إشراكهم في عملية التنمية وتحسين الصناعات المحلية". وعرفها محمد كامل البطريق بأنها:⁵ "تدعيم الجهود الأهلية للمجتمع المحلي بالجهود الحكومية وذلك لتحسين الحالة الاقتصادية

¹ Campbell Catherine and Jovchelovitch Sandra : Health, community and development : towards a social psychology of participation. Journal of community and applied social psychology, 10 (4), 2000, pp. 255-270.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص. 13.

³ المرجع نفسه.

⁴ وضاح زيتون: المعجم السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010، ص. 105.

⁵ محمد كامل البطريق: مناهج خدمة المجتمع، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، 1967، ص. 42.

والاجتماعية والحضارية لهذا المجتمع، على أن تكون خطط الإصلاح بهذه المجتمعات المحلية متماشية ومنسجمة مع خطط الإصلاح العام للدولة".

وعليه، فإنّ الفكرة الأساسية التي تدور حولها هاته التعاريف تتركز في أنّ التنمية المحلية تعتمد بالدرجة الأولى على مساهمة الأهالي أنفسهم في النهوض بمصالحهم و تحسين ظروف معيشتهم، وهذا موازاً مع تهيئة الظروف المشجّعة لذلك من خلال الجهود الحكومية.

يقدم الجدول رقم 01 مجموعة تعاريف للتنمية المحلية صيغت من قبل بعض المنظمات والهيئات الدولية، كالتالي:

الجدول 01: تعاريف للتنمية المحلية

التعريف	نوعها	المنظمة
مجموعة من السياسات والإجراءات المصمّمة لتحسين أداء منطقة محدّدة مكانياً لصالح جميع السكان.	جمعية مهنية (المملكة المتحدة)	معهد التنمية
إستراتيجية تهدف إلى بناء قدرة منطقة محدّدة لتحسين مستقبلها الاقتصادي ونوعية حياة سكانها.	منظمة دولية	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)
عملية تهدف أساساً إلى بناء قدرة منطقة محلية لتحسين مستقبلها الاقتصادي وجودة حياة الجميع.	مؤسسة مالية دولية	البنك الدولي
عملية يتم بموجبها تكاتف أعضاء المجتمع معاً لاتخاذ إجراءات جماعية وإحداث حلول للمشاكل المشتركة.	منظمة دولية	الأمم المتحدة

Source : See :

- Andy Pike et al : Local and Regional Development, Routledge, London and New York, 2nd edition, 2017, p. 22 ;
- Mahendra Sapkota and Mahesh Thara : Sustainable Community Development Discourse : A Critical Review, Nepalese Journal of Development and Rural Studies, Vol.12, N°.1&2, p. 67.

استناداً للتعريفات السابقة، يمكن القول أنّ التنمية المحلية هي عملية مقصودة تتطلب تجميع المشاركات الشعبية والجهود الحكومية، بهدف إحداث تغييرات تحسينية و إيجابية على الحياة الاقتصادية و

الاجتماعية و الثقافية للمجتمعات المحلية، من أجل القضاء أو التقليل من بعض الظواهر غير المرغوب فيها، مثل: الفقر، البطالة، الأمية، ...

المطلب الثالث: أنواع التنمية المحلية

من الملاحظ بناءً على ما سبق التطرق إليه أنّ التنمية عموماً والتنمية المحلية على وجه الخصوص ليست مفهوماً نظرياً بحتاً، وإنما هي مفهوم مركّب يتضمّن العديد من المتغيرات والمؤشرات التي لا بد من توافرها في المجتمع المحلي. إلا أنّ هذا الأخير تختلف خصوصياته باختلاف المناطق؛ فطبيعة الحياة والنشاط الاقتصادي السائد والمتطلبات الأساسية والإمكانيات المتاحة في مجتمعات المناطق الحضرية تختلف عنها في مجتمعات المناطق الريفية. فهل تكون التنمية المحلية على مستوى المناطق الحضرية مغايرة لتلك التي تكون على مستوى المناطق الريفية؟

نستعرض في هذا الجزء نوعي التنمية المحلية وهما: التنمية الحضرية والتنمية الريفية، مروراً بتبيان مفهوم كل من المجتمع الريفي والمجتمع الحضري وأهم معايير تصنيف هذه المجتمعات.

أولاً: معايير تصنيف المجتمعات المحلية بين الريف و الحضر

يسود في المجتمع الريفي طابع النشاط الزراعي وما يتصل به من خدمات، أين يُعدّ العمل الزراعي فيه أسلوباً في الحياة، وهذا ما يتفق مع النظرية الخلدونية التي مفادها أنّ الحياة الاقتصادية مرتبطة بالأرض، مع الإشارة إلى أنّها تكون شبه مستقلة في المجتمع الحضري أو المدن أين يُعتمد في الغالب على اختراعات الإنسان.¹

غالباً ما يتم تمييز المناطق الحضرية عن غيرها على أساس كثافة سكانها فيُشترط أن تبلغ أو تتجاوز 2000 نسمة، في حين أنّ المناطق الريفية فيقلّ عدد سكانها عن 2000 نسمة. ويقرّ البعض أنّ الكثافة السكانية ليست معياراً كافياً للتمييز بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، ولا بدّ من اعتماد معايير أخرى إضافية كنسبة السكان النشطين اقتصادياً، وكذا العاملين في قطاع الزراعة، ومدى توفر الكهرباء والمياه، والخدمات الصحية والتعليمية والمرافق الترفيهية، ...²

¹ نور الدين حاروش وآخرون: الخدمة العمومية المحلية كمؤشر للتنمية المستدامة، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص. 135.

² المرجع نفسه، ص. 194.

ثانياً: التنمية الحضرية والتنمية الريفية

لقد لفت انتباه المهتمين بدراسة قضية التنمية المحلية وجود طابعتين مختلفتين للتنمية على مستوى المجتمعات المحلية، يتميز كلٌّ منهما عن الآخر ويختلف باختلاف المناطق بين الريفية والحضرية، فقسّمت كالتالي:

(1) التنمية الحضرية:

برز مفهوم التنمية الحضرية في النصف الثاني من القرن العشرين في الدول المتقدمة كبريطانيا، ألمانيا، إيطاليا، هولندا، ...¹ وتُعرّف التنمية الحضرية على أنها:² "عملية تستهدف إنشاء المجتمعات الحضرية أو تطوير المجتمعات القروية إلى مجتمعات حضرية، وهي التغيير الموجّه الذي يعترى المدينة من خلال تحسين أحوال المجتمع محل التنمية وتطوير المدن عبر تزويدها بكل الخدمات المرفقية (النقل، الطرق، الماء الشروب، الإنارة والتطهير)". وفي تعريفٍ آخر:³ "هي مجموعة من العمليات التي تسعى إلى إحداث التغيير في بنية المدينة عبر تأهيلها وتوفير كل الخدمات الأساسية والبنى التحتية التي تحتاجها مما يساعد على التخفيف من حدة مشاكلها واختلالاتها المتعددة".

(2) التنمية الريفية:

وتأتي مقابل مفهوم التنمية الحضرية، حيث يركّز هذا النمط من التنمية على المناطق الريفية فقط دون المناطق الحضرية. تُعرّف التنمية الريفية على أنها:⁴ "عملية تؤدي إلى تحسين مستدام في جودة حياة سكان الريف ولاسيما الفقراء". كما يُعرّفها البنك الدولي على أنها: "إستراتيجية مصمّمة بهدف تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة معينة من الناس هم فقراء الريف، والتي تتضمن توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقراً بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية، حيث تشمل هذه المجموعة صغار المزارعين، والمستأجرين، والمعدمين".⁵

من خلال التعاريف السابقة، يمكن استنتاج أنّ التنمية الريفية هي عملية تستهدف الارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق الريفية، خاصة الفقراء منهم.

¹ نور الدين حاروش وآخرون، المرجع السابق، ص. 137.

² المرجع نفسه، ص. 138.

³ المرجع نفسه، ص. 139.

⁴ Katar Singh : Rural Development : principles, policies and management, SAGE Publications India Pvt Ltd, India, 3rd edition, 2009, p. 3.

⁵ World Bank : Rural Development, Report N° 10272, February 1975, p. 3.

كخلاصة لما سبق، فعلى الرغم من تعدد المصطلحات في سبيل التعبير عن التنمية على المستوى المحلي، يمكن القول أنّ التنمية المحلية سواءً كانت ريفية أو حضرية تمثل حجر الأساس في تحقيق التنمية الوطنية، بحكم أنّ غرضها الأساس هو النهوض بالمستوى المعيشي للمواطنين المحليين و إشراكهم في العملية التنموية.

المطلب الرابع: متطلبات التنمية المحلية واستراتيجياتها

إنّ تجسيد وتفعيل العمل التنموي المحلي يتطلّب توفر شروط وعناصر أساسية، وكذا اعتماد إستراتيجية مُحكّمة تساعد على تحقيق الأهداف المُسطّرة وإحداث التغيير المرغوب اقتصادياً واجتماعياً، بالشكل الذي يضمن تحقيق التوازن والتكامل وفق الإستراتيجية العامة للدولة.

أولاً: متطلبات التنمية المحلية

يتطلّب نجاح أيّ مبادرة تنموية محلية توفر عددٍ من العناصر الأساسية، يمكن تلخيصها في النقاط

التالية:¹

- 1) **وجود مجتمع محلي:** فبدون مجتمع محلي لا يمكن تحقيق التنمية المحلية المرغوبة؛ أي لا بد من وجود وعاء أو مجال تتمّ ضمنه ومن أجله التنمية سواءً على المستوى الريفي أو الحضري. والمقصود هنا كل ما يُمثّل ذلك المجتمع المُحدّد من رقعة جغرافية، سكان، هيئات محلية إدارية، مؤسسات عمومية وخاصة، منظمات مدنية، ...* وقد لا يتوافق هذا التحديد دائماً مع التقسيمات الإدارية للدولة، حتّى أنّه يُمكن أن تضمّ المدينة الواحدة العديد من المجتمعات المحلية.
- 2) **الشراكة:** إذ يجب إقامة شراكات حقيقية بين الفاعلين في التنمية المحلية من شركاء اقتصاديين واجتماعيين حسب اختصاصاتهم، وسلطة سياسية -على الرغم من تباين المصالح في بعض الأحيان-، هذا فضلاً عن الجهود الشعبية التي تُعدّ جوهر التنمية.
- 3) **الإستراتيجية الملائمة:** ويتوفر ذلك من خلال قيام أصحاب السلطة وكذا قادة المنطقة وكفاءاتها بعملية تنظيمية تمكّن من تسطير الأهداف المشتركة والتخطيط لإنجاز مشاريع حقيقية؛ وذلك حسب ما تزخر به المنطقة من موارد و ما هي بحاجة لتغطيته. وهذا ما سنتطرّق إليه في العنصر الموالي.

¹ Sommet de Montréal : Le développement local, 2002, pp. 3,4.

* يمكن الرجوع إلى: "مكونات وموارد المجتمع المحلي"، ص. 26.

ثانياً: إستراتيجيات التنمية المحلية

لا بدّ للتنمية المحلية أن تقوم على واحدة أو أكثر من الاستراتيجيات التي تتناسب وظروف بيئة ذاك المجتمع المحلي و كذا البيئة القومية التي يتواجد ضمنها. حيث تُمَثِّل تلك الاستراتيجيات مجموعة الخطط والبرامج التنموية التي تُبنى على خصوصيات وإمكانيات كلّ مجتمع محلي. تتعدّد وتختلف إستراتيجيات التنمية المحلية حسب درجة مشاركة كل من السلطة المركزية والجهات المحلية في الجهود التنموية، كالاتي: ¹

(1) **التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي:** أي أنّ الحكومة المركزية هي التي تقوم بوضع الخطط التي تُلائم كل الأقاليم والمجتمعات المحلية للدولة، على أن تتكفّل الجهات المحلية بعملية تنفيذ تلك الخطط. وقد تكون هذه الإستراتيجية ناجعة في حالة تخلف أو عجز المجتمعات المحلية من ناحية الموارد البشرية الكفأة، وكذا المالية، والتكنولوجية، ...

(2) **المشاركة المتوازنة في الجهود التنموية:** وذلك بتضافر جهود الحكومة المركزية والجهات المحلية بشكل متوازن في كل من عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والرقابة المستمرة. ويدعم فعالية هاته الإستراتيجية توفّر كفاءاتٍ بشرية، ومصادر مالية، ووعي اجتماعي وسياسي على المستوى المحلي.

(3) **اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للجهود التنموية:** ويُنتَهَج هذا النوع من الإستراتيجيات في حالة بلوغ التنمية القومية الشامل مستوياتٍ متقدّمة، ونمو المجتمع المحلي بدرجة كبيرة وتطوّره وتعدّد مصالحه. ويُعنى هذا التوجه بحصر مختلف عمليات الجهود التنموية على مستوى المجتمعات المحلية، ويكون ذلك عملياً إذا توافرت الإمكانيات المحلية اللازمة.

كانت تلك أهم الإستراتيجيات التي يتم في الغالب انتهاجها في إطار التنمية المحلية؛ حيث يتم الخروج بالإستراتيجية أو مجموعة الإستراتيجيات المناسبة، انطلاقاً من تفاعل العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والثقافية المترابطة فيما بينها على مستوى تلك البيئة المحلية وكذا البيئة الوطنية ككل.

¹ نائل عبد الحافظ العواملة: إدارة التنمية: الأسس-النظريات-التطبيقات العملية، دار زهران، عمان-الأردن، 2010، ص ص. 157، 158.

المبحث الثاني: مفاهيم ذات صلة بالتنمية المحلية

بناءً على التعريفات التي تطرقنا لها ضمن مطلبٍ سابق لتبيان مفهوم التنمية المحلية، رصدنا من خلالها بعض المصطلحات ذات الصلة و التي ينبغي توضيحها، كاللامركزية و التنمية المكانية و التنمية الإقليمية و التنمية من الأسفل و الحكم المحلي الرشيد و التنمية الاقتصادية المحلية (LED) و القيادة المحلية و المشاركة المحلية ... إلّا أننا سنسلط الضوء من خلال هذا المبحث على أبرز المصطلحات التي تخدم موضوع الدراسة لإبراز معانيها ، كما لا بد من توضيح العلاقة بين هاته المعاني المترابطة ؛ وهذا بهدف رسم صورة مفاهيمية متكاملة.

المطلب الأول: اللامركزية (Decentralization)

تُعدّ اللامركزية مفهومًا أساسيًا في قضية التنمية المحلية؛ حيث تُعتبر وسيلةً لضمان تلبية الخدمات العامة المحلية للاحتياجات المحلية، وتعديلها حسب أولويات كل منطقة بدلاً من أنّها تُقرض من أعلى¹. وتعني عمومًا توزيع ونقل أكبر قدرٍ ممكن من الصلاحيات والمهام الوظيفية إلى المرؤوسين، وفي تعريف أوضح تُعرّف على أنها "توزيع وانتشار (Diffusion) المسؤولية (Responsibility) وعمليات التخطيط (Planning) والتنفيذ (Implementation) الخاصة بإحداث التغيير من مستوى السلطة العليا في المنظمة أو المؤسسة إلى المستويات الأقل والأقرب إلى موقع الحدث".² وتتمثل أهم الأسباب الأساسية لإتباع منهج اللامركزية في دعم التنمية الاقتصادية المحلية، والمساهمة في خلق سوق اقتصادي تنافسي، وتحسين مناخ الأعمال التجاري المحلي؛ مما يؤدي إلى تحفيز وتنشيط الاستثمار المحلي في رأس المال المادي والبشري.³ وفي هذا الصدد ينبغي التمييز بين نوعين من اللامركزية: اللامركزية الإدارية و اللامركزية السياسية، إذ يحدث الخلط بين اللامركزية الإدارية و اللامركزية السياسية في كثيرٍ من الأحيان، وهناك من يضيف اللامركزية المالية. تكمن أوجه الاختلاف بينهم فيما يلي:⁴

أولاً: اللامركزية الإدارية

وتُعدّ أسلوباً من أساليب التنظيم الإداري في الدولة، وتُطبّق في جميع الدول. ويُقصد بها نقل بعض المهام أو الاختصاصات الإدارية من السلطة المركزية إلى الهيئات المحلية تحت إشرافها ورقابتها، حيث

¹ Bartlett, W., Maleković, S., & Monastiriōtis, V. *Decentralization and Local Development in South East Europe*. Palgrave Macmillan. 2013, p. 9.

² منى جميل سلام، مصطفى محمد علي: التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية-مصر، 2014، ص ص. 34، 35.

³ Bartlett, W., Maleković, S., & Monastiriōtis, op.cit, p. 5.

⁴ علي خطار شنطاوي: الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص ص. 115-119.

تتحدّد اختصاصات هذه الهيئات من قبل المشرّع الذي تكون له الصلاحية الكاملة في توسيع أو تضيق نطاق هذه الاختصاصات أو تشديد الرقابة المركزية عليها.

ثانياً: اللامركزية السياسية

وهي أسلوب من أساليب النظام السياسي في الدولة ، يُطبّق في الدول الاتحادية (أو الفيدرالية) وكبيرة الحجم كالولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، وسويسرا. ويُعنى هذا النمط بتوزيع السلطة والوظائف الحكومية (التشريعية، القضائية، والتنفيذية) بين هاته الدول الاتحادية. كما تتبغى الإشارة هنا إلى أنّ اللامركزية الإدارية تُطبّق بدورها في الدول الاتحادية على مستوى الولايات؛ حيث تتحدّد اختصاصاتها من الدستور الاتحادي نفسه، وهذا ما يضمن عدم قدرة المشرّع الاتحادي تغيير القواعد الدستورية إلا بإجراء تغيير في الدستور الاتحادي الذي تُعدّ موافقة الولايات الأعضاء فيه شرطاً ضرورياً. إذ تتولى الولاية إدارة شؤونها بنفسها ولا تخضع لرقابة الدولة الاتحادية وإشرافها، إلا في بعض الحالات الاستثنائية أين يجوز للمشرّع الاتحادي أن يُلغي قانون الولاية.

أي أنّ اللامركزية الإدارية تتجسّد في توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية والوحدات المحلية، بينما تتعدّى اللامركزية السياسية إلى توزيع الوظيفة السياسية إضافة إلى الوظيفة الإدارية. كما تجدر الإشارة إلى الاتجاه الفكري الذي يرى بأنّ منظمات اللامركزية الإدارية في جوهرها عبارة عن أدوات للتنمية، وتوجد صورتان من صور اللامركزية الإدارية هما: ¹

1) اللامركزية المرفقية (أو المصلحية):

وتُشير إلى منح الإدارة المركزية بعض الاستقلال والشخصية المعنوية لبعض الهيئات والمصالح العامة مع بقائها تحت الإشراف والمراقبة؛ وتكون إمّا منظمات مصلحية كالوزارات والهيئات العامة (Departmental or Ministerial) حيث تُوزّع الاختصاصات بين الوزارة في العاصمة وفروعها في مناطق الدولة المختلفة على مستوى قطاعٍ معيّن مثل التعليم أو الصحة -وهذا ما يُعرّف بالإدارة المحلية² (Local Administration)، أو منظمات محلية أو إقليمية (Local or Regional units) وهي منظمات إدارية عامة

¹ انظر:

- نور الدين حاروش وآخرون، مرجع سابق، ص. 13.

- منى جميل سلام، مصطفى محمد علي، مرجع سابق، ص. 37.

² سمير محمد عبد الوهاب: التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات-خيارات وتوجهات، إدارة التغيير في الإدارات المحلية والبلديات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011، ص. 10.

تنشأ في مختلف مناطق الدولة لتنفيذ سياستها التنموية- وهي ما يعنينا في دراستنا-، أو مؤسسات عامة (Public corporation) تمارس مجموعة أنشطة متجانسة.

(2) اللامركزية الإقليمية (أو المحلية):

حيث تُعنى بمنح السلطة المركزية بعض اختصاصاتها لأقاليم الدولة في إدارة مرافقها ومصالحها المحلية بنفسها، والتي تنطوي على العديد من الأنشطة غير المتجانسة على المستوى الإقليمي أو المحلي. وهي ما يُعرف بالحكم المحلي¹ (Local Government)؛ حيث يتم بموجبه تقسيم الدولة إلى وحدات إقليمية أو محلية محدّدة قائمة على إشراك المواطنين المحليين في إدارة شؤونهم سواءً بطريقة مباشرة عن طريق الاجتماع ومنظمات المجتمع المدني...، أو غير مباشرة من خلال انتخاب مجالس محلية تُمثّلهم، مع خضوع كل مجالس هاته الوحدات لرقابة السلطة المركزية.

فالمتمسح للأدبيات ذات الصلة يجد أنّ بعضها يستخدم اللامركزية الإقليمية و اللامركزية الإدارية كمرادفين، وبذلك حاولنا فقط فرز المصطلحات وتبيان أنّ فكرة اللامركزية الإقليمية تعني اللامركزية الإدارية ليست خاطئة وإنّما مصطلح اللامركزية الإدارية أشمل من اللامركزية الإقليمية.

(3) اللامركزية المالية:

إذا كان ينبغي على الهيئات الحكومية المحلية القيام باختصاصات لامركزية بكفاءة وفعالية، فإنّه يتطلّب توفير موارد مالية كفيّة بتحقيق ذلك؛ فمنها ما يتم تحصيله محليا (الضرائب والجباية المحلية) أو يرد على شكل إعانات من قبل الحكومة المركزية أو ما يتم اقتراضه أو غيرها.² في إطار تناولنا لمفهوم اللامركزية وتبيان أنماطها، كُنّا قد تعرّضنا لمصطلحين آخرين أيضا هما: الإدارة المحلية والحكم المحلي. تُعدّ تلك المصطلحات مفاهيم أساسية في فهم مضمون قضية التنمية المحلية وتحديد المنظور الذي تناولته دراستنا.

¹ سمير محمد عبد الوهاب، المرجع السابق، ص. 40.

² ، المرجع نفسه، ص. 18.

المطلب الثاني: التنمية الاقتصادية المحلية (LED)

غالباً ما يحدث الخلط بين مصطلحي التنمية المحلية والتنمية الاقتصادية المحلية؛ إذ تتناول بعض الأدبيات قضية التنمية المحلية عموماً في حين تختص الأخرى بتناول موضوع التنمية الاقتصادية المحلية، وعلى هذا الأساس ينبغي توضيح هذا الالتباس وتبيان المقصود من كلٍّ من هذين المصطلحين.

جاء في تعريفِ تبنته منظمة العمل الدولي (ILO) للتنمية الاقتصادية المحلية أنها: ¹ "إستراتيجية لتعزيز التوظيف من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الحوار الاجتماعي، والتخطيط التنموي". والغرض من التنمية الاقتصادية المحلية حسب البنك الدولي هو بناء القدرة الاقتصادية للمناطق المحلية بهدف تحسين مستقبلها الاقتصادي وجودة حياة الجميع.²

فعملية التنمية الاقتصادية المحلية تُعنى ببناء شراكة فعلية بين القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، والتعاون فيما بينهم على مواجهة التحديات الاقتصادية القائمة وإحداث حلولٍ لذلك.³ وعليه، فمن المهم التمييز بين التنمية المحلية والتنمية الاقتصادية المحلية (LED)؛ حيث تعتبر التنمية المحلية المفهوم الأوسع، فبالإضافة إلى البعد الاقتصادي الذي تركز عليه التنمية الاقتصادية المحلية الذي يكون من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي وتشجيع الاستثمار في المنطقة وتعزيز التوظيف وامتصاص البطالة...، تشمل أيضاً البعد الاجتماعي ومختلف الأبعاد الأخرى.

المطلب الثالث: التنمية المكانية (Spatial Development)

قد يظن القارئ في بداية الأمر عند مصادفة مصطلح التنمية المكانية أنه مرادف للتنمية المحلية، إلا أنه إذا تعمق في المعنى من خلال الاطلاع على بعض الأدبيات التي تطرقت إليه، يجد أنّ التنمية المكانية تختلف في المعنى عن التنمية المحلية. وقد يظن البعض أنّ مفهوم التنمية المكانية يرتبط بالبعد المكاني، وهذا الطرح مستبعد؛ لأنّ أيّ نوعٍ من أنواع التنمية لا بدّ وأن تُنفَّذ في مجال مكاني معيّن.

فالتنمية المكانية هي إستراتيجية تنموية مكانية تستهدف منطقةً معيَّنة، وتكون إمّا على المستوى الوطني أو الإقليمي أو المحلي؛ بهدف تعظيم الفوائد من الاستثمارات وتحقيق المزيد من التوازن المكاني سواءً بين الإقليم والأقاليم الأخرى أو بين مناطق الإقليم الواحد.⁴

¹ Andy Pike et al : Local and Regional Development, Routledge, London and New York, 2nd edition, 2017, p. 22.

² Ibidem.

³ حنان عبد القادر محمد خليفة: التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2016، ص. 297.

⁴ Mathias Spaliviero et al : The Spatial Development Framework to facilitate urban management in countries with weak planning systems, International Planning Studies, Informa UK Limited, 2019, p. 6.

كما تُعرَّف على أنَّها التوزيع الفعَّال للغايات (Goals) والأهداف التفصيلية (Objects) والوظائف (Functions) والنشاطات (Activities) ضمن المجال المكاني لتحقيق أهدافٍ مرغوبةٍ ومرسومةٍ مسبقاً وخلال فترة زمنية محدَّدة.¹ فتطبيق برنامج اقتصادي اجتماعي في عدَّة مناطق دون التمييز بين مختلف النشاطات والوظائف حسب كلِّ منطقة لا تُعدُّ تنميةً مكانيةً، بل مجرد برنامج تنموي.²

كما ينبغي الإشارة إلى أنَّ التنمية المكانية قد تحدث على مستوياتٍ مكانيةٍ مختلفة: دولياً (كمشروع التنمية السياحية لجبال الألب الذي يجمع بين عددٍ من الدول الأوروبية التي توجد بها جبال الألب)، أو وطنياً، أو إقليمياً، أو محلياً، ... كما يمكنها أن تكون إما متعددة القطاعات أو أحادية القطاع مثل المثال السابق ذكره الذي يقتصر على قطاع السياحة.³

وعليه، فإنَّ مفهوم التنمية المكانية أوسع من أن ينحصرَ في كونها تُمارَس ضمن حيزٍ مكاني سواء كان صغيراً أو كبيراً، ويمتدُّ إلى أبعد من ذلك من خلال التوزيع الفعَّال للنشاطات والغايات حسب خصوصية كل منطقة بهدف تحقيق التوازن. كما نستخلص أنَّ التنمية المحلية صورة من صور التنمية المكانية متعددة القطاعات التي تحدث على المستوى المحلي.

المطلب الرابع: المشاركة الشعبية (Popular Participation)

ويُقصد بالمشاركة الشعبية تلك:⁴ "العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالإسهام الحر الواعي في صياغة نمط حياة مجتمعه في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وإتاحة الفرص الكافية له للمشاركة في وضع الأهداف العامة لحركة المجتمع وتصوُّر أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف". أي أنَّ المشاركة الشعبية باختصار تعني إمكانية أي فرد ينتمي إلى مجتمع محلي معيَّن المشاركة في تنميته.

وتُعدُّ المشاركة الشعبية من أهم ركائز التنمية المحلية، تكمن أهميتها في كونها أداة تساعد على التطلع الدقيق على الأوضاع والمتطلبات المحلية الفعلية، فتوجِّه الجهود الحكومية إلى إقامة وتفعيل المشروعات التنموية اللازمة للنهوض بالمجتمعات المحلية، إضافةً إلى الأخذ بمبدأ أنَّ إشراك المستهدفين من برامج التنمية المحلية (سواءً فكرياً أو تخطيطياً أو تنفيذياً⁵) يعدُّ أساس نجاحها وفعاليتها.¹

¹ عثمان محمد غنيم: التنمية المكانية: دراسة في المفهوم والمضمون والنظريات، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، 2017، ص. 62.

² المرجع نفسه، ص. 63.

³ المرجع نفسه، ص. 74، 75.

⁴ عبد الرحيم رحموني: القضايا العربية المعاصرة: الرهانات والتحديات، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019، ص. 303.

⁵ انظر: الحبيب كشيدة الدرويش: القيادة وتنمية المجتمعات المحلية، محاضرات عن بعد لمقياس علم الاجتماع - المستوى الثامن-، جامعة الملك فيصل، السعودية، 2015، ص. 18، 19.

إذ تبقى خطط و برامج التنمية المحلية ضعيفة حتى لو أُعدت بشكل جيد، و زُوِّدت بمختلف الموارد المالية والتكنولوجية؛ ما لم تُدعم بالمشاركة الإيجابية و الفعالة للمواطنين المحليين. وهذا لما تضمنه المشاركة الشعبية من:

- استمرار نشاط المشروعات التنموية على المستوى المحلي؛
- التقليل من التكاليف؛
- دعم جهود الأجهزة الإدارية القائمة على العملية التنموية، مما يزيد من كفاءتها؛
- بعث تغيير إيجابي في "نسق القيم الاجتماعية" (Social Value System) لدى المواطنين المحليين مما يعزز عملية التنمية المحلية.²

وهنا نرى ضرورة الولوج لمدخل "المسؤولية الاجتماعية للشركات" (Corporate Social Responsibility)، وتعتبرها شكلا من أشكال المشاركة المحلية (أو الشعبية)؛ حيث لم يعد على الشركات اليوم الاهتمام بإرضاء عملائهم وموظفيهم فحسب، بل يجب عليهم أيضاً الالتزام تجاه مجتمعهم وبيئتهم.

وفي هذا الصدد أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى الدور الجوهرى الذي يمكن أن تلعبه المسؤولية الاجتماعية للشركات في تعزيز التنمية المحلية. فالمسؤولية الاجتماعية للشركات ليست مجرد سلوك اجتماعي أو علاقات اجتماعية جيدة، وإنما إستراتيجية عمل أساسية تُدرج ضمن مختلف مراحل عمليات الشركة.³

كما نوهت المفوضية الأوروبية إلى ذات الأمر؛ من خلال تبيان أهمية اعتماد الشركات والتزامهم بمسؤولياتهم الاجتماعية خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة والتي غالباً ما يكون عملاؤها وموظفوها من المنطقة المحيطة.⁴

¹ حبشي لزرقي: الجوانب النظرية والتطبيقية للإدارة المحلية في الجزائر، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية-مصر، 2019، ص 101، 102.

² مجموعة من الخبراء: التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008، ص ص. 42، 43.

³ OECD: Corporate Social Responsibility: Partners for Progress, available on the site: <https://www.oecd.org/corporate/corporatesocialresponsibilitypartnersforprogress.htm>, published on: 15/10/2001, seen on: 20/04/2021

⁴ Commission of the European Communities : Green Paper-Promoting a European framework for Corporate Social Responsibility, 366, 2001, p. 11, available on the site: <https://ec.europa.eu/transparency/regdoc/index.cfm?fuseaction=list&coteId=1&year=2001&number=366&language=fr>

وتُعرّف المفوضية الأوروبية المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها:¹ "مفهوم تقوم بموجبه الشركات بدمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وفي تفاعلها مع أصحاب المصلحة على أساسٍ طوعي".

وتُعرّف أيضاً على أنها:² "الالتزام المستمر بالعمل للتصرف بشكلٍ أخلاقي يساهم في التنمية الاقتصادية، ويُحسِّن نوعية حياة القوة العاملة وأسرهم، بالإضافة إلى السكان المحليين والمجتمع بشكلٍ عام". كما تبرز مظاهرها سواءً داخل الشركة أو خارجها، كالتالي:³

أ- داخل الشركة: مثل:

- الاستثمار في تدريب العمال وتنمية مهاراتهم؛
- توفير التأمين والسلامة المهنية للعمال؛
- المحافظة على علاقات الثقة مع الموظفين مما يزيد من إبداعهم وإنتاجيتهم.

ب- خارج الشركة: من خلال:

- عقد شراكات عمل مع الجهات القائمة على التدريب بهدف تعزيزه ودعمه؛
- توفير فرص العمل للبطالين؛
- إقامة علاقات مع مختلف أنواع الشركات وفي جميع القطاعات لتحقيق التعاون والتكامل؛
- الالتزام تجاه بيئة المجتمع المحلي الذي تنشط فيه الشركة؛ من خلال تهيئة وتوفير الظروف والنظافة المناسبة للقيام بنشاطه من جهة، والعمل على إبقائها خاصةً إذا كان لنشاطها تداعيات مؤثرة على البيئة⁴، وهذا ما يدعم جذب اليد العاملة والكفاءات إلى المنطقة؛
- المشاركة في عدة مبادرات محلية أخرى (توفير دور الحضانة لأطفال الموظفين، رعاية الأنشطة الرياضية والفعاليات الثقافية المحلية، مساعدة الجمعيات الخيرية ذات الطابع البيئي، التبرعات للأنشطة الخيرية،⁵...).

¹ Commission of the European Communities, op.cit, p. 6.

² خباياة عبد الله: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية-مصر، 2013، ص. 74.

³ OECD, op.cit.

⁴ Commission of the European Communities , op.cit, pp. 11, 12.

⁵ Ibid, p. 12.

المبحث الثالث: التنمية المحلية: الخصائص والأهداف، الفاعلون ودورهم، المقومات والمعوقات

من خلال ما تعرّضنا له في العناصر السابقة من أساسيات نظرية حول التنمية المحلية، تأكّد لنا أنّ تنمية المجتمعات المحلية تُعدّ من أهم القضايا التي يمكن أن تشغل اهتمام وخطط وسياسات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. فيما يلي، سنتطرق إلى أهم الدوافع الكامنة وراء تنامي هذا الاهتمام، ثمّ نتعرّف على أهم خصائصها والأهداف المراد بلوغها من ورائها، وكذا الأطراف الفاعلة في العملية التنموية المحلية. وفي الأخير سنتعرّض للدعائم الأساسية لنجاحها وأهم المعوقات التي تحول دون ذلك.

المطلب الأول: دوافع الاهتمام بالتنمية المحلية

حظيت التنمية المحلية مؤخرًا باهتمام متزايد كونها جزء لا يتجزأ من التنمية القومية الشاملة؛ وتجلّى ذلك من خلال المؤلفات والأبحاث الأكاديمية، وعقد المؤتمرات، وإدراج بعض التخصصات والمقاييس المرتبطة بالتنمية المحلية في الجامعات، وكذا التقسيم الإداري الذي يتماشى ويدعم التوجه الجاد نحو التنمية المحلية.¹

يمكن تصنيف أسباب هذا الاهتمام المتزايد بالتنمية المحلية كما يلي:²

أولاً: أسباب فكرية وسياسية وثقافية مترابطة

وتتمثل في زيادة الوعي العام للجماهير بحقوقها و حاجاتها ضمن معايير المساواة والعدالة؛ وذلك جزاء السياسات التعليمية ووسائل الإعلام والاتصال والانفتاح الثقافي.

ثانياً: أسباب عملية تتضمن جوانب اقتصادية واجتماعية وإدارية وبيئية

نذكر أهمها:

- 1) الهجرة الداخلية سواءً من المحليات الريفية إلى المحليات الحضرية أو من المحليات إجمالاً إلى المناطق المركزية الكبرى، وما خلفته من آثار سلبية؛ مثل هجر القرى والأرياف والأراضي الزراعية، وازدحام المدن الكبرى، ...؛
- 2) استغلال الموارد التي تزخر بها المناطق المحلية في مختلف المجالات وتوجيهها لفائدة السلطات المركزية؛
- 3) السعي نحو تعزيز المشاركة الشعبية وإشراك المواطنين في الجهود التنموية؛
- 4) التوجه نحو اللامركزية الإدارية، وهذا ما يسمح بتسهيل وضمان سرعة وفعالية الخدمة العمومية من خلال تقديمها على مستوى المحليات؛

¹ نائل عبد الحافظ العواملة، مرجع سابق، ص. 154.

² المرجع نفسه، ص ص. 152، 153.

(5) السعي نحو تعزيز الاستقرار والانسجام العام والتعاون وكذا تحقيق الأمن الداخلي على المستوى الوطني.

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية وأهدافها

بعد تبيان أهم العوامل التي أدت إلى تنامي التركيز على التنمية المحلية، نتعرّف فيما يلي على مميزات العملية التنموية على المستوى المحلي، وأهم الأهداف المراد تحقيقها جزاء تطبيق برامجها.

أولاً: خصائص التنمية المحلية

تتسم التنمية المحلية بجملةٍ من الخصائص، تتمثل أهمّها في:

(1) عملية عمدية ومقصودة

أي أنّ التنمية المحلية عملية مدروسة مخطط لها وليست عشوائية؛ حيث تتحدّد على ضوءها المدخلات و التي تمثّل مختلف الإمكانيات و الموارد المتاحة (الطبيعية، البشرية، ...) التي يمكن استغلالها في هذه العملية، و العمليات التي تشمل مختلف الإجراءات المتعلقة بتنفيذ خطط التنمية، والمخرجات التي تضم النتائج و الأهداف التي يمكن تحقيقها.

(2) عملية هادفة

بمعنى أنّها تصبو لتحقيق جملةٍ من الأهداف، والتي تُسَطَّر بناءً على الإمكانيات والموارد المتاحة وكذا متطلبات المجتمع المحلي.

(3) عملية شاملة

حيث تُعنى التنمية المحلية بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما تستهدف جميع الأهالي بمختلف فئاتهم تحقيقاً للعدالة وتكافؤ الفرص؛ فعملية التنمية المحلية تتطلب مشاركة الصغار والكبار، الأغنياء والفقراء، المتعلّمين وغير المتعلّمين، ... (على سبيل المثال منهم من يتّسم بمهارات قيادية، ومنهم من هو مختص في تكنولوجيا المعلومات، و آخرون يبدعون في مجال البستنة و تجميل المحيط، ...)¹، كما تتطلّع إلى النهوض بأوضاع الجميع حتّى لو لم يشاركوا فيها.

(4) عملية مستمرة ومتجدّدة

حيث تُعدّ الاستمرارية والتجدّد من أهم سمات التنمية المحلية؛ وذلك لأنّ متطلبات وحاجات أفراد المجتمع المحلي في تغيّر مستمرّ، وينبغي التماشي مع ذلك.

¹ Rhonda Philips and Robert H.Pittman : An Introduction to Community Development, Routledge Taylor & Francis, London and New York, 2009, p. 61.

تلك هي الخصائص الأربع الرئيسية للتنمية المحلية، والتي تُميّزها عن غيرها من أنماط التنمية، ومنتقل بالحديث بعد ذلك إلى الأهداف التي تتحو إليها التنمية المحلية، وهو موضوع العنصر القادم.

ثانياً: أهداف التنمية المحلية

تُجمع المؤسسات العالمية مثل البنك الدولي، والأمم المتحدة، ومنظمة التنمية الاقتصادية والتعاون (OECD) - كما تطرّقنا إليه سابقاً* - أنّ الغرض الرئيس من التنمية المحلية هو بناء قدرات منطقة معينة لتحسين مستقبلها الاقتصادي ونوعية حياة سكانها.

وإذا ما فصلنا في ذلك، فإنّ برامج التنمية المحلية تدعم الجهود الآيلة إلى تحقيق ما يلي:

- تحقيق تنمية شاملة للمجتمع المحلي تشمل جميع الميادين، كالتعليم، الصحة، الترفيه، والتوظيف؛
- تنمية قدرات أفراد المجتمع المحلي و تمكينهم على حسن استغلال الموارد المتاحة ومساعدة أنفسهم للنهوض بأوضاعهم؛
- العمل على حل المشاكل المشتركة داخل المجتمع المحلي وإشباع حاجاته ؛
- تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين المناطق؛ للحد من ظاهرة النزوح من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وإعادة الثقة والاعتبار لعادات وتقاليد مناطق الريف؛
- إدخال برامج إصلاحية تحسّن حياة الأفراد المحليين؛
- توعية أفراد المجتمع المحلي بالمشاكل المشتركة في مجتمعه، وبدوره وواجبه في عملية تنميته؛
- العمل على تشجيع وتحفيز الأهالي من خلال البرامج التنموية المحلية و تحسين بيئة الأعمال للمشروعات الاستثمارية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحقيق العدالة الاجتماعية بين مختلف فئات الناس في المجتمع المحلي، وعدم تهميش بعض الفئات كذوي الاحتياجات الخاصة والمسنّين و...¹
- بعث روح الاهتمام لدى الأفراد والإدراك بمدى ضرورة مشاركتهم في العمل الجماعي وتعزيز الحوار الاجتماعي المحلي للنهوض بمجتمعهم؛¹

* انظر الجدول رقم 01، ص. 19.

¹ انظر:

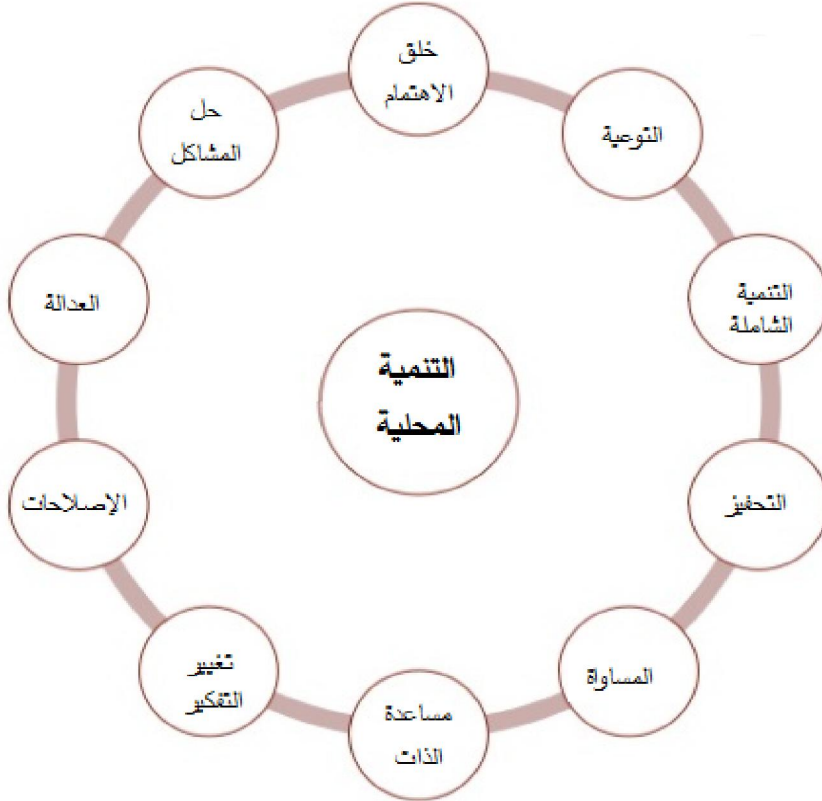
- وهيبة بن ناصر: التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السادس، 1 جوان 2013، ص. 98.

- Hina Kaynat: Objectives of Community Development, 3 december 2019, available on the site: <https://fr.slideshare.net/HinaKaynat/objectives-of-community-development> , see on 31 May 2021.

- السعي نحو التغيير الإيجابي في نمط تفكير الأفراد المحليين، والتقليل من التفاوتات بين الأماكن الفقيرة والغنية، وتعزيز الثقة والتماسك الاجتماعي؛ مما يسمح بتقييم تشخيصي أفضل للموارد الاقتصادية المتاحة والمزايا المميّزة للمنطقة.²

يلخّص الشكل رقم 02 أهداف التنمية المحلية المعروضة أعلاه:

الشكل 02: أهداف التنمية المحلية



Source :

Hina Kaynat : Objectives of Community Development, 3 december 2019, available on the site:

<https://fr.slideshare.net/HinaKaynat/objectives-of-community-development> ,

consulted on 31 May 2021.

¹ International Labour Office (ILO): Local Development Strategies, Geneva, available on the site: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_policy/documents/publication/wcms_210470.pdf , see on: 31 May 2021.

² Zulfukar Aytac Kisman and Izzet Tasar : The key elements of local development, Procedia Economics and Finance, 15(2014), 1689-1696, p. 1690.

المطلب الثالث: الجهات الفاعلة في التنمية المحلية

تتطلب دراسة عملية التنمية المحلية وفهمها تحديد الجهات الفاعلة والقائمة على تحقيقها، وتتمثل أساساً في مجموعة المنظمات و المؤسسات التي تتفاعل مع بعضها البعض، كما تتفاعل مع البيئة المتواجدة فيها في ذات الوقت، و هذا في إطار مهامها المنوطة بالنهوض بأوضاع هذا المجتمع و تحسينها. و أشار (Robert O. Zdenek) و (Dee Walsh) إلى أن ذلك يشبه إلى حد كبير النظام البيئي البيولوجي و الذي يُعرّف على أنه شبكة التفاعلات بين الكائنات الحية، و بين تلك الكائنات الحية و بيئتهم، حيث تشكل قدرتهم على العمل بالتزامن مع بعضهم البعض أمراً ضرورياً في نجاح أدائهم.¹

والرسم التخطيطي الموالي يوضح المكونات الرئيسية لهذا النظام البيئي المترابط:

الشكل 03 : النظام البيئي للتنمية المحلية

**Source :**

Robert O. Zdenek & Dee Walsh : Navigating Community Development : Harnessing comparative advantages to create strategic partnerships, Palgrave Macmillan, 2017, p. 58.

¹ Robert O. Zdenek & Dee Walsh : Navigating Community Development : Harnessing comparative advantages to create strategic partnerships, Palgrave Macmillan, 2017, p. 56.

يوضح الشكل أعلاه أن تنمية المجتمع المحلي تتطلب المشاركة الفعالة لمجموعة من الفاعلين الأساسيين، هم كالاتي:¹

(1) **أفراد/ شركات المجتمع المحلي:** ويشكل هذا العنصر مركز و قلب العملية التنموية على المستوى المحلي، والمغزى الرئيس من وجود جلّ هذا النظام. وذلك لما لأفراد المجتمع المحلي من دور بارز في تحديد الاحتياجات الأساسية لهذا المجتمع، والمساعدة على إيجاد الحلول المناسبة بما يعود بالنفع عليه و على أفراد، بالإضافة إلى دور الشركات التجارية النشطة على مستواه في تزويد سكانه بمختلف السلع و الخدمات الضرورية و توفير فرصٍ للتشغيل و تعزيز ديناميكيته الاقتصادية.

(2) **مؤسسات المجتمع المحلي/ المنظمات المحلية الخدمائية غير الربحية:** حيث تمثل مؤسسات المجتمع المحلي تلك المؤسسات التي لها أثر هام في هذا المجتمع كالمدارس، والجامعات، والمستشفيات، و منظمات المجتمع المدني، و الكيانات الدينية، ... باعتبارها شركاء و قادة أساسيين في العملية التنموية المجتمعية لما توفره من وعي ومعرفة مجتمعية تنير الرأي العام و توجهه. في حين تُقدّم المنظمات المحلية الخدمائية غير الربحية في الغالب الخدمات و البرامج المكّملة لتلك التي تُقدّمها مؤسسات المجتمع المحلي، نذكر على سبيل المثال: المراكز الرئيسية لوكالات العمل المجتمعي، المراكز الصحية، دور الشيخوخة المتواجدة بالمنطقة المحلية، ...

(3) **منظمات التنمية المجتمعية/ المنظمات التنموية الهادفة للربح:** نتطرق إلى كلّ من النوعين على النحو التالي:

- **منظمات التنمية المجتمعية:** وتعتبر هاته المنظمات محركات التنمية المحلية، حيث تتعامل مع الأفراد والشركات وتعمل على بناء الشبكات وتنفيذ المشاريع على مستوى المجتمع المحلي. ونلمس ثلاثة أشكال منها هي:²

✓ **شركات التنمية المجتمعية CDCs (Community Development Corporations):** و هي مراكز تُعنى بتنمية مناطق معينة تكون في الغالب حياً أو مجموعة من الأحياء أو منطقة أو مناطق ريفية، و أحيانا تُغطّي عدّة مقاطعات (حضرية وريفية) نظراً لنقص كثافة الخدمة فيها؛

¹ Robert O. Zdenek & Dee Walsh , op.cit, pp. 59, 60.

² For more details, see:

Robert O. Zdenek & Dee Walsh , op.cit, pp. 22-28.

✓ **المؤسسات المالية للتنمية المجتمعية** (Community Development Financial CDFIs)

(Institutions): و تتخصّص في تزويد ذوي الدخل المنخفض بالخدمات المالية اللازمة لتعظيم دخلهم و تحسين ظروفهم، و هي: صناديق القروض غير الربحية، الاتحادات الائتمانية، صناديق رأس المال الاستثماري، مؤسسات إقراض المشاريع الصغيرة، مقرضي شركات التنمية المجتمعية، البنوك، الشركات القابضة البنكية.

✓ **منظمات التنمية للإسكان الإقليمي** (Regional Housing Development RHDOs)

(Organizations): و هي منظمات غير ربحية، تهدف أساساً إلى تنمية و توفير الإسكان بأسعارٍ معقولة وتشغيل وإدارة المرافق المحلية و المحافظة عليها، كما تُقدّم خدمات الدعم ذات الصلة بمهامها للأسر ذات الدخل المنخفض وكبار السن و ذوي الاحتياجات الخاصة.

- **المنظمات التنموية الهادفة للربح**: تُمثّل شركات التطوير العقاري الهادفة للربح، و التي لا تستهدف في الغالب الأسر ذات الدخل الضعيف و إنّما ذات الدخل الجيد.

(4) **وسطاء التنمية المجتمعية/ الجمعيات التجارية و الخيرية**: حيث تُوفّر هاته الجمعيات موارد مالية وتقنية مهمة، كما الدعم و فرص التعلّم.

(5) **القطاع العام والخاص**: يلعب القطاع العام سواءً على المستوى المحلي (البلدية، الولاية، الإقليم) أو الوطني (الحكومة المركزية) دوراً هاماً في العملية التنموية؛ و ذلك من خلال وضع الخطط والسياسات والبرامج التنموية، كما يوفر الموارد المالية (القروض) اللازمة للمشاريع الاستثمارية، و يمنح بعض الإعفاءات و الامتيازات الضريبية. و يتجسّد القطاع الخاص في الشركات و شركات التأمين و البنوك الخاصة، و التي تُوفّر المزيد من رأس المال الكفيل بإنجاح عملية التنمية المحلية.

المطلب الرابع: مقومات التنمية المحلية ومعوّقاتها

من أجل ضمان نجاح التنمية المحلية وتفعيلها ينبغي أن يركز ذلك على مجموعة من الدّعائم الأساسية، وكذا القدرة على التصدي لمختلف العراقيل التي تعيقها. نستعرض فيما يلي المقومات الأساسية للتنمية المحلية، وأهم المعوّقات التي تحول دون تحقيق المبتغى منها.

أولاً: مقومات التنمية المحلية الفعّالة

يتطلب نجاح التنمية المحلية ثلاثة دعائم أساسية لا بد من توافرها مجتمعةً، وهي:¹

(1) التمويل (Financing):

تعدّ الموارد المالية عاملاً أساسياً في تحقيق الأهداف المسطرة للتنمية المحلية، كما تتطلب هذه الأخيرة مزجاً فعّالاً بين الأموال العامة والخاصة والمؤسساتية. فالى جانب الموارد المالية للهيئات العامة المحلية سواءً الذاتية (الضرائب والرسوم المحلية، وإيرادات الأملاك العامة للهيئات المحلية، ...) أو الخارجية (الإعانات الحكومية، والقروض، والتبرعات والهبات، ...)، لا بدّ من إشراك القطاع الخاص من خلال دعم الاستثمار المحلي في مختلف قطاعات الصناعة والفلاحة والسياحة ...، وتشجيع الاستثمار الخاص في مختلف المناطق الريفية والحضرية، وكذا المشروعات الصغيرة والمتوسطة². إضافةً إلى إشراك المؤسسات الفاعلة على مستوى الوحدات المحلية في إطار ما يسمّى المسؤولية الاجتماعية للشركات.

(2) التخطيط (Planning):

حيث يتم من خلاله دراسة الجدوى وتحديد الأولويات وكذا المراحل المختلفة للعملية التنموية بطريقة إستراتيجية ومنهجية، كما يحاول التخطيط الجيد الأخذ بعين الاعتبار التحديات والمعوّقات التي تحول دون التنفيذ الناجح، بالإضافة إلى وضع استراتيجيات للتغلب على تلك الصعوبات.

(3) الموارد البشرية المؤهلة (Professional staff):

وتُمثّل الأشخاص الذين لهم القدرة على الجمع بين عنصري التمويل والتخطيط لتنفيذ المشاريع التنموية بفعالية. حيث يُعدّ الإنسان وسيلة التنمية المحلية من خلال الاستفادة من قدراته الذهنية والجسدية، وغايتها من خلال السعي نحو النهوض بأوضاعه في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ...

¹ Richard Wooten : Money, capacity and planning are key ingredients to good neighborhood development, Michigan State University Extension, December 19, 2012.

² سي فضيل الحاج وآخرون: إشكالية التنمية المحلية-المقومات والمعوّقات، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 9، جانفي 2017، ص. 166.

وتتجلى صور مشاركة هؤلاء في التنمية المحلية من خلال المشاركة الشعبية والقادة المحليون، مؤسسات المجتمع المدني، ...¹

ويضيف البعض عوامل أخرى تُسهم في تفعيل التنمية المحلية وتحقيق أهدافها، من أهمها:²

- توفر الإطار التشريعي الملائم لتعزيز الجهود التنموية على المستوى المحلي؛
- توفر الإمكانيات التكنولوجية والمعدّات الحديثة والمواد الخام المحلية اللازمة للنهوض بمختلف القطاعات التنموية (كالزراعة، والصناعة، ...)، وكذا استغلالها الجيد.

ثالثاً: معوقات التنمية المحلية

قد تعترض التنمية المحلية مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيقها، تُصنّف كالتالي:

1) معوقات ديمغرافية:

وتتجسّد في حالة عدم التوازن بين حاجات السكان والموارد الاقتصادية المتاحة؛ ويحدث عدم التوازن هذا إمّا جرّاء الزيادة المطرّدة في عدد السكان مع عدم الاستغلال الأمثل لهذه القوى البشرية، أو لسوء التوزيع الجغرافي للسكان بين المناطق؛ حيث تكون الكثافة السكانية مرتفعة في مناطق معينة ممّا يزيد من الأعباء الخدمية، وتكون منخفضة في مناطق أخرى ممّا يؤدي إلى عدم تحقق الاستغلال الأمثل لمواردها وإمكانياتها المتاحة.

2) معوقات اجتماعية: وتتمثل في:

- نوع النظام الاجتماعي السائد كنظام الملكية الفكرية والذي قد يشكّل عائقاً أمام البرامج التنموية والتغيير؛
- انخفاض المستوى الصحي وسوء التغذية وعدم توفّر المياه النقية والصرف الصحي، ممّا يؤثّر على القدرة الإنتاجية للأفراد؛
- تشغيل الأطفال وعدم تمكّن المرأة في عديد المجالات بالصورة المطلوبة، وغياب مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية.

3) معوقات ثقافية: من بينها:

- عدم المعرفة الجيدة للمخططين للتنمية بالثقافة السائدة في المجتمع، بهدف تأكدهم من جدوى وإمكانية تطبيق أي مشروع تنموي على هذا المجتمع؛

¹ سي فضيل الحاج وآخرون، المرجع السابق، ص. 165.

² نائل عبد الحافظ العوامله، مرجع سابق، ص. 157.

- ردود أفعال المواطنين المحليين وعدم تقبلهم لبرامج التنمية وسياسات التغيير، خاصة إن كانت تتعارض مع عاداتهم ومعتقداتهم السائدة.

(4) معوقات اقتصادية ومادية:

وتتمثل أساساً في عدم توفر التمويل اللازم والكفيل بإقامة الأسس التنموية على مستوى المحافظات، إضافة إلى ضعف النسيج الإنتاجي الصناعي والزراعي، وغياب التنوع الاقتصادي، وكذا التبعية الاقتصادية للبلدان الأجنبية.

(5) معوقات تنظيمية:

وهي مختلف العراقيل التي تحول دون أداء العمليات التنظيمية (اللامركزية الإدارية، التخطيط، تسيير الموارد البشرية، اتخاذ القرارات) لوظائفها؛ وتتمثل أهم هذه المعوقات في سيادة المصالح الخاصة، ونقص الوعي، وغياب الموضوعية في تطبيق القواعد واللوائح التنظيمية، وسوء تسيير الموارد البشرية، والتمسك بالإجراءات الإدارية المعقدة، ...

خلاصة الفصل الأول

بناءً على ما تمّ عرضه في هذا الفصل، وفي محاولةٍ منّا لرسم إطار مفاهيمي حول مضمون قضية التنمية المحلية، يمكن استخلاص أنّ إشراك سكان المجتمعات المحلية أمر ضروري في العملية التنموية المحلية من أجل النهوض بأوضاعهم وتحسين مستوى معيشتهم، هذا بالإضافة إلى توفير مختلف المُحفّزات و الدعم من خلال الخدمات و المشاريع التنموية التي توطّر هذه المبادرات و تُمكنّها. ولعلّ أهمّ هاته الآليات المُحفّزة التي تصبّ جهودها في تحقيق التنمية المحلية، وأبرز ما يمكن التحدّث عنه في هذا السياق آلية التمويل الأصغر؛ والتي تمثّل الصّدر الرّحب لمبادرات فئةٍ كبيرةٍ من المجتمع وهي فئة الفقراء وذوي الدخل المنخفض العاجزين عن التعامل مع البنوك، وذلك بما يُوفّره لهم من خدمات تمويلية ودعم و تمكين. نكتشف وإياكم في الفصل الثاني ماهية التمويل الأصغر و طبيعة العلاقة بين نجاح هاته الآلية في تحقيق المستهدف منها و تحقيق التنمية المحلية.

الفصل الثاني:

مدخل مفاهيمي للتمويل الأصغر

تمهيد:

لا شك في أنّ الرفح في مستوى معيشة الفقراء على مستوى كل مجتمع يظلّ المبتغى الأسمى لكل المهتمين بقضية التنمية بمختلف أبعادها. ومن هذا المنطلق، يُعدّ التمويل الأصغر من أهم الأساليب التي قضت باعاً في هذا المجال؛ حيث أثبت جدواه في التخفيف من حدة الفقر والنهوض بأوضاع الفقراء، وذلك من خلال توفير حزمة من الخدمات المالية التي تتناسب وقدرات هؤلاء الفقراء القادرين على إنشاء مشروعات صغيرة.

وعليه، يعد التمويل الأصغر قضية تنموية هامة، حيث تنامي الاهتمام بها مؤخراً على الساحة الدولية، نظراً لأصالة مهمته التي تستهدف أساساً تحسين أوضاع الفئة الفقيرة والمستبعدة من النظام المصرفي التقليدي. قصد التعرف وفهم أسس وأداء آلية التمويل الأصغر و التعمق فيه، من المهم التعرف أولاً على مفهوم التمويل الأصغر وتطوره عبر التاريخ، كما هو معروض أدناه.

المبحث الأول: أساسيات التمويل الأصغر

يُعتبر إقدام محمد يونس على إنشاء بنك غرامين على مستوى أحد فروع البنوك التجارية في بنغلاديش عام 1976 بداية التطبيق الفعلي للتمويل الأصغر، والذي أسسه كمشروعٍ تجريبي إلى أن تحوّل إلى بنك مستقل سنة 1983. على إثر هذا المشروع، اتضحت أبرز ملامح التمويل الأصغر من مبادئ وأهداف ومنتجات وممارسين وعملاء.

المطلب الأول: مفهوم التمويل الأصغر

تعود الانطلاقة الفعلية للتمويل الأصغر إلى فترة منتصف سبعينيات القرن الماضي؛ حيث بادر الدكتور محمد يونس سنة 1976 بتجسيد فكرته المتمثلة في تأسيس بنكٍ للفقراء وتجريبها على مستوى أحد فروع البنوك التجارية الريفية في بنغلاديش، إلى أن أصبح هذا البنك مستقلاً سنة 1983 وعُرف ببنك غرامين.¹ وقد عرف التمويل الأصغر تطوراتٍ مرحلية هامة نستعرضها بعد التعرف على مفهوم التمويل الأصغر فيما يلي.

أولاً: مفهوم التمويل

يُعدّ حصول أيّ مؤسسة مهما كان حجمها على الأموال مطلباً أساسياً للتمكن من تحقيق أهدافها و تسير عملها بالشكل المطلوب. نحاول فيما يلي التطرق لمفهوم التمويل عموماً من ناحية اللغة والاصطلاح.

(1) التمويل لغة:

التمويل من المصدر مؤلّ، ويعني التزويد بالمال.

حيث جاء في المعجم الوسيط: "مالٌ فلاناً: أعطاه المال"، و"مؤله: قدّم له ما يحتاج من مالٍ"، و"المؤل: مَنْ يُنفِق على عملٍ ما"، ويُقصد بالمال: "كلّ ما يملكه الفرد أو تملكه الجماعة من متاعٍ، أو عروض تجارة، أو عقارٍ أو نقودٍ، أو حيوان".²

(2) التمويل اصطلاحاً:

ورد في القاموس الاقتصادي أنّه إذا كانت منشأة ما بصدد توسيع طاقتها الإنتاجية أو إنتاج منتج جديد أو إعادة تنظيم أجهزتها...، فإنّها تعتمد برنامجاً ذا جانبين أساسيين هما:

¹ عمران عبد الحكيم: تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2015-2016، ص. 65.

² إبراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيطن مجمّع اللغة العربية-مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، 2004، ص. 892.

- الجانب المادي: ويتمثل في حصر كل الوسائل المادية الضرورية لقيام وإنجاح المشروع (الأبنية، الآلات، اليد العاملة،...).

- الجانب المالي: ويتضمن كلفة المشروع ومصدر الأموال اللازمة وكيفية استعمالها، وهذا الجانب هو الذي يسمى بالتمويل.

ويُصنّف التمويل حسب المصدر إلى ثلاثة أنواع: ¹

- تمويل ذاتي: حيث تعتمد المنشأة على أموالها الذاتية؛
- تمويل حكومي: ويتمثل في القروض الممنوحة من قبل الدولة؛
- تمويل خاص: بطرح المنشأة التزامات في الأسواق المالية وتحصل من جزائها على القروض اللازمة.

بل ويذهب الاقتصادي البريطاني "موريس دوب" إلى أنّ التمويل لا يُعنى فقط بقيام المشروع ويعد أيضاً "وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة"، وعرفه بأنه: "الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها لدفع وتطوير المشروع". ²

وبناءً على ذلك، يشير سليمان ناصر إلى أنّ مفهوم التمويل في الاقتصاد المعاصر أوسع منه في اللغة؛ وقد يشمل: "كلفة الأموال (سعر الفائدة مثلاً)، مصدرها (تعبئة الموارد المالية)، وأخيراً -وهو الأهم- كيفية استعمال هذه الأموال وطريقة إنفاقها وتسيير هذا الإنفاق ومحاولة ترشيده". ويضيف بإيجاز: "التمويل يعني التغطية المالية لأي مشروع أو عملية اقتصادية". ³

من خلال التعريفات السابقة، نصل إلى أنّ التمويل باختصار هو توفير المال اللازم لقيام المشروع وتطويره بالحجم المناسب والتكلفة المناسبة، بصرف النظر عن مصدره ذاتي كان، أو خارجي (قروض ممنوحة من جهات خارجية، أو إدخال شركاء جدد).

¹ محمد بشير عليّة: القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985، ص. 127.

² لمياء حسن: ما هو التمويل وأنواعه؟، صفحة رواد الأعمال، 4 ماي 2020، متاح على الموقع: https://www.rowadalaamal.com/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%87%D8%9F

³ سليمان ناصر: التمويل قصير الأجل وتطبيقاته في البنوك الإسلامية نموذج الخصم والاعتماد المستندي، ورقة مقدّمة ضمن أعمال الملتقى الوطني حول: "المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-مخاطر وتقنيات"، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل-الجزائر، يومي: 7، 6 جوان 2005، ص. 2.

ثانياً: تعريف التمويل الأصغر

يشير مصطلح التمويل الأصغر عموماً إلى توفير خدمات مالية لذوي الدخل المنخفض، و التي تتضمن في الغالب خدمات الائتمان الأصغر، التأمين الأصغر، الادخار الأصغر، و تحويل الأموال.¹ وورد في سياق آخر، بأن برنامج التمويل الأصغر يعني:² "توفير الخدمات المالية كالإقراض والإيداع والادخار التي تتكيف مع احتياجات الفقراء القادرين على تنظيم المشروعات".

كما عرّف بأنه مجموعة الخدمات المقترحة (الموجهة) للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على خدمات المؤسسات المالية التقليدية.³ وعرّفه (Schreiner and Colombet) على أنه: "محاولة تحسين الوصول إلى الودائع الصغيرة و

القروض الصغيرة للأسر الفقيرة المِهْمَشَة من قبل البنوك".⁴ كما اقترح البنك الاحتياطي الهندي (RBI) في إحدى تقاريره تعريفاً عملياً للتمويل الأصغر، حيث وصفه على أنه:⁵ "توفير الادخار والائتمان وخدمات و منتجات مالية أخرى بمبالغ صغيرة جداً للفقراء في المناطق الريفية، أو شبه الحضرية، أو الحضرية؛ لتمكينهم من رفع مستويات دخولهم وتحسين مستوياتهم المعيشية".

وفي ذات السياق، ذهبت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) إلى أنّ خدمات التمويل الأصغر لا تُوجّه فقط لحاملي المشروعات الصغيرة، وإنما يُمكن تقديمها للأسر الفقيرة عموماً لغاية مواجهة الحالات الطارئة، أو شراء الأصول أو تحسينها، أو تحقيق مرونة في الاستهلاك، أو تمويل المناسبات الاجتماعية.⁶

انطلاقاً من التعريفات السابقة، يمكن القول أنّ التمويل الأصغر هو توفير الاحتياجات المالية للفئة المِهْمَشَة من ذوي الدخل المنخفض أو العاطلين عن العمل والشركات الصغيرة والمصغّرة، غير القادرة على

¹ van Rooyen, C., Stewart, R., de Wet, T. : The impact of microfinance in Sub-Saharan Africa : a systematic review of the evidence, World Dev, 40 (11), 2012.

² جوديث براندسما ورفيقة شوالي، إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، ص 1.

³ Sébastien Boyé et autres : Le guide de la Microfinance Microcrédit et épargne pour le développement ,éditions d'organisation, Paris, 2006, p. 17.

⁴ Nadiya Marakkath : Sustainability of Indian Micro- nance Institutions : A Mixed Methods Approach, Springer India, 2014, p. 2.

⁵ RBI report : Task Force on Supportive Policy and Regulatory Framework for Micro Finance in India, December 2nd, 1999, p. 3, available on the site : https://rbi.org.in/scripts/BS_ViewBulletin.aspx?Id=1347

⁶ المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP): الإرشادات المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر-المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم التمويل الأصغر والإشراف عليه-، واشنطن-الولايات المتحدة الأمريكية، 2003، ص. 11.

التعامل مع القطاع المصرفي، وذلك بهدف تحقيق أهداف اجتماعية و تموية. كما ينبغي التنويه إلى أنّ مفهوم التمويل الأصغر قد تطوّر وأصبح يشمل مختلف الخدمات المالية من إقراضٍ وادخارٍ وتأمينٍ وتحويلات، بعدما كان منحصراً فقط في مفهوم الائتمان الأصغر (microcredit).

ثالثاً: التطور التاريخي للتمويل الأصغر

يمكن لفكرة التمويل الأصغر أن تكون مستوحاة منذ نشأة قضيتي الإقراض والاقتراض بين الأفراد والجماعات من زمن بعيد.¹

إلا أنّه يذهب البعض إلى أنّ الممارسات الأولى للتمويل الأصغر والأنظمة القائمة على نفس المبدأ موجودة لفترة طويلة في أوروبا منذ القرن السادس عشر؛ فبعد تفاقم مشكلة الفقر آنذاك تمّ تأسيس أول بنك للفقراء في هولندا عام 1618. وفي بداية القرن الثامن عشر تمّ افتتاح بعض الجمعيات الخيرية المتخصصة في منح قروض بدون فوائد للفقراء في أيرلندا، والتي يقوم مبدؤها على منهجية الإقراض الجماعي واستخدام أسلوب التضامن في حالة التأخر في السداد -مثل بنك غرامين-² الذي سنتطرق إليه لاحقاً.

وفي القرن التاسع عشر، توجت هذه الجمعيات باسم "صناديق القروض" والتي يمكنها تحصيل الفائدة وجمع المدخرات. حيث في عام 1840، تمّ منح قروض صغيرة ومتناهية الصغر بدون ضمانات إلى حوالي 20% من الأسر الأيرلندية الفقيرة، غير أنّه في سنة 1843، قرّرت الحكومة الأيرلندية تحديد سقف لسعر الفائدة، ممّا أدّى إلى عرقلة عمل هذه الصناديق وحلّها في النهاية طوال الفترة الممتدة إلى 1950 أين تمّ حلّ آخر صندوق قرض.³

وما يجدر بنا عدم التغاضي عنه في هذا السياق، أنّ المتداول والشائع في معظم الأدبيات التي تتناول قضايا التمويل الأصغر هو أنّ البداية الفعلية للتمويل الأصغر و انتشاره على نطاقٍ أوسع في العالم، كانت مع تأسيس الأستاذ "محمد يونس" -مدير كلية الاقتصاد في إحدى جامعات جنوب شرق بنغلاديش- لبنك غرامين عام 1982، جرّاء تأثره بفترة المجاعة التي حلّت على بلاده والتي خلفت الكثير من الوفيات، ومحاولاته لمساعدة الفقراء وإقراضهم من أمواله الخاصة منذ 1976.⁴

¹ عمران عبد الحكيم: اقتصاديات التمويل الأصغر: المفاهيم والمبادئ-التجارب الدولية والمحلية، ألفا للوثائق، 2020، ص. 26.

² Nicolas Blondeau : La microfinance : un outil de développement durable, Etudes, 9(405), 2006, p. 192.

³ Ibidem.

⁴ See :

- Ibidem ;
- Philipp M. Becker : Investing in Microfinance : Integrating new asset classes into an asset allocation framework applying scenario methodology, Gabler Verlag, 2010, p. 46.

بحلول عام 2001، تمّ إحصاء أكثر من 1000 برنامج تمويل أصغر حول العالم يخدم ما يقرب 20 مليون مقترض، إلا أنّ هذا الرقم المطلّق الكبير وحسب دراسات البنك الدولي لا يزال حينها يغطّي نسبة ضئيلة من الفقراء في جميع أنحاء العالم؛ حيث أشارت الإحصائيات أنّه تمّ الوصول إلى 18.4 % فقط من الفقراء التي تُعتبَر أكثر أسواق التمويل الأصغر تطوُّراً، وفي مناطق أخرى كالبرازيل لم تتعدّ 0.4 %¹.

شهدت صناعة التمويل الأصغر رواجاً واهتماماً متزايداً من قِبَل الهيئات الإنمائية بداية تسعينيات القرن الماضي.² وبين عامي 1992 و 2003، تمّ تحويل 39 منظمة غير حكومية في 15 دولة إلى بنوك، وحوالي 200 منظمة غير حكومية أخرى إلى مؤسسات غير بنكية خاضعة للإشراف (سواءً بصفة دائمة أو كخطوة تمهيدية للتحوّل إلى بنوك). وبحلول عام 2003، انقسمت أنماط تقديم خدمات التمويل الأصغر في العالم إجمالاً إلى ثلاثة أقسامٍ بين المنظمات غير الحكومية، البنوك، والاتحادات الائتمانية والتعاونيات المحلية³؛

حيث كان التحوّل أكثر وضوحاً في أمريكا اللاتينية أين قُدِّرت نسبة خدمات التمويل الأصغر المقدّمة من قِبَل البنوك التجارية بـ 29 % سنة 2001، وما نسبته 45 % من قِبَل المنظمات غير الحكومية المُحوّلة إلى مؤسساتٍ مالية مرخّصة.⁴

ازدهر التمويل الأصغر وأصبح صناعةً عالمية منذ حصول الأستاذ محمد يونس على جائزة نوبل للسلام عام 2006، تقديرًا لجهوده المتمثّلة في صياغة نموذج غير تقليدي للإقراض الجماعي للقروض الصغيرة، واعترافاً بالدور الذي يلعبه التمويل الأصغر في التخفيف من حدّة الفقر.⁵

ويُلخّص الجدول أسفله أهم الأحداث الرئيسية في تاريخ التمويل الأصغر منذ بداية القرن العشرين، كالتالي:

¹ Ashley Hubra and Rida Zaidi : Impact of government regulation on Microfinance, prepared for the World Development report 2005 : Improving the investment climate for growth and poverty reduction, Washington, 2005, p.5.

² المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP: مذكرة مناقشة مركّزة، تقرير رقم 39، أكتوبر 2006، ص 1، متاح على الموقع: <https://documents1.worldbank.org/curated/fr/128201468182640181/pdf/384140ARABIC0FocusNote13901PUBLIC1.pdf>

* سننظرُق إلى مدلولها النظري لاحقاً بالتفصيل.

³ Ashley Hubra and Rida Zaidi, op.cit, p. 7.

⁴ CGAP report : Commercialization and mission drift : The transformation of Microfinance in Latin America, occasional paper N° 5, January 2001, p. 1.

⁵ Christen RP, Rhyne E, Vogel R, McKean C : Maximizing the outreach of microenterprise finance: an analysis of successful microfinance programs. U.S. Agency for International Development (USAID) Program and Operations Assessment Report No. 10. Washington, DC, 1995, p. 2.

الجدول 02: الأحداث الرئيسية في التطور التاريخي للتمويل الأصغر

الحدث	الفترة
إصدار برلمان المملكة المتحدة قانون الجمعيات الائتمانية التعاونية	1904
نمو وتراجع الائتمان التعاوني في الهند البريطانية	1940-1900
استقلال دول جنوب آسيا عن المملكة المتحدة	1947
تجارب الإقراض الجماعي الريفي (نموذج كومبلا "Comilla Model") في شرق باكستان	1960
نشأة البنوك الإسلامية من خلال تجربة تأسيس بنوك الادخار المحلية في مصر على يد أحمد عبد العزيز النجار.	1963
حرب تحرير بنغلاديش	1971
- تأسيس (BRAC) - تأسيس (SEWA) (جمعية نسائية خاصة) في أحمد أباد (Ahmedabad) بالهند	1972
تجارب (ACCION) مع الإقراض الأصغر في جنوب أمريكا	1973
إقراض محمد يونس 42 قروياً في جوبرا (Jobra) بينغلاديش	1976
تأسيس بنك غرامين	1982
إنشاء (BRI) قسم التمويل الأصغر الريفي	1984
- تنفيذ بوليفيا لبرنامج اقتصادي جديد - تأسيس (Prodem/BancoSol) في بوليفيا	1986
تأسيس البنك الدولي لـ (CGAP)	1995
انعقاد المؤتمر الأول للإقراض الأصغر في واشنطن	1997
أزمة التمويل الأصغر في بوليفيا	2001
الاكتتاب العام الأولي للتمويل الأصغر (طرح الأسهم)، (BRI)	2003
- احتفال الأمم المتحدة بالسنة الدولية للائتمان الأصغر - أزمة كريشنا (Krishna) للتمويل الأصغر (الهند)	2005
- حصول محمد يونس وبنك غرامين على جائزة نوبل للسلام - الاكتتاب العام الأولي لبنك (Equity) (غانا) وبنك (BRAC) (بنغلاديش)	2006
- الاكتتاب العام الأولي لشركة (Compartamos) (المكسيك) - أزمة التمويل الأصغر بالمغرب	2007
أزمة التمويل الأصغر في باكستان (Pakistan)، البونة والهرسك (Bosnia-Herzegovina)، ونيكاراغوا (Nicaragua)	2008
الاكتتاب العام الأولي لشركة SKS للتمويل الأصغر (الهند)	2010

Source : Based on :

Philip Mader : The Political Economy of Microfinance : Financialising Poverty, Palgrave Macmillan, 2015, p. 43.

ورغم الأزمات التي مرّ بها قطاع التمويل الأصغر في العديد من دول العالم منذ 2001 - كما هو موضّح في الجدول أعلاه-، والتي تعود لعدة أسبابٍ منها: غياب الثقة، وفقدان المصداقية، وعدم توقّر الأطر التنظيمية،...؛ إلاّ أنّه نما بشكلٍ سريعٍ بعد ذلك جرّاء مجموعة من العوامل الرئيسية أهمها تنامي استخدام الرقمنة والتقنيات الحديثة في الدول النامية، مع أنّه ومن دون شكّ كان ذلك ضرورةً ملحةً أكثر منها مجرد توجّه أو اختيار.¹

فحسب بيانات سوق (MIX) وصل عدد المستفيدين من مؤسسات التمويل الأصغر سنة 2018 إلى 139.9 مليون مقترضٍ بمحفظة ائتمانية تُقدّر بـ 124.1 مليار دولار، بعدما كان 98 مليون فقط في 2009، مع استقرار نسب كلٍّ من النساء وسكان الأرياف من إجمالي عدد المقترضين وهي على التوالي 80%، و65%.²

¹ See :

- Peter Fanconi and Patrick Scheurle : Small money-Big impact : Fighting poverty with Microfinance, Wiley, New York, 2017, p. 14.

- Convergences : Baromètre de la microfinance, 10^{ème} édition, 2019, p. 13.

² Ibid, p.2

رابعاً: مبادئ التمويل الأصغر

حدّد أعضاء المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) مجموعةً من "المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر"، وتمّت المصادقة عليها من قِبَل مجموعة (G8) في مؤتمر لها انعقد في جوان 2004 بجورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية كجزءٍ من التزامها بتطبيق الممارسات الجيدة في التمويل الأصغر وتوسيع نطاق الوصول إلى خدماته. تتمثّل هذه المبادئ الأساسية فيما يلي:¹

1. تقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات المالية، وليس فقط القروض: حيث يحتاج الفقراء إلى خدماتٍ مالية أخرى كخدمات الادخار والتأمين والتحويلات، إلى جانب خدمات الائتمان؛
2. التمويل الأصغر أداة فعالة لمحاربة الفقر: حيث تُسهّم خدمات التمويل الأصغر في زيادة مداخيل الأسر الفقيرة، وبناء أصولهم، وحمايتهم من الأزمات والصدمات الخارجية؛
3. بناء أنظمة مالية لخدمة الفقراء: وتزيد فعالية هذه الأنظمة باندماجها في النظام المالي السائد في البلد وعدم تهميشه واعتباره قطاعاً رئيساً يستهدف شريحة كبيرة من السكان، وذلك لتحقيق الشمول المالي؛
4. ضرورة تحقيق الاستدامة المالية للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الفقراء: فعلى مقدّمي خدمات التمويل الأصغر التمكن من تغطية تكاليفهم وتحقيق الاستدامة المالية، لضمان سيرورة عملهم واستمرارية توفيرهم الخدمات المالية للفقراء، بشكلٍ أفضل بكثير ممّا يُمكن أن يمنحه دعم الجهات المانحة؛
5. بناء مؤسسات مالية محلية مستدامة: حيث يُعنى التمويل الأصغر أساساً بإقامة مؤسساتٍ مالية محلية دائمة يمكنها جذب الودائع المحلية، وإعادة تدويرها على شكل قروضٍ، بالإضافة إلى تقديم خدماتٍ مالية أخرى؛
6. الائتمان الأصغر ليس الحل الأنسب في جميع الحالات: قد يكون الائتمان الأصغر فعالاً بالنسبة للأفراد الفقراء محدودي الدخل، في حين قد تعمل آليات أخرى بشكلٍ أفضل بالنسبة للأفراد منعدمي الدخل والذين يُعانون الفقر المُدقّق؛
7. إمكانية عرقلة تحديد سقف لسعر الفائدة لوصول الفقراء إلى الخدمات المالية: حيث يمكن أن يمنع تحديد سقف لسعر الفائدة مقدّمي خدمات التمويل الأصغر من التمكن من تغطية تكاليفهم، وذلك سيحدّ من نموهم واستدامتهم خاصةً في ظل عدم التأكد من توفر الإعانات المالية للجهات المانحة؛

¹ CGAP : Good practice guidelines for funders of microfinance : Microfinance consensus guidelines, 2 nd edition, October 2006.

8. دور الحكومات هو تمكين وتسهيل تقديم الخدمات المالية، وليس تقديمها مباشرة: حيث أنّ الدور الجيد الذي يُمكن للحكومات القيام به هو توفير البيئة المناسبة لتطوير صناعة التمويل الأصغر وتسهيل تقديم خدماته المالية، وليس تقديمها مباشرة؛
9. اعتبار الدعم المقدم من الجهات المانحة كمكمل فقط لرأس المال الخاص، لا مُضاهي له: أي عدم الاعتماد بشكلٍ أساسي على الإعانات المالية المقدمّة من قبل الحكومات والجهات المانحة، وعلى الجهات المانحة استخدام أدوات المنح والقروض وحقوق الملكية المناسبة على أساسٍ مؤقت في بناء القدرات المؤسساتية لمقدمي الخدمات المالية، وتطوير البنية التحتية الداعمة (مثل وكالات التصنيف، مكاتب الائتمان، جهات الرقابة والتدقيق، ...)؛ وفي حالة ما إذا تطلّب الأمر إعانات طويلة الأجل من المانحين من أجل الوصول إلى مناطق نائية أو ضئيلة السكان، يُشترط من مقدمي الخدمات المالية تلبية الحد الأدنى من معايير الأداء كشرطٍ لاستمرار الدعم؛
10. نقص القدرات البشرية والمؤسساتية من أهم المعوّقات: حيث يُعتبر التمويل الأصغر مجالاً خاصاً يجمع بين أهدافٍ مصرفية واجتماعية في نفس الوقت، ولهذا يتطلّب بناء قدرات مؤسساتية وبشرية مؤهلة على مختلف المستويات، انطلاقاً من الهيئات التنظيمية والرقابية ونظم المعلومات على مستوى المؤسسات المالية إلى غاية الهيئات الحكومية التنموية والجهات المانحة؛
11. أهمية الشفافية المالية والإفصاح عن الأداء المالي والاجتماعي لمقدمي خدمات التمويل الأصغر: من الضروري إعداد مقدمي خدمات التمويل الأصغر تقارير دقيقة وقابلة للمقارنة عن الأداء المالي (حول سداد القروض، وتغطية التكاليف، ...)، والأداء الاجتماعي (عدد العملاء، ومستوى فقرهم، ...)؛ ممّا يساعدهم على قياس الأداء بصفةٍ عامة وتقييمه والعمل على تحسينه. وقد تُهمّ هذه التقارير بالإضافة إلى مقدمي خدمات التمويل الأصغر مختلف الأطراف المعنية الأخرى، كالجهات المانحة، والمستثمرين، وخاصّةً العملاء لتقييم المخاطر والعوائد.
- تُعبر تلك المبادئ الأساسية عن أفضل الممارسات والأساليب التي تتعلق بإدارة برامج التمويل الأصغر، وتحظى بقبولٍ واسعٍ من قبل المهتمين بهذا المجال.

المطلب الثاني: خصائص، أهداف، وأهمية التمويل الأصغر

تعمل برامج التمويل الأصغر على توفير الدعم اللازم من خدمات مالية على رأسها القروض الصغيرة للفقراء النشطين القادرين على إنشاء المشاريع، والذين لا يستوفون الشروط اللازمة للحصول عليها من قبل المؤسسات المالية التقليدية. نتطرق فيما يأتي إلى أهم الخصائص التي تميز التمويل الأصغر عن التمويل التقليدي من ناحية الإقراض، بالإضافة إلى أهمية برنامج التمويل الأصغر، وأهم الأهداف التي يصبو إليها.

أولاً: خصائص وأشكال الإقراض في التمويل الأصغر

1) سمات الإقراض الأصغر مقارنة بالإقراض التقليدي:

تتصف برامج التمويل الأصغر بسمات تميزها عن باقي المؤسسات التمويلية التقليدية خاصة فيما يتعلق بخدمة الإقراض التي تعدّ الخدمة الرئيسية التي تقوم عليها تلك المؤسسات. تتمثل أهم تلك الخصائص فيما يلي:¹

- استهداف الفئات الفقيرة وذات الدخل المنخفض المحرومة من الوصول للخدمات المالية التقليدية؛ من خلال تسهيل وصولهم للخدمات المالية بالشروط التي تلائم أوضاعهم. كما أثبتت بعض الدراسات أنّ برنامج التمويل الأصغر كان له أثر واضح على فئة النساء، وأنّ حوالي 74 % من المستفيدين من القروض الصغيرة في العالم هم نساء؛ ويرجع ذلك لثبوت أنّ لهنّ جدارة ائتمانية في سداد القروض وقدرة أفضل على التحكم في استخدام القروض أكثر من الرجال.
- منح القروض الصغيرة، و عادة ما تكون قصيرة الأجل لغرض رأس المال العامل؛
- التقييم السهل و البسيط لمشاريع المقترضين؛
- عدم إلزام المقترضين بتوفير ضمانات عينية مقابل الحصول على التمويل، والتي تعدّ مطلباً إلزامياً في الإقراض التقليدي؛

¹ انظر:

- جوديث براندسما، رفيقة شوالي، مرجع سابق، ص. 1.
- جوديث براندسما، رورنس هارت: تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، معهد البنك الدولي، ص. 5؛

- Christopher Gan , Gilbert V. Nartea, and Judy Li Xia : An Overview of Microfinance, Microfinance in Asia, World Scientific Publishing Company, Singapore, 2017, pp. 5, 6.

- استحداث بدائل أخرى للضمانات كالإقراض الجماعي (أو المساءلة المتبادلة)؛ إذ يُشكّل ذلك الضغط المحتمل المترتب عن مراقبة أفراد المجموعة بعضهم البعض، وتوقّف حصولهم على قروضٍ أخرى على مدى التزامهم بسداد القروض واحترام مواعيدها، مسؤوليةً جماعيةً ومشاركةً كضمان اجتماعي لسداد القروض في آجالها المحددة، والذي يؤدي بدوره إلى تقليل تكاليف مراقبة ومتابعة المقترضين. بالإضافة إلى بدائل أخرى كالادخار الإلزامي، وغيرها من البدائل التي تستخدمها برامج التمويل الأصغر الجيدة ...؛
- الدفع أو السداد المبسط للقروض؛
- توفير خدمات مالية ملائمة من حيث التوقيت و القرب الجغرافي.

(3) أشكال الإقراض في التمويل الأصغر

تتعدّد صيغ الإقراض الأصغر بتعدّد أنواع مؤسسات التمويل الأصغر التي توفرها؛ فمنها ما يُقدّم القروض بالصيغة الفردية المتعارف عليها، ومنها ما يُقدّمها بصيغ الإقراض الجماعي. نُعرِّج على كلا النمطين فيما يلي: ¹

(أ) الإقراض الفردي:

ويتم هذا النوع من الإقراض بالطريقة المتعارف عليها؛ من خلال إقراض الأفراد حاملي المشاريع الصغيرة ضمن شروطٍ مرنة نسبياً تعتمد بدرجةٍ كبيرة على العلاقة الشخصية بين مؤسسة التمويل الأصغر والمقترض؛ حيث يتم تحفيز العملاء على السداد من خلال منحهم إمكانية الحصول على قروضٍ أخرى أكبر أو الحصول على فرص تدريب فيما يتعلّق بإدارة المشروعات الصغيرة في حالة التزامهم بسداد المبالغ المقرّضة، كما يتم استرداد القروض المتعثرة بإرسال إخطارات مكتوبة للمتعثّرين أو ضامنهم، وقد يلجأ إلى المحكمة في حالة عدم الاستجابة. ومن بين المؤسسات الرائدة التي تعتمد صيغة الإقراض الفردي مؤسسة (ACCION) التي تنشط في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي وإفريقيا وآسيا، بالإضافة إلى: ² أغلبية مؤسسات التمويل الأصغر في غانا، مؤسسة (PRISMA) في بيرو، (Bank Rakyat) في إندونيسيا، (BAAC) في تايلاند، و (Ladywood Credit Union) في بريطانيا.

¹ انظر: عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص ص. 55-59.

² Bediako KWASI: The Contribution of Microfinance to the Development of Small-scale Poultry Industry in the Dormaa Municipality, a Thesis submitted to the school of Graduate Studies, Kwame Nkrumah University of Science and Technology in partial fulfillment for the requirements for the degree of Master of Science Development Policy and Planning, June 2013, p. 11.

(ب) الإقراض الجماعي:

وتتم هذه الصيغة من الإقراض عموماً في إطار تقديم قروض جماعية، وتتخذ بدورها عدة أشكال أشهرها:

- الإقراض الجماعي من خلال المجموعات التضامنية (أو ما يسمى بالإقراض التضامني):

حيث يتم منح قروض فردية صغيرة وقصيرة الأجل لأعضاء مجموعةٍ متشكّلة ذاتياً، على أن يتم التضامن فيما بينهم على الالتزام بالسداد في حالة تأخر أحد الأعضاء عن التسديد. ويعتمد هذا النوع من الإقراض الجماعي على أسلوب التسديد الشهري أو الأسبوعي، والتدرّج في توسيع قيمة القروض الممنوحة عند الالتزام بتسديد القروض السابقة. كما يُعدّ مبدأ التضامن بين أعضاء المجموعة بديلاً عن الضمانات العينية والشخصية التقليدية. هذا ويُعتبر بنك غرامين ببنغلاديش أهم مثال عن تطبيق شكل الإقراض من خلال المجموعات التضامنية.

- الإقراض الجماعي من خلال بنك القرية:

لا يختلف هذا النوع كثيراً عن النوع السابق، ويشبهه إلى حدٍّ ما من حيث صغر حجم القروض ومدتها ونمط التسديد. يقوم هذا النوع أساساً على قيام الهيئة المسؤولة عن تنفيذ برنامج التمويل الأصغر بتأسيس بنوك قرى يتراوح عدد أعضاء كلٍ منها بين 30 و 90 فرداً؛ حيث توفر هذه الهيئة التمويل الكافي والمستمر لبنوك القرى التي تقوم بدورها كوسيط مالي بإقراض الأفراد الأعضاء، على أن يتم تسديد هاته القروض في غضون 4 أشهر باعتماد نمط التسديد الأسبوعي. كما يتشارك الأعضاء إدارة البنك الذي يملكونه، ويتولّون متابعة القروض وتحصيلها وتشجيع سياسات الادخار وفقاً للاستراتيجيات المتبّعة من قبلهم. وكل بنك يلتزم بإعادة أصول القروض مع الفوائد المترتبة عليها إلى الهيئة المنفّذة يُعتبر مؤهلاً للحصول على قروضٍ أخرى. هذا ويمكن لبنك القرية أن يُصبح مؤسسة مالية مستقلة بحد ذاتها مع مرور الوقت.

- الإقراض الجماعي عن طريق فروع البنوك ومن خلال المجموعات:

ويجمع هذا النوع من الإقراض الجماعي في خصائصه بين خصائص كل من النوع الأول والثاني؛ حيث يتّصل أعضاء المجموعة المتشكّلة ذاتياً من حوالي 5 أعضاء مع مجموعاتٍ أخرى لتشكيل مركزٍ للمجموعات، ويتم إقراض الأعضاء في المجموعات بشكلٍ فردي لمدةٍ لا تتجاوز السنة. كما يجتمع وكيل

البنك مع الأعضاء أسبوعياً لتحصيل أقساط القروض الممنوحة ومدخّرات الأعضاء المجمعّة، ويتم اعتماد أسلوب التضامن بين الأعضاء في سداد القروض. يتوقف حصول الأعضاء مستقبلاً على مدى التزامهم بتسديد القروض السابقة.

ثانياً: أهداف التمويل الأصغر

بدايةً ينبغي الإشارة إلى وجود نهجين أو تيارين لوجهات نظر منقّدي برامج التمويل الأصغر حول الطريقة التي ينبغي تقديم خدمات التمويل الأصغر بها، وكذا كيفية تقييم أدائها، هما: النهج المؤسسي ونهج الرعاية الاجتماعية. نُعرّج عليهما بإيجاز فيما يلي:¹

- يُعنى **النهج المؤسسي (Institutionist approach)** بأن تكون مؤسسات التمويل الأصغر كبيرة وتتمتع بالاكتماء الذاتي المالي وتسعى للتوسع والوصول إلى أكبر عددٍ من العملاء المخترين؛ أي أنها تركز بالدرجة الأولى على أهدافها المؤسسية المالية، ولا تميل إلى قياس نجاعة أدائها من خلال التأثير الاجتماعي لخدماتها أو عمق وصولها إلى أفقر الفقراء. من أشهر دعاة النهج المؤسسي: بنك Rakyat بإندونيسيا (BRI)، و(BancoSolidario) ببوليفيا (BancoSol).
- في حين يعتبر **نهج الرعاية الاجتماعية (Welfarist approach)** التمويل الأصغر أحد أكثر الأدوات نجاعةً لمكافحة الفقر، وأنّ إدخال دافع الربح يشوّه الرسالة الاجتماعية والمهمة الفعلية للتمويل الأصغر. كما يدعّم هذا النهج فكرة تقديم الدعم والإعانات للمؤسسات المنفّذة لبرامج التمويل الأصغر؛ من أجل خفض تكاليفها التشغيلية، الأمر الذي يؤدي إلى خفض معدلات الفائدة على القروض. من أبرز دعاة هذا التيار: بنك غرامين ببنغلاديش، وبرامج بنوك القرية (FINCA-style) بأمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا.

أطلق (Jonathan Morduch) على هذا التقسيم اصطلاح "انشقاق التمويل الأصغر"؛ إذ أنّ هناك انشقاق كبير بين التيارين، بالرغم من أنّ وجهات النظر لكلا التيارين ليست متعارضة بطبيعتها، كما توجد العديد من مؤسسات التمويل الأصغر تحتضن كليهما في ممارساتها العملية.

¹ See :

- BEDIAKO KWASI, op.cit, pp. 11, 12.
- Gary M. Coller, Christopher Dunford and Warner Woodworth : WHERE TO MICROFINANCE?, International Journal of Economic Development, 1 (1), Southern Public Administration Education Foundation, Inc., 1999.

بناءً على ما سبق، يحتاج منفذو برامج التمويل الأصغر توضيح أهدافهم الحقيقية والالتزام بالوصول إليها. وفي هذا السياق يحدّد الباحثون والمهتمون بقضية التمويل الأصغر عموماً ثلاثة أهداف أساسية ومتكاملة للتمويل الأصغر، هي:¹

- زيادة عدد العملاء (الوصول إلى أكبر عدد من المستبعدين من النظام المصرفي التقليدي) وبالتالي تحقيق الشمول المالي؛
- تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للعملاء (التأثيرات)؛
- ضمان استدامة خدمات مؤسسات التمويل الأصغر (الجدوى المالية).

ويذهب بعض المؤلفين إلى أنّ الهدفين الأول والثاني يتعلّقان بالأداء الاجتماعي لمؤسسات التمويل الأصغر، في حين يرتبط الهدف الثالث بأدائها المالي.²

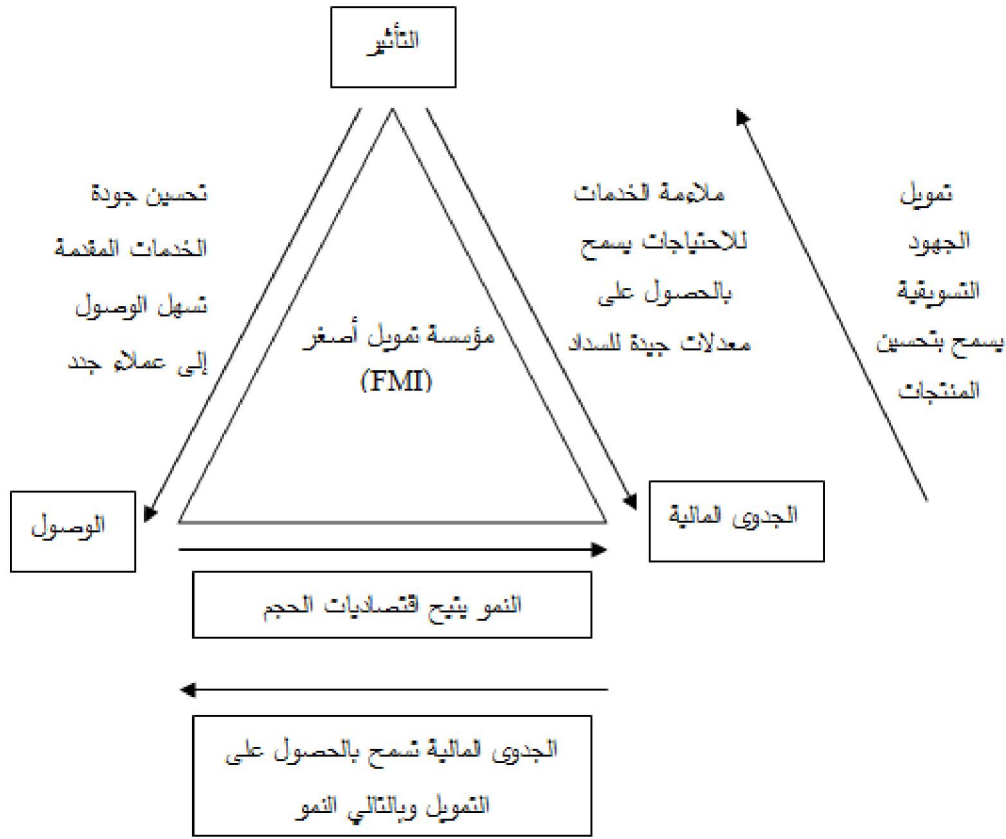
ويوضح الشكل (04) مدى التكامل بين تلك الأهداف الثلاثة، كما يلي:

¹ See :

- Marie-Grâce Ikirezi Ngabonzima : Le rôle de la microfinance dans l'autonomisation et la participation active des femmes au développement local au Rwanda, mémoire de maitrise, Université du Québec à Rimouski, Septembre 2009, p. 38.
- Nadiya Marakkath : Sustainability of Indian Micro- nance Institutions : A Mixed Methods Approach, Springer, India, 2014, p. 3.

² Lapenu Cécile et Carine Reboul : De la stratégie sociale à l'impact : comment les études d'impact ?, CERISE Document de travail n°2, 2006, p. 23, available on the site : www.cerisemicrofinance.org .

الشكل: 04 الأهداف الإستراتيجية للتمويل الأصغر

**Source :**

BOYÉ, Sébastien, Jérémy, HADJENBERG et Christine, POURSAT : Le guide de la microfinance : Microcrédit et épargne pour le développement, Paris, Éditions d'Organisation, 2006, p. 304.

يوضح الشكل أعلاه التأثير المتبادل بين أهداف التمويل الأصغر؛ حيث أنّ كل تغيير يحدث في إحدى هاتاه الأهداف يؤثر على الأهداف الأخرى. فمن جهة، تؤدي زيادة الأموال في مؤسسات التمويل الأصغر إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة، والذي من شأنه جذب المزيد من العملاء. ومن جهة أخرى، في ظل وجود عدد أكبر من العملاء نتيجة رضاهم عن جودة الخدمات، ترتفع معدلات السداد، وبالتالي تحقق مؤسسات التمويل الأصغر أرباحاً أكثر.

في النهاية، يمكن القول أنّ الأداء أو الرسالة الاجتماعية للتمويل الأصغر كانت أساسية ومستهدفة من البداية، إلا أنه مع تطور صناعة التمويل الأصغر أصبح من الضروري على مؤسسات التمويل الأصغر تحصيل نسبة ربح معينة لضمان استدامتها ونجاح مهمتها.

ثالثاً: أهمية التمويل الأصغر

يعد التمويل الأصغر عموماً أداة فعالة في تحقيق الشمول المالي*، ففي حين يعاني ذوو الدخل المحدود من عدم إمكانية الحصول على خدمات مالية من النظام المالي التقليدي بسبب عدم استيفائهم الشروط و عدم امتلاكهم ضماناتٍ تؤكد جدارتهم الائتمانية، يوفر هذا القطاع خدماتٍ مالية لشريحة كبيرة من الفقراء وذوي الدخل المحدود بدون ضماناتٍ أو شروط صعبة.

ولو ضمنا في أهمية برنامج التمويل الأصغر ومختلف الخدمات المالية التي يُقدِّمها كالاتمان والادخار والتأمين ... بشيءٍ من التفصيل، نجدها تكمن في النقاط التالية:¹

- يُعدّ التمويل الأصغر أداة هامة للحد من الفقر: حيث باستطاعة التمويل الأصغر تمكين أفراد المجتمعات المحلية من تنمية مشروعاتهم وتعظيم دخولهم، وبالتالي مساعدتهم على تخطي بعض الأزمات الخارجية المحتملة. ويذهب البعض إلى أن:² "خدمات التمويل الأصغر لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة الدخل، لكنها تُوسِّع نطاق الخيارات المفتوحة أمام الفقراء لحماية أنفسهم من الصدمات". أي أنه إن لم تكن خدمات التمويل الأصغر ناجعة بذاك المستوى المرغوب في تحسين أوضاع الفقراء وتعظيم دخولهم، فعلى الأقل تساعد على تخطي عقبة ما أو حلّ مشكلة ما.
- يمكن لمؤسسات تنفيذ برامج التمويل الأصغر تحقيق هدفٍ مزدوج، أي تحقيق الهدف الأساسي الاجتماعي بالإضافة إلى الهدف الربحي في نفس الوقت؛
- يساعد توفير التمويل المناسب لأفراد المجتمعات المحلية من خلال خدمات الائتمان الأصغر على تأسيس مشروعات صغيرة من شأنها تنويع مصادر دخول الأسر، ممّا يؤدي إلى ارتفاع معدلات الأمن الغذائي، والتأثير إيجاباً على تربية الأولاد وتعليمهم؛
- يُتيح توفير تسهيلات التأمين الأصغر لعملاء مؤسسات التمويل الأصغر القدرة على تخطي تبعات العديد من الصدمات والأزمات، كما يسمح لهم بالاستفادة الكاملة من قروضهم للمشاريع الإنتاجية دون الاضطرار إلى استخدامها أو تخصيص جزءٍ منها لمواجهة الصدمات والمشاكل غير المتوقعة.

* الشمول المالي: هو إتاحة فرصة وصول مختلف فئات المجتمع (مؤسسات وأفراد) للخدمات المالية والاستفادة منها بالجودة والسعر المناسبين.
1 انظر:

- عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص ص. 48-50.

- Christopher Gan , Gilbert V. Nartea, and Judy Li Xia, op.cit, pp. 8 -10.

² جوديث براندسما، لورنس هارت، مرجع سابق، ص. 10.

- تُحفّز المشروعات الصغيرة المجتمعات المحلية من خلال الحركية التي تُحدثها، لجذب الطلب على سلعها وخدماتها المعروضة؛
- يساهم التمويل الأصغر في توفير مناصب عمل، وبالتالي الحد من ظاهرة البطالة؛
- تُسهّم إقامة المشروعات الصغيرة بشكلٍ كبير في ضمان الاستخدام الشامل للطاقات والموارد المتاحة في المجتمع، ممّا يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج ونسبة العمالة وتحقيق العدالة في توزيع الدخل.

المطلب الثالث: مهمة التمويل الأصغر: المقدمون، الخدمات، والمستهدفون

من أجل فهم أفضل لمهمة التمويل الأصغر نحاول التعرف أولاً على مقدّمي خدمات التمويل الأصغر، ثم أهم الخدمات التي يُقدّمونها أو الأنشطة التي يقومون بها ، وأخيراً الفئة التي يخدمونها.

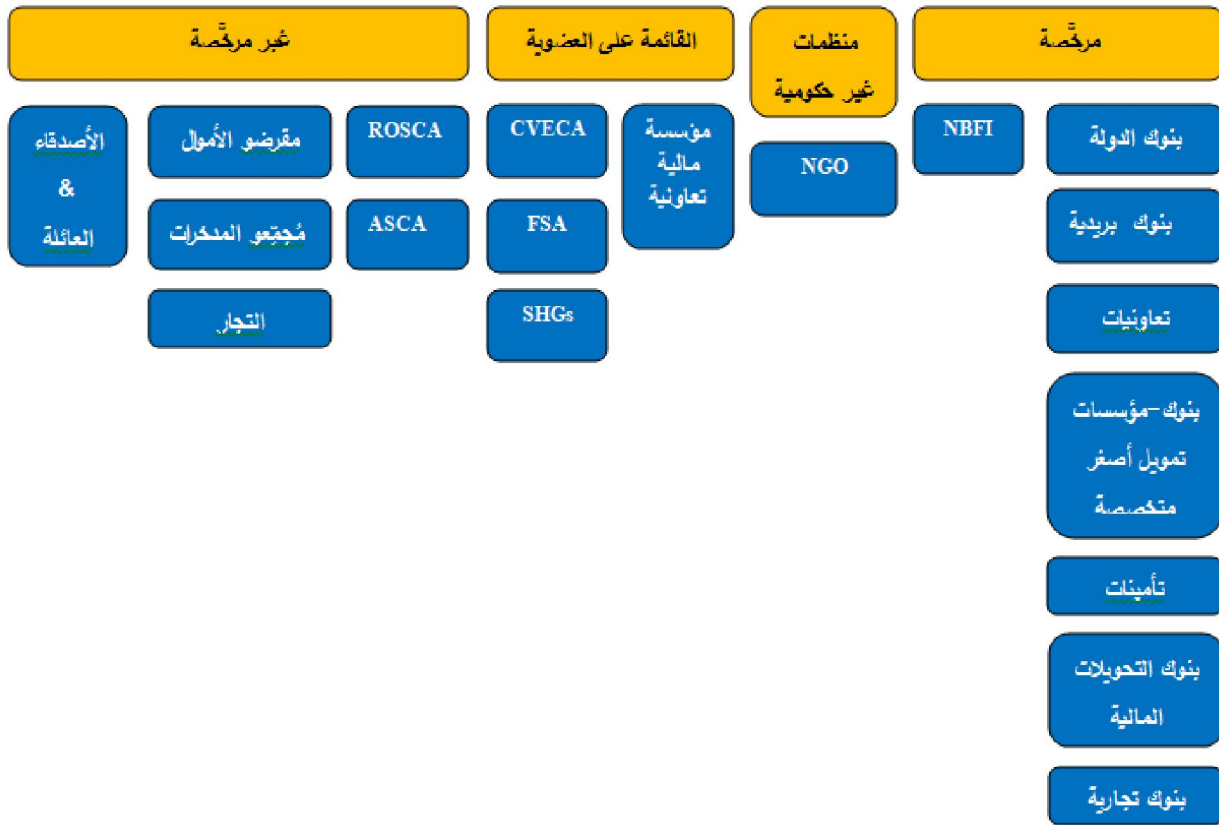
أولاً: مقدّمو خدمات التمويل الأصغر

لقد تنامي اهتمام الحكومات مؤخراً سواءً المتقدمة منها أو النامية بالمشروعات الصغيرة، باعتبارها رافداً أساسياً لعملية التنمية بمختلف مستوياتها وأبعادها. وتجلّى هذا الاهتمام من خلال الدعم الممنوح من قبلها، والمتمثل في تهيئة البيئة التشريعية وإنشاء هيكل ومؤسسات تختص في تمويل ودعم قطاع المشروعات الصغيرة تُسمى مؤسسات التمويل الأصغر.

وتُعرّف مؤسسات التمويل الأصغر وفقاً لبنك التنمية الآسيوي على أنها:¹ "مؤسسات يتمثل عملها الأساسي في تقديم خدمات التمويل الأصغر مثل: الودائع، القروض، خدمات الدفع، التحويلات المالية، والتأمين للأسر الفقيرة وذات الدخل المنخفض، و لمشاريعها الصغيرة".
أمّا عن أشكال المؤسسات المعنية بتقديم خدمات التمويل الأصغر، يلخّص الشكل أدناه أهمها كما يلي:

¹ Nadiya Marakkath, op.cit, p. 2.

الشكل 05: أشكال مؤسسات التمويل الأصغر



ROSCA : جمعية الائتمان والمدخرات المتناوبة :
ASCA : جمعية الائتمان والمدخرات المتراكمة :

CVECA : الصندوق القروي للادخار
والائتمان ذاتي التسيير
FSA : جمعية الخدمة المالية :
SHG : مجموعة المساعدة الذاتية :

NBFI : مؤسسات مالية
غير مصرفية

← غير رسمية/ غير مرخصة (غير خاضعة للإشراف)

→ رسمية/ مرخصة (خاضعة للإشراف)

Source :

Peter Fanconi, Patrick Scheurle : Small Money-Big Impact : Fighting poverty with microfinance, Wiley, 2017, pp. 74

يُظهر الشكل أعلاه مختلف أشكال مؤسسات التمويل الأصغر، أي مختلف المصادر التي يمكنها تقديم خدمات التمويل الأصغر، حيث تُصنَّف حسب درجة إخفاء الطابع الرسمي والترخيص والإشراف إلى ثلاثة مصادر رئيسية هي: المؤسسات الرسمية كالبنوك التجارية والتي يُخوَّل لها تقديم مختلف خدمات التمويل الأصغر، والمؤسسات شبه الرسمية كالمؤسسات غير الحكومية (NGO) كهيئات غير ربحية تختص

في إقراض المشروعات الصغيرة لكنّها غير مرخّص لها في الغالب بصفة رسمية ممارسة هاته النشاطات المالية، ومصادر أخرى غير رسمية كمقرضي الأموال من الأفراد والأسر وغيرهم.

نُعرِّج على أهم هاته الأشكال فيما يلي، فقد تكون مؤسسات التمويل الأصغر:¹

- **مؤسسات مالية غير مصرفية (NBFIs):** وتضم على سبيل المثال: منظمات غير حكومية سابقة خضعت للتحويل إلى مؤسسات مالية رسمية (والتي غالباً ما تقتصر خدماتها على الإقراض الجماعي)، وبعض المؤسسات القادرة على تلقّي الودائع -في حالات معينة وتحت إشرافٍ معيّن-.
- **بنوك دولة وبنوكاً بريدية:** وتؤسّس بنوك الدولة من قبل الحكومات من أجل دعم قطاعات معيّنة كالزراعة والوصول إلى أفقر الشرائح التي أهملتها البنوك التجارية. كما يُمكن للبنوك البريدية لما تمتلكه من بنية تحتية كأكبر شبكة توزيع في العالم أن توفّر خدمات الادخار والتحويلات المالية خاصةً في المناطق الريفية.
- **تعاونيات مالية وائتمانية:** وهي منظمات خيرية عادة ما تكون مملوكة لأعضائها، وتشمل مقدّمي خدمات الادخار المشترك والإقراض الجماعي، والاتحادات الائتمانية. في إطار هذه المنظمات، يتم توزيع العوائد الناتجة خارج تكاليف التشغيل (الفوائد المتزايدة على الودائع الادخارية، معدلات الإقراض المنخفضة، معدلات التأمين ...) كأرباح للأعضاء المساهمين؛ لذا يمكن اعتبار أصحاب المشروعات الصغيرة أصحاب مصلحة قادرين على تحقيق الربح من خلال وصولهم إلى الخدمات المالية والعوائد المترتبة.
- **بنوك-مؤسسات تمويل أصغر متخصصة:** وهي مؤسسات رسمية تخضع لمعايير قانونية ومؤسساتية، حيث يعمل هذا النوع من مؤسسات التمويل الأصغر بشكل مستقل أو كفرع تابع لبنك أوسع. يُؤمن هذا النوع من المؤسسات بأهمية التمويل الأصغر سواء من ناحية الأهداف المالية أو الاجتماعية، عكس البنوك التجارية التي تعتبر التمويل الأصغر مجرد آلية تخدم شريحة واسعة ذات دخل أدنى تُعرّضهم لمخاطر أكثر.

¹ انظر:

- Peter Fanconi, Patrick Scheurle, op.cit, pp. 74-76.
- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP): الإرشادات المتفق عليها بشأن التمويل الأصغر-المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم التمويل الأصغر والإشراف عليه-، مرجع سابق، ص. 11.
- Christopher Gan , Gilbert V. Nartea, and Judy Li Xia, op.cit, p. 7.

- **شركات تأمين:** وفي هذا الشأن تتبغى الإشارة إلى أنّ شركات التأمين لا تُقدّم خدماتها للعملاء مباشرةً، وإنّما غالباً ما تعمل بموجب سير خدمات مؤسسات التمويل الأصغر ولفائدة عملائها.
 - **بنوك تحويلات مالية:** وتضم بنوك الأعمال التجارية، والبنوك البريدية، ومؤسسات التمويل الأصغر والمنظمات غير الحكومية. تتمثل خدماتها في تحويل الأموال بين البلدان ويتّسع نطاقها من التحويل بين الأفراد إلى التحويل كدعمٍ من بعض المنظمات الدولية للتنمية للشرائح منخفضة الدخل، الأمر الذي يُمكن هاته المؤسسات من جذب المزيد من العملاء.
 - **بنوكاً تجارية:** حيث يُمكن للبنوك التجارية توفير خدماتٍ للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، كبرنامج عمل مُربح. تمتد خدماتها من حسابات الادخار والتحويلات المالية إلى القروض.
- وتجدر بنا الإشارة في هذا السياق إلى كشكلٍ آخر من أشكال مؤسسات التمويل الأصغر ينشط في الدول العربية والإسلامية، وهو:
- **جهات التمويل الأصغر الإسلامي:** سواءً كانت: ¹
 - **جهات تمويل أصغر غير رسمية:** مثل المنظمات غير الحكومية التي تُوفّر خدماتٍ مالية وفقاً لما تقتضيه الشريعة الإسلامية، ونذكر منها: جمعية تطوير الأعمال الصغيرة في السودان، مؤسسة القرض الحسن في لبنان، باب رزق جميل في مصر، مؤسسة الإغاثة الإسلامية في فلسطين، ...
 - **جهات تمويل أصغر رسمية:** وتتعدّد بتعدد أشكالها كما يلي:
 - ✓ **بنوك تجارية للتمويل الأصغر:** كالبنك الزراعي السوداني وبنك الثروة الحيوانية وبنك الخرطوم في السودان، بنك الأسرة في البحرين، بنك البركة في الجزائر، بنك أبو ظبي الإسلامي في مصر.
 - ✓ **بنوك متخصصة في التمويل الأصغر:** كتلك التي أنشئت في بعض الدول العربية في إطار إستراتيجية برنامج الخليج العربي للتنمية، مثل: البنك الوطني للمشروعات الصغيرة في الأردن، بنك الأمل للتمويل الأصغر في اليمن، وبنك الإبداع في سوريا.
 - ✓ **مؤسسات مالية غير مصرفية:** وهي مؤسسات تقوم بتقديم خدماتٍ مالية إسلامية في مجال التمويل الأصغر، نذكر منها: صندوق التنمية والتشغيل في الأردن، مؤسسة التنمية الاجتماعية ومؤسسة الشباب للتمويل الأصغر في السودان، ...
 - ✓ **صناديق ودواوين زكاة:** وهي تلك الهيئات أو المؤسسات المنشأة في الدول الإسلامية التي تُعنى بجمع أموال الزكاة من مصادرها المتعددة، وإعادة توزيعها ضمن مصارفها المحددة؛ والتي يُعدّ

¹ عمران عبد الحكيم: تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص ص. 24-26.

من ضمنها القرض الحسن الذي يُوجّه لتمويل الأفراد الفقراء القادرين على إنشاء مشروعات صغيرة مدرةً للدخل دون تلقّي أيّ فائدة مقابل ذلك.

ثانياً: خدمات التمويل الأصغر

كان نشاط التمويل الأصغر في بداياته مرتكزاً على الإقراض الأصغر، إلا أنه ومع تنوع احتياجات الفقراء والمستبعدة من قبل البنوك امتدّت ممارسات التمويل الأصغر فضلاً عن خدمة الإقراض الأصغر كنشاط رئيس لتشمل أيضاً خدمات مالية أخرى كالادخار والتأمين وغيرها...، وخدمات غير مالية. ويتحدّد نطاق هذه الخدمات حسب أهداف كل مؤسسة، وطلب السوق عليها، وكذا هيكلها المؤسسي.¹ وتتمثّل أهم الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات التمويل الأصغر فيما يلي:²

(أ) خدمات مالية: وتشمل ما يلي:

(1) الإقراض:

حيث تُوفّر مؤسسات التمويل الأصغر قروض صغيرة لعملائها؛ وذلك من خلال صيغ الإقراض التي ذكرناها سابقاً سواءً الإقراض الفردي أو الإقراض الجماعي بأنماطه الثلاث (من خلال المجموعات التضامنية، من خلال بنك القرية، عن طريق فروع البنوك ومن خلال المجموعات).^{*} لا يتم منح القروض الصغيرة بالضرورة لتمويل إنشاء مشروعاتٍ صغيرة فقط، وإنما تُقدّم أيضاً لأغراض الرعاية الصحية، والتعليم، وتعزيز أصول الأسر،...

(2) الادخار:

تُتيح مؤسسات التمويل الأصغر أيضاً لعملائها خدمة فتح حسابات ادخارية لما لها من أهمية كبيرة خاصة على المدى الطويل وبالأخص في الظروف والأوقات الصعبة؛ حيث يمكن استخدامها لتغطية مصاريف التعليم، أو الرعاية الصحية، أو توسيع مشروعات قائمة، أو حتى الاستفادة منها في سن الشيخوخة.

¹ Peter Fanconi, Patrick Scheurle, op.cit, p.85.

² See :

- Mariam Sangaré : Introduction à la microfinance, Essachess-Journal for Communication Studies, V.1, N.1, 2008, pp. 3-6 ;
- Mor Gassama : Microfinance et Développement Local : Le cas du Sénégal, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, l' Université Paris-Dauphine, France, 2011, pp. 163-165 ;
- Peter Fanconi, Patrick Scheurle, op.cit, pp. 85-88.

* ارجع: أشكال الإقراض في التمويل الأصغر، ص ص. 71، 72.

(3) خدمات التأمين الأصغر:

حيث يساعد توفير مؤسسات التمويل الأصغر لخدمات التأمين على تخفيف الضغط المالي لدى العملاء وتغطية النفقات الناجمة عن مخاطر معينة إثر صدمات ومشاكل غير متوقّعة (كالوفاة، أو مشاكل ناجمة عن تأثير المناخ، ...)

(4) تحويل الأموال:

يمكن لمؤسسات التمويل الأصغر أن تؤدي دوراً هاماً في هذا المجال؛ حيث تتيح لعملائها خدمة تحويل الأموال بتكاليف ووقت أقل دون أن يتوجّب عليهم التنقل إلى أي مكان آخر. وبالرغم من أنّ توفير خدمات تحويل الأموال يعود من دون شك وفي ظل شروط آمنة- بالإيجاب على مؤسسات التمويل الأصغر فضلاً عن العمولات المتحصل عليها جزاءها (كسب ولاء العملاء، جذب عملاء جدد بفضل تنوع الخدمات الموفّرة، إتاحة فرص تدريبية إضافية للموظفين، ...); إلاّ أنّه لا يزال تقديم مثل هذه الخدمات يقتصر على عددٍ ضئيلٍ من مؤسسات التمويل الأصغر.

(ب) خدمات غير مالية:

وتكون إمّا مدعومة من قبل الجهات المُمولة للبرامج التنموية؛ والتي تستهدف توعية شريحة الفقراء فيما يخص الرعاية الصحية كالتطعيمات، والتعليم كمحو الأمية ... أو بمقابل مادي كتوفير البرامج التدريبية، وبناء شبكة الأعمال، والتزويد بمعلومات السوق.

ثالثاً: عملاء التمويل الأصغر

حسبما أكّدهت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) في إحدى تقاريرها، فإنّ التمويل الأصغر يستهدف الفئات المحرومة؛ والتي تضم ربات الأسر، والمتقاعدين، والحرفيين، والباعة المتجولين، والعمال الذين فقدوا مناصب عملهم، وصغار المزارعين، وأصحاب المشروعات الصغيرة.¹ من خلال هذا الإقرار، نلاحظ أنّ المرأة لها أهمية خاصة و مستهدفة بالدرجة الأولى من قبل برامج التمويل الأصغر؛ وذلك لأنّها الفئة الأكثر تضرراً من الاستبعاد المالي من قبل النظام المالي الرسمي في العديد من البلدان النامية. كما يُمكن القول أنّ عملاء التمويل الأصغر عموماً هم الفقراء وذوو الدخل المحدود غير

¹ Xia Li : An empirical analysis of microcredit on China rural household, Ph.D Thesis in Finance, Lincoln University, New Zealand, 2010, pp. 1, 2.

القادرون على التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية، وهم في الغالب أصحاب المشاريع الصغرى وأرباب الأسر الذين يعملون لحسابهم الخاص ويمتلكون دخولاً منخفضة أو غير مستقرة نسبياً.

وفي هذا السياق، يُمكن التمييز بين فئتين من العملاء: عملاء المناطق الريفية، وعملاء المناطق الحضرية. ففي المناطق الريفية، غالباً ما يكون عملاء التمويل الأصغر من صغار المزارعين، وممارسي بعض الأنشطة الصغيرة المدرة للدخل كأنشطة تجهيز الأغذية والأنشطة التجارية الصغيرة. بينما تكون فئة عملاء التمويل الأصغر في المناطق الحضرية أكثر تنوعاً؛ حيث تشمل أصحاب المتاجر، والحرفيين، ومقدمي الخدمات، والباعة المتقلين، وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.¹

ومع ذلك، فإنّ استهداف العملاء يختلف باختلاف استراتيجيات وأهداف كل منطقة. ففي أمريكا اللاتينية على سبيل المثال؛ أُعتمد التمويل الأصغر كنشاطٍ تجاري بدلاً من أن يكون برنامجاً لمكافحة الفقر، وتم إدراجه كفرع من فروع الأعمال المصرفية التجارية، كما أنه يركّز على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الحضرية أكثر من فقراء الأرياف. بينما في آسيا؛ حيث تتواجد نسبة هامة من الفقراء خاصةً في المناطق الريفية، فلا محالة أن يُوجّه التمويل الأصغر كأداةٍ لمحاربة الفقر.²

¹ Christopher Gan , Gilbert V. Nartea, and Judy Li Xia, op.cit, p.4.

² Ibid, pp.4, 5.

المبحث الثاني: انتقادات التمويل الأصغر، التحديات الماثلة، وسبل الإنجاح

منذ بداية الممارسات الفعلية للتمويل الأصغر بينغلاديش في السبعينيات، تنامي الاعتراف بها كألية هامة لتوفير الائتمان للفقراء وذوي الدخل المنخفض على مستوى العديد من البلدان خاصةً النامية؛ وذلك من خلال تضمينه تدريجياً في الاستراتيجيات الوطنية وإدماجه ضمن النظام المالي الرسمي. إلا أنه لم تُجد كل الدول تطبيقه، كما فشل البعض في ذلك؛ مما تكالّف ببعض الانتقادات حول حقيقة فعاليته، وتبلور ثلّة من التحديات التي يستلزم مواجهتها.

المطلب الأول: انتقادات موجهة للتمويل الأصغر

وفقاً لنتائج دراساتٍ توصلَ إليها بعض الباحثين والخبراء في المجال، قد تكون برامج التمويل الأصغر أقلّ فاعلية، أو حتى تؤدي إلى نتائج عكسية لما هو منتظر منها. وتمثّل أهم الجوانب التي تمسّها الانتقادات الموجّهة للتمويل الأصغر فيما يلي:¹

(1) **التخفيف من حدة الفقر:** حيث أثار إقراض الفئات الأكثر فقراً جدلاً، وذلك لإمكانية تفضيلها استخدام القروض لتغطية احتياجاتٍ ضرورية قصيرة الأجل ك شراء الطعام أو الأدوية ... بدلاً من دعم مشروعٍ جديدٍ محفوفٍ بالمخاطر، ممّا يؤدي إلى التخلف عن سداد الديون وبالتالي إضفاء صورة سلبية عن فعالية التعامل مع هاته الفئات. ومن جهةٍ أخرى لمّح البنك الدولي عن بعض المخاوف بشأن قدرة برنامج التمويل الأصغر على تحقيق هدفه الأساسي المتمثل في الوصول إلى أفقر الفقراء؛ حيث أنّ معظم مؤسسات التمويل الأصغر تتقاضى فوائد مرتفعة مقابل منحها القروض، وتقوم بالتسويق لنفسها عن طريق استغلال مصطلح الفقراء كعملاءٍ مستهدفين. وفي ذات السياق، سجّلت بعض حالات الانتحار لبعض المقترضين في الهند؛ بسبب عدم قدرتهم على تسديد قروض مؤسسات التمويل الأصغر الهادفة للربح.

¹ انظر:

- Peter Garrity, Christopher Martin : Developing a microfinance model to break the cycle of poverty, Business Horizons, Elsevier, vol. 61(6), 2018, p. 3 ;
- Christopher Gan , Gilbert V. Nartea, and Judy Li Xia, op.cit, pp. 14-16 ;
- عمران عبد الحكيم: مساهمة برامج التمويل الأصغر في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة، ورقة مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقس-تونس، المنعقد في: 27، 28، 29 جوان 2013، ص 9، 10.

حتى أنّ الدكتور محمد يونس أشار إلى أنّ الإقراض الأصغر ليس حلاً سحرياً للقضاء على الفقر كلياً، وإنما يُعدّ وسيلةً ضرورية في سبيل القضاء على الفقر، وتزداد فعاليته بالموازاة مع برامج مبتكرةٍ أخرى تُبرز إمكانات وقدرات الأشخاص.

(2) **تمكين المرأة:** حيث كشفت بعض الدراسات وجود تأثيرٍ سلبي لعملية إقراض المرأة؛ وذلك بزيادة أعباء العمل الحر ومسؤوليتها المالية تجاه مؤسسات التمويل الأصغر إضافةً إلى أعباء واجباتها المنزلية. لوحظ أيضاً عدم تمتعها بالحرية التامة في تسيير قرضها وإدارة مشروعها بل واستغلاله من قبل أفراد أسرته من الرجال (سواءً الزوج، الأخ، الأبناء، ...). كما وُجد أيضاً من خلال نتائج بعض الدراسات على مستوى بنك غرامين أنّ زيادة إقراض النساء الريفيات في بنغلاديش يرفع من مستوى العنف الممارس ضدهنّ؛ ويرجع ذلك إلى عدم تقبل الرجال لتغيير علاقات القوى.

(3) **انحراف المهمة:** من أهم الانتقادات الموجهة للتمويل الأصغر أيضاً إمكانية انحرافه عن مهمته الأساسية، والمتمثلة في مكافحة الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية للفقراء. فحتى تضمن مؤسسات التمويل الأصغر استدامة واستمرارية تقديم خدماتها والوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من الفقراء، لا بدّ من تحقيق اكتفائها المالي وذلك من خلال تحقيق نسبة ربحٍ معيّنة. وعليه، فمن الممكن جداً أن تُركّز مؤسسات التمويل الأصغر هنا على أدائها المالي على حساب أدائها الاجتماعي الجوهري.

(4) **تكرار الطلب على القروض:** حيث أنّ اللجوء والطلب المتكرّر للقروض الصغيرة من قبل الفقراء لا يعني بالضرورة فعاليتها، فقد لا تستند تصرفاتهم دائماً إلى العقلانية والرّشادة. وبالتالي، لا يمكن اعتبار الطلب المتكرر على القروض كمؤشّر على فعالية خدمات التمويل الأصغر.

(5) **نجاعة القروض المقدّمة:** إذ لا يمكن إرجاع نجاح المشروعات وزيادة الدخل إلى توفر القروض بحدّ ذاتها، وإنما قد ترجع إلى مستوى المهارات العالية التي يتمتع بها أصحاب المشروعات.

وعلى الرغم من كل هاته الانتقادات والتخوفات، إلّا أنّ البنك الدولي يجادل بأنّ تأثير التمويل الأصغر عموماً إيجابي، ولكن تختلف درجة التأثير من دولةٍ إلى أخرى.

المطلب الثاني: تحديات ومعوّقات إقامة صناعة قوية للتمويل الأصغر

يتمثل التحدي الرئيسي للتمويل الأصغر منذ نشأته في إيجاد طرق جديدة في منح القروض للعملاء وتحصيلها بدون ضمانات، وإثبات أنّ الفقراء النشطين جديرون بالثقة ويستحقّون هذه الفرص. بالإضافة إلى وجود تحديات أخرى في ظلّ التطور الحاصل في مجال التمويل الأصغر؛ مثل: ¹ القدرة على الاستمرارية وتوسيع نطاق الخدمات بتحقيق معدلات أعلى من الانتشار والوصول إلى الفئات الأكثر تضرراً، وضرورة تحقيق الربحية والاستدامة دون الاعتماد الدائم على الدعم والإعانات، وضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة على مستوى مؤسسات التمويل الأصغر، والقدرة على استخدام التكنولوجيا البنكية في مجال تقديم خدمات التمويل الأصغر، وغيرها ...

وفي محاولة تخطّي تلك التحديات، تقف مجموعة من العراقيل قد تحول دون ذلك. نذكر أهم تلك العراقيل فيما يلي: ²

- انعدام الخبرة والوعي بالجوانب العملية للتمويل الأصغر: لا تزال صناعة التمويل الأصغر في بعض المناطق كمناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في بداية طريقها؛ حيث يفتقر أغلب المتعاملين في مجال التمويل الأصغر فيها إلى المعرفة والإلمام بأفضل الممارسات السارية في مناطق العالم الأخرى، على غرار منطقتي آسيا وأمريكا اللاتينية التي تحظى بخبرة في هذا المجال؛
- تذبذب الاقتصاد الكلي وعدم الاستقرار السياسي: حيث يؤدي اجتماع العوامل الاقتصادية والسياسية غير المستقرة إلى عرقلة نشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال صعوبة حصولها على مواد الإنتاج وتسويق مبيعاتها؛
- العوائق الاجتماعية والثقافية: تمثل المبادئ الاجتماعية والثقافية والدينية في بعض البلدان عائقاً أمام نشاط مؤسسات التمويل الأصغر، على غرار المجتمعات الإسلامية التي تعتبر التعامل بالفائدة منافياً لمبادئ الشريعة الإسلامية؛
- ضعف البنية الأساسية (أو التحتية): حيث يعد عدم القدرة على توصيل خدمات التمويل الأصغر إلى المناطق النائية أين يعيش معظم الفقراء الذين يحتاجونها أبرز تحدي أمام عمليات التمويل الأصغر، نظراً لغياب أدنى المتطلبات كالماء والكهرباء، وكذا عدم توفر البنية التحتية الكفيلة بإقامة مشروعات؛

¹ عمران عبد الحكيم، اقتصاديات التمويل الأصغر- المفاهيم والمبادئ التجارب الدولية والمحلية، مرجع سابق، ص 115-119.

² جوديث براندسما، رقيقة شوالي، إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سابق، ص 13.

- **العراقيل القانونية والتنظيمية:** يمكن أن تعيق الأطر القانونية والتنظيمية عمليات التمويل الأصغر في بعض البلدان، كتسقيف أسعار الفائدة وأحجام القروض الممنوحة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر.

المطلب الثالث: مقاربات نظرية في تطوير و إنجاز مهمة التمويل الأصغر

في سبيل السعي إلى بلورة أهم السبل لإنجاح وتفعيل آلية التمويل الأصغر، قمنا بتجميع اقتراحات بعض الباحثين والخبراء في المجال كالتالي:

- توفير خدمات و أدوات مالية متنوعة أخرى كخدمات الادخار، توفير قروض شراء المنازل و السلع الاستهلاكية، ... بدل التركيز فقط على الإقراض البسيط؛
- ضرورة تغطية مؤسسات التمويل الأصغر -مهما كان نوعها- تكاليفها لضمان استدامتها؛
- تقادي اعتماد مؤسسات التمويل الأصغر على دعم الحكومة و الجهات المانحة ، و الذي يؤدي إلى غياب الصرامة و الانضباط من قبل هاته المؤسسات تجاه المقترضين، مما يشجعهم ذلك على عدم السداد؛¹

- انتهاج تعبئة المدخرات الطوعية على الصعيد المحلي شرط استيفاء ثلاثة شروط هي:
 - توفر بيئة قانونية موثية و أوضاع اقتصادية و سياسية مستقرة و تجمع سكاني مناسب؛
 - الخضوع للإشراف و المتابعة الحكومية لضمان حماية مصالح العملاء؛
 - الكفاءة في إدارة الموارد المالية الذاتية و التميز بالملاءة المالية و معدلات السداد العالية لأقساط القروض.²

- ضرورة توفر نظام بيئي ريادي (ecosystem)، أي توفر البيئة الريادية المواتية و المشجعة على تأسيس و تطور المشروعات الصغيرة.³

¹ جوديث براندسما، رفيقة شوالي، المرجع السابق، ص. 9.

² المرجع نفسه، ص. 11.

³ إسحاق خرشي "خبير اقتصادي و متخصص في إدارة الأعمال والمقاولاتية بالجزائر"، تدخل ضمن الحصة الإذاعية "إصدارات"، يوم 30 مارس 2021.

المبحث الثالث: التمويل الأصغر كمدخل لتحقيق التنمية المحلية

بعد تحديد الإطار المعرفي للمتغيرين الأساسيين للدراسة، و من أجل تطوير منطق حولها؛ من المهم جدا مراعاة الأدبيات الموجودة على نطاق واسع حول العلاقة القائمة بينهما. فما نوع العلاقة التي تربط التمويل الأصغر بالتنمية المحلية؟

عند تحديد طبيعة تلك العلاقة، ينبغي التعرف بعدها على أهم مساعي التمويل الأصغر في سبيل تحقيق التنمية المحلية، وأهم معايير ومؤشرات قياس أثره عليها، وكذا سبل تطويره وتفعيله تحقيقاً لتلك الغاية.

المطلب الأول: تحديد طبيعة العلاقة بين التمويل الأصغر و التنمية المحلية

باعتبار الإنسان غاية التنمية ووسيلتها في آن واحد، يلعب التمويل الأصغر دوراً مزدوجاً في تحقيق هاته القاعدة، حيث يستهدف النهوض بالفرد و دعمه و تمكينه من جهة، ليكون بدوره أداة ووسيلة في تحقيق التنمية من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، أشار كل من (Gianfranco A. Vento) و (Mario La Torre) باحثان اقتصاديان من جامعة (La Sapienza) برومانيا بأن أثر خدمات التمويل الأصغر يظهر بالدرجة الأولى على المجتمع المحلي، وبنى ذلك انطلاقاً من حجة أنه قديماً كان يتم تقديم خدمات التمويل الأصغر من قبل المؤسسات غير الربحية، والمنظمات غير الحكومية (NGOs) على وجه الخصوص؛ حيث يمكنها ضمان علاقة جيدة واتصال مباشر مع أفراد المجتمع المحلي أفضل مقارنةً بالمؤسسات المالية الأخرى.¹

كما افترض الباحث الاقتصادي البلجيكي في طيات دراساته في مجال التنمية، بأنه ومن دون شك لممارسات التمويل الأصغر دور كسياسة نشطة لتعزيز العمالة والترويج للمقاولاتية وتأسيس المشروعات الصغيرة، إلا أنه لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا كانت جزءاً من إستراتيجية التنمية المحلية.²

في حين، كان من بين أهم المعايير النوعية التي وضعتها لجنة التطوير الاقتصادي في الولايات المتحدة (CED) لتحديد المشروعات الصغيرة*، أن تتم كافة عمليات المشروع باستثناء عمليات التسويق ضمن منطقة جغرافية محدودة. وعليه يمكن القول أن قطاع المشروعات الصغيرة وآلية التمويل الأصغر تستهدف المنطقة الجغرافية أو المجتمع المحلي الذي تنشط فيه بالدرجة الأولى؛ ويدعم ذلك ما جاء في التقرير السادس الصادر لـ "مكتب العمل الدولي" في جنيف في دورته 72 لسنة 1986 بأن:³ "المشاريع

¹ Mario La Torre and Gianfranco A. Vento : Microfinance, Palgrave Macmillan Publisher, New York, 2006, p. 23.

² Jean-François Maystadt : Microfinance au Nord : Un effet de mode importé du Sud ?, Mondes en développement , Vol.2, N° 126, Boeck Supérieur, 2004, p. 78.

* ارجع: معايير تحديد المشروعات الصغيرة، ص ص. 54، 55.

³ هايل عبد المولى طشطوش: المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012، ص. 27.

الصغيرة تعتبر أول حلقة في سلسلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي الطويلة... وأنها تعمل على حفز التغيير الاجتماعي التدريجي والسلمي..."

بناءً على ما سبق، نخلص إلى أنه كون ممارسات التمويل الأصغر تستهدف الفئات الفقيرة والمهمشة، فزمان فاعليتها يستوجب أن تنشط عن كثب وتمتد بفروعها لتصل إلى أكبر عدد ممكن من الفقراء، والذين يتواجد أغلبهم -حسبما جاء في تقارير بعض المنظمات الدولية كمنظمة اليونيسيف وجامعة الدول العربية و...- في الأرياف والمجتمعات المحلية النائية. وعليه، يمكن القول أنّ لممارسات التمويل الأصغر علاقة وطيدة بالتنمية المحلية كون أثره يظهر أوتوماتيكياً وبالدرجة الأولى على المستوى المحلي.

المطلب الثاني: الأهمية التنموية المحلية للتمويل الأصغر

على الرغم من أهمية الخدمات المالية مثل الائتمان في مساعدة الفقراء لتحسين ظروفهم المعيشية، يتم استبعاد الفقراء من النظام المالي الرسمي؛ بسبب ضعف الجدوى المالية لمشاريعهم وعدم استيفائهم شروط الإقراض التي تحددها البنوك.

ومن جهة أخرى، يعد إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة الإستراتيجية الأكثر فعالية في تشغيل القوى العاملة التي لا تمتلك إمكانيات أو مهارات عالية بالمستوى الذي يمتلكه مؤسسو المشروعات الكبيرة، وإسهامها في العملية الإنتاجية؛ كونها تعتمد بشكل كبير على الموارد والطاقات البشرية والتقنية المحلية، وترمي إلى تحقيق أهداف تنموية بالدرجة الأولى.¹

مجمل القول، يهدف برنامج التمويل الأصغر أساساً إلى توفير الائتمان للفقراء من خلال تقديم قروض صغيرة بدون ضمانات أو شروط مستعصية؛ سعياً منه إلى تحقيق أهداف تنموية اقتصادية واجتماعية. وعلى هذا الأساس، تبرز أهميته الإستراتيجية في عملية التنمية من خلال الآتي:²

¹ شهدان عادل الغرابوي: تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة ودورها في التشغيل في الدول العربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2020، ص ص. 87، 88.

² انظر:

- هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق، ص ص. 76-78؛
- علاء عباس ومجد السلامي: ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية-مصر، 2015، ص ص. 108 - 110؛
- عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص. 48.

- المساهمة في تنشيط العجلة الاقتصادية وتحقيق الازدهار وزيادة النمو الاقتصادي، نتاجاً لما يُتيحهُ التمويل الأصغر للفقراء من قروضٍ كأداة للاستثمار تُمكنُهُم من الخروج من دائرة الفقر وتُحسِّن دخولهم ومدخراتهم وتُعزِّز إسهامهم في العملية الإنتاجية؛
- الحد من مشكلتي الفقر والبطالة باستهدافه مختلف الفئات من شباب وخريجي جامعات ونساء، وتوسُّعه لمختلف المناطق الحضرية والريفية؛
- تحقيق الشمول المالي، من خلال تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية التي تتناسب وخصوصيات الأفراد المستبعدين من قبل البنوك، والتي أثبتت التقارير والدراسات مدى تأثيرها الإيجابي على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية؛
- زيادة القيمة المضافة للنتاج المحلي الإجمالي من خلال إشراك جميع شرائح المجتمع واستقطاب المدخرات الصغيرة وتوجيهها نحو الاستثمار؛
- تشجيع روح المبادرة والإبداع والابتكار والاختراع وعدم هدر الطاقات الشابة؛
- تنمية وتطوير الطاقات البشرية والفنية؛
- المساهمة في تنمية الصادرات، من خلال تصدير المنتجات الجديدة المستحدثة من قبل المشروعات الصغيرة إلى جانب منتجات المشروعات الكبيرة، الذي يساهم في زيادة الصادرات والتقليل من الواردات؛
- تعزيز القدرة التنافسية للبلاد.

وإذا ما تمعنا في الأهمية التنموية للتمويل الأصغر عن كثب على مستوى المجتمعات المحلية التي تمثل نقطة بداية أثر نشاطه، نجدها تتجسّد في الآتي:

- التخفيف من حدة الفقر والبطالة؛
- تعزيز المدخرات المحلية وترشيدها؛
- توفير الصناعات الصغيرة المكملّة (أو المغدّية) للصناعات الكبيرة؛
- توظيف العمالة الماهرة وغير الماهرة؛
- استخدام الموارد المحلية وجلب التكنولوجيا للمجتمعات المحلية؛
- تحويل الأنشطة من الاقتصاد الموازي إلى الاقتصاد الرسمي؛

- المساهمة في إحداث التنمية المكانية من خلال دعم المشروعات الصغيرة التي تتميز بالمرونة والقدرة على التوطن في المجتمعات الجديدة؛¹
- تحفيز المجتمعات المحلية من خلال استكشاف مواهب ومهارات جديدة ودعمها ، وتحقيق التنمية المتوازنة من خلال التخفيف من الهجرة إلى المدن بل وتحقيق نوعٍ من الهجرة العكسية؛
- تعزيز فرص حصول الأفراد الفقراء على مختلف الخدمات المالية التي تُفَعِّل مشاركتهم في تنمية مجتمعاتهم المحلية؛²
- استغلال وتوظيف الموارد المحلية المتاحة وتوسيع نطاق السوق المحلية بفعل المشروعات الصغيرة التي تُشكِّل مصدر منافسة للمشروعات الكبيرة وتحدِّ قدرتها على التحكم في الأسعار.³

المطلب الثالث: معايير ومؤشرات قياس دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية

سعيًا إلى معرفة أهم مؤشرات قياس أثر التمويل الأصغر في التنمية المحلية، سنعمد إلى تحديد مجال التقاطع بين المؤشرات الإجمالية لكلٍ منهما؛ كالتالي:

أولاً: مؤشرات قياس التنمية المحلية

أشار "دودلي سيرز" (Dudley Seers) -فيما يخص تحديد معنى التنمية عموماً بإيجاز-، إلى أن الأسئلة التي يجب أن تُطرح حول تنمية البلد هي:

- ما الذي حدث للفقر؟
- ما الذي حدث للبطالة؟
- ما الذي حدث لعدم المساواة؟

فإذا انخفضت كل هاته المؤشرات انطلاقاً من مستوياتٍ أعلى ، هنا فقط يُمكننا القول بأنّ البلد في فترة تنمية؛ أمّا إذا كانت واحدة أو اثنتان من هذه المشكلات الرئيسية تزداد سوءاً، فسيكون من الغريب تسمية ذلك بـ"تنمية" حتى ولو تضاعف نصيب الفرد من الدخل.⁴

¹ مفيد عبد اللاوي، ناجية صالح: استراتيجيات التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقس-تونس، أيام: 27، 28، 29 جوان 2013، ص.2. نقلاً عن: عزمي مصطفى، أحمد نصار: دور الصندوق الاجتماعي في تنمية المشروعات الصغيرة، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: جهاز القرض المصغر الجزائر، يومي: 17، 18 ديسمبر 2002.

² عمران عبد الحكيم، مرجع سابق، ص. 49.

³ علاء عباس ومحمد السلامي، مرجع سابق، ص. 109.

⁴ Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, op.cit, p. 15.

بناءً على هذا الطرح، و أخذاً بتعليق كلٍّ من (Michael) و (Stephen) عليه بأنه لا يُمكن أن يكون تخميناً خاملاً ولا اعتباره قاعدةً نظرية¹؛ فإننا نرى أنه يُمكننا الاستعانة به لأخذ لمحةٍ عامةٍ حول مفهوم التنمية إجمالاً بكافة أبعادها، ورصد بعض المعالم الأساسية للمؤشرات التي تساعد على قياسها وإسقاط ذلك على مختلف أبعادها بما فيها التنمية المحلية.

وفي محاولات ضبط مؤشرات قياس تلك الأخيرة، أسفرت إحدى المشاريع البحثية لوكالة (Innovate Change*) بنيوزيلندا، عن مجموعة من مؤشرات تقييم التنمية المحلية² بمدينة (Waitakere) النيوزيلندية؛ والتي نذكر أهمها مع المحافظة على تقسيمها ضمن نواحي معينة كالتالي:²

(1) السياسة: عدد العلاقات ذات المنفعة المتبادلة بين الأفراد والمنظمات أو الهيئات الداعمة لإستراتيجية معينة، رغبة الهيئات المحلية وأفراد المجتمع المحلي في دعم قضية أو اقتراح سياسي، زيادة تسجيل الناخبين، تحسن الأوضاع الاجتماعية والمادية لأفراد المجتمع المحلي (الفقر، الصحة، المساواة، الديمقراطية، ...)، ...؛

(2) الاقتصاد (الاستثمار المحلي والتسهيلات الممنوحة): عدد المؤسسات الممولة والداعمة للأفراد والمشاريع المحلية، حجم تمويل المشاريع المحلية، توفر المرافق الضرورية والترفيهية للأفراد المحليين وسهولة الوصول إليها، ...؛

(3) الصحة: معدّل ممارسي الرياضة من أصل 100000 فرد، معدل الوفيات حسب العمر (لكل 100000 فرد)، معدلات التدخين، معدلات استهلاك الكحول، معدّلات الانتحار، ...؛

(4) قوة المجتمع (التوظيف، التعليم، الدخل): معدل العمالة، المستوى التعليمي للأفراد المحليين، مستوى الاحتفاظ بالموظفين، عدد المرافق الجماعية المحلية (الدينية، الثقافية، الرياضية، ...)، عدد الأفراد المشاركين بانتظام في خدمة المجتمع، ...؛

(5) الأمن: عدد حوادث العنف الأسري، نسبة أفراد المجتمع المحلي الذين يرون أنّ منطقتهم آمنة، ...؛

(6) المشاركة والشعور بالانتماء للمجتمع: كنسبة المشاركة في عملٍ تطوّعي في 12 شهر الماضية،

؛...

¹ Michael P. Todaro, Stephen C. Smith, op.cit, p. 15.

* Innovate Change: وكالة بنيوزيلندا أسّسها " Simon Harger-Forde " في 2011، قامت بإعداد أكثر من 50 مشروع تغيير اجتماعي في إطار تنمية الشباب والأسرة والشيوخ، إلى أن أدمجت مع Innovation Unit في 30 جوان 2018.
² انظر الملحق رقم 01.

² Simon Harger-Forde : Community Development Evaluation Measures : Indicators of Success, Community Waitakere, Auckland, New Zeland, August 2012, pp. 5-12.

(7) **الترباط والدعم الاجتماعي:** نسبة الأشخاص الذين تتوفر لديهم الهواتف والإنترنت في المنزل، نسبة الأفراد الذين سُجِّل لهم تبرّع بجمعية خيرية محلية في 12 شهر الماضية، ...

علاوةً على المؤشرات المذكورة أعلاه، أضاف الاقتصادي (Helen Theodoropoulos) المؤشرات

التالية:¹

- الإسكان: مقاييس الازدحام السكاني، ...؛
- التمييز بين الجنسين: معدلات البطالة والعمالة لكلا الجنسين، ...

ثانياً: مؤشرات قياس التمويل الأصغر

يمكن للتمويل الأصغر أن يساهم بشكلٍ فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية إجمالاً؛ من خلال خلق مشروعات صغيرة مما يؤثر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، كالاستهلاك، والادخار، والاستثمار، والعمالة، والنتائج المحلي الإجمالي، والصادرات، إضافة إلى تحقيق التوازن التنموي الإقليمي أو المحلي.²

ووفقاً للمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، فإن الأداء الاجتماعي للتمويل الأصغر لا يتوقف على زيادة عدد العملاء وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية فحسب، وإنما يشمل أيضاً العمل على تحسين جودة الخدمات المقدّمة، وضمان المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء والموظفين والمجتمع.³

وحسب ما أقرته ذات المجموعة (CGAP) بشأن عمليات تقييم أثر التمويل الأصغر أنّ أغلبها يركّز على خدمات الإقراض الأصغر دون غيرها من خدمات التمويل الأصغر الأخرى. وأشارت في هذا السياق إلى أهم المؤشرات المعتمدة في ذلك وصنّفها كالتالي:⁴

- على مستوى الأسرة: زيادة الدخل، تعظيم أصول الأسرة، قدرة أكبر على إدارة المخاطر، ...
- على المستوى الفردي: التمكين المالي للمرأة (أي الوصول إلى المرأة واستقلاليتها في إدارة أموالها وتعزيز سيطرتها على مواردها)، ...
- على مستوى المشروع: استحداث مناصب شغل، ...

¹ Helen Theodoropoulos : Local Development and Indicators for Rural Development, PhD thesis in economics, C.R.E.S-Centro Ricerche Economico-Sociali-s.r.l., Riva Bartolini-Udine-Italy, 1995, pp. 12,13.

² علاء عباس ومحمد السلامي، مرجع سابق، ص ص. 107، 108.

³ CGAP : Au-delà des bonnes intentions : Évaluation des la performance sociale des institutions de micro finance, 2007, p. 16.

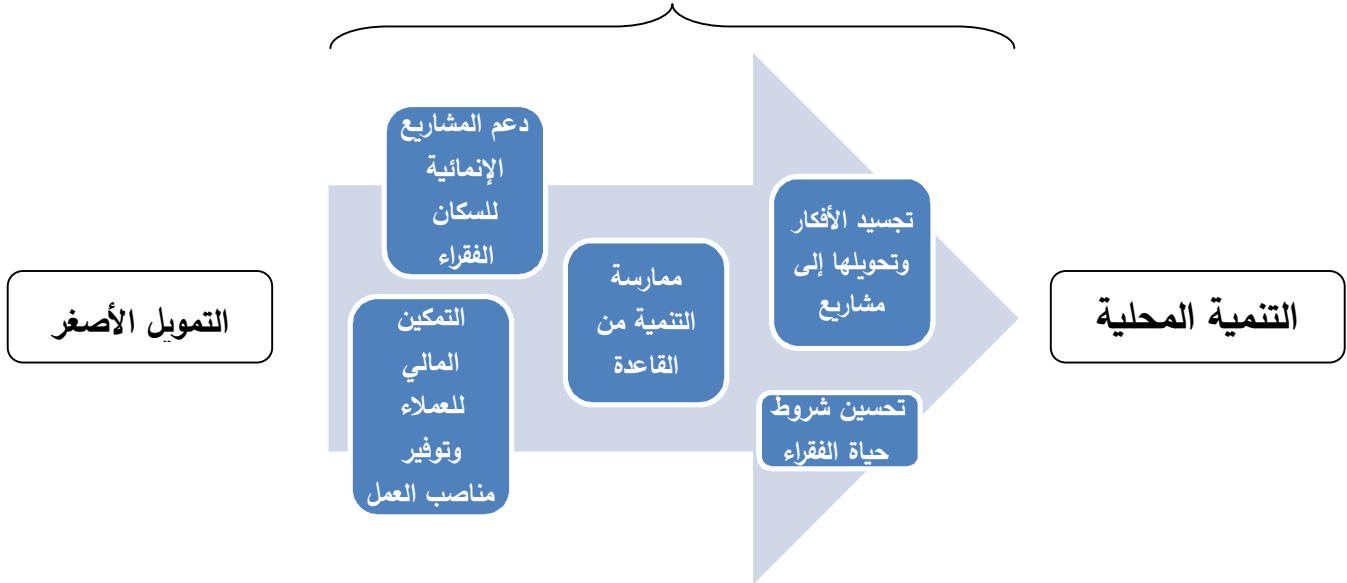
⁴ CGAP : L'impact de la microfinance, Note sur la microfinance, N° 13, Juillet 2003.

ثالثاً: معايير ومؤشرات قياس أثر التمويل الأصغر على التنمية المحلية

بناءً على مختلف اقتراحات الباحثين والمتخصصين في المجال -المعروضة أعلاه- بشأن مؤشرات قياس كل من التنمية المحلية والتمويل الأصغر، نلاحظ وجود تداخلٍ كبيرٍ بينها؛ سنحاول إظهاره وكذا استخلاص أهم المؤشرات التي يتقاطعان فيها، وذلك بعد المرور باقتراح (Ngabonzim M. I) -أحد الباحثين في المجال- بشأن معايير قياس تريب التمويل الأصغر بالتنمية المحلية والاستفادة من طرحه. حيث استعرض مجموعة من المعايير والمؤشرات لقياس أثر التمويل الأصغر من عدة مداخل، إلا أننا سنسلط الضوء على ما يتعلق بالتنمية المحلية مباشرةً - محل موضوع دراستنا- . والتي قمنا بتلخيصها في الشكل أدناه كالتالي:

الشكل 06: معايير قياس أثر التمويل الأصغر على التنمية المحلية

معايير تأثير



Source : Basé sur :

Marie-Grâce Ikirezi Ngabonzima : Le Rôle de la Microfinance dans l'Autonomisation et la Participation Active des Femmes au Développement Local au Rwanda, Mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en développement régional, Université du québec à Rimouski, Septembre 2009, p. 46.

والذي حاولنا من خلاله ترجمة رؤية الباحث حول تأثير التمويل الأصغر على التنمية المحلية؛ حيث يتجسد هذا التأثير حسب من الناحية الاقتصادية في تمكين الأفراد الفقراء مالياً وتجسيد أفكارهم على أرض الواقع بتوفير قروضٍ صغيرةٍ تساعدهم على تأسيس مشروعات تجنّبهم الرضوخ للبطالة، بل ويساهمون من خلالها في استحداث مناصب شغل لأفراد آخرين؛ في حين يبرز تأثيره من الناحية الاجتماعية من خلال دعم المشاريع الإنمائية التي تستهدف الفقراء. كل هذا وذاك يؤدي إلى زيادة دخول الأسر الفقيرة وتنوع مصادرها

وبالتالي تحسين أوضاع معيشتهم. في الأخير، يضمن التمويل الأصغر ممارسة التنمية من القاعدة من خلال استهدافه الفقراء والفئات الهشة والمهمشة خاصةً القاطنين في الأرياف والمناطق النائية.

في النهاية، بناءً على ما سبق وسعيًا منا إلى الإلمام بأهم مؤشرات قياس دور وأثر التمويل الأصغر في التنمية المحلية بما يدعم ويثري دراستنا، حاولنا الخروج بشكلٍ أو نموذجٍ مبسّطٍ يُصوّر مؤشرات قياس التأثير والدور الذي يمكن للتمويل الأصغر أن يساهم به في تحقيق التنمية المحلية.

الشكل 07: مؤشرات قياس أثر التمويل الأصغر على التنمية المحلية



Source : Based on :

- Simon Harger-Forde : Community Development Evaluation Measures : Indicators of Success, Community Waitakere, Auckland, New Zeland, August 2012, pp. 5-12;
- Helen Theodoropoulos : Local Development and Indicators for Rural Development, PhD thesis in economics, C.R.E.S-Centro Ricerche Economico-Sociali-s.r.l., Riva Bartolini-Udine-Italy, 1995, pp. 12,13 ;
- CGAP : L'impact de la microfinance, Note sur la microfinance, N° 13, Juillet 2003 ;
- Marie-Grâce Ikirezi Ngabonzima : Le Rôle de la Microfinance dans l'Autonomisation et la Participation Active des Femmes au Développement Local au Rwanda, Mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en développement régional, Université du québec à Rimouski, Septembre 2009, p. 46.

خلاصة الفصل الثاني:

يُعدّ توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمكين الفئات الهشة النشطة في إطار ما يسمى بالتمويل الأصغر عنصراً مهماً للغاية، خاصةً على المستوى المحلي أين يمثل التركيز على مثل هذه الفئات الهدف التنموي الأسمى. وبناءً على ما تمّ التطرق إليه من خلال هذا الفصل، يمكن القول إجمالاً أنّه بإمكان التمويل الأصغر أن يكون مدخلاً فعّالاً يستند على إستراتيجية واضحة تُعتمد لاقتصاد محليّ، من أجل استغلال أمثل للإمكانات والطاقات المحلية المهمّشة وتوجيهها وتوطينها حسب مقومات كل منطقة، كمساهمةٍ واحدةٍ منه للدفع بعجلة التنمية المحلية، ثم تحقيق تنمية وطنية شاملة ومتكاملة.

الفصل الثالث:

تشخيص واقع التمويل الأصغر في الجزائر
ومدى إسهامه في تحقيق التنمية المحلية

تمهيد:

أضحت المشروعات الصغيرة والمتوسطة مدخلاً هاماً من مداخل النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس تنامي اهتمام معظم الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء وانصبّ تركيزها على تهيئة وتحسين البيئة الاستثمارية لهاته المنظومة من المشروعات والعمل على توفير جميع المتطلبات والأطر لإنجاحها. والجزائر كغيرها من الدول سعت في هذا الشأن من خلال وضع مجموعة من المقاربات التنظيمية والتشريعية والإجراءات الاقتصادية والمؤسسية في سبيل تهيئة المناخ الاستثماري لهذا النوع من المشروعات؛ والتي يُعدّ أهمها ضمان التمويل الضروري والملائم، وذلك في إطار ما يسمى بآلية التمويل الأصغر. والتي بناءً على ما تعرّضنا إليه في الجزء النظري من الدراسة، وبعد تحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرين "التمويل الأصغر" و "التنمية المحلية"، فإنّ أثر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ينطلق ويبرز على المستوى المحلي. وبغية الإلمام بموضوع الدراسة وإثراء الجانب النظري منها، عمدنا في الجزء التطبيقي بدايةً إلى تحليل البيانات والمعلومات المرتبطة بتشخيص واقع التجربة الجزائرية في مجال التمويل الأصغر ومدى وقعه التنموي وطنياً ومحلياً على وجه الخصوص؛ وذلك للوقوف على الملامح العامة للآلية في الجزائر، والظروف السياقية التي تنشط فيها، وكذا التعرف على أماكن القصور فيها، وذلك قبل الشروع في انتقاء وتحديد بعض الممارسات الدولية الأكثر توافقاً مع الخصوصيات السياقية لحالة الجزائر وأكثر الخبرات ترشياً لإمكانية إعادة تطبيقها وتطويرها على الاقتصاد الجزائري واستفادته منها.

المبحث الأول: واقع التجربة الجزائرية في التمويل الأصغر

يُعبّر مصطلح التمويل الأصغر في الجزائر عن تلك الإجراءات الحكومية التي ترمي إلى المساعدة على إقامة مشروعات صغيرة ومصغرة، ومكافحة الفقر.¹ حيث تبنت الجزائر عدة استراتيجيات في إطار مرورها بمرحلة انتقالية من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق، تمثلت أبرزها في إستراتيجية إنشاء ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى جانب المشروعات الكبيرة التي أضحت غير قادرة على تلبية المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة للمجتمع. وفي هذا الشأن، خصّصت بدورها برامج حكومية توفّر الدعم المالي كخدمات أساسية فضلا عن خدمات أخرى غير مالية، كما أحدثت عدة هيئات أخرى تُعنى بتنمية واصطحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. نتعرّض لهاته وتلك بالتفصيل مع تبيان أهم المشكلات التي تعترض التمويل الأصغر في الجزائر من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الجهات المقدمة لخدمات التمويل الأصغر في الجزائر:

تتعدّد الجهات التي تُساهم في تقديم خدمات التمويل الأصغر في الجزائر، حيث رخص المشرّع الجزائري ممارستها من قبل مجموعة من الهيئات تختلف باختلاف طبيعتها القانونية، كما سمح بتشكيل نظم مالية تعاونية في هذا الشأن.

نستعرض في الآتي أهم الجهات المقدّمة لخدمات التمويل الأصغر في الجزائر، كما يُمكننا في الأخير الإشارة إلى بعض الهيئات التي قدّمت في السابق خدمات تمويل أصغر إلاّ أنّه تمّ توقيفها مثل الصندوق الوطني لترقية الصناعة التقليدية (FNPAAT)، وصندوق الزكاة (توقيف صيغة القرض الحسن)، ... ونظراً لأنّه سيتمّ التركيز في دراستنا على تقييم نشاط أجهزة الدعم الثلاثة كنموذج رئيس يُمثّل قطاع التمويل الأصغر في الجزائر والتي سنتناولها بالعرض والتحليل لاحقاً، سنحاول الإسهاب بعض الشيء في عرض بعض البيانات أو الأرقام التي تتعلّق بنشاط الجهات الأخرى المقدّمة لخدمات التمويل الأصغر في حين المرور على أجهزة الدعم بإيجاز.

أولاً: أجهزة الدعم

ففي إطار سعي الجزائر نحو وضع أسس تنموية من خلال سياسات التشغيل وتسوية الاختلالات الاجتماعية كالتخفيف من نسبة البطالين وفاقدى مناصب شغلهم وكذا انتشار فئة كبيرة من براثن الفقر،

¹ عمران عبد الحكيم: تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص. 143. نقلاً عن: حبيب عطية وآخرون: التقرير النهائي حول التمويل الأصغر في الجزائر: الفرص والتحديات، بعثة مشتركة بين المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء والوكالة الفرنسية للتنمية وتحت إشراف نائب وزير المالية لشؤون الإصلاح المالي، جوان 2006، ص. 7.

قامت بإحداث ثلاث آليات أو برامج حكومية في سبيل توفير الدعم لتلك الشرائح وتمكينها من تعظيم دخلها وتحسين أوضاعها المعيشية.

وبما أنّ مفهوم التمويل الأصغر في الجزائر يعني مختلف الإجراءات والتدابير الحكومية المُحدّثة في سبيل تقديم الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى ما تطرقنا إليه في الإطار النظري حول التعريف التشريعي المعتمد في الجزائر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أين قسّم المشرّع الجزائري هذا المفهوم إلى ثلاثة أصناف: المؤسسة المتوسطة، المؤسسة الصغيرة، المؤسسة المصغّرة؛ فإنّ كل البرامج الحكومية الثلاث بما فيها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر تدخل ضمن إطار التمويل الأصغر.

كما تنبغي الإشارة هنا إلى أنّ كل هذه البرامج الثلاثة تتبنى نفس نمط العمل والتنظيم عموماً، وتتباين فقط من حيث نوع الفئات المُستهدّفة وسقف القروض التي تُوفّرها. وهي كالاتي:

(1) الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE):

تم إنشاؤها عام 1996، وتُعدّ من أهم الهيئات المُحدّثة في إطار تمويل ودعم إنشاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة. يستهدف هذا الجهاز تمويل فئة الشباب البالغ من العمر (19-40 سنة) وتمّ تمديدها مؤخراً إلى (18-55 سنة)، من العاطلين عن العمل حاملي أفكار مشروعات لمساعدتهم على إنشائها، وأيضاً أصحاب المشروعات القائمة المستفيدين من دعم الجهاز لغرض توسعتها. ويُعنى الجهاز بالمشروعات التي لا تفوق تكلفتها 10 ملايين دج.¹

(2) الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

أنشئ الصندوق سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي بهدف تخفيف الآثار الاجتماعية الناجمة عن فقد العمال لمناصب عملهم بصفة غير إرادية. حيث قام الصندوق ابتداءً من 1994 إلى غاية 2006 بدفع تعويضاتٍ عن البطالة، كما تمّ تنفيذ إجراءات احتياطية خلال الفترة الممتدّة من 1998 إلى 2004 بإعادة إدماج البطالين المستفيدين من خلال مرافقتهم في البحث عن العمل والمساعدة على العمل الحر، ثمّ تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط لفائدة البطالين حاملي المشروعات انطلاقاً من 2004 إلى غاية 2010.

انطلاقاً من سنة 2010، تمّ رفع الحدّ الأقصى لمبلغ الاستثمار الذي يمنحه الصندوق إلى 10 ملايين دج بعدما كان لا يتجاوز 5 ملايين دج، بالإضافة إلى إتاحة إمكانية توسعة المشروعات المستفيدة من

¹ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: www.anade.dz، تاريخ الاطلاع: 02 جوان 2022.

الصندوق. يستهدف الصندوق شريحة البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين (30 و 50 سنة)، وتمّ تمديد الحد الأعلى مؤخرًا إلى 55 سنة.¹

(3) الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

ظهر القرض المصغر في الجزائر لأول مرة سنة 1999، غير أنه لم يتوّج في صيغته السابقة- بالنجاح الذي كانت تنتظره السلطات العمومية منه، والذي أرجع أساساً من قبل مجموعة من الخبراء إلى ضعف عملية مرافقة حاملي المشروعات في كلٍ من مرحلة الإنشاء والاستغلال، إثر عقد ملتقى دولي في ديسمبر 2002 حول: "تجربة القرض المصغر في الجزائر". وبناءً على التوصيات التي أسفر عنها ذات الملتقى تمّ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سنة 2004. تُعنى الوكالة بمنح قروض مصغرة للأفراد الذين تكون أعمارهم (18 سنة فما فوق)، إمّا لغرض إحداث مشروعات أو شراء مواد أولية تساعد على انطلاق المشروعات، على ألا تتعدى كلفتها 1 مليون دج.²

تُوفّر كلٌّ من مؤسسات الدعم هاته مختلف الدعم المالي والتسهيلات والامتيازات الجبائية وخدماتٍ أخرى غير مالية للفئات المستهدفة تنطرق إليها لاحقاً بالتفصيل. كما لا بدّ من التنويه هنا إلى أنّ الحكومة الجزائرية أسندت عمل هذه الأجهزة بالاستعانة بالبنوك العمومية في منح التمويل، حيث تُموّل البنوك النسبة الأكبر من مبالغ القروض الصغيرة الممنوحة وذلك حسب النسبة والصيغة المحددة والمعتمدة على مستوى كلّ جهازٍ.

ثانياً: البنوك

تتكفل خمسة بنوكٍ عمومية بتقديم خدمات التمويل الأصغر في الجزائر بالشراكة مع مؤسسات الدعم التي ذكرناها سابقاً لحاملي المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة؛ وذلك بعد حصولهم على إشعار بقبول تمويلهم على مستوى مؤسسات الدعم. تتمثل هاته البنوك في:

- (1) القرض الشعبي الوطني (CPA)؛
- (2) بنك التنمية المحلية (BDL)؛
- (3) بنك الجزائر الخارجي (BEA)؛
- (4) البنك الوطني الجزائري (BNA)؛
- (5) بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

¹ الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: www.cnac.dz، تاريخ الاطلاع: 02 جوان 2022.

² الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz، تاريخ الاطلاع: 02 جوان 2022.

هذا بالإضافة إلى بعض ممارسات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، والتي يُعدّ أبرز نماذجها:

6) بنك البركة الجزائري:

الذي تأسس بتاريخ 20 ماي 1991، كأول مؤسسة ذات ملكية مختلطة (عامة وخاصة) بين مجموعة البركة المصرفية (ABG) البحرينية وبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الجزائري. ويوفّر البنك منذ نشأته توليفة متنوعة من الخدمات المصرفية والمالية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية والتشريع الجزائري، والتي تتضمن استقطاب الودائع والأدخار، منتجات التمويل (من بينها تمويل القرض المُصغّر)، وكذا الخدمات المصرفية الإلكترونية. يبلغ عدد فروع بنك البركة الجزائري 31 فرعاً، بالإضافة إلى فرعين قيد الافتتاح. ومن بين أهم الصيغ التي يستخدمها البنك في تمويل المشاريع: المرابحة، المشاركة، الاستصناع، السّلم، الإجارة.¹ وأهم ما أشاد به المدير العام لبنك البركة الجزائري السيد "الحاج حفيظ صديق" أنّه من بين أهم نقاط القوة الكامنة للبنك والتي تجعله المقصد المُفضّل للكثير من العملاء هو البعد الاجتماعي للبنك؛ وذلك من خلال برنامجه الخاص بالمسؤولية الاجتماعية الذي يُعدّ أبرز ما جاء فيه منح فرص للمشروعات الصغيرة في إطار القرض المُصغّر، ومنح وتسيير القروض الحسنة²، كالاتي³:

أ. القرض المُصغّر:

ويُمنح لفائدة المهنيين وحاملي المشروعات الصغيرة الذين يتعدّر غليهم الحصول على الخدمات المصرفية لأسباب مختلفة أبرزها عدم توفّر الضمانات العينية. وذلك باستخدام صيغة المشاركة المتناقصة؛ التي تُعنى بمساهمة الطرفين في رأسمال المشروع (حامل المشروع والبنك) المحدّد ما بين 50.000 دج و 1.000.000 دج، وكذا توزيع النتائج (سواء ربح أو خسارة) حسب النسب المتفق عليها، على أن يتنازل البنك تدريجياً من المشروع بعد استرجاعه لرأسماله والأرباح العائدة له. كما تُطبّق هاته الصيغة بنمطين:

- مشاركة قصيرة المدى من 3 إلى 12 شهراً؛
- مشاركة متوسطة المدى من 12 إلى 36 شهراً.

¹ الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري: <https://www.albaraka-bank.dz>، تاريخ الاطلاع: 03 جوان 2022.

² عبد الحكيم قمان: بنك البركة يُقدّم خدمات مصرفية ومالية موافقة للشريعة والقانون، جريدة الخبر، العدد 9762، 14 جانفي 2021، ص. 4، 5.

³ الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري: <https://www.albaraka-bank.dz>، تاريخ الاطلاع: 03 جوان 2022.

ب. القرض الحسن:

وهو تمويل بدون هامش ربح أو عمولات أو غرامات تأخير ... ويُوَجَّه هذا القرض لتمويل المشروعات المحلية الصغيرة لفائدة النساء الماكثات بالبيت والمتجمّعات في شكل مجموعات متضامنة، بشرط ممارسة الأنشطة في المنزل وليس في مؤسسات مهيكلة ومجهّزة بعمال. تصل مدة تسديد القرض الحسن على مستوى البنك إلى 12 شهراً، ويُقدَّر مبلغ القرض بـ:

- 50.000 دج للمرأة الواحدة؛
- 750.000 دج لمجموعة نساء (15 امرأة).

غير أنّه وعند تقرّينا من أحد فروع البنك ميدانيا، تمّ الإيضاح بأن عملية التمويل تلك لا بد من أن تستوفي بعض الشروط؛ أبرزها: إثبات العميل خبرته المهنية في مجال نشاطه لمدة لا تقلّ عن ثلاث سنوات، بأن يكون لديه سجلا تجاريا طيلة تلك المدة وتابعا للنظام الحقيقي¹.

إلا أنّه لا يُمكن التغاضي في هذا السياق عن ذكر محطة مهمّة في تاريخ عمل بنك البركة الجزائري، وهي اعتماده للبرنامج النموذجي للتمويل الأصغر طيلة الفترة الممتدّة بين عام 2008 و 2014، وذلك في إطار مشروعٍ تموييٍّ مُموَّلٍ بمساعدةٍ من قبل برنامج التعاون الدولي الألماني (GTZ-DEVED) وبمشاركة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمدينة غرداية. يُعدّ من أبرز معالمه تأسيس مؤسسة متخصصة سُمّيت بـ "FIDES Algérie" بالتعاون مع بنك البركة الجزائري، بُغية تسهيل توفير التمويل اللازم لحرفيي مدينة غرداية وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، والذي أُستحدث لعدّة اعتباراتٍ أهمها: العدد الهائل من حاملي المشاريع الصغيرة والحرفية في المدينة، انّسام مجتمع غرداية بقوة الروابط الاجتماعية، عزوف حاملي المشاريع على التعامل مع البنوك الربوية. كما تمّ استحداث وكالة محلية أخرى فيما بعد بباب الزوار بالجزائر العاصمة.

حيث تتولّى مؤسسة "FIDES Algérie" دراسة طلبات التمويل وتقييم المشاريع الحرفية، ثمّ تُرسل المشاريع المقبولة إلى بنك البركة الجزائري لتمويلها. كما تسهر المؤسسة بموجب الاتفاقية المُبرمة مع بنك البركة الجزائري على ضمان مرافقة ومتابعة المشاريع المُموّلة بشكلٍ مستمر. اعتمد بنك البركة الجزائري في عملية التمويل هاتين صيغتين هما: صيغة التمويل بالمشاركة بمبلغ يُقدَّر بـ 500.000 دج كحدٍ أقصى على أن يتمّ تسديده خلال عامين كأقصى تقدير؛ بالإضافة إلى صيغة القرض الحسن الذي استهدف من خلالها المرأة

¹ مقابلة مع أحد موظفي فرع بنك البركة بـ برج بوعريش، يوم: 22 ماي 2022.

الحرفية الماكثة بالبيت بمبالغ تتراوح بين 10.000 دج و 50.000 دج على أن تُستردّ في مدة عام على الأكثر، وتّبع في ذلك أسلوب ضمان المجموعة.¹

وفي دراسةٍ تقييميةٍ وتفصيليةٍ مهمّةٍ حول هذا البرنامج النموذجي للتمويل الأصغر كتجربة هامّة لبنك البركة الجزائري في مجال التمويل الأصغر²، تمّ التوصل إلى أنه بالرغم من تسجيل بعض نقاط الضعف على التجربة كاعتماد آلية التمويل الأصغر عموماً وهذا البرنامج النموذجي على وجه الخصوص من باب المسؤولية الاجتماعية للبنك فقط، وعدم تسهيل الإمكانيات المادية والبشرية بالشكل الكافي لإنجاحه؛ إلا أنّها أثبتت إمكانية نجاح آلية التمويل الأصغر في الجزائر إذا ما توفّرت المتطلّبات والميكانيزمات الكفيلة بإحقاقها.

ثالثاً: صندوق الزكاة

وهو مؤسسة دينية اجتماعية تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف التي تضمن له التغطية القانونية بموجب القانون المنظّم لمؤسسة المسجد، تأسس سنة 2003.³ تختص بتحصيل أموال الزكاة عبر فروعه المتواجدة في مختلف الولايات وكذا إعادة توزيعها حسب مصارفها الشرعية عبر ذات الفروع. حيث بدأ نشاطه ابتداءً من 10 فيفري 2003 في كلٍّ من ولايتي عنابة وسيدي بلعباس كنموذجين تجريبين، ثمّ عمّمت العملية سنة 2004 على باقي ولايات القطر الوطني.⁴

يتشكّل الهيكل التنظيمي لصندوق الزكاة في الجزائر من المستويات الثلاثة التالية:⁵

- **اللجنة القاعدية:** تتواجد على مستوى كل دائرة، وتتولّى مهمّة تحديد مستحقّي الزكاة على مستوى كلّ دائرة؛
- **اللجنة الولائية:** تتواجد على مستوى كل ولاية، مهمّتها إجراء الدراسة النهائية لملفّات الزكاة على المستوى الولائي بعد قرار اللجنة القاعدية؛

¹ شهدان عادل الغرياي، مرجع سابق، ص. 136.

² لمزيد من التفصيل، أنظر: عمران عبد الحكيم: تقييم تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 2، العدد 4، 2017، ص ص. 172-186.

³ منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، متاحة على الموقع: <https://www.marw.dz>، تاريخ الاطلاع: 01 جوان 2022.

⁴ عبد الله بن منصور، عبد الحكيم بزواوية: صندوق الزكاة الجزائري كآلية لمعالجة ظاهرة الفقر، ورقة مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقس-تونس، أيام: 27، 28، 29 جوان، 2013، ص. 4. نقلاً عن: السوامس رضوان، لعويوني الزبيري: مؤسسة الزكاة كآلية لمكافحة الفقر وتنشيط استثمار الأموال، مجلة رسالة المسجد، تصدر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر، فيفري 2005.

⁵ منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، متاحة على الموقع: <https://www.marw.dz>، تاريخ الاطلاع: 01 جوان 2022.

- **اللجنة الوطنية:** ومن أبرز مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة؛ حيث تتمثل مهمته الأساسية في تنظيم كل الأمور المتعلقة بصندوق الزكاة في الجزائر، وكذا متابعة وتوجيه عمل اللجان الولائية.

يُعد صندوق الزكاة مورداً هاماً للمجتمع الجزائري لا يجدر بنا التغاضي عن ذكره كأحد الأطراف المقدمّة لخدمات التمويل الأصغر في الجزائر في إطار ما يسمى بالقرض الحسن، حتى ولو لم يبق سارياً في الوقت الراهن منذ سنة 2012. يُوضّح الشكل الموالي عدد المستفيدين من القروض الحسنة ونسبة تغطية الطلب عليها طيلة فترة منح الصندوق للقروض الحسنة، كالآتي:

الجدول 03: تطور عدد القروض الحسنة الممنوحة من قبل صندوق الزكاة الجزائري ونسبة تغطية الطلب

عليها خلال الفترة (2003-2012)

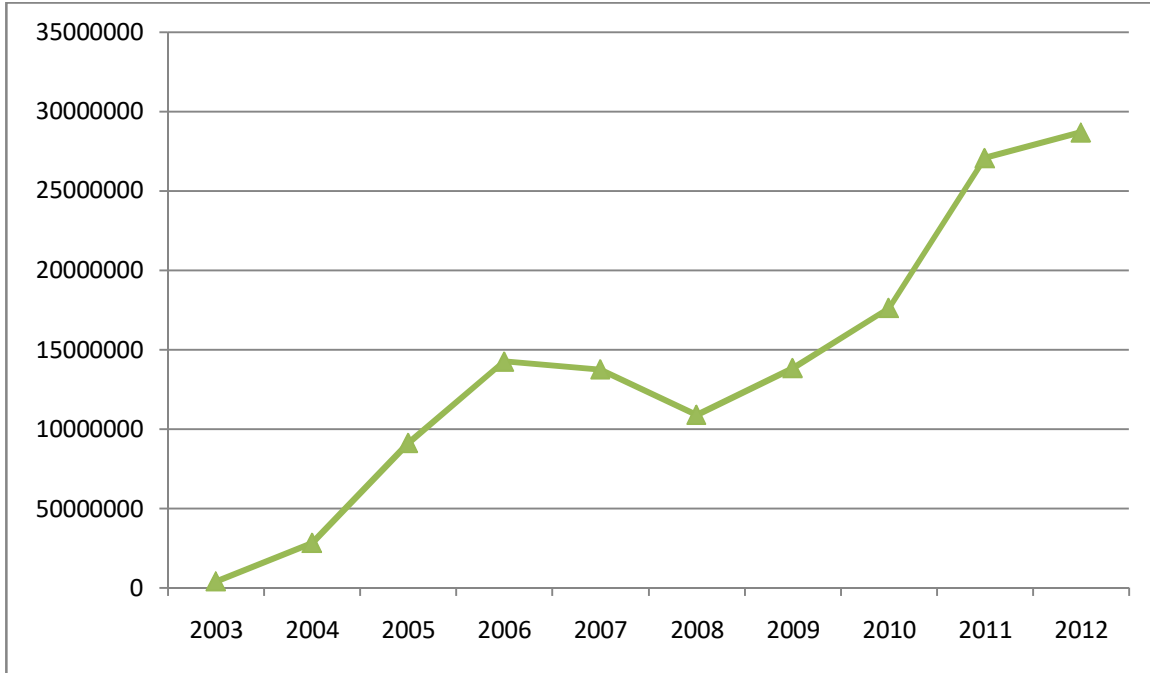
السنة	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	نسبة التغطية (%)
2003	7	7	100 %
2004	1193	186	16 %
2005	1786	516	29 %
2006	2167	731	34 %
2007	1855	814	44 %
2008	1951	654	34 %
2009	2073	716	35 %
2010	2602	858	33 %
2011	3447	1125	33 %
2012	5077	1338	26 %
المجموع	22158	6945	31 %

المصدر:

إحصائيات مديرية الأوقاف والزكاة والحج والعمرة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

فمن خلال الجدول أعلاه، يتبين أنّ صندوق الزكاة قام بتمويل ما يُقدَّر بـ 6945 مشروع مصغر منذ نشأته إلى غاية سنة 2012 بمبلغ إجمالي تُقدَّر قيمته بـ 1.38 مليار دج والذي عرف تزيدياً مستمراً من سنة إلى سنة طول فترة اعتماد الصندوق لصيغة القرض الحسن، كما هو موضّح في الشكل التالي:

الشكل 08: تطور المبالغ المخصصة للقرض الحسن الممنوح من قبل صندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة (2012-2003)



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على:

إحصائيات مديرية الأوقاف والزكاة والحج والعمرة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

حيث تمّ تخصيص ما قيمته 4.22 مليون دج للقرض الحسن في العام الأول من بداية نشاطه (2003)، وبدأ في التزايد إلى أن بلغ أوجّه سنة 2012 بقيمة 1.385 مليار دج؛ وهذا راجع إلى أنّ صيغة القرض الحسن لقيت تقبلاً واسعاً من قبل المجتمع الجزائري ويتجلى ذلك من خلال الطلب المتزايد أيضاً على هذا النوع من القروض المبيّن في الجدول السابق.

رابعاً: الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT)

في إطار الإستراتيجية المعتمدة من قبل السلطات الجزائرية الرامية إلى تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، أنشئ بمقتضى المادة 184 من القانون رقم 91-25 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1991 المتضمن قانون المالية 1992، وتمّ تحديد طريقة عمله وتسيير موارده ضمن المرسوم التنفيذي رقم 06-93

المؤرخ في 02 جانفي 1993¹ الذي يُحدّد آليات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-066 بعنوان "الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية".

تكفل الصندوق طيلة فترة نشاطه بمنح الدعم المالي لمختلف العمليات والأنشطة المتعلقة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف؛ وذلك من خلال التمويل الجزئي للتجهيزات وتقديم دعم خاص للحرفيين على مستوى الأرياف، حيث يتم تحديد مبلغ الدعم حسب نوع النشاط المصرح به من قبل لجنة دراسة الملفات. وتمّ تجميد الصندوق إلى غاية صدور القرارين الوزاريين المشتركين المؤرخين في 06 سبتمبر 2009، المتضمنين إيرادات ونفقات حساب التخصيص الخاص رقم 302-066 المعنون بـ "الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية"، أين أولت السلطات العمومية أهمية خاصة للصندوق تجلّت من خلال الانتعاش الذي عرفه لارتفاع مداخيله التي لامست ما يُقدّر بـ 300 مليون دج سنويا خلال الفترة (2010-2014)، وبلغ عدد الحرفيين المستفيدين 2442 حرفي سنة 2014.² كما تمّ تحيين وتوسيع مدونة النشاطات المعنية بالدعم من خلال المرسوم التنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007³ لتشمل نشاطات حرفية جديدة.

إجمالاً، يمكن القول أنّ هاته التجربة لم ترق نتائجها إلى مستوى وحجم تمويل هام؛ ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أبرزها: تخصيص التمويل المتاح من قبل الصندوق لغرض توسعة المشاريع القائمة دون إنشائها من عدم أين تمّ وضع التسجيل لمدة عام على الأقل كحرفيين على مستوى الغرف كشرط أساسي لتمويلهم، بالإضافة إلى أنّ عملية التمويل تركّزت خلال عامي 2013 (756 حرفي) و 2014 (1686 حرفي) فقط طول فترة نشاطه الممتدة من 2009 إلى 2015. حيث تمّ توقيف نشاط الصندوق مرة أخرى في 2016 بسبب الوضع الاقتصادي المتذبذب للبلاد مقابل عقد شراكات مع مؤسسات الدعم (ANADE, CNAC, ANGEM) قصد استمرار تقديم الدعم للحرفيين من قبلهم.⁴

¹ انظر: المواد: 01-06، المرسوم التنفيذي رقم 93-06 المؤرخ في 2 جانفي 1993، والمتضمن تحديد كفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-066 بعنوان "الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، الصادرة بتاريخ 6 جانفي 1993، ص ص. 11، 12.

² الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية: <https://www.mta.gov.dz>، تاريخ الاطلاع: 01 جوان 2022.

³ انظر: المرسوم التنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 97-140 المؤرخ في 30 أبريل 1997 المتضمن تحديد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70، الصادرة بتاريخ 5 نوفمبر 2007، ص. 18.

⁴ تجميد دعم صندوق ترقية الصناعات التقليدية للحرفيين، الشروق، متاح على الموقع: <http://www.echoroukonline.com>، تاريخ النشر: 24 جويلية 2016، تاريخ الاطلاع: 01 جوان 2022.

كانت تلك أهم الجهات التي كانت لها تجارب في تقديم خدمات التمويل الأصغر والتي منها ما يزال نشاطه قائماً إلى الآن ومنها ما تمّ تجميده، كتجميد خدمة القرض الحسن على مستوى صندوق الزكاة، وتجميد نشاط الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT).

يُمكن القول عموماً أنّ برنامج التمويل الأصغر في الجزائر حالياً ينحصر في مفهومه الضيق على خدمات الإقراض الأصغر، كما يتضمّن مزيجاً مشتركاً بين أجهزة الدعم الثلاث (ANADE, CNAC, ANGEM) والبنوك العمومية، وهذا سعياً من الحكومة إلى تحقيق مقاصد تنموية.

وبناءً على ذلك، سنركّز في دراستنا على مؤسسات الدعم الثلاث (ANADE, CNAC, ANGEM) وتقييم نشاطها وحصيلتها الإقراضية الممنوحة بالشراكة مع البنوك العمومية الخمسة؛ كونها النموذج الرئيس والمُتعارف عليه للتمويل الأصغر في الجزائر ومُجملُ نشاطها يتمحور حول تقديم خدمات الإقراض الأصغر دون سواها.

المطلب الثاني: تقييم نشاط أجهزة الدعم في الجزائر

تُعدّ مؤسسات الدعم المعتمدة في الجزائر (ANADE, CNAC, ANGEM) أداة هامة لتجسيد إستراتيجية الحكومة في محاربة المشكلات الاجتماعية كالفقر والبطالة والإقصاء المالي؛ حيث تُوفّر الدعم المالي لمختلف الشرائح النشطة منعدمة الدخل وذات الدخل المحدود أو غير المستقر، وذلك -كما ذكرنا آنفًا- بالشراكة مع البنوك العمومية الخمسة (CPA, BDL, BEA, BNA, BADR)، هذا وتوفّر بعض الخدمات الأخرى غير المالية كالدورات التكوينية والتدريبية والمرافقة. تُجمّع كل تلك الخدمات المقدّمة بالعرض والتحليل والتقييم على مستوى كل مؤسسة من مؤسسات الدعم الثلاث وفق العناصر الآتية:

أولاً: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

تُشكّل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) إحدى الأدوات التنفيذية لسياسة الدولة في إطار مكافحة الفقر والبطالة والتهميش؛ وذلك من خلال العمل على تعزيز الفكر المقاولاتي، وتقديم الدعم والتسهيلات للشباب حاملي المشاريع المؤهّلين وتمكينهم من تجسيدها على أرض الواقع.

1) التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

أنشئت الوكالة سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996¹ تحت اسم "الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب" (ANSEJ)، وتمّ تغيير تسميتها فيما بعد إلى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية" (ANADE) بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020² المعدّل والمتمّم للمرسوم التنفيذي السابق ذكره. وهي هيئة عمومية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. تسعى الوكالة إلى نشر وتنمية الفكر المقاولاتي وتستهدف حاملي المشروعات من الشريحة الشبانية من خلال دعمهم لإنشاء وتوسعة المشروعات المنتجة للسلع والخدمات.

ووفق ما أقرّه المُشرّع الجزائري، فالوكالة مُكلّفة بالقيام بمجموعة من المهام الأساسية، نذكر منها:³

- تسيير تخصيصات صندوق الوكالة في حدود الأغلفة المالية الموضوعة تحت تصرّفها؛
- دعم وتقديم المشورة لحاملي المشروعات ومرافقتهم في إنشاء أنشطتهم؛

¹ انظر: المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 11 سبتمبر 1996، ص. 12.

² انظر: المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يُعَدّل ويُتمّم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويُعَيّر تسميتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2020، ص. 8.

³ المادة 06، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، مرجع سابق، ص. 12، 13.

- إتاحة جميع المعلومات للشباب حاملي المشروعات حول الإعانات والامتيازات المُتاحة من قبل الوكالة؛
- متابعة أنشطة الشباب حاملي المشروعات في إطار احترامهم لبنود دفاتر الشروط؛
- تطوير العلاقات مع مختلف الشركاء المعنيين من بنوك ومؤسسات مالية في إطار التركيب المالي للمشاريع ومتابعة إنجازها؛

كما يُتيح المُشرِّع للوكالة لقيامها بمهامها على أكمل وجه إمكانية: ¹

- التحيين الدوري للبطاقيّة الوطنيّة للنشاطات التي يُمكن استحداثها من قِبَل الشباب بالاشتراك مع القطاعات المعنية؛
- العمل على عصرنه ورقمنة آليات تسيير وإدارة الوكالة؛
- تشجيع تبادل الخبرات من خلال انتهاج برامج الهيئات الدوليّة وعقد شراكات مع الوكالات الأجنبيّة لدعم وتعزيز المقاولاتية.

ولضمان حسن سير وتأدية مهامها، تمّ تدعيمها بمجلسٍ توجيهي يجتمع أعضاؤه كل 3 أشهر على الأقل بدعوةٍ من رئيسه؛ حيث يتم التداول حول برنامج نشاط الوكالة، ونفقات تسييرها وتجهيزها، ونظامها الداخلي، وإنشاء فروع جهوية أو محلية للوكالة ... ²

بالإضافة إلى إنشاء صندوق الكفالة المُشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوو المشاريع، والذي يُكمل رهن التجهيزات و/أو رهن العربات لصالح البنوك في الدرجة الأولى ولصالح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في الدرجة الثانية، ويضمن تغطية الأقساط غير المُسدّدة والديون المُستحقّة للبنوك التي منحت قروضاً لإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة في إطار مخطط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، وذلك بناءً على طلب هذه البنوك الذي يحدث جزاء تسجيلها لثلاثة أقساط غير مسدّدة متتالية، وتُقدّر نسبة التغطية بـ 70%. ³ كما يُعدّ انخراط حامل المشروع في الصندوق شرطاً أساسياً لتمويل مشروعه؛ حيث يتوجّب عليه الانخراط بعد إشعاره بالموافقة البنكية، ويُحتسب مبلغ الانخراط على أساس القرض البنكي الممنوح ومدّته، ويتمّ دفعه دفعةً واحدةً إلى الحساب المحلي للصندوق (المتواجد على

¹ المادة 06، المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، مرجع سابق، ص. 9.

² المادة 18، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، مرجع سابق، ص. 14.

³ المادة 04، المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 09 جوان 1998، المتضمن إحدات صندوق الكفالة المُشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الصادرة بتاريخ 14 جوان 1998، ص. 8.

مستوى الولاية التي يقطن بها حامل المشروع) حيث يُغطّي كل مدة القرض، والذي يُقدَّر بنسبة 0.35 % من مبلغ القرض الممنوح من قبل البنك.*

وبعد تعويض البنوك مستحققاتها، يتكفل الصندوق بمهمة مرافقة الشباب ذوي المشروعات المتعثّرة في تسديد قروضهم البنكية، وكذا تحصيل هذه الديون المُستحقّة من خلال تحويل الحقوق من لبنوك إلى الصندوق.¹ كما يُدير الوكالة مديرٌ عام، فضلاً عن تزويدها بلجنةٍ للمراقبة تُكلّف بممارسة الرقابة البعدية على تطبيق قرارات مجلس التوجيه.²

(2) أنماط التمويل والدعم المُتاحة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

تُوفّر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) الدعم المالي بمختلف صيغه كمنتوج أساسي، والعديد من المساعدات والتسهيلات الأخرى المالية وغير المالية لحاملي المشاريع، كما هو مُوضّح في الآتي:

أ. صيغ التمويل المُقترحة على مستوى وكالة ANADE:

يُتاح أمام حاملي المشاريع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ثلاثة صيغ للحصول على التمويل، تتمثّل في:

• التمويل الثلاثي:

ويتم بتركيبة مالية ثلاثية تتضمّن المساهمة الشخصية لحامل المشروع، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وقرض بمعدل فائدة مُخفّف بنسبة 100 % لكل القطاعات والنشاطات يمنحه البنك ويتم ضمانه من قبل صندوق الكفالة المُشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوو المشاريع. يُلخّص الجدول الموالي الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي كالتالي:

* انظر الملحق 02.

¹ انظر: المادة 03، المرسوم التنفيذي رقم 20-330 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، المُعَدّل والمُتمّم للمرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 09 جوان 1998 والمتضمن إحداث صندوق الكفالة المُشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوو المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2020، ص. 10.

² المادة : 07، 24، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، مرجع سابق، ص. 13، 15.

الجدول 04: وكالة ANADE: الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي

التمويل الثلاثي					
الفئة	المنطقة	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة ANADE)	قرض مخفض بنسبة 100 % (البنك)	
البطالون والطلبة الجامعيون	كافة المناطق	05 %	25 %	70 %	10.000.000 دج (كحد أقصى)
	مناطق الجنوب	10 %	20 %	70 %	
	مناطق الهضاب والمناطق الخاصة	12 %	18 %	70 %	
	بقية المناطق	15 %	15 %	70 %	
غير البطالين					

المصدر:

منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، متاحة على الموقع الرسمي للوكالة: <https://anade.dz/index.php/fr> ، تاريخ الاطلاع: 04 جوان 2022.

• التمويل الثنائي:

ويتضمن تركيبة مالية ثنائية تضم مساهمة حامل المشروع و قرض بدون فائدة ممنوح من قبل الوكالة فقط.، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول 05: وكالة ANADE: الهيكل المالي لصيغة التمويل الثنائي

التمويل الثنائي		
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة ANADE)
10.000.000 (كحد أقصى)	50 %	50 %

المصدر:

منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، متاحة على الموقع الرسمي للوكالة: <https://anade.dz/index.php/fr> ، تاريخ الاطلاع: 04 جوان 2022.

• التمويل الذاتي:

وتعتمد هذه الصيغة من التمويل على رأس المال الشخصي لحامل المشروع بنسبة 100 %، أين تصل قيمة الاستثمار إلى 10 ملايين دج كحدٍ أقصى، كما هو موضح في الجدول أدناه. وفي الغالب يعتمد حامل المشروع هذه الصيغة بغية الاستفادة من المرافقة والامتيازات الجبائية التي تمنحها الوكالة.

الجدول 06: وكالة ANADE: الهيكل المالي لصيغة التمويل الذاتي

التمويل الذاتي	
قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية نقداً أو عيناً
10.000.000 (كحد أقصى)	100 %

المصدر:

منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، متاحة على الموقع الرسمي للوكالة:

<https://anade.dz/index.php/fr>، تاريخ الاطلاع: 04 جوان 2022.

ب. التسهيلات المالية المتاحة على مستوى وكالة ANADE:

تُوفّر الوكالة أيضاً قروضاً غير مكافأة إضافية لحاملي المشاريع كإعانات مالية، والتي تتراوح نسبتها بين 15 % و 50 %؛ وذلك حسب صيغة التمويل، والمنطقة التي ينشط فيها المشروع، وكذا وضعية صاحب المشروع. أما كيفية تسديد القروض فهي موصّحة في الجدول الآتي:

الجدول 07: وكالة ANADE: كيفية تسديد القروض

المدة	مدة التأجيل لتسديد القرض	مدة تسديد القرض البنكي	مدة تسديد القرض غير المكافأ
صيف التمويل	18 شهراً	05 سنوات	05 سنوات (بعد انقضاء فترة تسديد القرض البنكي)
التمويل الثلاثي			
التمويل الثنائي	06 أشهر	/	05 سنوات

المصدر:

منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، متاحة على الموقع الرسمي للوكالة: <https://anade.dz/index.php/fr> ،

تاريخ الاطلاع: 04 جوان 2022.

حيث يستفيد حاملو المشاريع الممولون من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) بكلتا صيغتي التمويل الثلاثي والثنائي من الدفع المؤجل (فترة تأجيل سداد القرض).

كما يُمكن لحاملي المشاريع الاستفادة من قروضٍ غير مكافئة أيضاً في حالاتٍ خاصّة؛ مثلاً لكراء المحل الذي تصل قيمته إلى 500.000 دج، أو للاستغلال والذي تصل قيمته إلى 1.000.000 دج.¹ بالإضافة إلى أنّ الوكالة تُتيح لأصحاب المشاريع المستفيدين من قروضها إمكانية الحصول على تمويل آخر بغرض توسيع مشاريعهم، على أن يُحقّقوا مجموعة من الشروط المُحدّدة² التي تُؤهلهم للحصول عليه. كما تُطبّق نفس الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار إحداث المشاريع على توسيعها.

ت. الخدمات غير المالية المُتاحة على مستوى وكالة ANADE:

إلى جانب الدعم المالي الممنوح من قبل الوكالة بمختلف صيغه، تُقدّم أيضاً خدماتٍ أخرى غير مالية مجانية أبرزها:

- توفير المساعدة التقنية والمشورة والمرافقة والمتابعة؛
- توفير برامج تكوينية لحاملي المشاريع.

(3) الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار وكالة ANADE:

يستفيد حاملو المشاريع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من العديد من التسهيلات المالية والامتيازات الجبائية، وذلك في كلّ من مرحلتي الإنشاء والاستغلال كالتالي:

أ. خلال مرحلة إنشاء المشروع:

- إعفاء من رسوم نقل الملكية بمقابل مالي للمكتسبات العقارية الحاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي؛
- إعفاء من رسوم تسجيل العقود التأسيسية للشركات؛
- تطبيق نسبة مخفّضة بـ 5 % على الرسوم الجمركية للمعدات التي تدخل مباشرةً في إنجاز المشروع.

ملاحظة:

تمّ مؤخراً إضافة إجراء جديد بخصوص الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرةً في إنجاز الاستثمار بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي

¹ منشورات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، مُتاحة على الموقع الرسمي للوكالة: <https://anade.dz/index.php/fr> ، تاريخ الاطلاع: 04 جوان 2022.

² لمزيد من التفصيل، انظر: الموقع الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: <https://www.mtess.gov.dz>، تاريخ الاطلاع: 05 جوان 2022.

الحقيقي والرسم على القيمة المضافة. وتُستثنى السيارات السياحية من هذا الإعفاء إلا إذا كانت تُشكّل الأداة الرئيسية للنشاط.¹

ب. خلال مرحلة الاستغلال ابتداءً من بداية النشاط:

- إعفاء من الرسم العقاري على البناءات وملحقاتها لمدة 3 أو 6 أو 10 سنوات حسب موقعه ابتداءً من تاريخ إنشاء المشروع؛
- إعفاء كلي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) أو الخضوع للضريبة حسب النظام الحقيقي لمدة 3 أو 6 أو 10 سنوات، حسب منطقة إنشاء المشروع بدءاً من تاريخ بداية استغلال المشروع. ويُمكن تمديد فترة الإعفاء هذه لمدة عامين (2)، عندما يتعهد صاحب المشروع بتوظيف على الأقل 3 عمال دائمين، كما يجدر التنويه إلى أنّ عدم الامتثال للالتزامات المتعلقة بعدد المناصب المُحدّثة يؤدي إلى سحب الامتيازات والمطالبة بالضرائب والرسم التي كان يتوجب دفعها، ويُستثنى من ذلك المستثمرون الأشخاص الطبيعيون الخاضعون للضريبة الجزافية الوحيدة حيث يظلّون مدينين بدفع حدّ أدنى للضريبة يُعادل 50 % المنصوص عليه في قانون الضرائب المباشرة والذي يُقدّر بـ 10.000 دج لكل سنة مالية، مهما كان رقم الأعمال المحقّق؛
- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، وكذا الضريبة على النشاط المهني (TAP) في نهاية فترة الإعفاء، خلال السنوات الثلاث الأولى من الإخضاع الضريبي على النحو التالي:
 - 70 % خلال السنة الأولى؛
 - 50 % خلال السنة الثانية؛
 - 25 % خلال السنة الثالثة.

¹ انظر: المادة 95، من القانون رقم 21-16 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، المتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 100، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2021، ص. 38.

4) تقييم حصيلة الخدمات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) منذ إنشائها إلى غاية 2021/06/30

نستعرض فيما يلي حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2021، كالآتي:

أ. حجم القروض الممنوحة:

نُلخّص حصيلة القروض الممنوحة من قبل الوكالة في الجدول الآتي:

الجدول 08: حجم القروض الممنوحة من قبل وكالة ANADE

(منذ إنشائها إلى غاية 2021/06/30)

عدد مناصب الشغل المستحدثة	مبلغ التمويل (مليار دج)	عدد القروض الممنوحة
934521	1278.60	391568

Source :

Bulletin d'information statistique de la PME N° 39, Ministère de l'Industrie, l'Algérie, Novembre 2021, p. 29.

كما هو مَوْضَح في الجدول أعلاه، فمنذ إنشاء الوكالة حتى 30 جوان 2021، تمّ دعم ما يُقدَّر بـ 391568 مشروع، والتي خُصِّص لها ما قيمته 1278.60 مليار دينار جزائري. كما تمّ تسجيل إثر تمويل هذا العدد من المشاريع ما يصل إلى 934521 منصب شغل مُستحدَث.

ب. توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

تتوزّع القروض الممنوحة من قبل الوكالة حسب نوع القطاع كالآتي:

الجدول 09: توزيع القروض الممنوحة من قبل وكالة ANADE حسب نوع القطاع

(منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2021)

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	مبلغ التمويل (مليار دج)
الزراعة	59365	222.63
الحرف	43419	111.65
البناء والأشغال العمومية (BTP)	35692	138.90
الري	566	3.37
الصناعة	28855	139.69
الصيانة	11077	31.20
الصيد	1133	7.52
المهن الحرة	12715	35.56
الخدمات	109564	360.25
نقل التبريد	13390	33.80
نقل البضائع	56775	147.15
نقل المسافرين	19017	46.89
المجموع	391568	1278.60

Source :

Bulletin d'information statistique de la PME N° 39, Ministère de l'Industrie, l'Algérie,
Novembre 2021, p. 29.

يتبين من خلال الجدول السابق، أنّ الوكالة تُموّل العديد من قطاعات النشاط الاقتصادي، والتي تتوزّع حسبها القروض الممنوحة بنسب متفاوتة؛ حيث استحوذ قطاع الخدمات على الحصة الأكبر من خلال منح ما يُقدّر بـ 109564 قرض، بمبلغ تمويل يصل إلى 360.25 مليار دينار جزائري، ثم يليه باقي القطاعات كقطاع الزراعة، نقل البضائع، الحرف، البناء والأشغال العمومية، الصناعة ... على التوالي.

ت. توزيع القروض الممنوحة حسب نوع الجنس:

هذا وتوزع القروض الممنوحة حسب نوع الجنس كالآتي:

الجدول 10: توزيع القروض الممنوحة من قبل وكالة ANADE حسب نوع الجنس

(منذ إنشائها إلى غاية 2021/06/30)

النسبة (%)	عدد القروض الممنوحة	الجنس
89	350273	ذكر
11	41295	أنثى
100	391568	المجموع

Source :

Bulletin d'information statistique de la PME N° 39, Ministère de l'Industrie, l'Algérie, Novembre 2021, p. 29.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أنه تم منح 41295 قرض للفئة النسوية مقابل 350273 قرض للرجال؛ أي أنّ حصة المرأة من حصيلة القروض الممنوحة على مستوى الوكالة تُقدّر بنسبة 11 %، وتُعلق بأنها ليست بالنسبة المهمّة.

ثانياً: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

يُعدّ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة أيضاً في إطار تسييره لجهاز دعم إحداث النشاطات وتوسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع إحدى أهم الجهات المُقدّمة لخدمات التمويل الأصغر في الجزائر؛ وذلك تجسيدا لسياسة السلطات العمومية بخصوص محاربة الفقر والبطالة والإقصاء المالي من خلال دعم وتمويل البطالين حاملي المشاريع ومرافقتهم في تأسيس مشروعاتهم.

1) التعريف بالصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

تمّ إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) سنة 1994 كمؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994¹، تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي. عرف الصندوق عدة مراحل هامة للتكفل بالمسؤوليات المُخوّلة له من قبل السلطات العمومية، كانت أبرز مُحدّداتها تسيير ثلاثة أجهزة هي:

¹ المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، المُتضمّن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 07 جويلية 1994.

- جهاز التأمين عن البطالة وإعادة الإدماج المهني؛
- جهاز تشجيع ودعم ترقية الشغل؛
- جهاز دعم إحداث النشاطات وتوسيعها من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين من العمر (ما بين 30 و 55 سنة).

حيث عكف الصندوق على تنفيذ هذا الأخير بدايةً من سنة 2004 في إطار البرامج المختلفة التي بادرت بها السلطات العمومية بغية مكافحة البطالة والتهميش، إضافةً إلى مهامه الأصلية تحت عنوان التأمين عن البطالة. ويتكفل جهاز إحداث وتوسيع نشاطات إنتاج السلع والخدمات من طرف البطالين ذوي المشاريع المُسَيَّر من قِبَل الصندوق بدعم وتمويل أصحاب المشاريع ومرافقتهم.¹

ولضمان تادية الجهاز لمهامه في إطار التركيبة المالية مع البنوك والمؤسسات المالية، تمّ إحداث صندوق الكفالة المُشتركة لضمان أخطار قروض البطالين ذوي المشاريع²، والذي يتكفل بدوره بإكمال الضمانات التي يُقدِّمها حاملو المشاريع للبنوك أو المؤسسات المالية التي تموّل مشاريعهم، ويضمن تغطية ما نسبته 70 % من الديون المُستحقّة أو ما تبقى منها لتلك البنوك أو المؤسسات المالية في حالة تعدّر المستفيدين من القروض عن سدادها. ينخرط حاملو المشاريع في إطار صيغة التمويل الثلاثي المُتاحة على مستوى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) إجباراً في صندوق الكفالة المُشتركة؛ وذلك بدفع حقوق الانخراط المُحدّدة بـ 0.35 % من مبلغ القرض الممنوح من قِبَل البنوك أو المؤسسات المالية ودفعاً واحدة في الحساب المحلي للصندوق المُنخرط فيه.³

(2) أنماط التمويل والدعم المتاحة من قِبَل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)

يُتيح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) للبطالين حاملي المشاريع المُؤهلين الدعم المالي بمختلف صيغته، والعديد من المساعدات والتسهيلات الأخرى المالية وغير المالية، كما هو مُوضَّح في الآتي:

¹ الموقع الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: <https://www.mtess.gov.dz>، تاريخ الاطلاع: 04 جوان 2022.

² انظر: المرسوم التنفيذي رقم 03-04 المؤرّخ في 03 جانفي 2004، المُتضمّن إحداث صندوق الكفالة المُشتركة لضمان أخطار قروض البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 3، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2004، ص. 9.

³ الموقع الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: <https://www.mtess.gov.dz>، تاريخ الاطلاع: 04 جوان 2022.

أ. صيغ التمويل المقترحة على مستوى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

تتضمّن نمطين هما:

• التمويل الثلاثي:

ويشمل كلاً من مساهمة صاحب المشروع، وقرض بدون فائدة ممنوح من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، وقرض بنكي بفائدة مُخفّضة بنسبة 100 %. تتضمّن هذه الصيغة مستويين اثنين هما:

- المستوى الأول: وتقلّ فيه كلفة الاستثمار أو تساوي 5 ملايين دج؛
- المستوى الثاني: وتتعدّى فيه كلفة الاستثمار 5 ملايين دج وتقلّ أو تساوي 10 ملايين دج.

يُمكن تلخيص الهيكل المالي لكلا مستويي صيغة التمويل الثلاثي في الجدول التالي:

الجدول 11: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC): الهيكل المالي لصيغة التمويل الثلاثي

التمويل الثلاثي				
المستوى	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة (وكالة CNAC)	قرض مُخفّض بنسبة (البنك) % 100
المستوى الأول	إلى غاية 5.000.000 دج	% 1	% 29	% 70
المستوى الثاني	من 5.000.000 دج إلى 10.000.000 دج	% 2	% 28	% 70

المصدر:

الموقع الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: <https://www.mtess.gov.dz>، تاريخ الاطلاع:

04 جوان 2022.

• التمويل الذاتي:

حيث يُمكن للبطالين ذوي المشاريع إحداث مشروعاتٍ مُؤمّلة كلياً بأموالهم الخاصة، مع استفادتهم من المرافقة والامتيازات الجبائية المُتاحة على مستوى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).

ب. التسهيلات المالية المتاحة على مستوى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

يُتيح الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) أيضاً قروضاً غير مكافأة إضافية عند الاقتضاء تقع على عاتق ميزانية الدولة تكملةً للقروض غير المكافأة العادي، وذلك في إطار صيغة التمويل الثلاثي وتكون فقط في مرحلة الإنشاء، وهي:

- قرض غير مكافأ إضافي لكراء محل لإيواء النشاط، ويُقدَّر بـ 500.000 دج؛
- قرض غير مكافأ إضافي لإيجار مكتب جماعي، ويُقدَّر بـ 1.000.000 دج (يتعلق بالمجالات الطبية، مساعدتي القضاء، الخبراء المحاسبين، ...)
- قرض غير مكافأ إضافي لاقتناء ورشة متقلِّة، يُقدَّر بـ 500.000 دج (مُوجَّه لحاملي شهادات التكوين المهني لممارسة نشاطاتهم في الترخيص، الكهرباء، التسخين، التبريد، ميكانيك السيارات، ...).¹

كما يُمكن لأصحاب المشاريع المستفيدين من قروض الصندوق الحصول على تمويل آخر بغرض توسيع مشاريعهم على غرار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)؛ وذلك شرط تحقيقهم لشروط مُعيَّنة² تُؤهلهم للحصول عليه.

ت. الخدمات غير المالية المتاحة على مستوى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

يُوفَّر الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) فضلاً عن الدعم المالي ما يلي:

- المرافقة الشخصية من قِبَل مُنشَّطين-مُستشارين في مجال إنشاء المشروعات وتوسيعها؛
- البرامج التكوينية والتدريبية في مجال تسيير المؤسسات الصغيرة.

(3) الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):

يستفيد حامل المشروع في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) عموماً من نفس الامتيازات الجبائية المتاحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) والمذكورة سابقاً، عدا الإجراء المُحدَّث مؤخراً في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)، والذي تضمَّنه

¹ الموقع الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: <https://www.mtess.gov.dz>، مرجع سابق، تاريخ الاطلاع: 04 جوان 2022.

² لمزيد من التفصيل، انظر: المرجع نفسه، تاريخ الاطلاع: 05 جوان 2022.

قانون المالية لسنة 2022 بخصوص الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) للتجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار بالنسبة للنشاطات الخاضعة للنظام الضريبي الحقيقي.*

(4) تقييم حصيلة الخدمات المقدمة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2021

نبيّن فيما يلي حصيلة نشاط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) منذ إنشائه إلى غاية 30 جوان 2021، كالآتي:

أ. حجم القروض الممنوحة

يعرض الجدول أدناه حصيلة القروض الممنوحة من قبل الصندوق ، كما يلي:

الجدول 12: حجم القروض الممنوحة من قبل CNAC

(منذ إنشائه إلى غاية 30 جوان 2021)

عدد مناصب الشغل المستحدثة	مبلغ التمويل (مليون دج)	عدد القروض الممنوحة
333360	539277.66	157133

Source :

Bulletin d'information statistique de la PME N° 39, Ministère de l'Industrie,
Novembre 2021, p. 30.

والذي يتوضّح من خلاله أنّه منذ إنشاء الصندوق إلى غاية 30 جوان 2021، تمّ منح 157133 قرض لفائدة البطالين حاملي المشاريع، من خلال تخصيص مبلغ تمويل قدره 539277.66 مليون دينار جزائري. كما صاحب ذلك استحداث 333360 منصب شغل.

ب. توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

تتوزّع القروض الممنوحة حجم الاستثمار المُخصّص لها من قبل الصندوق حسب قطاع النشاط

كالآتي:

* يمكن الرجوع إلى : الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار وكالة ANADE، ص ص. 111-113.

الجدول 13: توزيع القروض الممنوحة من قبل CNAC حسب نوع القطاع
(منذ إنشائه إلى غاية 30 جوان 2021)

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	مبلغ الاستثمار (مليون دج)
الزراعة	26136	109599.01
الحرف	15898	52710.49
البناء والأشغال العمومية (BTP)	8907	36882.67
الري	363	2558.65
الصناعة	12339	58245.08
الصيانة	984	3125.03
الصيد	521	3642.95
المهن الحرة	1602	7057.81
الخدمات	31985	115915.82
نقل البضائع	46123	120260.26
نقل المسافرين	12275	29279.92
المجموع	157133	539277.66

Source :

Bulletin d'information statistique de la PME N° 39, Ministère de l'Industrie, l'Algérie,
Novembre 2021, p. 30.

المُلاحَظ من خلال الجدول أعلاه، أنّ التمويل على مستوى الصندوق يلمس مختلف القطاعات الاقتصادية، غير أنّه يتوزّع حسبها بنسب متفاوتة؛ أين يحتلّ قطاع نقل البضائع المرتبة الأولى من خلال ما تمّ منحه من قروض (46123 قرض) بحجم استثمار يُقدَّر بـ 120260.26 مليون دينار جزائري، ثمّ يليه قطاع الخدمات في المرتبة الثانية (31985 قرض) بحجم استثمار قيمته 115915.82 مليون دينار جزائري، وتأتي باقي القطاعات كقطاع الزراعة، الحرف، الصناعة، نقل المسافرين، البناء والأشغال العمومية ... على الترتيب.

ت. حصة المرأة من القروض الممنوحة:

حظيت المرأة بما نسبته 10.60 %¹ من إجمالي القروض الممنوحة على مستوى الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، والنسبة في نظرنا ضعيفة مقارنةً بما يحظى به الرجال من ذلك (89.40%).

¹ Bulletin d'information statistique de la PME N° 39, Ministère de l'Industrie, Novembre 2021, p. 30.

ثالثاً: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

في إطار تجسيد سياسة الدولة لمكافحة الفقر والبطالة والسعي إلى تحقيق الشمول المالي، تلعب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) هي الأخرى دوراً بارزاً في دعم الفئات الهشة والمهمشة كالنساء وأصحاب الحرف وذوي الاحتياجات الخاصة من خلال منح قروض مُصغرة وبصيغ مختلفة، وكذا مختلف التسهيلات والمساعدات.

1) التعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سنة 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004. تتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية¹، وتتكفل في إطار جهاز القرض المصغر بمنح التمويل والقروض المصغرة لحاملي المشروعات المؤهلة. والمعنى الدقيق للقرض المصغر الممول من قبل الوكالة هو: سلفة موجهة للمشاريع الإنتاجية والخدمات التي لا تتعدى كلفتها 1.000.000 دج، على أن يتم تسديدها في أجل يتراوح بين 12 و 60 شهراً (من سنة إلى خمس سنوات)؛ وذلك بغرض شراء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في ممارسة النشاط. يُوجّه أساساً لمنعدمي الدخل، وذوي الدخل غير المستقر، وكذا النساء الماكثات بالبيت.²

تضطلع الوكالة بالمهام الأساسية التالية:³

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق القانون والتنظيم المعمول بهما؛
 - توفير الدعم والمشورة والمرافقة أثناء إنجاز أنشطتهم؛
 - منح قروض بدون فوائد؛
 - ضمان متابعة أنشطة المستفيدين كما الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة، وتقديم العون لهم عند الحاجة لدى الهيئات والمؤسسات المعنية بتنفيذ مشروعاتهم وإتمام إجراءاتها؛
- وبهذه الصفة، فالوكالة مكلفة على وجه الخصوص بما يلي:

✓ تشكيل قاعدة معطيات بخصوص الأنشطة والمستفيدين من القروض في إطار طبيعة التركيب المالي ورصد القروض (بين الوكالة والبنوك أو المؤسسات المالية الأخرى)؛

¹ المادة 03، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6، الصادرة بتاريخ 25 جانفي 2004، ص. 8.

² الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz، تاريخ الاطلاع: 28 ماي 2022.

³ المادة 05، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، مرجع سابق، ص. 8.

✓ إقامة علاقات دائمة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي القائم بينها؛
لدعم تنفيذ خطة التمويل، ومتابعة تنفيذ المشروعات، والمشاركة في تحصيل الديون غير
المسددة في آجالها؛

✓ إبرام اتفاقيات مع مختلف الهيئات أو المؤسسات أو المنظمات المتخصصة في القيام
بالأنشطة الإعلامية والتحسيسية وكذا مرافقة المستفيدين من القروض المصغرة في تنفيذ
أنشطتهم، وذلك على حساب الوكالة.

ومن أجل ضمان التنفيذ والسير الحسن للمهام المُسندة إلى الوكالة، فضلاً عن اعتماد مجلسٍ
توجيهي¹ ومدير عام ولجنة للمراقبة² على غرار أجهزة الدعم السابقة، تم إنشاء صندوق الضمان
المشترك للقروض المصغرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004³؛ والذي
يضطلع بضمان القروض المصغرة الممنوحة من قبل البنوك والمؤسسات المالية المنخرطة في الصندوق، من
خلال تغطية وتعجيل دفع ما نسبته 85 % من الديون المستحقة لهاته الجهات، وذلك في حال فشل
المشروعات الممولة للمستفيدين الحاصلين على تبليغ بالإعانات الممنوحة من قبل الوكالة.⁴ وللانخراط في
الصندوق يُشترط على كل المنخرطين دفع ما يُسمى بـ "قسط الانخراط"، ويُقدَّر بنسبة 0.5 % بالنسبة
للمقاولين حيث يتم احتسابه على أساس مبلغ القرض البنكي الممنوح والمدة المحددة لتسديده، وما نسبته
0.5 % بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية تُدفع سنوياً. هذا ويُعدّ انخراط المقاول في صندوق الضمان
المشترك للقروض المصغرة شرطاً أساسياً لتمويل المشروع في إطار صيغة التمويل الثلاثي المتاحة على
مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، وذلك بعد إشعار الموافقة البنكية.⁵

¹ انظر:

- المادة 06، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المرجع السابق، ص. 9؛
- المادة 17، المرجع نفسه، ص. 10.

² لمزيد من التفصيل، انظر: المواد 20-25، المرجع نفسه، ص. 10، 11.

³ المادة 01، المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6، الصادرة بتاريخ 25 جانفي 2004، ص. 15.

⁴ المادة 03، 04، المرجع نفسه، ص. 15.

⁵ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz، تاريخ الاطلاع: 25 ماي 2022.

(2) أنماط التمويل والدعم المتاحة على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

تُوفّر الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) لحاملي المشاريع المؤهلين الدعم المالي بمختلف صيغته، وخدماتٍ أخرى غير مالية، كما هو موضح في الآتي:

أ. صيغ التمويل المقترحة على مستوى وكالة ANGEM :

تتبنى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر صيغتين من التمويل، يتم ضمن إحداها إشراك البنوك العمومية الشريكة الخمسة، كالتالي:¹

- تمويل شراء المواد الأولية (وكالة-مقترض): حيث تُمنح في إطاره قروض بدون فوائد من قبل الوكالة بهدف شراء المواد الأولية لفائدة الأفراد الذين يملكون معدات صغيرة ويفتقرون إلى رأسمال لشراء المادة الأولية اللازمة لانطلاق مشروعاتهم؛ تُحدّد قيمتها بـ 100000 دج وقد تصل إلى 250000 دج بالنسبة لولايات الجنوب الجزائري والهضاب العليا، على ألا يتعدى أجل تسديدها 36 شهراً.
- التمويل الثلاثي (وكالة-بنك-مقترض): ويُعنى بمنح قروض بهدف إنشاء مشروعات مصغرة وتمويل شراء العتاد والآلات اللازمة لذلك، لا تتعدى قيمتها 1000000 دج، الذي يتطلب تركيباً مالياً مع إحدى البنوك المعنية. يساهم في تركيبة القرض أطراف ثلاثة كالتالي:

- الوكالة: قرض بدون فائدة بنسبة 29 % من المبلغ الإجمالي للقرض؛
- البنك: قرض بنسبة 70 %؛
- المقترض: بنسبة 1 % كمساهمة شخصية.

وقد يصل أجل تسديد قروض هذا النوع من التمويل إلى 8 سنوات، مع إمكانية تأجيل تسديد القرض البنكي لمدة 3 سنوات.

يُلخّص الجدول أدناه صيغتي التمويل المتاحة من قبل الوكالة كالتالي:

¹ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz، تاريخ الاطلاع: 25 ماي 2022.

الجدول 14: صيغ التمويل المتاحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

قيمة المشروع (الحد الأقصى)	صيغة التمويل	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	قرض الوكالة	نسبة الفائدة
100000 دج	تمويل شراء حالات عادية	0 %	-	100 %	-
250000 دج	المواد الأولية حالات خاصة (ولايات الجنوب والهضاب العليا)	0 %	-	100 %	-
1000000 دج	تمويل ثلاثي	1 %	70 %	29 %	-

المصدر:

الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz، تاريخ الاطلاع: 23 ماي 2022.

ب. الخدمات غير المالية المتاحة على مستوى وكالة ANGEM:

وفضلاً عن الدعم المالي المقدم من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بصيغتيه ، توفر أيضاً ذات الوكالة مختلف التسهيلات والمساعدات للمستفيدين من قروضها المصغرة، نذكر منها: ¹

- تقديم المشورة والنصح والمتابعة التقنية؛
- إمكانية الاستفادة من تكوين مجاني حول تسيير المؤسسات الصغيرة؛
- إمكانية المشاركة في المعارض والصالونات عرض/بيع المنظمة من قبل الوكالة على المستوى الوطني.

3) الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار وكالة ANGEM:

تُتيح الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) لعملائها الاستفادة من مجموعة من الإعفاءات والتخفيضات الجبائية، كالاتي: ²

- إعفاء من رسم نقل الملكية والاقترانات العقارية التي يقطنها المقاولون في إطار تأسيس أنشطة صناعية؛

¹ الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz، تاريخ الاطلاع: 23 ماي 2022.

² المرجع نفسه.

- تطبيق نسبة تخفيض بـ 5% على الرسوم الجمركية للتجهيزات المستوردة والداخلة مباشرة في إنجاز الاستثمار؛
- إعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لمقتنيات التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بمرحلة الإنشاء؛
- إعفاء من الرسم العقاري على البناءات المستعملة في الأنشطة الممارسة لمدة 3 سنوات؛
- إعفاء كلي بالنسبة لكل من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) والضريبة على أرباح الشركات (IBS) لمدة 3 سنوات؛
- تخفيض من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) أو الضريبة على أرباح الشركات (IBS)، والرسم على النشاط المهني (TAP) المستحق عند نهاية مدة الإعفاءات، حيث تم توزيع نسب هذا التخفيض على السنوات الثلاثة الأولى من الإخضاع الضريبي كالتالي:
 - ✓ السنة الأولى: تخفيض بنسبة 70 %؛
 - ✓ السنة الثانية: تخفيض بنسبة 50 %؛
 - ✓ السنة الثالثة: تخفيض بنسبة 25 %.

4) تقييم حصيلة الخدمات المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2021

تُوفّر الوكالة الدعم المالي للشباب أصحاب المشروعات المصغرة المؤهلة وكذا بعض الخدمات الأخرى غير المالية؛ يُمكن تبيان حصيلة نشاط الوكالة منذ إنشائها إلى غاية 30 مارس 2021 ضمن العناصر الآتية

أ. حجم القروض الممنوحة:

منحت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) عدداً هاماً من القروض المصغرة، مُوزعاً على كلتا الصيغتين التمويليتين التي تُتيحهما الوكالة لمستفيديها، كما هو مُبين في الجدول الآتي:

الجدول 15: تعداد القروض الممنوحة من قبل وكالة ANGEM حسب نمط التمويل

(منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2021)

عدد القروض الممنوحة	نسبة القروض الممنوحة	
854822	90.26 %	تمويل شراء المادة الأولية
92263	9.74 %	تمويل ثلاثي (وكالة، بنك، مقترض) لإنشاء مشروع
947085	100 %	المجموع

Source :

Bulletin d'information statistique de la PME N° 39, Ministère de l'Industrie,
Novembre 2021, p. 31.

يُظهر الجدول أعلاه عدد القروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) حسب نمط التمويل؛ فنلاحظ نسبة عالية من القروض الممنوحة لتمويل شراء المواد الأولية والمُقدَّرة بـ 90.26 %، في حين نجد أنّ نسبة القروض الممنوحة ضمن صيغة التمويل الثلاثي والموجَّهة لدعم إنشاء المشروعات منخفضة مقارنةً بالصيغة الأولى حيث تُقدَّر بـ 9.74 %. ما يُفسّر من الناحية العملية من جهةٍ بعدم انجذاب البنوك لممارسة صناعة التمويل الأصغر وتخوّفها من تمويل المشروعات الصغيرة والمصغّرة المحفوفة بالمخاطر لغياب الضمانات الكافية، أو امتناع نسبة كبيرة من الجزائريين من التعامل مع البنوك الربوية كونها طرفاً في صيغة التمويل الثلاثي بالرغم من إلغاء الفوائد البنكية التي كانت تقع على عاتق المستفيد. ومن جهةٍ أخرى يُمكن أيضاً تفسير الفرق الشاسع بين نسبي الصيغتين بإمكانية طلب المستفيدين من الصيغة الأولى لشراء المواد الأولية لعدة مرات شرط تسديد القرض السابق عكس الصيغة الثانية؛ بالإضافة إلى أنّ فترة الإجراءات تختلف بين الصيغتين حيث لا يتطلب الحصول على القرض في إطار الصيغة الأولى الكثير من الوقت، في حين يستلزم الحصول على القرض ضمن صيغة التمويل الثلاثي الكثير من الإجراءات والوقت اللازم لذلك.

ب. عدد مناصب الشغل المُستحدثة:

تتبيّن حصيلة مناصب الشغل المُستحدثة بفضل الصيغتين التمويليتين التي تُتيحها الوكالة من خلال

الجدول الآتي:

الجدول 16: عدد مناصب الشغل المُستحدثة من قِبَل وكالة ANGEM

(منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2021)

عدد مناصب الشغل المستحدثة	
1245311	تمويل شراء المادة الأولية
141337	تمويل ثلاثي (وكالة، بنك، مقترض) لإنشاء مشروع
1386648	المجموع

Source :

Bulletin d'information statistique de la PME N° 39, Ministère de l'Industrie,
Novembre 2021, p. 31.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أنّ عدد مناصب الشغل المُستحدثة منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30 مارس 2021 في إطار صيغة تمويل شراء المواد الأولية أكثر منه في صيغة التمويل الثلاثي لإنشاء المشروعات؛ حيث بلغ مجموع القروض المُصغرة الممنوحة بغرض تمويل اقتناء المواد الأولية 1245311 قرصاً، في حين قُدِّر عدد القروض الممنوحة بغرض إنشاء المشروعات بـ 141337 قرصاً . وهذا ما يتوافق مع عدد القروض الممنوحة على مستوى الصيغتين والمعروضة في الجدول السابق. هذا ما نجده تفسيراً منطقياً وعملياً وراء قراءة وتحليل هاته الأرقام.

أ. توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط

تتوزع القروض المصغرة الممنوحة من قِبَل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر (ANGEM)

على عدّة قطاعات، يُمكننا تبيان التوزيع القطاعي لتلك القروض من خلال الجدول الموالي:

الجدول 17: توزيع القروض الممنوحة من قبل ANGEM حسب نوع القطاع

(منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2021)

النسبة (%)	مبلغ الاستثمار (مليون دج)	عدد المشاريع	قطاع النشاط
13.52 %	8837.66	128077	الزراعة
39.72 %	19145.64	376190	صناعات متناهية الصغر (TPI)
8.76 %	7310.99	82935	البناء والأشغال العمومية (BTP)
19.79 %	17428.17	187397	الخدمات
17.58 %	9833.71	166477	الحرف
0.53 %	1271.26	5063	التجارة
0.10 %	130.34	946	الصيد
100 %	63957.80	9947085	المجموع

Source :

Bulletin d'information statistique de la PME N° 39, Ministère de l'Industrie, l'Algérie, Novembre 2021, p. 31.

من خلال الجدول السابق، نلاحظ أنّ معظم القروض التي منحتها الوكالة منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2021 كانت لفائدة قطاع الصناعات المصغرة (متناهية الصغر) والذي حظي بنسبة 39.72 %، يليها قطاع الخدمات بنسبة 19.79 %، ثمّ قطاع الحرف والصناعة التقليدية بنسبة 17.58 %، وتتوزع باقي القروض المصغرة الممنوحة على بعض القطاعات الأخرى الممولة من قبل الوكالة. يُمكن تفسير ذلك بتوافق صغر حجم القروض المُقدّمة من قبل الوكالة والسقف المُحدّد لهاته القروض مع طبيعة نشاط هاته الصناعات المتناهية الصغر وكذا نشاطات الحرف والصناعة التقليدية الذي لا يتطلّب رأس مال كبير ولا حتّى مواده الخام.

ب. توزيع القروض الممنوحة حسن نوع الجنس:

من خلال التوزيع النسبي للقروض الممنوحة من قبل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر (ANGEM) حسب جنس المستفيدين منها، والمعروض في الجدول الآتي:

**الجدول 18: توزيع القروض الممنوحة من قبل ANGEM حسب نوع الجنس
(منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2021)**

النسبة (%)	عدد القروض الممنوحة	الجنس
36.41	344880	نكر
63.59	602205	أنثى
100	947085	المجموع

Source :

Bulletin d'information statistique de la PME N° 39, Ministère de l'Industrie, l'Algérie, Novembre 2021, p. 31.

نجد أنّ النساء هنّ الفئة المستفيدة العظمى من تلك القروض بنسبة تتجاوز 63 % ، في حين تُمثّل النسبة المتبقية فئة الرجال. وهذا ما يدعم تحقيق أهداف الوكالة كون المرأة من الفئات الأساسية المُستهدفة من قبلها.
ت. الخدمات غير المالية المُقدّمة

فُذّر إجمالي عدد المستفيدين من الخدمات غير المالية المُقدّمة على مستوى الوكالة في إطار مرافقة حاملي المشاريع المُصغّرة، خلال الثلاث سنوات الأخيرة إلى غاية 31 ديسمبر 2021 بـ 72219 مستفيد، وذلك في عدة مجالات كما يلي:

**الجدول 19: حصيلة الخدمات غير المالية المُقدّمة من قبل وكالة ANGEM
(خلال الثلاث سنوات الأخيرة إلى غاية 31 ديسمبر 2021)**

عدد المستفيدين	الأنشطة المنجزة
22257	التكوين في مجال تسيير مؤسسة مصغّرة
22972	التكوين في مجال التعليم المالي العام
415	التكوين حسب برنامج (GET AHEAD)
2178	مواضيع عامة متعلقة بإنشاء وتسيير نشاط
47822	العدد الإجمالي للمقاولين المكوّنين
18378	اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية
6019	صالونات عرض/بيع
72219	العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية

المصدر :

الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر : <http://www.angem.dz>، تاريخ الاطلاع: 25 ماي 2022.

حيث يُبين الجدول أعلاه أنّ الخدمات غير المالية المُقدّمة على مستوى الوكالة خلال تلك الفترة شملت دوراتٍ تكوينية؛ كدورة تسيير مؤسسة مُصغّرة والتي استفاد منها 22257 مستفيد، ودورة التعليم المالي العام التي استفاد منها 22972 مستفيد، كما تمّ تكوين 415 حامل مشروع من خلال برنامج "GET AHEAD"، وتكوين 2178 حامل مشروع في مواضيع عامة بشأن إنشاء وتسيير نشاط ، وبذلك بلغ العدد الإجمالي للمقاولين المُكوّنين 47822 مستفيد. كما تمّ خضوع 18378 مقاول لاختبارات المصادقة على المُكتسبات المهنية، وإتاحة فرصة المشاركة في صالونات ومعارض تُنظّمها الوكالة لـ 6019 مُقتَرَضٍ في إطار دعم وتسويق منتجاتهم.

بناءً على ما سبق، يتّضح أنّ هيئات الدعم المنشأة من قِبل الدولة تستهدف تمويل عدة قطاعات هامة، غير أنّه يُمكن القول عموماً بأنّ قطاع الخدمات يحتلّ الحصة الأكبر منه على مستوى الهيئات الثلاث؛ ويرجع ذلك إلى تفضيل حاملي المشاريع للقطاع الخدماتي والعزوف عن القطاعات الأخرى المُنتجة للسلع كالصناعة، والتي تتطلب الكثير من الإبداع والقدرة على استخدام التقنيات والآليات الحديثة في التسيير والإنتاج وكذا التسويق. كما أنّ المرأة نالت الحصة الأكبر من التمويل على مستوى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر (ANGEM) بنسبة تتجاوز 63 %، وذلك ما يدعم تحقّق أهداف الوكالة.

كما أنّه ومن الجدير ملاحظته هو إنشاء صندوق ضمانٍ للقروض على مستوى كل مؤسسة من مؤسسات الدعم الثلاثة في الجزائر؛ حيث أنّ الدافع الرئيس وراء إحداث صناديق ضمان القروض هو التأمين على مخاطر تلك القروض وإشراك البنوك العمومية في عملية تنفيذ مؤسسات الدعم لبرنامج التمويل الأصغر المُسطّر من قِبل السلطات العمومية.

فضلاً عن أنّ إحداث صناديق ضمان القروض يُعتبر نقطةً إيجابية في مسار قطاع التمويل الأصغر في الجزائر؛ حيث أنّه ساهم في تقادي مشكل الضمانات الضرورية للحصول على القروض البنكية، وتحقيق الفعالية الاقتصادية الوطنية والاستغلال الأمثل للموارد العمومية من خلال تحويل دور الدولة من مانحةٍ للأموال إلى ضامنةٍ لها.¹

إنّ إدراج ما يسمى بالمساهمة الشخصية للمقتَرَض في المبلغ الإجمالي للقرض الممنوح على مستوى مؤسسات الدعم الثلاث ولو كانت ضئيلة يُعدّ في نظرنا أيضاً نقطةً إيجابية؛ حيث يُمكن اعتباره ادخاراً إلزامياً

¹ اسماعيل جوامع، فائزة بركات: تفعيل مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية "تجربة الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 10، 2010، ص. 171.

للمقترض، والذي يُعدّ خاصية من خصائص برامج التمويل الأصغر الجيدة* التي تعرّضنا لها في الجزء النظري من الدراسة.

هذا ورغم كلّ الجهود المبذولة من قِبَل السلطات العمومية في سبيل تطوير وإنجاح آلية التمويل الأصغر في الجزائر، إلّا أنّه لا تزال بعض المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق المُبتغى منها. وهذا ما سنتطرّق إليه في العنصر الموالي.

المطلب الثالث: مشكلات صناعة التمويل الأصغر في الجزائر:

رغم المبادرات والإنجازات التي قامت بها الدولة الجزائرية في خضمّ النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة درايةً منها بالدور الاستراتيجي والتنموي الذي يُمكن أن تلعبه آلية التمويل الأصغر في ذلك، إلّا أنّ نجاعة ونتائج هذه الجهود في إنجاح المشروعات تكاد تكون غير ملموسة، ماعدا نسبة قليلة منها ممّن تحذو أصحابها الرغبة في النجاح. ويرجع ذلك إلى وجود العديد من المشكلات التي تختلف في طبيعتها عن تلك التي تواجه تمويل المشروعات الكبيرة. يمكن تصنيف أهم هاته المشكلات وعرضها كالآتي:

أولاً: المشكلات التنظيمية والتشريعية

- تعقّد النصوص التشريعية والتنظيمية بسبب التعديلات الكثيرة والمتكررة باستمرار؛
- عدم التنسيق فيما بين الهيئات المقدّمة لخدمات التمويل الأصغر لعدم وجود إطار رقابي موحد؛ حيث تمّ إسناد ANADE التي كانت سابقاً تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة[‡]، وتخضع ANGEM لوزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وتخضع CNAC إلى وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، في حين تخضع البنوك العمومية التي تُشاركها العملية التمويلية إلى بنك الجزائر. بينما صندوق الزكاة في حال تمّ تفعيل القرض الحسن فيخضع تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية

* ارجع: الفصل الثاني، ص. 70.

[‡] تمّ ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-110 المؤرخ في 5 ماي 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 27 الصادرة بتاريخ: 06 ماي 2020.

- والأوقاف، ويخضع وكيله التقني بنك البركة الجزائري إلى بنك الجزائر أيضاً. الأمر الذي يؤدي إلى عدم توحيد وتكامل الجهود في سبيل تطوير هذا النوع من التمويل في الجزائر؛¹
- مشكلات تتعلق بالضرائب والضمان الاجتماعي والضمانات؛ ف " الثقل المفرط بالضرائب وأعباء الأجور والأعباء الاجتماعية بالمقارنة مع البلدان المجاورة، دفع عدداً هاماً من المؤسسات نحو القطاع غير الرسمي وفي منع إنشاء مؤسسات أخرى كثيرة"²؛
 - عدم توفر مؤسسات مالية مستديمة تختص فقط بممارسة نشاطات التمويل الأصغر، حيث تم إنشاء مؤسسات دعم كبرامج حكومية تستعين بالبنوك العمومية كشريك لها في التمويل بالنسبة الأكبر. بالإضافة إلى أنّ هاته البنوك تُركّز جهودها في أنشطتها المصرفية المعتادة، أمّا أنشطة التمويل الأصغر فلا تُعيرها الاهتمام الكافي غير كونها مجرد صفقة تُدرّ لها فوائد.

ثانياً: المشكلات الإدارية

- بطء عملية معالجة الملفات وتنفيذ المشروعات بسبب الإجراءات الإدارية الكثيرة والمعقدة؛³ حيث أنّ الكثير من المشروعات الجادة عطلت وضُيِّعت، فتمّ إلغاؤها من قبل أصحابها، وأوجد البعض مصادر أخرى للتمويل مع تفضيلهم التوجّه نحو الاقتصاد غير الرسمي؛
- بعض الإجراءات الإدارية ذات الأثر العكسي والتي تؤثر سلباً على الانطلاقة السليمة للمشاريع وعزيمة أصحابها واستمراريتها؛ أبرزها شرط استئجار مقر لممارسة النشاط لمدة عامين قابلة للتجديد وذلك كخطوة أولى لاستكمال إجراءات التمويل، والذي يُعدّ في نظرنا إجراءً غير ضروري في تلك المرحلة بل يُمكن أن يكون حجر عثرة وكلفة كبيرة لحامل المشروع في بداية المشروع دون الإقلاع الفعلي له؛
- تعدّد المصالح أو الهيئات التي يتنقل بينها حامل المشروع لتنفيذ الإجراءات الإدارية، والتي تكلفه الكثير من الوقت والجهد والتكلفة.

¹ انظر:

- مغني ناصر: القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة-الجزائر، يومي: 15، 16 نوفمبر 2011، ص. 13؛

- مطاي عبد القادر وآخرون: التمويل الأصغر في الجزائر ... الواقع والمأمول-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 3، مارس 2018، ص. 140.

² صالح صالح: أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، سطيف- الجزائر، 2004، ص. 26. نقلا عن: برنامج الحكومة.

³ مغني ناصر، مرجع سابق، ص. 13.

ثالثاً: المشكلات الفنية

- عدم تمكّن مؤسسات الدعم من التكيف مع التكنولوجيا المستخدمة في القطاع المصرفي؛ فبما أنّ البنوك تُمثّل الشريك المالي لمؤسسات الدعم في الجزائر ضمن إطار تنفيذ الاستراتيجيات الحكومية في القيام بممارسات التمويل الأصغر، فإنّ اعتماد التكنولوجيا في مجال الصناعة المصرفية نظير ضعف استخدامها على مستوى مؤسسات الدعم يُشكّل نوعاً من الاختلال التوازني في جودة وسرعة الخدمة ما لم تتدارك مؤسسات الدعم ذلك و تعمل على الاستخدام الجيد لتلك التكنولوجيا؛
- عدم تمكّن أصحاب المشروعات الصغيرة من الجانب الفني؛ والذي يتطلب كمرحلة تسبق تأسيس المشروع، القيام بدراسة السوق ودراسة جدوى المشروع خاصةً في ظل عدم الحرص الكافي من قبل الجهات الممولة على إلزامية إعدادها رغم أهميتها القصوى وضعف المساعدة الممنوحة لحاملي المشاريع في هذا الإطار، كما ينبغي أن يتم اختيار المشروع انطلاقاً من أسس متينة من مؤهلات و خبرة وشغف بمجال المشروع، وتفاذي الاختيار العشوائي أو تقليد مشاريع أخرى؛ بالإضافة إلى عدم الدراية بإجراءات و كيفية الدخول إلى السوق وتسويق المنتج النهائي كمرحلة بعدية؛
- نقص الكفاءة المهنية والخبرة الفنية والتسييرية لدى المستفيدين من خدمات التمويل الأصغر، ممّا يؤدي إلى تعثر مشاريعهم وعدم قدرتهم على سداد القروض في آجالها المحددة؛
- محدودية توفر الدورات التدريبية الكافية (كالتدريب على تشغيل الماكينات والآلات الحديثة المستخدمة) وعدم وجود برامج تأهيل فعالة تمكّن المشروعات الصغيرة من اكتساب مهارات العمل اللازمة و إنتاج منتجات ذات جودة وبمواصفات عالمية خاصة بعد توقيع الجزائر شراكة اتفاق مع الاتحاد الأوروبي وسعيها لاستكمال مسارها نحو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة؛
- صعوبة الحصول على العقار الاقتصادي وارتفاع تكاليف الإيجار الذي يُعدّ المشكل الأكبر أمام إنجاح عمل وسير المشروعات؛
- صعوبة الحصول على المادة الأولية خاصةً إذا كانت المشروعات الصغيرة تعتمد على المواد الأولية المستوردة؛ والتي يصعب الحصول على كميات قليلة نسبياً تناسب طبيعة حجم تلك المشروعات وبالسعر الملائم، فضلاً عن تحيّر الموردين للتعامل مع المشروعات الكبيرة أكثر من التعامل مع المشروعات الصغيرة كونها أكثر أماناً؛
- عدم تمكّن المشروعات الصغيرة من الوصول للمشروعات الكبيرة وتشكيل علاقات معها، والتنسيق فيما بينهما؛

- اقتصار عملية المرافقة على الناحية الإدارية فقط، وعدم وجود مرافقة فنية حسب مختلف مجالات المشروعات التي يتم تمويلها؛ حيث تعمل على وضع الخطوات الأولى لحامل المشروع في منحها الصحيح، وتؤخر له الدعم التقني اللازم فيما بعد إلى حين تمكنه وقدرته على الأخذ بزمام مشروعه.

رابعاً: المشكلات المالية

- صعوبة تغطية الجهات المقدّمة لخدمات التمويل الأصغر كل الطلب المتزايد عليها من قبل حاملي أفكار المشاريع بسبب عدم توفر فرص التوظيف وتفاقم مشكلة البطالة؛
- العبء المالي الذي تتكبّده مؤسسات الدعم و خزينة الدولة الداعمة لها بسبب عدم تمكن نسبة كبيرة من الفئة المستفيدة من القروض الصغيرة من سداد ديونها في آجالها المحددة، والذي يشكل تحدياً أمام استدامتها المالية؛
- عدم وجود ضبط (حد أدنى وحد أقصى) في مبالغ القروض حسب كل مجال، والذي يدفع حامل المشروع الصغير إلى طلب مبلغ تمويل أكبر من المبلغ اللازم لقيام المشروع في بعض الحالات مما يُحمّله تسديد أقساط كبيرة يؤثر على سيولة المشروع، أو أقل مما يتطلبه المشروع في حالات أخرى فيعرقل أهدافه ومهمته؛
- ارتفاع تكاليف الإجراءات الإدارية لتأسيس المشروع بالنسبة لحامل مشروع في بداية مشواره، ناهيك عن تكاليف فنية إضافية أخرى (تكاليف استئجار المحل المشروط أجله بعامين قابل للتجديد، ...).

المبحث الثاني: التمويل الأصغر في الجزائر: نظرة استشرافية

أصبح تطوير منظومة مؤسسية صغيرة ومتوسطة ضرورة ملحة في ظل الآليات الحديثة للعولمة والتغيرات الدولية المتجددة وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية الوطنية. وذلك لما له من دور حاسم في تحجيم التداعيات السلبية لسعي الجزائر وتحضيرها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، والشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتعظيم إيجابياته، بالإضافة إلى حماية السوق الجزائرية من اعتبارها مجرد سوق لتوزيع سلع وخدمات البلدان المتقدمة. كما يساهم من جهة أخرى في التخفيف من المشاكل الداخلية كالبطالة وما ينجم عنها من فقر وانحراف واختلالات اجتماعية، وتحقيق التكامل والتوازن على المستوى الوطني والإقليمي أو المحلي.¹

إنّ مستقبل وآفاق صناعة التمويل الأصغر في الجزائر يظلّ مرتبطاً بمدى القدرة على مجابهة الكثير من التحديات الماثلة أمام تحقيق المأمول منها، ومدى استغلال الإمكانيات والفرص المتاحة في ذلك.

المطلب الأول: تحديات تطور صناعة التمويل الأصغر الجزائر

على الرغم من مختلف التدابير والإجراءات المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية في سبيل إزالة مختلف المعوقات التي تعرقل سير عمل آلية التمويل الأصغر في الجزائر، إلا أن هذا الأخير لازال يواجه تحديات عديدة نذكر أهمها فيما يلي:

- **القطاع الموازي والتهرب الضريبي:** حيث يُعدّ القطاع الموازي (أو الرسمي) أحد أهم التحديات التي تواجه تطور صناعة التمويل الأصغر في الجزائر؛ فجزء العديد من المعرفلات التي تُثقل كاهل أصحاب المشروعات الصغيرة وتحدّ من شغفهم ككثرة الأعباء الضريبية...، يجري التحوّل إلى الاقتصاد الموازي و التهرب الضريبي ويتشكّل بذلك نوع من المنافسة غير المشروعة خاصّة على مستوى المجتمعات المحلية؛
- **حجم إنفاق كبير ونسبة استرداد منخفضة:** أي أنّ البرامج الحكومية التي تعرّضنا لها آنفاً (ANADE, CNAC, ANGEM) قامت بتمويل عدد مهم من المشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى ولو كان ذلك بالشراكة مع البنوك العمومية، بالإضافة إلى حجم النفقات والتكاليف الإدارية، والتشغيلية كأجور الموظفين؛ فإذا أخذنا على سبيل المثال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) كونه أقل مؤسسات الدعم نسبيا من حيث عدد الوكالات الفرعية، فقد تمّ اعتباراً من 30 جوان 2021 تعداداً ما يُقدّر بـ 2734 أجير موزعين عبر مختلف وكالاته وفروعه.

¹ صالح صالح، مرجع سابق، ص ص. 22، 23.

وفي مقابل تلك التكاليف المرتفعة كانت نسبة سداد المقترضين ضعيفة؛ الأمر الذي يُشكّل تحدياً رئيساً أمام استدامة هذه الآلية في الجزائر، ويستدعي النظر أكثر في معالجة الأسباب وراء تعثر هاته المشروعات الممولة وعجزها عن السداد؛

- **ضمان الاستدامة المالية وعدم الاعتماد الدائم على الجهة الحكومية المانحة:** حيث يُعدّ ضمان الاستدامة المالية لمؤسسات الدعم الجزائرية في حدّ ذاته تحدياً أمام تنمية صناعة التمويل الأصغر في الجزائر؛ ويرجع ذلك إلى طبيعتها القانونية كونها برامج دعم حكومية تهدف أساساً لمعالجة الاختلالات الاجتماعية دون استهدافها للربح، الأمر الذي يحدّ من قدرتها على تحقيق استدامتها المالية ذاتياً.

- **المنافسة غير الحميدة للمنتج المستورد مقابل المنتج الوطني:** حيث أنّ استيراد السلع المتوقّرة أساساً داخل الوطن، بطريقة فوضوية وبكميات كبيرة وبجودة غير مجادلٍ فيها وبسعرٍ أقل من نظيرتها الوطنية، يُشكّل تحدياً كبيراً أمام المشروعات الصغيرة التي لا تزال في بداية الطريق؛¹

- **الرقمنة (التكنولوجيا الرقمية):** تُعدّ التكنولوجيا الرقمية قيمةً مضافةً لمؤسسات التمويل الأصغر لما له من أثرٍ كبير على تحسين إنتاج وجودة خدماتها وتقليل تكاليفها الإنتاجية وتعزيز أدائها. وذلك بالرغم من الانتقادات الموجهة إليها حول الطريقة التي تُستخدم بها في هذا القطاع؛ إذ ينبغي أن تتناسب حسب رأيهم مع خصوصياته حيث يظلّ الاتصال والتفاعل البشري ميزةً فريدة تُميّز مؤسسات التمويل الأصغر دون غيرها.²

ويُمكن الاستفادة في هذا الشأن من خلال أهم التجارب الدولية التي نجحت في استخدام الرقمنة في مجال التمويل الأصغر، والتي أُشير إلى أبرزها ضمن دراسة أجرتها المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) نذكر منها:³ بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي (باليمن)، صندوق المرأة للتمويل الأصغر (بالأردن)، مؤسسة "Bancamia" (بكولومبيا)، مؤسسة "Amret" (بكمبوديا)، وغيرها ...

- **تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة:** إنّ المؤسسات المقدّمة لخدمات التمويل الأصغر في الجزائر معنيّة أيضاً كسائر مؤسسات الدول الأخرى بالاجتهاد في تطبيق ممارسات الحوكمة الرشيدة؛ وذلك لما

¹ أمال بعبط: برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر - واقع وآفاق -، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة-الجزائر، 2016-2017، ص ص. 133، 135.

² For more details, see: Juliana Siwale, Cécile Godfoid : Digitising microfinance : on the route to losing the traditional "human face" of microfinance institutions, Oxford Development Studies, 50(2), Routledge.

³ CGAP report : Digitization in microfinance-case studies of pathways to success, october 2021.

يلعبه من دورٍ بالغٍ في تشكيل رؤية إستراتيجية واضحة تتوافق وأهدافها المرجوة، وكذا ضمان التوظيف الأمثل لمواردها وتعزيز أدائها.

المطلب الثاني: مقترحات عملية لقيام تمويل أصغر ناجح في الجزائر

بناءً على طول الفترة التي مرّت بها تجربة التمويل الأصغر في الجزائر ومختلف العقبات التي واجهتها، وكذا الدروس والخبرات المكتسبة من جرّائها؛ ساهم الباحثون والخبراء الاقتصاديون في الجزائر بمقترحات انطلاقاً من الواقع العملي للآلية وتحليل نتائج وآثار مختلف الاستراتيجيات والتدابير المتخذة وما يروونه عملي وضروري التطبيق على مستوى مختلف الهيئات المقّدمة لخدمات التمويل الأصغر في الجزائر. سنحاول التطرق إلى البعض منها كالآتي:

أولاً: يوجد توافق كبير في الرأي بأنّ أفضل أداءٍ يمكن للحكومة أن تلعبه هو توفير بيئة سياسية تُشجّع على المنافسة فيما بين الجهات المقّدمة لخدمات التمويل الأصغر، وتُمكنها من تقديم خدمات مالية ذات جودة وبأقل تكلفة والوصول إلى أكبر عدد من الفقراء.¹

ثانياً: تعزيز التمويل الأصغر من خلال إنشاء بيئة قانونية وتنظيمية مواتية.²

ثالثاً: خلق بيئة داعمة لتطور مؤسسات التمويل الأصغر وتغطي كافة قطاعات الإنتاج. فمصطلح مؤسسة التمويل الأصغر يشير إلى مجموعة متنوعة من المنظمات تختلف في الحجم والهيكل التنظيمي والوضع القانوني؛ فيمكن أن تكون منظمة غير حكومية، أو جمعية، أو تعاونية للاتئمان والادخار، أو بنك، أو مؤسسة مالية،... وفي هذا السياق، على مؤسسات التمويل الأصغر أن تتمتع بسهولة الوصول إلى الموارد المالية. حيث تُموّل هاته المؤسسات في الغالب من المنح والتبرعات، أو حتى قروض مصرفية عند الاقتضاء.³

رابعاً: إنشاء مؤسسات تمويل أصغر جديدة لدعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمصغرة مع إعادة النظر في تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لتكون في متناول المستثمرين المحتملين، وإزالة بعض المعوقات القانونية والضريبية التي تحول دون تطوير هاته الآلية.⁴

¹ مطاي عبد القادر وآخرون، مرجع سابق، ص. 141.

² Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement : Rapport sur le développement local N°2, 2011, P. 34.

³ Ibid, pp. 34,35.

⁴ CGAP and AFD report : Microfinance in Algeria Opportunities and Challenges, June 2006, pp. 24, 25.

في الأخير، نرى أنّ كل تلك الرؤى والمقترحات المذكورة أعلاه تصبّ في وعاء واحد يهدف إلى النهوض بآلية التمويل الأصغر في الجزائر و تطويرها. كما نرى أنّه من بين أهم أوجه قصور التجربة الجزائرية في التمويل الأصغر والتي تمّ إهمالها مسألة عدم إيلاء الاهتمام الكافي بدراسات جدوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة قبل تمويلها، والتي تُعدّ الخطوة الأساسية في نظرنا التي تضمن نجاح هذه الآلية والحصول على نتائج مُثمرة. ونقترح في إطار ذلك، توفير التدريب اللازم لحامل المشروع حول كيفية إعداد دراسة جدوى حقيقية والمرافقة الفردية خلال إنجازها والعمل على تقييمها وضبطها بطريقة تضمن توفير دخل صافي لحامل المشروع على الأقل في المدى المتوسط عدا المداخل المخصصة لتغطية التكاليف وتسييد أقساط القرض.

المطلب الثالث: مستقبل التمويل الأصغر في الجزائر بين الفرص المتاحة والمأمول

لا يزال قطاع التمويل الأصغر في الجزائر ناشئاً، كما لا تزال العديد من التحديات ماثلة في طريق الوصول إلى ما هو مأمول وفي ظل ما هو مُتاح. بناءً على ذلك، يتطلّب الحديث حول مستقبل التمويل الأصغر في الجزائر والإمام بمختلف المحاور دون شكّ التطرق للقضايا المهمة التالية:

- **تقليص تواجد الاقتصاد الموازي:** فعلى الدولة الجزائرية أن تعمل على تقليص الاقتصاد غير الرسمي (أو الموازي)، والذي تُعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهم الفاعلين فيه؛ وذلك من خلال صرف تلك المشروعات عنه بإعادة النظر في القوانين الجبائية وتقليص البيروقراطية والإجراءات الإدارية المُعقّدة؛
- **تفعيل وإعادة بعث صندوق الزكاة بمنح القروض الحسنة (بدون فائدة) وحسب ما تُملّيه أوامر الشريعة الإسلامية للشباب القادرين على إنشاء مشروعات صغيرة ويفتقرون إلى رؤوس أموال، ونأمل حتى بإحداث بنك إسلامي متخصص في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال الصيغ الإسلامية المتعددة: كالمرابحة، المضاربة، المشاركة، السّلم، ... إذ نتصوّر أنّ ذلك سيكون له صدى واسع في المجتمع الجزائري، خاصةً بالنسبة للشريحة التي تآبى التعامل مع البنوك بأي شكلٍ من الأشكال؛**
- **تحويل مؤسسات الدعم من مجرد برامج حكومية إلى مؤسسات تمويل أصغر:** أي بناء هيكل تنظيمي مؤسّساتي قائم بحدّ ذاته خاص بالتمويل الأصغر في الجزائر دون الحاجة للاستعانة بالبنوك العمومية في التمويل، وما يتطلّبه ذلك من سنّ أو إصدار قوانين تُعنى بهذه الصناعة المتخصصة؛
- **التدويل، ودعم القدرة التنافسية لمنتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محلياً ودولياً:** حيث لا بدّ من ضبط الاستيراد الفوضوي للمنتجات الأجنبية التي يُمكن إنتاجها داخل الوطن، والذي من

تداعياته كبح تطور المنتج الوطني و حتى ظهوره في السوق الوطنية. هذا و ينبغي تهيئة مختلف الظروف والبيئة الداعمة للمنتج الوطني وتحسين جودته وبأقل تكلفة ممكنة حتى يتمكن من القدرة على تغطية السوق الوطنية وحتى منافسة المنتجات الأجنبية المماثلة. نذكر في هذا السياق مبادرة هامة من قبل الحكومة تمثلت في وضع منصة على مستوى وزارة التجارة مزودة بكافة المعلومات والإحصائيات الخاصة بالاستيراد؛ حيث لا يُسمح لأي متعامل اقتصادي باستيراد أي منتج قبل الاطلاع على وثيقة يتم استخراجها من المنصة، وتتوفر تلك الوثيقة على قائمة المنتجات الجزائرية المتوفرة بشكل كبير في السوق الوطنية ويُمنع استيرادها. وجاء ذلك دعماً للمنتجات الوطنية خاصة ذات الجودة منها والقادرة على تغطية الطلب المحلي، وحماية لها من المنافسة الأجنبية داخل الوطن؛ الأمر الذي يساهم في خفض فاتورة الاستيراد.¹

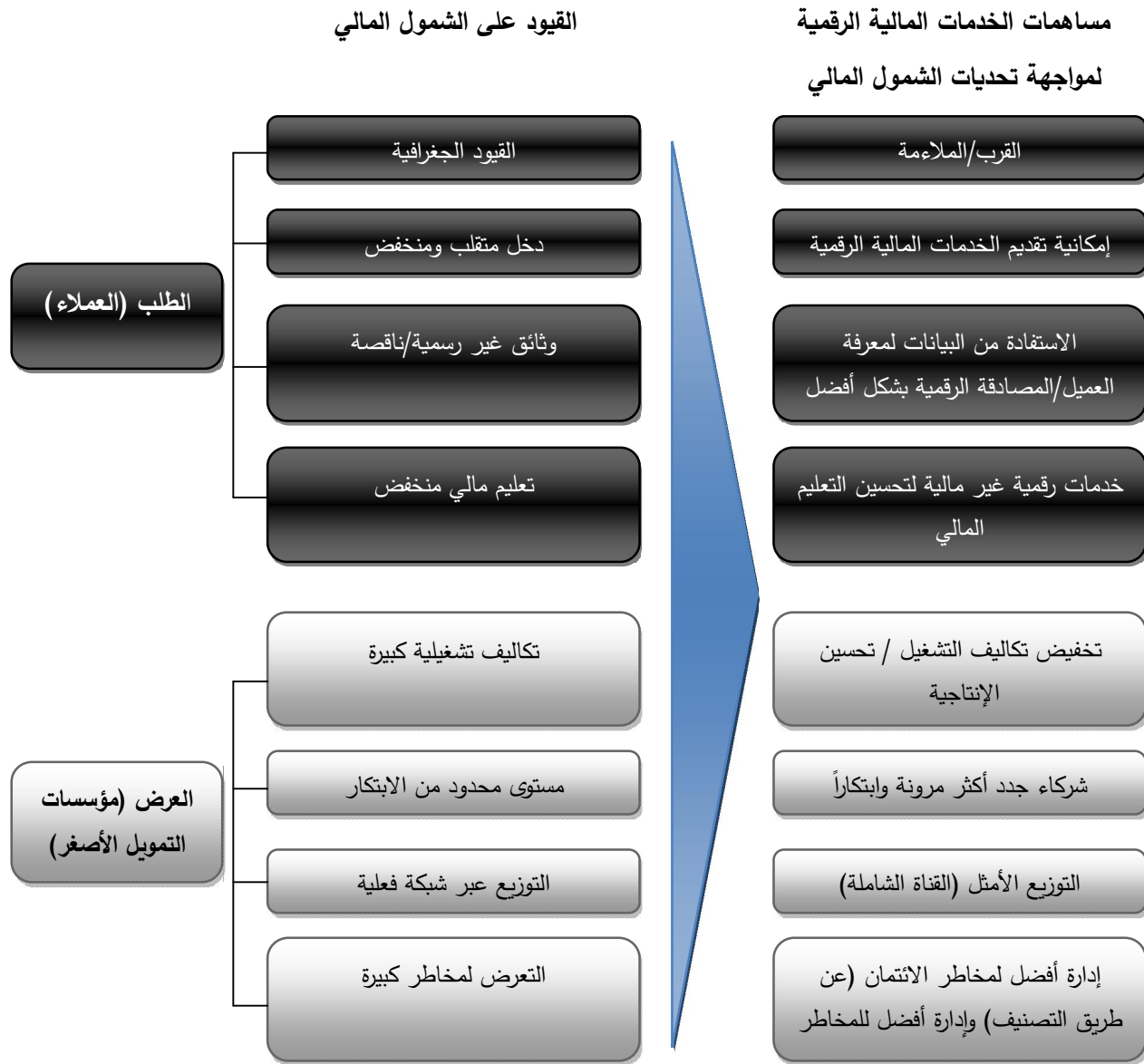
- **رقمنة قطاع التمويل الأصغر:** والمقصود بذلك حسب يوسف مكار (خبير في مؤسسة التمويل الدولية لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا) هو:² دمج التكنولوجيا في عمليات قطاع التمويل الأصغر، وذلك بتطبيق قوة الحوسبة، والاتصال المنتشر، وتخزين البيانات الضخمة، والتقنيات التحليلية المتقدمة، ... لتقديم منتجات وخدمات تمويل أصغر أكثر جودة وكفاءة ووصولاً إلى أوسع نطاق من العملاء. ومن أبرز الخدمات المالية الرقمية التي يمكن تطبيقها في قطاع التمويل الأصغر هي: التسجيل الرقمي، والخدمات المصرفية أو القروض عبر الهاتف المحمول أو الإنترنت، ورقمنة العمليات، ...

ويُوضّح الشكل الموالي أهمية الخدمات المالية الرقمية في التصدي للمشاكل التي تعترض تحقيق الشمول المالي سواءً من ناحية العرض أو الطلب، كالتالي:

¹ إسحاق خرشي: دخول مئات المشاريع حيز الاستغلال بعد رفع العراقيل عنها ... إقلاع جديد للاقتصاد الوطني، تدخل ضمن حصة تساؤلات، قناة النهار الجزائرية، يوم: 5 ماي 2022، تاريخ الاطلاع: 6 ماي 2022.

² يوسف مكار: رقمنة التمويل الأصغر، مداخلة ضمن الندوة الإلكترونية حول: رقمنة التمويل الأصغر في العالم العربي-تجارب من الأردن وتونس واليمن، 19 ماي 2022، على الساعة 13 بتوقيت غرينيتش. منشور على قناة "بوابة FinDev" على اليوتيوب، على الموقع الإلكتروني: <https://youtu.be/SBdyD1r6gSg> .

الشكل 09: الخدمات المالية الرقمية (DFS) رافعة لتعزيز الشمول المالي



المصدر:

يوسف مكوار: رقمنة التمويل الأصغر، مداخلة ضمن الندوة الإلكترونية حول: رقمنة التمويل الأصغر في العالم العربي-تجارب من الأردن وتونس واليمن، 19 ماي 2022، على الساعة 13 بتوقيت غرينيتش. منشور على قناة "بوابة FinDev" في اليوتيوب، على الموقع الإلكتروني: <https://youtu.be/SBdyD1r6gSg>.

هذا ويُحَقَّق إدماج الخدمات المالية الرقمية في قطاع التمويل الأصغر عموماً عدة مزايا، يمكن إجمالها فيما يلي:¹

- تقليل الجهد والوقت على العميل من خلال تقليل الحضور الفعلي للعميل من أجل المصادقة وتنفيذ المعاملات من مسافات بعيدة (من خلال توفير المصادقة الرقمية الآمنة)؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية والتقليل من الأوراق والبيروقراطية؛
- تمكّن العملاء من تلقي وسداد قروضهم رقمياً (من خلال فتح قنوات رقمية للعملاء)؛
- الحد من التأخير في الوصول إلى المنتجات المالية من خلال تحليل البيانات وتطبيق نظام استهداف العملاء.

إلا أنّ تجسيد الرقمنة في قطاع التمويل الأصغر في الجزائر يواجه العديد من التحديات نذكر أبرزها في الآتي:

- ✓ قلة الجاهزية لمحدودية البنية التحتية (ضعف جودة شبكات الاتصال والإنترنت في أغلب المناطق خاصة المُستهدفة منها)، ونقص المهارات والموارد الكافية؛
- ✓ قلة الوعي سواءً من قبل موظفي الجهات المُقدّمة لخدمات التمويل الأصغر أو العملاء؛
- ✓ عدم امتلاك نسبة كبيرة من الشريحة المُستهدفة لوسائل الاتصال الحديثة كالفقرء وسكان الأرياف.

- القضاء على البيروقراطية والمماطلة في المعاملات الإدارية: حيث أنّ الكثير من المشروعات الجادة أضحت فرصاً ضائعة للاقتصاد الوطني ولأصحابها، وذلك بسبب كثرة وتعقّد الإجراءات الإدارية التي تأخذ الكثير من الوقت والجهد. وهذا ما يتّضح من خلال ما يتمّ رسده سنوياً من حالات الشطب أو حتى الانسحاب قبل تأسيس المشروع وتفضيل الطريق السهل للاقتصاد الموازي؛
- توفير نظام معلومات شامل ومُنسّق: نأمل أن يتم إحداث قاعدة بيانات شاملة تُوفّر كافة المعلومات والبيانات المُتعلّقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لصنّاع القرار وواضعي السياسات والمسؤولين على مستوى الهيئات والمؤسسات المعنية؛
- تعزيز الأطر التنظيمية والقانونية: والكفيلة بتنظيم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وضمان التنسيق والتكامل بين الجهات المُقدّمة لخدمات التمويل الأصغر في الجزائر؛

¹ يوسف مكار، المرجع السابق.

- **إحداث بورصة للمناولة الصناعية:** فحتى يتم دعم وإنجاح وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل أجهزة الدعم، ينبغي دفع المشروعات الكبرى سواءً عمومية كانت أو خاصة إلى تقديم مناوالات صناعية لتلك المشروعات؛ الأمر الذي يُحدث نوعاً من الديناميكية من خلال تكامل حلقات الإنتاج وتبادل المنافع.

المبحث الثالث: مساهمة التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

أصبحت قضية تأسيس ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في صلب اهتمامات عديد الدول ومنها الجزائر، ونظراً لسماتها المنفردة وطابعها المحلي أضحت تعدّ -إذا ما توقّرت متطلبات نجاحها- أداة حقيقية لتحقيق التنمية المحلية وكذا التنمية الوطنية في إطار شامل ومتكامل. ويُعدّ من أهم شروط نجاح مثل هذا النمط من المشروعات توقّر التمويل اللازم، أي ما يُجسّد في اصطلاح التمويل الأصغر. نسعى من خلال هذا المبحث إلى التعرف على مضمون برامج التنمية المحلية المنتهجة في الجزائر، ومحاولة تشكيل مقاربة حول انتهاج إستراتيجية أكثر توازناً، وكذا عرض وتحليل أهم ملامح مساهمة أجهزة التمويل الأصغر المُعتمّدة في الجزائر في تحقيق التنمية المحلية.

المطلب الأول: البرامج الداعمة لمسار التنمية المحلية في الجزائر

انتهجت الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي القائم على هيمنة القطاع العام على الاقتصاد، وقد صاحب ذلك مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية في إطار عدة برامج ومخططات تنموية كالمخطط الثلاثي الأول والمخطط الرباعي الأول والثاني، والتي تكّلت ببعض النجاح خاصة في ظل البجوحة النفطية التي كانت تتمتع بها الجزائر في نهاية السبعينيات من القرن العشرين. غير أنّه مع منتصف الثمانينات وإثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، عرفت الجزائر أزمة مالية واقتصادية حادة، ممّا اضطرها لعقد اتفاقياتٍ مع المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للقضاء على تبعات تلك الأزمة، وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي وتحرير التجارة الخارجية تمهيداً للتحوّل إلى اقتصاد السوق. الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية للمراهنة على ضرورة وضع مخططات تنموية، ودعم ذلك حدوث الوفرة النفطية عام 2000، فباشرت منذ سنة 2001 بتطبيق برامج تنموية متعاقبة بغية استرجاع التوازن الاقتصادي، وإنعاش معدلات النمو الاقتصادي، وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

وكان الاعتراف الرسمي بالتنمية المحلية في الجزائر مع انطلاق العديد من السياسات كبرامج التنمية البلدية (PCD)، والبرامج القطاعية اللامركزية (PSD)، وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE)، والبرامج

الخاصة بمناطق الجنوب،...؛ والتي ساهمت بشكل كبير في تلبية المتطلبات المحلية وتحقيق نوع من التوازن الجهوي والإقليمي.¹

نعرض فيما يلي تلك البرامج التنموية مع التركيز على تبيان موقع التنمية المحلية منها، كآلاتي:

أولاً: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

وهو برنامج تنموي وضعته السلطات العمومية لفترة الممتدة من 2001 إلى 2004. حُصِّص لهذا البرنامج غلاف مالي بلغ 525 مليار دينار جزائري، تم توزيعه على أربع قطاعات رئيسية هي: الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، التنمية المحلية والبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات. يُوضَّح الجدول الموالي التوزيع القطاعي للمخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

الجدول 20: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

النسبة المئوية (%)	المجموع	2004	2003	2002	2001	
40.10	210.5	2	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.80	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.40	65.3	12	22.4	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.60	45	/	/	15	30	دعم الإصلاحات
100	525	20.5	113.1	178.3	213.1	المجموع

المصدر:

هدى بن محمد: عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جانفي 2020، ص. 41. نقلاً عن: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

¹ Nait Merzoug et Kouadria Nouredine, Amara Fatah : Gouvernance urbaine et développement local en Algérie. Quels enjeux pour les métropoles régionales ? Cas d'Annaba, revue des sciences humaines, université Mohamed Kheider Biskra, N°24, mars 2012, p. 9.

حيث تمّ تخصيص ما يقارب 75 % من الغلاف المالي للبرنامج للعامين الأول والثاني من انطلاقه، وذلك بغرض منح دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي وتسريع ملامسة النتائج المرغوبة. كما احتلّ كل من قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، والتنمية المحلية والبشرية حصة الأسد في غلاف هذا البرنامج بحصة تُقدّر بحوالي 80 %، وهذا للأهمية البالغة التي يكتسبها القطاعان وما يتطلبانه من جهود كبيرة.

وتعزيزاً لضمان تحقيق أهداف هذا البرنامج، تمّ إجراء بعض الإصلاحات للمشاريع المُبرمجة وإضافة مشاريع أخرى جديدة، حيث وصلت قيمة الغلاف المالي النهائي للبرنامج إلى حوالي 1216 مليار دينار جزائري.¹ وكان من أهمّ نتائج إطلاق تلك المشاريع التنموية انخفاض معدل البطالة من 27.3 % عام 2001 إلى 17.7 % عام 2004.²

ثانياً: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

وهو برنامج اقتصادي تكميلي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والذي تمت الموافقة عليه بموجب المادة 27 من قانون المالية التكميلي لسنة 2005، حيث أُطلق لاستكمال المشاريع المُقترحة في البرنامج السابق، وخصّص له مبلغ قدره 4202.7 مليار دينار جزائري.

استهدف البرنامج خمس قطاعات رئيسية، كما هو موضح في الجدول التالي:

¹ نور الدين حروش، رفيقة حروش: التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 2، جامعة عمار تليجي-الأغواط، 2021، ص. 492.

² هدى بن محمد: عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جانفي 2020، ص. 43.

الجدول 21: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

النسبة (%)	المبلغ (مليار دج)	
45.5	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	تطوير الهياكل القاعدية
8	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.2	50	تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر:

محمد صلاح: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور -دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، 2012، ص. 271. نقلاً عن: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص. 2، متاح على الموقع:

www.premier-ministre.gov.dz

حيث تمّ تخصيص 1908.5 مليار دج لتحسين ظروف معيشة السكان في إطار استكمال ما جاء به برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في قطاع التنمية المحلية والبشرية؛ وذلك من خلال دعم قطاع السكن، وتحسين ظروف التمدن بتجهيز المدارس بالمطاعم المدرسية، وتشبيد المرافق التربوية، والرياضية والثقافية، ودعم قطاع التعليم العالي. ثمّ ما قيمته 1703.1 مليار دج لتطوير المنشآت الأساسية من خلال دعم قطاع النقل، والأشغال العمومية، والمياه، وتهيئة الأقاليم. كما تمّ تخصيص ما قيمته 337.2 مليار دج لدعم التنمية الاقتصادية؛ وذلك من خلال تخصيص 300 مليار دج للنهوض بالقطاع الفلاحي والتنمية الريفية، و 4 ملايين دج لدعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية¹، بالإضافة إلى قطاعاتٍ أخرى هامة كالصناعة، وترقية الاستثمار، والصيد البحري، ... بالإضافة إلى الاهتمام من خلال هذا البرنامج بتطوير الخدمة العمومية، وتطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال بتخصيص ما يُقدَّر بـ 203.9 مليار دج، و 50 مليار دج على التوالي.

¹ محمد صلاح: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور -دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، 2012، ص. 272.

- كما شهد هذا البرنامج في ظل الإيرادات الجيدة للخزينة عدة عمليات توسعة شملت:¹
- برنامج تكميلي خاص لفائدة ولايات الجنوب: وتمت المصادقة عليه في مجلس الوزراء في جانفي 2006 بتخصيص مبلغ 377 مليار دينار جزائري؛
 - برنامج تكميلي خاص لفائدة ولايات الهضاب العليا: وتمت المصادقة عليه في فيفري 2006 بتخصيص مبلغ 693 مليار دينار جزائري؛
 - برنامج تكميلي لإزالة السكنات الهشة: تمت المصادقة عليه في مجلس الوزراء، ويتضمن 270000 وحدة سكن بتخصيص مبلغ 800 مليار دينار جزائري؛
 - برامج تكميلية محلية: والتي تم الإعلان عنها إثر الزيارات الميدانية التي قام بها رئيس الجمهورية لـ 16 ولاية خلال الفترة 2005-2006، كما حُصص لها مبلغ 200 مليار دينار جزائري.

ثالثاً: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

وهو برنامج تنموي من شأنه تعزيز الجهود المُندرجة في إطار ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي بدأت ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، واستمرت ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009). خصّصت السلطات الجزائرية لهذا البرنامج ما قيمته 21214 مليار دينار جزائري، وُزِع على شقين أساسيين هما:

- (1) الشق الأول: إكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه، والذي حُصص له 9700 مليار دينار جزائري؛
- (2) الشق الثاني: ويخصّ إطلاق مشاريع أخرى جديدة حُصص لها 11534 مليار دينار جزائري.

وتم توزيع الغلاف المالي لهذا البرنامج على القطاعات المبيّنة أدناه ضمن الجدول التالي:

¹ محمد صلاح، المرجع السابق، ص. 271.

الجدول 22: مضمون برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

النسبة (%)	المبلغ المالي المخصص (مليار دج)	القطاعات
49.5	10122	التنمية البشرية
31.5	6448	المنشآت القاعدية الأساسية
8.16	1666	تحسين وتطوير الخدمات العمومية
7.7	1566	التنمية الاقتصادية
1.8	360	الحد من البطالة (توفير مناصب شغل)
1.2	250	البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال

المصدر:

محمد صلاح: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور -دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، 2012، ص. 274. نقلاً عن: بيان اجتماع مجلس الوزراء: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، غُذ يوم:

24 ماي 2010.

يبدو جلياً من خلال الجدول السابق أنّ التنمية البشرية اعتُبرت الركيزة الأساسية ضمن هذا البرنامج، حيث استحوذت على ما نسبته 49.5% من مخصّصاته والتي تعكس ما قيمته 10122 مليار دينار جزائري؛ وذلك من خلال دعم الاقتصاد بالموارد البشرية المؤهّلة، وفكّ العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستواها المعيشي، وتحسين المستوى الصحي للسكان، ودعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية، وتوسيع قاعدة السكن، ... هذا ولم تُهمل الحكومة قطاع البنية التحتية واستمرّت في دعمه، حيث خصّصت له ما نسبته 31.5% أي ما يعادل 6448 مليار دينار جزائري؛ وهذا لما له من أهمية بالغة في دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة والصيد البحري، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ...) ومجمل باقي القطاعات الأخرى.

رابعاً: برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2015-2019)

ويُعدّ أيضاً تكملة لسلسلة البرامج التنموية السابقة، حيث أنّه يُعطيّ عمليات الاستثمار العمومية المُسجّلة خلال الفترة الممتدة (2015-2019)، كما تمّ فتح حساب تخصيص خاص رقم 143-302¹ تحت عنوان "صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المُسجّلة بعنوان برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019". حُصّص له غلاف مالي قدره 4079.6 مليار دينار جزائري سنة 2015، مقابل 1894.2 مليار دينار جزائري سنة 2016. استطلعت الحكومة من خلال هذا البرنامج إلى بلوغ نسبة نمو تُقدّر بـ 7% مع آفاق 2019. غير أنّه و على خلاف غيره من البرامج التنموية السابقة، جاء برنامج توظيف النمو في ظرفٍ خاص تمرّ به البلاد جرّاء انهيار أسعار البترول في منتصف سنة 2014 والذي استمرّ خلال سنتي 2015، و2016؛ الأمر الذي أدّى إلى تراجع كبير في مداخيل الدولة أين كانت عائدات البترول تُشكّل ما نسبته 95% من إجمالي الصادرات. وفي سبيل تدارك الوضع، قامت السلطات العامة باتخاذ عدة إجراءات قصد ترشيد النفقات العامة؛ وذلك بغلق حساب البرنامج بتاريخ 31 ديسمبر 2016 وغلق جميع صناديق التخصيص وتجميعها ضمن صندوق واحد، كما تمّ تجميد كل المشاريع التي لم تنطلق بعد عدا ذات الأهمية والأولوية.

بناءً على سيروية برنامج توظيف النمو الاقتصادي خلال السنتين (2015 و 2016)، تمّ تدارس كيفية توزيع مخصصاته المالية كالتالي:

¹ انظر: المرسوم التنفيذي رقم 15-205، المؤرّخ في 27 جويلية 2015، المتضمّن تحديد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 1413-302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمار العمومية المُسجّلة بعنوان برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015-2019، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، الصادرة بتاريخ: 29 جويلية 2015.

الجدول 23: مضمون برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2015-2016)

النسبة المئوية (%)	المجموع (مليار دج)	2016	2015	
0.2	9.9	4.8	5.1	الصناعة
6.8	407.6	198.2	209.4	الفلاحة والري
0.8	47.5	14.9	32.6	دعم الخدمات المنتجة
38.4	2295.5	441.3	1854.2	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
5.1	306.4	78.6	227.8	التربية والتكوين
3.1	184	32.7	151.3	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
4.3	258.7	24.4	234.3	دعم الحصول على سكن
29.5	1760	860	900	مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى
11.8	703.6	239	464.6	عمليات برأس المال
100	5973.8	1894.2	4079.6	المجموع

المصدر:

هدى بن محمد: عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جانفي 2020، ص. 52. نقلاً عن:

- قانون رقم 14-10 المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015؛
- قانون رقم 15-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

والذي يتضح من خلاله عموماً أنّ قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية أخذت القسط الأكبر من المخصصات المالية للبرنامج وذلك بنسبة 38.4%. تليه مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى بنسبة 29.5%، حيث تمّ منح حوالي 1760 مليار دج للجماعات المحلية لبعث التنمية على المستوى المحلي. ثمّ تأتي بقية القطاعات بنسب متفاوتة.

كانت تلك مجمل البرامج التنموية التي دعمت مسار التنمية المحلية في الجزائر، لكن ذلك لم يكن كافياً نظراً للمتطلبات والتحديات المتجددة لمختلف أقاليم الدولة، خاصة بعد ظهور ما يسمى بمناطق الظل. ما يتطلب ضرورة وضع إستراتيجية تنموية محلية تتماشى مع مقومات وخصوصيات كل إقليم أو مجتمع محلي وتُغطّي كل نقاط القطر الوطني.

المطلب الثاني: مساعي الجزائر في إطار انتهاج إستراتيجية متوازنة للتنمية المحلية

في سبيل سعي الجزائر للانتقال إلى مرحلة تنمية أكثر فعالية، وفي ظلّ توقُّر مُتطلِّب الإرادة السياسية البالغ الأهمية مقابل شُحِّ في الموارد المالية، كان على الجزائر أن تنتهج استراتيجياتٍ مُغايرة لبرامج التنمية النمطية المعهودة قصد تحقيق التنمية المنشودة.¹

أولاً: برنامج كابدال

بادرت الحكومة كإستراتيجية جديدة في إطار التعاون الدولي باعتماد مشاريع وبرامج من شأنها تعزيز مشاركة المواطنين في العملية التنموية وعلى المستوى المحلي كمنطَاقٍ لها. ويُعدّ أبرز وأهم المشاريع المُعمّدة بخصوص تعزيز التنمية المحلية، مشروع برنامج كابدال (CapDel) "ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية" الهادف إلى دعم قدرات الفاعلين المحليين في التنمية، والمُسيَّر من قِبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية بتمويلٍ ثلاثي بين الجزائر وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والاتحاد الأوروبي قُدِّر بـ 10 ملايين دولار أمريكي. يهدف هذا البرنامج إلى نقل أهم الممارسات الدولية الناجحة في مجال التنمية المحلية وتجسيدها على مستوى بلديات البلد المُضيف بما يتناسب وخصوصياتها. سَطَّر لبرنامج كابدال في الجزائر بأن يمتدّ لأربع سنوات (2017-2020)، ويُطبَّق على مستوى 10 بلديات نموذجية أُختيرت بحكم موقعها الجغرافي ومقوماتها الطبيعية والثقافية، وهي: الغزوات (تلمسان)، أولاد عبد القادر (الشلف)، تيفزيرت (تيزي وزو)، جميلة (سطيف)، بني مهوش (بجاية)، الخروب (قسنطينة)، بابار (خنشلة)، مسعد (الجلفة)، تميمون (أدرار)، جانت (إليزي). وفي حال نجاح الأمر يُعمَّم على مختلف بلديات ولايات الوطن.²

ومن أهم مبادرات البرنامج التي سُجِّلت سنة 2020:³

- دعم تجسيد مشاريع مُحدّدة في مخططات التنمية البلدية بالنسبة للبلديات المُدرّجة في برنامج كابدال؛
- تكوين 63 منظمة غير حكومية على تصميم مشاريع تنمية محلية حقيقية ومستدامة، ومجموعة من المُكوّنين حول مختبرات تسريع التنمية المحلية؛
- تمويل 29 مشروع جمعوي لتلبية احتياجات التنمية المحلية؛
- تحديد 6 مبادرات إستراتيجية كنموذج مرجعي للفاعلين المحليين (منتخبين، إدارة محلية، منظمات مجتمع مدني، شركاء اقتصاديين، شباب، نساء، ...) قصد تعزيز معارفهم في مجال التنمية الاقتصادية المحلية.

¹ نور الدين حروش، ربيعة حروش، مرجع سابق، ص. 504.

² المرجع نفسه، ص. 508.

³ تقرير منظومة الأمم المتحدة السنوي، الجزائر، 2020، ص. 27.

ثانيا: مخططات وبرامج أخرى

لقد تضمن مخطط عمل الحكومة للفترة 2020-2024 الذي صادق عليه البرلمان في فيفري 2020 توجهًا اقتصاديا جديدا يقوم على التنوع الاقتصادي المُؤلِّد لمناصب الشغل والثروة بما يتماشى مع الموارد الطبيعية والبشرية للبلد؛ وذلك من خلال الانتقال الطاقوي، والتكنولوجيا الرقمية، والمؤسسات الناشئة، وتحفيز المؤسسات الصغيرة، وتحسين مناخ الأعمال، ... وفي إطار التعاون الدولي، تم وضع برامج تعاون جديدة لترقية المقاولاتية وتشغيل الشباب؛ كان أبرزها برنامج التوظيف للمنظمة الدولية للعمل لدعم الوكالة الوطنية للتشغيل والجامعات والوكالة الوطنية لدعم وتممية المقاولاتية في مرحلته الثانية على مستوى 6 ولايات مستهدفة.¹

ما يجدر ملاحظته في الأخير، أنّ المقاولاتية ودعم المؤسسات أو المشروعات الصغيرة تُعدّ محورا أساسيا ضمن مخطط الحكومة الجديد؛ ذلك لما لهذا القطاع من أهمية في المسيرة التنموية وإحداث الإقلاع الاقتصادي. هذا القطاع الذي تُعتبر أجهزة التمويل الأصغر أو مؤسسات الدعم الفاعل الأول فيه. نستعرض في العنصر الموالي بعض ملامح مساهمة هذه الأجهزة في الرقي بهذا القطاع وكذا تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

¹ تقرير منظومة الأمم المتحدة السنوي، المرجع السابق، ص ص. 8، 20.

المطلب الثالث: تحليل مساهمة أجهزة التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

كنا قد توصلنا في الجزء النظري للدراسة إلى نموذج مؤشرات قياس دور التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية * من خلال الربط بين العديد من المقاربات النظرية في ذلك السياق، نعد لاستخدامه وتوظيفه في قياس مدى مساهمة المؤسسات المقدمّة لخدمات التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

في كثير من الدراسات المماثلة، جرى الأخذ بالمعطيات المتاحة على الصعيد الوطني، لكن الآثار الكلية يُمكن أن تبرز على المستوى المحلي.¹

بناءً على ما تقدّم، ندرس مدى مساهمة أجهزة التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر من خلال العناصر الآتية:

أولاً: عدد فروع وملحقات مؤسسات الدعم على المستوى المحلي:

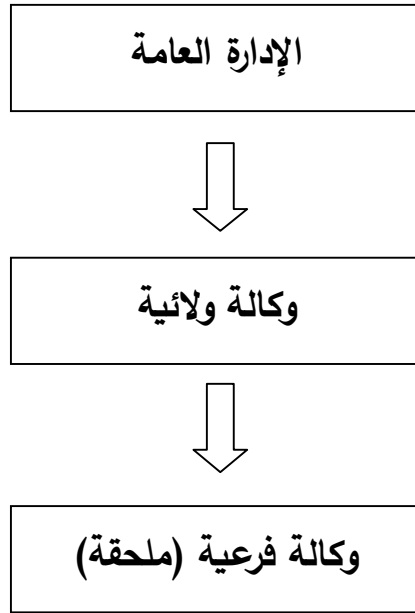
يسري عمل مؤسسات الدعم المعتمدة في الجزائر وفق هيكل تنظيمي معيّن بغية الوصول إلى أكبر عددٍ ممكن من الشريحة المستهدفة؛ وذلك من خلال إحداث فروع ووكالات سواءً كانت جهوية، أو ولائية، أو ملحقاتٍ على مستوى الدوائر.

يُمكن عرض الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE) كمثال توضيحي ونموذج يُمكن إسقاطه على مؤسسات الدعم الثلاث من خلال الشكل التالي:

* ارجع: الفصل الثاني، ص. 94.

¹ See: Ficawoyi Donou-Adonsou, Kevin Sylwester : Financial development and poverty reduction in developing countries: New evidence from banks and microfinance institutions, Review of Development Finance, 6(1), 2016,p.8.

الشكل 10: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)



المصدر:

الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية <https://promoteur.anade.dz> ، تاريخ الاطلاع:

.2022/05/21

وفي هذا الشأن، يُمكن القول أنّ الحكومة الجزائرية بذلت جهوداً في إحداث ما يُفَعِّل ويُسهِّل سير عمل مؤسسات الدعم الثلاث من فروع جهوية، ووكالاتٍ ولائية، وملحقاتٍ. حيث تضم حالياً ANADE 61 وكالة ولائية، و173 وكالة فرعية (أو ملحقة)¹؛ في حين تتوزع ANGEM عبر 10 فروع جهوية (على مستوى الولايات التالية: عنابة، بجاية، قسنطينة، بسكرة، ورقلة، سيدي بلعباس، تيارت، الجلفة، بشار، تيبازة)*، تنفرّع بدورها إلى 49 وكالة ولائية (وكالة على مستوى كل ولاية ووكالتان بالجزائر العاصمة)، و548 وكالة فرعية على مستوى الدوائر²؛ أمّا CNAC فتمتدّ إلى 58 وكالة ولائية، و13 وكالة فرعية، وأكثر من 10 ممثلات³.

¹ فضاء مخصص للشباب لأصحاب المشاريع، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، متاح على الموقع: <https://promoteur.anade.dz>، تاريخ الاطلاع: 2022/05/21.

* أنظر الملحق 04.

² الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: <https://www.ansej.dz>، تاريخ الاطلاع: 2022/05/21.

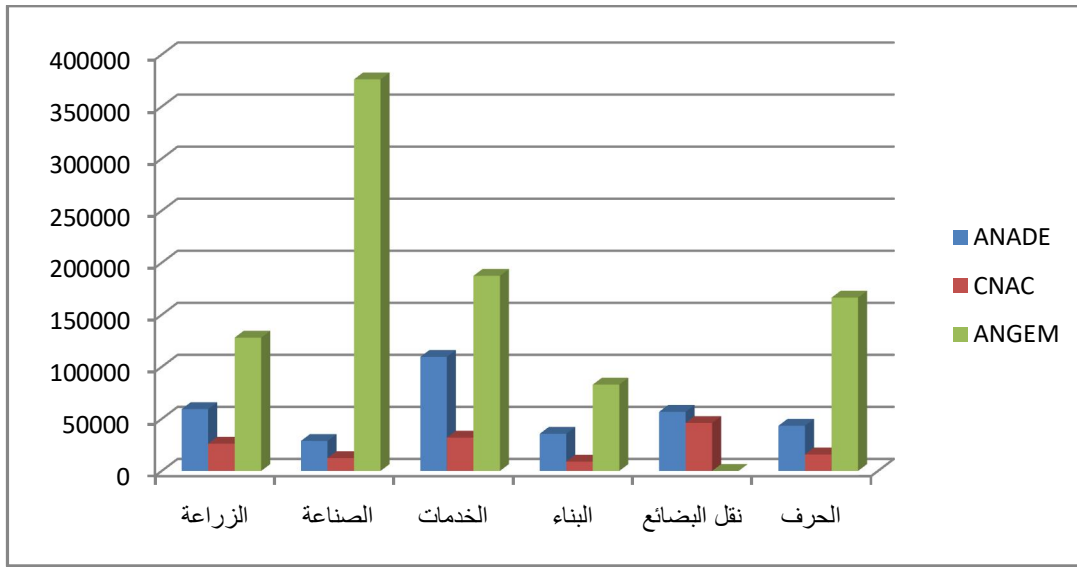
³ الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة: <https://www.cnac.dz>، تاريخ الاطلاع: 2022/05/21.

ثانيا: طبيعة القطاعات الممولة

بناءً على تحليل و تقييم نشاط مؤسسات الدعم (ANADE, ANGEM, CNAC) اتضح أنّ لها دور هام في تحقيق التنوع الاقتصادي من خلال مختلف القطاعات التي تمولها؛ حيث حظي كلّ من قطاع الزراعة، والصناعة، والخدمات، والبناء، ... الحصة الأكبر من التمويل، كما هو مبين في الشكل أدناه. بالإضافة إلى قطاعات أخرى كالحرف، والمهن الحرة، والصيد، والزري، والتجارة، والصيانة، وغيرها ...

الشكل 11: عدد المشاريع الممولة من قبل مؤسسات الدعم (ANADE, ANGEM, CNAC) حسب نوع

القطاع إلى غاية 30 جوان 2021



Source : Basé sur:

Bulletin d'information statistique de la PME N° 39, Ministère de l'industrie, l'Algérie, Novembre 2021, pp.29-31.

ثالثا: مساهمة مؤسسات الدعم في التشغيل

تمّ الكشف أيضا عن أنّ مؤسسات الدعم (ANADE, CNAC, ANGEM) تمكّنت في إطار تمويلها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ إنشائها إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 2021 من استحداث ما يُقدَّر بـ 2654529 منصب شغل¹. ولمعرفة نسبة مساهمة مؤسسات الدعم الثلاثة في إجمالي العمالة في الجزائر، نعرض بناءً على الإحصائيات المُتاحة تطورها خلال الفترة (2011-2019) من خلال الجدول الآتي :

¹ Bulletin d'information statistique de la PME N° 37, Ministère de l'industrie, l'Algérie, Novembre 2021, pp. 28, 30, 31.

الجدول 24: نسبة مساهمة مؤسسات الدعم (ANADE, CNAC, ANGEM) في التشغيل خلال الفترة (2019-2011)

السنوات	العدد الإجمالي للمشتغلين	عدد مناصب الشغل المُحدثة من قبل مؤسسات الدعم الثلاثة	نسبة مساهمة مؤسسات الدعم في التشغيل (%)
2011	9599000	418923	4.36
2013	10788000	1581401	14.65
2015	10594000	2172174	20.5
2017	10858000	2081723	19.17
2019	11281000	2232272	19.72

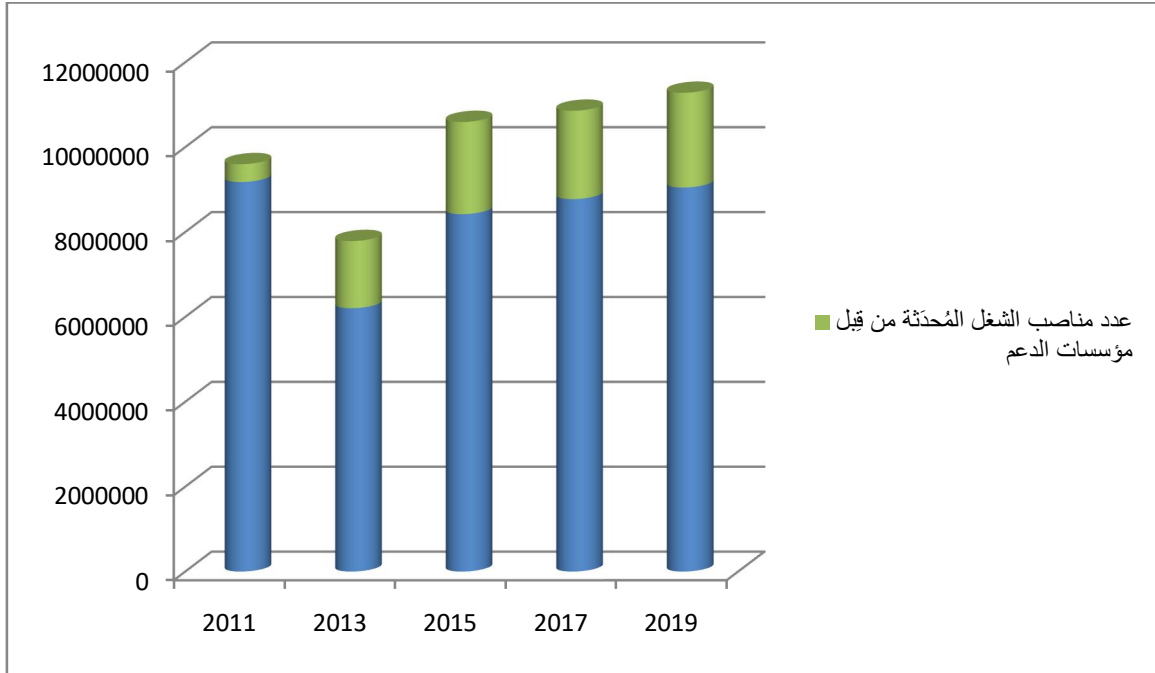
المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على:

- منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، متاحة على الموقع: <https://www.ons.dz> ، تاريخ الاطلاع: 02 جوان 2022.

- Bulletin d'information statistique de la PME N° 19, 23, 27, 31, 35.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ تطوراً واضحاً في نسبة مساهمة مؤسسات الدعم الثلاثة في إجمالي التشغيل، يُمكن توضيحه أكثر من خلال الشكل الموالي:

الشكل 12: تطور نسبة مساهمة مؤسسات الدعم (ANADE, CNAC, ANGEM) في التشغيل خلال الفترة (2011-2019)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل السابقين، يتّضح أنّ نسبة مساهمة مؤسسات الدعم في إجمالي التشغيل قد ارتفعت سنة 2013 (14.65%) ممّا كانت عليه سنة 2011 (4.36%)، ثم استمرت في الارتفاع حيث سجّل ما نسبته 20.5% سنة 2015، وظلت مستقرة نسبياً طيلة السنوات الموالية. نعتقد أنّ نسبة مساهمة مؤسسات الدعم في إجمالي التوظيف في الجزائر صغيرة نسبياً ولكنها مهمة.

رابعاً: حصة المرأة من المشاريع الممولة

انطلاقاً من إجمالي ما تمّ منحه من قروضٍ من قِبَل أجهزة الدعم الثلاث منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2021، والذي قُدِّر بـ 1495786 قرصاً، يُمكن تمثيل توزيعه النسبي حسب نوع الجنس من خلال الشكل الموالي:

الشكل 13: حصة المرأة من إجمالي القروض الممنوحة من قِبَل مؤسسات الدعم (ANADE, CNAC, ANGEM)



Source : Basé sur:

Bulletin d'information statistique de la PME N° 39, Ministère de l'industrie, l'Algérie, Novembre 2021, pp. 29-31.

يُظهر الشكل أعلاه أنّ المرأة الجزائرية حظيت بحصة لا بأس بها من القروض الممنوحة من قِبَل مؤسسات الدعم وذلك بنسبة 44.14%، وتكاد تضاهي حصة الرجال التي تُقدَّر بما نسبته 55.86% من إجمالي القروض، وهذا مؤشّر جيد عن تحقّق تمكين المرأة على الأقلّ مالياً كخطوةٍ أولى نحو إثبات ذاتها كعنصر فاعلٍ أيضاً في المجتمع مثل الرجل. كما تجدر الإشارة بناءً على ما توصلنا إليه من خلال تقييم نشاط كلٍّ من أجهزة الدعم الثلاث على حدى، إلى أنّ النسبة الأكبر في تمويل الفئة النسوية تعود للوكالة الوطنية لتسيير القرض المُصغّر (ANGEM) على حساب غيرها من جهازي الدعم الآخرين (ANADE, CNAC).

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا من خلال هذا الفصل عرض واقع التمويل الأصغر في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المحلية؛ فتطرّقنا في المبحث الأول إلى أهم الجهات المُقدّمة لخدمات التمويل الأصغر في الجزائر والتي تتركز بشكل رئيس على أجهزة الدعم المُعتمدة من قبل الحكومة كبرامج لمكافحة البطالة والفقير والإقصاء المالي وذلك بالشراكة مع البنوك العمومية الخمسة، كما عرّجنا على جهاتٍ أخرى كالصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية الذي جُمّد نشاطه سنة 2016، وصندوق الزكاة الجزائري من خلال آلية القرض الحسن التي أوقفت هي الأخرى منذ سنة 2012؛ ثمّ قدّمنا تقييماً لحصيلة نشاطات كلٍ من أجهزة الدعم الثلاث (ANADE, CNAC, ANGEM) منذ إنشائها إلى غاية 30 جوان 2021 من خلال تعداد القروض الممنوحة ومناصب الشغل المستحدثة وأهم القطاعات المُموّلة وحصّة المرأة من التمويل، وأهم التسهيلات الأخرى المُقدّمة المالية وغير المالية والامتيازات الجبائية. إلّا أنّه وعلى الرغم من تلك الجهود المبذولة من قبل الدولة، لازال هذا القطاع يعاني من جملةٍ من النقائص والصعاب التي تحول دون تحقيقه للأهداف المرجوة.

كما تمّ التطرق ضمن المبحث الثاني إلى أهم التحديات الماثلة أمام مستقبل التمويل الأصغر في الجزائر، وعرض أهم المقترحات العملية التي طُرحت في سبيل تجاوز تلك التحديات، وكذا المفاضلة بين الفرص المُتاحة والمأمول من صناعة التمويل الأصغر في الجزائر.

ومن خلال المبحث الثالث أين تمّ تحليل المساهمة الإجمالية لمؤسسات الدعم الثلاث (ANADE, CNAC, ANGEM) المُمثّل الرئيس لقطاع التمويل الأصغر في الجزائر بالشراكة مع البنوك العمومية؛ حيث تمّ التوصل إلى نتائج إيجابية ولكن لم تصل إلى المستوى المنشود. ومع ذلك، فقد لعبت آلية التمويل الأصغر عموماً دوراً مهماً في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؛ من خلال ما أثمرت به من مشروعاتٍ صغيرة ومتوسطة ناجحة أبرزت مرونتها في معالجة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي كالبطالة والفقير، وتلبية حاجات ومتطلبات السكان المحليين، وتعزيز استقرارهم في مناطقهم، وتمكين مختلف الفئات غير المستغلة كالشباب العاطلين والنساء.

الفصل الرابع:

دور التمويل الأصغر الفاعل في التنمية المحلية في إطار التجارب الدولية الرائدة

تمهيد:

نسعى من خلال هذا الفصل إلى استطلاع وضع صناعة التمويل الأصغر في العالم ومواطن انتشارها؛ بغية الوقوف على أنجح النماذج الدولية في مجال التمويل الأصغر، والاستفادة والنهل منها في إنجاح سياسات التمويل الأصغر في بلادنا وتفعيل دورها.

من أهم التجارب الرائدة التي يمكن الاستدلال بها في مجال التمويل الأصغر في دراستنا، هي تجربة بنك غرامين ببنغلاديش المؤسس من قبل البروفيسور محمد يونس، خاصة وأن تركيزه استهدف مناطق محلية ريفية ببنغلاديش. ولاشك أن نيل البروفيسور محمد يونس صاحب فكرة الائتمان الأصغر وبنكه جائزة نوبل للسلام عام 2006، يعدّ أكبر دليل على مدى أهمية هاته التجربة وضرورة التطلّع على مختلف جوانبها كتجربة رقم واحد في دراستنا.

وضمناً لبلوغ الأهداف من وراء هذه الدراسة، والتكامل مع الدراسات البحثية السابقة و تقديم قيمة مُضافة في هذا المجال، فإننا سنحاول اختيار تجارب دولية أخرى لم يسبق التطرق إليها، والتنوع بين النماذج الرائدة المُختارة سواءً من حيث الطبيعة القانونية لمؤسسات التمويل الأصغر، أو الموقع الجغرافي، مع مراعاة بعض المنافذ المشتركة بينها والجزائر لضمان إمكانية استفادة هذه الأخيرة منها.

المبحث الأول: لمحة عن وضع التمويل الأصغر في العالم

شهدت صناعة التمويل الأصغر نمواً ملحوظاً على المستوى العالمي خاصة في المرحلة الأخيرة؛ حيث وصل عدد المستفيدين من القروض الصغيرة نهاية سنة 2020 إلى 140.3 مليون مستفيد، من مبلغ تمويل قُدِّر بـ 159.9 مليار دولار. كما قُدِّرت حصة الرجال من إجمالي هذه القروض بنسبة 19 %، في حين غطَّت النساء الحصة الأكبر بنسبة 81 %¹.

نتطرق إلى أهم ملامح تطور صناعة التمويل الأصغر على المستوى العالمي بشيءٍ من التفصيل من خلال الآتي:

المطلب الأول: تطور عدد المقترضين النشطين في العالم

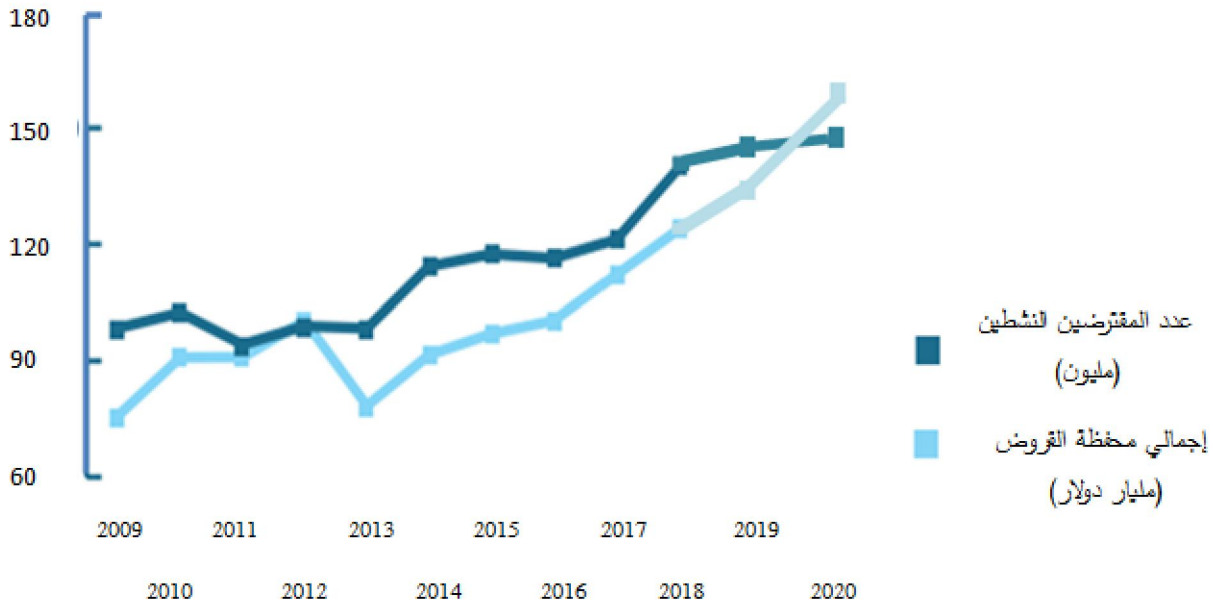
أبرز ما يُترجم التطور الملحوظ للتمويل الأصغر في مختلف بقاع العالم تزايد عدد المستفيدين من القروض التي تُقدِّمها مؤسسات التمويل الأصغر؛ بحيث وصل إلى ما يزيد عن 140 مليون مقترض سنة 2020، بعدما كان حوالي 108 مليون مقترض فقط سنة 2016، و98 مليون مقترض سنة 2009. ويتجلى ما تم ذكره أكثر من خلال الشكل البياني أسفله، والذي يُوضِّح تطوّر عدد المقترضين النشطين في مجال التمويل الأصغر في العالم خلال الفترة من (2009-2020)، كما يُبيِّن أيضاً تطور قيمة إجمالي محفظة القروض الممنوحة الناجمة عن ذلك. إذ ارتفعت هذه الأخيرة بارتفاع عدد المقترضين ووصلت إلى حوالي 160 مليار دولار سنة 2020، بعدما قُدِّرت بقيمة 87 مليار دولار سنة 2016، و حوالي 76 مليار دولار سنة 2009.²

¹ Microfinance Barometer 2019 : A Look Back at the Trends in Microfinance, 10 th Edition, Convergences, 2019, p. 2.

² See :

- Microfinance Barometer 2018 : Microfinance and Profitabilities, 9 th Edition, Convergences, 2018, p. 2 ;
- Microfinance Barometer 2019, op.cit, p. 2 ;
- Impact Finance Barometer 2021 : Financing Social and Environmental transitions, 1 st Edition, Convergences, 2021, p. 4.

الشكل 14: تطور عدد المقترضين النشطين على المستوى العالمي خلال الفترة (2009-2020)



Source : Based on :

- Microfinance Barometer 2019 : A Look Back at the Trends in Microfinance, 10 th Edition, Convergences, 2019, p. 2 ;
- Impact Finance Barometer 2021 : Financing Social and Environmental transitions, 1 st Edition, Convergences, 2021, p. 4.

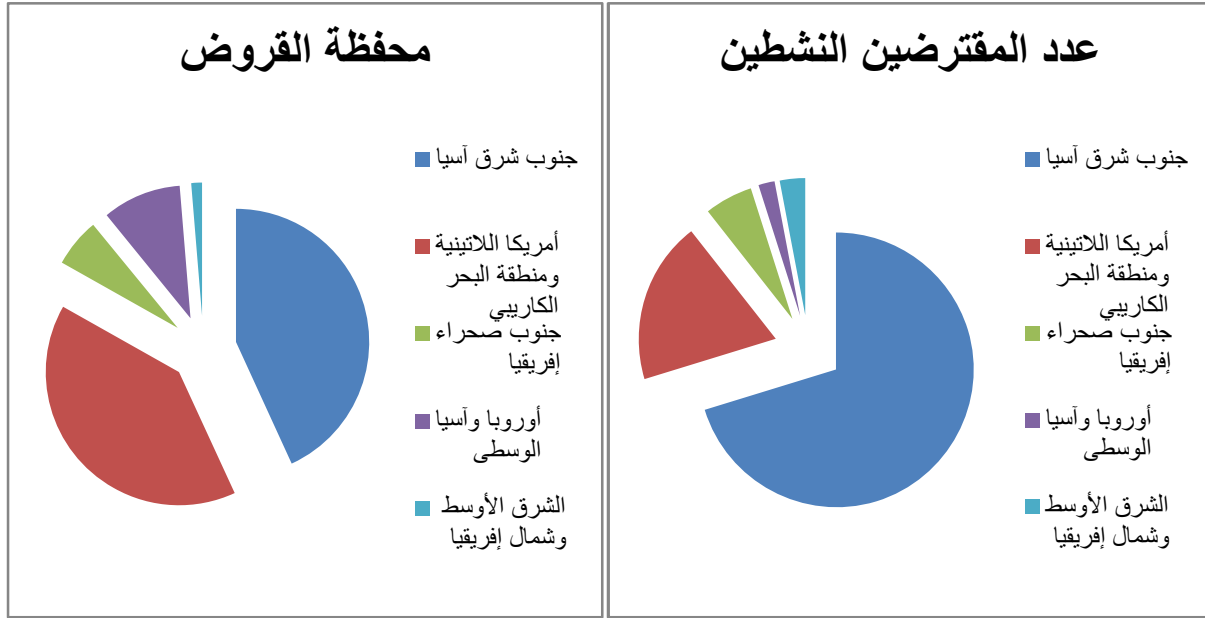
من خلال الشكل السابق، نلاحظ استمرار كل من عدد المقترضين وقيمة القروض الممنوحة في الزيادة، وإن كانا قد سجلا تراجعاً واضحاً نوعاً ما عام 2013؛ ويُرجعه معظم المحللين إلى عدم إرسال كل مؤسسات التمويل الأصغر بياناتها إلى MIX market، وبالتالي لم تشمل الإحصائيات عدد المقترضين النشطين و قيمة القروض الممنوحة لهم غير المُبلّغ عنها من قبل تلك المؤسسات.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي لصناعة التمويل الأصغر

إذا ما تعمقنا أكثر في حيثيات هذا التطور، فنجد أنه يختلف من منطقة إلى أخرى حسب درجة التحديات والفرص المتاحة.

يمكن تمثيل توزع صناعة التمويل الأصغر في العالم من خلال الشكل الموالي:

الشكل 15: التوزيع الجغرافي للتمويل الأصغر في العالم



Source : Basé sur :

Baromètre de la finance à impact 2021 : Financer les Transitions Sociales et Environnementales, 1 ère Edition, Convergences, Paris-France, Aout 2021, p. 4.

بناءً على معطيات الشكل أعلاه، نتعرض لكلٍ من هاته المناطق بالترتيب كالاتي:

أولاً: جنوب آسيا

تعتبر منطقة جنوب شرق آسيا أكثر المناطق ديناميكية في العالم من حيث نمو صناعة التمويل الأصغر؛ حيث تُسيطر على القطاع سواءً من حيث محفظة القروض وذلك بنسبة 43.1 %، أو عدد المقترضين بما نسبته 70.3 % من إجمالي حصة سوق التمويل الأصغر في العالم.

ثانياً: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

تملك منطقة أمريكا ومنطقة البحر الكاريبي حصة سوقية تماثل حصة منطقة جنوب شرق آسيا من حيث محفظة القروض وذلك بنسبة 40 %، أما فيما يخص حصتها السوقية من إجمالي عدد المقترضين فنُمثِّل ما نسبته 19.1 %، وبالتالي لا تزال أقل بكثير من منطقة جنوب شرق آسيا.

ثالثاً: جنوب صحراء إفريقيا

تُغطِّي منطقة جنوب صحراء إفريقيا ما نسبته 5.9 % من إجمالي محفظة القروض الممنوحة من قبل مؤسسات التمويل الأصغر في العالم، في حين تُمثِّل حوالي 5.7 % من حيث عدد المقترضين. إلا أنّ جودة محفظتها الائتمانية منخفضة مقارنة مع المناطق الأخرى.

رابعاً: أوروبا وآسيا الوسطى

تُمثِّل أوروبا وآسيا الوسطى ما نسبته 9.6 % من الحصة السوقية العالمية للتمويل الأصغر بالنسبة لمحفظة القروض بمعدل نمو يُقدَّر بـ 4.8 % مقارنةً بسنة 2019 ، وما نسبته 1.9 % بالنسبة لعدد المقترضين.

خامساً: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA):

ظَلَّت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أصغر منطقة من حيث محفظة القروض وذلك بنسبة 1.3 %، وبلغت حصتها السوقية من حيث عدد المقترضين نسبة 3 %.

جغرافياً، تتمركز صناعة التمويل الأصغر بقوة في منطقة جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي سواءً من حيث عدد المقترضين النشطين أو إجمالي محفظة التمويل، ثم يتوزع على باقي مناطق العالم بشكل ضئيل مقارنةً بالمناطق السابقة. وعلى هذا الأساس، سنحاول تحديد أهم الممارسات الدولية الناجحة في مجال التمويل الأصغر مع مراعاة التنوع بين مؤسسات التمويل الأصغر محل الدراسة من حيث الطبيعة القانونية ودرجة إمكانية الاستفادة منها في إطار التجربة الجزائرية.

المبحث الثاني: تجارب دولية رائدة في التمويل الأصغر

خلال العقود القليلة الماضية، انتشر التمويل الأصغر بشكل رئيس في البلدان النامية، ومع ذلك فقد انتشر أيضاً بشكل واضح في البلدان المتقدمة مثل أوروبا وذلك بفضل برنامج التمويل الأصغر المدعوم من قبل المفوضية الأوروبية. في حين كان أهم تطور لمؤسسات التمويل الأصغر في آسيا وأمريكا اللاتينية ولكن بشكل متفاوت. غير أن ثمة حقيقة لا يمكن تجاهلها، بشأن المؤسس والمبتكر الرئيس للتمويل الأصغر "محمد يونس" مؤسس بنك غرامين، والذي شجع على نمو العديد من مؤسسات التمويل الأصغر بآسيا وأمريكا اللاتينية وإفريقيا.¹

نتطرق من خلال هذا المبحث بدايةً إلى تجربة بنك غرامين ببנגلاديش كمنبع أساس لصناعة التمويل الأصغر ونموذج من منطقة جنوب آسيا، ثم ننتقل إلى التجربة الإيطالية من خلال تناول حالة المؤسسة المالية غير المصرفية PerMicro كنموذج رائد من منطقة أوروبا وآسيا الوسطى. وفي الأخير نحاول التطرق إلى تجربة عربية لها سبق في مجال التمويل الأصغر ويمكن الاستفادة منها في إطار التجربة الجزائرية وهي التجربة السودانية.

المطلب الأول: تجربة بنغلاديش

يعرض هذا المطلب تجربة بنغلاديش في التمويل الأصغر، وبصفة خاصة "بنك غرامين" المنبع الأصلي لفكرة ابتكار التمويل الأصغر قبل انتشارها عبر مختلف بقاع العالم. وعليه سنتطرق إلى ظروف وعوامل ظهور هذه الفكرة، و تطور نشاط بنك غرامين الذي جذب اهتمام الكثير من المهتمين بقضايا الفقر والتنمية وأضحى مصدر إلهام للعديد من مؤسسات التمويل الأصغر في العالم، وكذا أهم عوامل نجاحه.

أولاً: مقدّمة حول ظهور فكرة التمويل الأصغر في بنغلاديش

ظهرت فكرة التمويل الأصغر بقرية جوبرا بنغلاديش في بداية ثمانينيات القرن الماضي على يد محمد يونس؛ والقائمة أساساً على أن مجرد توفير قروض صغيرة للأفراد الفقراء قليلي أو منعدمي الدخل وبأي تكلفة، من شأنه أن يُمكنهم من إقامة مشروعات صغيرة وتعظيم دخولهم وتحسين أوضاعهم. وسرعان ما تمّ

¹ Maritina Drasarova : Transformation of FINCA Programs into Micro-banks and Influence of the NGOs in Mexico, Ph.D. Thesis, CZECH University of life sciences, Prague, 2016, p. 42.

الترويج لهذا النموذج من قِبل الوكالات الدولية، كوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة ومجموعة البنك الدولي.¹

وجاءت هذه الفكرة بناءً على قرار محمد يونس سنة 1976 بإنشاء برنامج خاص يقبل المبادئ المصرفية التقليدية المُجففة في حق فئةٍ معتبرة من السكان الفقراء، خاصة بعد تعرّض شعب بلده لمجاعةٍ قاسية عام 1974²؛ وذلك من خلال منحهم قروضاً صغيرة دون أن يتطلّب ذلك توفّر ضماناتٍ مستعصية. حيث قام بابتكار مبدأ المسؤولية المُشتركة أو ما يسمى بالإقراض الجماعي (أو التضامني)، كما استهدف البرنامج الفئة النسوية الأكثر استبعاداً من النظام المصرفي التقليدي.

وبعد تجسيد فكرة هذا البرنامج في شكل مؤسسة مصرفية عام 1983، بدأت فروعه تمتدّ إلى باقي القرى، كما عرف توسّعاً عبر العالم خلال الفترة الممتدة منذ إنشائه إلى غاية 1990 على شكل مؤسساتٍ مالية ومنظمات غير حكومية، حيث تمّ إحداث العديد من مؤسسات التمويل الأصغر في الهند وكذا إندونيسيا (بنك راكيات) على النطاق الآسيوي، والبرازيل (شبكة "ACCION") وبوليفيا ("BancoSol") على مستوى أمريكا الجنوبية، وشبكة "Adie" في أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط والعديد من المؤسسات الأخرى³. وتُمثّل بداية القرن الواحد والعشرين الاعتراف الدولي للانتماء الأصغر، أين صادقت مجموعة الثمانية (G8) سنة 2004 على المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر، كما تُوجت سنة 2005 بـ "العام الدولي للتمويل الأصغر" من قِبل هيئة الأمم المتحدة، وحصل بنك غرامين وصاحبه محمد يونس على جائزة نوبل للسلام سنة 2006. نحاول التعمق أكثر في طيات تجربة بنك غرامين البنغالي واستخلاص أهم أسرار وعوامل نجاحها في الآتي.

عمرو خفاجي: ما بعد التمويل متاهي الصغر: كيف يمكن للتمويل أن يدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر؟، حلول للسياسات البديلة، 2021/05/27، تاريخ الاطلاع: 2022/03/12، متاح على الموقع: <https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/694/beyond-microfinance-how-can-finance-support-social-and-economic-development-in-egypt>

² Alex Counts : Small Loans, Big Dreams-How Nobel Prize Winner Muhammad Yunus and Microfinance are changing the world, John Wiley & Sons, Inc., 2008, p. 53.

³ Philipp M. Becker, op.cit, p. 46.

ثانياً: تجربة بنك غرامين ببنغلاديش

يُجمع المختصون أنّ بنك غرامين يُعدّ نقطة الانطلاقة الفعلية للتمويل الأصغر، ويعني باللغة البنغالية بنك القرية، وقد تمّ تأسيسه من قبل البروفيسور محمد يونس -رئيس قسم الاقتصاد في شيتاغونغ* ببنغلاديش¹؛ حيث بدت له النظريات الاقتصادية التي يُلقنونها بعيدةً على الواقع الذي يعيشونه، الأمر الذي دفعه إلى البحث عن حلولٍ ملموسة لمشاكل الفقراء اليومية، خاصةً في ظلّ تأثره بمخلفات المجاعة التي حلّت ببلده.

1) لمحة عن الفكرة المُبتكرة لمحمد يونس في مجال التمويل الأصغر

بدأت القصة عند زيارته لقرية جوبرا (Jobra) وتواصله مع حرفيةٍ تدعى "Sufiya Begum" وملاحظته لحالتها المُزرية، حيث أوضحت له أنّها تعتمد على الاقتراض من التجار بسعر فائدة مرتفع في شراء المواد الخام (مادة الخيزران)، فأدرك أنّ مشروعها يحتاج لرأسمال ضئيل جداً بينما غالبية الربح يذهب للمقرضين ليس لها أو لعائلتها. حينها قرّر التواصل مع البنوك المحلية لتمويل هؤلاء الفقراء بقروض صغيرة، إلّا أنّهم رفضوا اقتراحه، فقرّر بعدها إعداد قائمة من المقترضين الآخرين من ذات القرية وإقراضهم من مدخراته الخاصة بقيمة 27 دولاراً أمريكياً لحوالي 42 سيدة.²

كما لاحظ إثر ذلك تمكّن جميع النساء المقترضات من تسديد ديونهن عند حلول تاريخ السداد المحدّد بالرغم من عدم اشتراط تقديم الضمانات، فقام بتوسيع الفكرة لتشمل إقراض عملاء آخرين من القرى المجاورة.

الأمر الذي حفّزه على إنشاء بنك غرامين في أكتوبر 1983 كبنك مستقل مختص في توفير مجموعة من الخدمات المالية لفقراء أرياف بنغلاديش، وقد أسهم بشكلٍ كبير في تغيير مبادئ وقواعد العمل المصرفي الذي كان يستبعد هاته الفئة. حيث يعتمد على استخدام نظام الإقراض الجماعي الذي يقوم على مبدأ المسؤولية المشتركة في السداد، لتخلّ محلّ الحاجة إلى الضمانات المادية.³ ويُعدّ ذلك أهم ما ميّز تجربة بنك غرامين من خلال تجميع الفقراء في عدة مجموعات وإقراضها، أين لاقى ذلك قدرة أكبر على الوفاء بالالتزامات و تسديد الديون في آجالها.⁴ وكانت الغاية الأساسية وراء إنشاء بنك غرامين هي إحداث فرص

* هي ثاني أكبر مدينة ببنغلاديش، وتعني باللغة البنغالية: القرى السبع.

¹ Nicolas Blondeau , op.cit, p. 192.

² Peter Fanconi and Patrick Scheurle, op.cit, p. 42.

³ Christen RP, Rhyne E, Vogel R, McKean C : Maximizing the outreach of microenterprise finance : an analysis of successful microfinance programs. U.S. Agency for International Development (USAID) Program and Operations Assessment Report No. 10. Washington, DC, 1995, pp. 5, 6.

⁴ Ibid, p. 5.

عمل للقراء القرويين لإعانة أنفسهم وتحسين أوضاعهم المزرية، ومنح الدعم والتسهيلات المالية بعيداً عن تعرّضهم للاستغلال من قبل التجار المقرضين.

(2) منهج الإقراض المعتمد من قبل بنك غرامين

يتجسد مبدأ الإقراض الجماعي المعتمد من قبل بنك غرامين من خلال ما يُعرّف بنظام المجموعات؛ حيث يتمّ توزّع أعضاء البنك على شكل مجموعات بمعدل 5 أفراد في المجموعة الواحدة، على أن يكونوا من نفس الجنس والفكر والمستوى والمنطقة، ويُستبعد أن يكونوا أقارب، كما أنّ اختيار أعضاء المجموعة يكون ذاتياً قائماً على الثقة المتبادلة.

تُعدّ المجموعة أصغر وحدة تنظيمية في بنك غرامين، وتُشكّل من 6 إلى 8 مجموعات ما يسمى بالمركز، الذي يُعتبر نقطة احتكاك مجموعات الأعضاء بموظفي البنك على المستوى المحلي، أين تُعقد اجتماعات أسبوعية تتم من خلالها تسلّم طلبات القروض والنظر فيها، وتلقّي الأقساط الأسبوعية، والحسم في مشاكل الأعضاء. ويكوّن 60 مركزاً، الذي يُمثّل من 360 إلى 480 مجموعة، ويضمّ من 1800 إلى 2400 عضو، ما يسمى بالفرع؛ كما يضمّ الفرع 9 موظفين منهم 6 موظفين ميدانيين، ومدير فرع، ومساعد له، ومرسال. حيث يُشرف كل موظف ميداني على 10 مراكز بتوزيعها على برنامج أسبوعي في إطار الاجتماعات الأسبوعية للمراكز.¹

تبدأ عملية الإقراض بتقديم العضو الذي يرغب في الحصول على قرض بطلبٍ إلى بقية الأعضاء ضمن مجموعته، وعند موافقة المجموعة على ذلك يتقدّم رئيس المجموعة بطلبٍ شفهي إلى رئيس المركز، أين تتم الموافقة عليه بمشورة مع أعضاء المركز وتقديمه في سياقٍ كتابي إلى موظف المصرف عند انعقاد الاجتماع الأسبوعي للمركز، والذي بدوره يتولّى تحرير نموذجٍ رسمي لطلب القرض ليقدّمه في نهاية المطاف لرئيس المركز إلى مدير الفرع.

بعد دراسة مدير الفرع لمدى توافق قيمة المبالغ المطلوبة مع الغرض من القروض، تُعرّض طلبات الإقراض على مسؤول البرامج بالمنطقة الذي بناءً على توصيته يمنح مسؤول المنطقة تفويضاً نهائياً بصرف القروض. تُجرى كل هاته الإجراءات في غضون أسبوعٍ على الأكثر. يتمّ تسليم القروض على مستوى الفرع، وتتمّ عملية تسديد القروض بتوزيعها على 52 قسطاً أسبوعياً بالإضافة إلى مصاريف إدارية تُمثّل ما نسبته 10 % من قيمة القرض.²

¹ يوسف الفكي عبد الكريم: تجربة مصرف الفقراء، مجلة "Sciences Technologies & Development"، الوكالة الوطنية للتنمية والبحث الجامعي (ANDRU)، العدد 3، 2008، ص. 26.

² المرجع نفسه، ص. 31.

وتُحدّد معدلات الفائدة على مستوى بنك غرامين بناءً على الحالة المالية للمُقترضين وقدرتهم على السداد، ولا يتعلّق ذلك باستخدام تكلفة الإقراض. وعلى هذا الأساس، تمّ تصنيف المقترضين إلى أربع فئات، وكذا تحديد معدلات الفائدة التي تتوافق ومستوى جدارتهم الائتمانية، كما هو معروض في الجدول الموالي:

الجدول 25: معدلات الفائدة المُحدّدة على مستوى بنك غرامين حسب فئة القرض

معدل الفائدة السنوي	فئة القرض
20 %	قروض للأنشطة المُدرّة للدخل (مشروعات صغيرة)
8 %	قروض الإسكان
0 %	قروض التعليم
5 %	أثناء فترة الدراسة
5 %	بعد فترة الدراسة
0 %	قروض للأعضاء المُعتمدين (الفقراء جداً)

Source :

The Annual Report of Grameen Bank 2020, p.11, available on Grameen Bank Official Website : <https://www.grameenbank.org> .

حيث يفرض بنك غرامين نسبة 20 % كمعدل فائدة سنوي بالنسبة للمشاريع الصغيرة المُدرّة للدخل، و 8 % بالنسبة للقروض الموجهة للإسكان، و 5 % بالنسبة لطلبة التعليم العالي بعد فترة الدراسة؛ في حين لا يفرض أية فوائد على هؤلاء الطلبة أثناء فترة الدراسة ونرى ذلك منطقياً جداً نظراً لانشغالهم بالتحصيل الدراسي وتعذّر بحثهم عن شغل للحصول على دخل يغطي كلاً من أقساط القرض والفوائد. بالإضافة إلى عدم فرض أية فائدة على القروض التي يطلبها الأعضاء الذين يعانون الفقر المُدقع إلى حين النهوض بأوضاعهم وتحسين دخولهم، وهذا ما يتوافق مع مبدأ البنك الذي يراعي تحقيق الأهداف الاجتماعية بالدرجة الأولى.

3) عرض حصيلة نشاط بنك غرامين

يُمكن التعرّض لحصيلة نشاط بنك غرامين وتطوّره من خلال العناصر الآتية:

أ- تطور عدد أعضاء البنك

كانت بداية بنك غرامين كمشروع تجريبي من خلال انضمام عدد ضئيل من الأعضاء وذلك سنة 1976، بينما أسفر تجسيده كبنك مستقل ماليا وإداريا سنة 1983 عن انضمام 58320 عضو. استمرّ البنك في ضمّ المزيد من الأعضاء طيلة فترة نشاطه، ويبيّن الجدول أسفله هذا التطور خلال العقد الماضي كآتي:

الجدول 26: تطور عدد أعضاء بنك غرامين خلال الفترة (2009-2020)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	
8640225	8543977	8373893	8370998	8340623	7970616	عدد الأعضاء
% 96	% 96	% 96	% 96	% 97	% 97	نسبة النساء من إجمالي عدد الأعضاء
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
9336847	9260176	9084503	8934874	8901610	8806779	عدد الأعضاء
% 97	% 97	% 97	% 97	% 97	% 97	نسبة النساء من إجمالي عدد الأعضاء

Source : Based on :

The Annual Report of Grameen Bank 2020, p.51, available on Grameen Bank Official Website :

<https://www.grameenbank.org> .

حيث استمر بنك غرامين في ضمّ المزيد من الأعضاء إلى أن بلغ عددهم 9336847 عضواً من مختلف قرى بنغلاديش، كما قُدّرت عموماً حصة المرأة من إجمالي أعضاء بنك غرامين بـ 97 %، كقناة مُستهدفة رئيسة ضمن إستراتيجية البنك.

ب- حصيلة القروض الممنوحة من قبل بنك غرامين

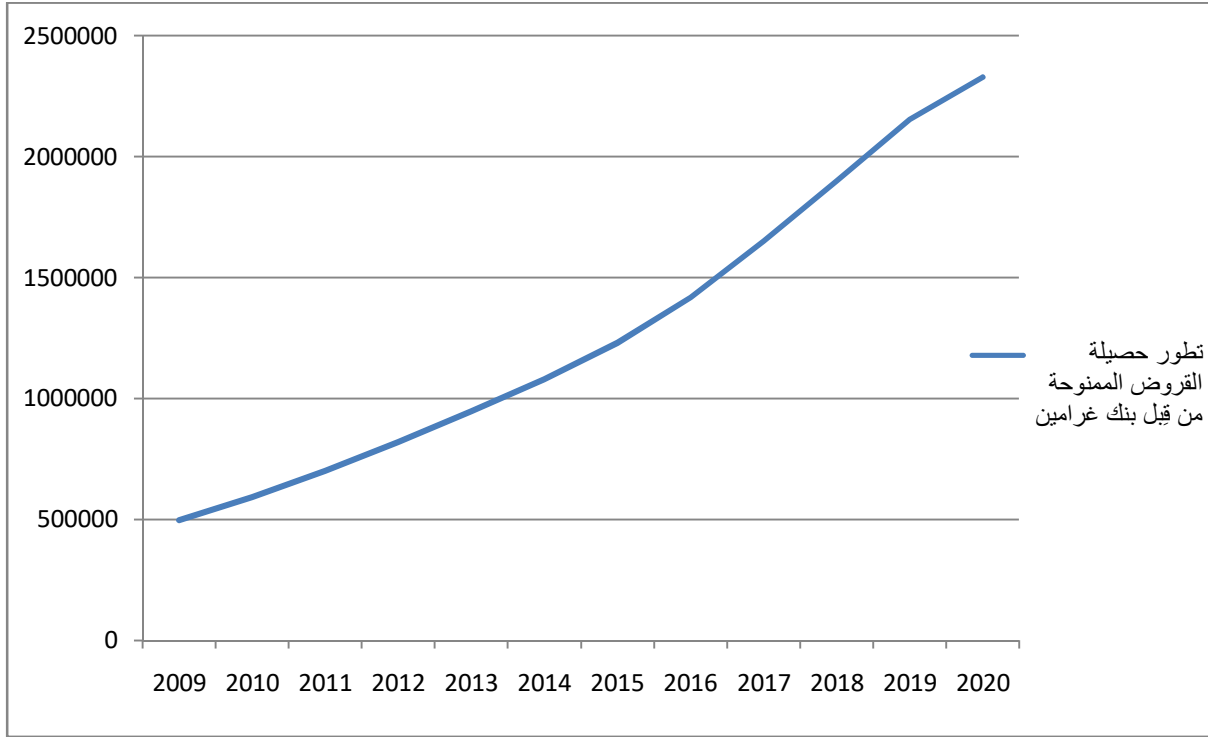
بدايةً تجدر الإشارة إلى أنواع القروض التي يُوفّرها بنك غرامين، والتي اعتمدها بما يتماشى مع أهدافه من جهة وأوضاع وحاجات الفئة المُستهدفة من جهةٍ أخرى. حيث يُوفّر بنك غرامين ثلاثة أنواعٍ أساسية من القروض، هي: ¹

- قروض عامة: وهي النوع الأساسي من القروض المُعتمدة من قبل البنك، ويُمكن لجميع الأعضاء الحصول عليه، ويُمنح لتمويل المشروعات الاستثمارية الفردية الصغيرة؛
- قروض موسمية: وتُمنح لدعم الزراعات الموسمية، كما تُوجّه لكلّ من الأفراد والجماعات؛
- قروض عائلية: وتحصل عليها الأسر عن طريق ربات البيوت، شرط أن يسبق ذلك اقتراضهن من البنك لأربع مرات. ويتم تسديد هذه القروض من خلال أقساط أسبوعية في مدة عام. وتُمنح لغرض الإسكان أو التعليم (المنح الدراسية لأطفال الأعضاء، قروض التعليم العالي) أو التأمين أو شراء أغراض استهلاكية (كالهواتف النقالة) أو ...

¹ يوسف الفكي عبد الكريم، المرجع السابق، ص. 31.

ومن هذا المنطلق، استطاع بنك غرامين أن يصل إلى عدد هام من فقراء بنغلاديش، وتوفير حصة إقراضية بلغت 2328446 مليون تاكا بنغلاديشي عام 2020. ويُبيّن الشكل الآتي امتداد تطور حصة القروض الإجمالية لبنك غرامين خلال العقد الماضي:

الشكل 16: تطور حصة القروض الممنوحة من قبل بنك غرامين خلال الفترة (2009-2020)



Source : Based on :

The Annual Report of Grameen Bank 2020, p.51, available on Grameen Bank Official Website :

<https://www.grameenbank.org>

يُمثّل الشكل السابق امتداداً لتمثيل التطور المتواصل لحصة القروض الممنوحة من قبل بنك غرامين منذ بداية نشاطه سنة 1976؛ أين كان محصوراً في دعم عدد ضئيل من النساء الفقيرات بمبالغ رمزية قُدّرت بـ 0.008 مليون تاكا بنغلاديشي وتنامت إلى حوالي 195 مليون تاكا بنغلاديشي سنة تأسيسه بصفة رسمية كهيئة مستقلة عام 1983، وارتفعت حصة القروض الممنوحة بعد أربع سنوات (1987) إلى 2279 مليون تاكا بنغلاديشي، وتجاوزت الـ 53632 مليون تاكا بنغلاديشي في منتصف التسعينيات، ثمّ ما يُقدَّر بـ 130559 مليون تاكا بنغلاديشي سنة 2000، ثمّ حوالي 594461 مليون تاكا بنغلاديشي سنة 2010، إلى أن بلغت 2328446 مليون تاكا بنغلاديشي في 2020.

ج- حصيلة الودائع المتلقاة على مستوى بنك غرامين

يتلقى بنك غرامين أيضاً حجماً من الودائع سواءً من طرف الأعضاء أو عملاء آخرين. تمثلت حصيلة الودائع خلال العقد الأخير كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 27: تطور حصيلة الودائع المتلقاة من قبل بنك غرامين خلال الفترة (2009-2020)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	
169.793	148.354	131.108	116.875	104.478	82.954	قيمة إجمالي الودائع (مليون تاكا)
105.791	92.138	79.162	66.547	56.346	44.823	قيمة وداائع الأعضاء (مليون تاكا)
62	62	60	57	54	54	نسبة وداائع الأعضاء من إجمالي الودائع (%)
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
240.990	243.830	266.064	208.022	199.497	189.530	قيمة إجمالي الودائع (مليون تاكا)
166.481	170.884	157.137	140.963	128.834	118.792	قيمة وداائع الأعضاء (مليون تاكا)
69.08	70.08	70	68	65	63	نسبة وداائع الأعضاء من إجمالي الودائع (%)

Source : Based on :

The Annual Report of Grameen Bank 2020, p. 51, available on Grameen Bank Official Website :

<https://www.grameenbank.org> .

حيث بلغت حصيلة المبالغ المودعة على مستوى بنك غرامين ما قيمته 240.990 مليون تاكا بنغلاديشي سنة 2020، و يُغطّي أعضاء البنك الحصة الأكبر منها بما يُقدّر بـ 70 %، بينما الحصة المتبقية يُمثّلها عملاء غير أعضاء.

د- نطاق وصول خدمات بنك غرامين

تتامي نشاط بنك غرامين بتنامي عدد فروعها، وحجم شريحة الفقراء المُستهدَفين التي تمّ الوصول إليها عبر التغلغل في مختلف مناطق وقرى بنغلاديش. يُوضّح الجدول أسفله تطور عدد الفروع المُحدّثة من قبل بنك غرامين، وعدد القرى البنغلاديشية التي تمكّن من الوصول إليها، كالاتي:

الجدول 28: تطور عدد الفروع، وعدد المناطق المحلية المغطاة من قبل بنك غرامين خلال الفترة

(2009-2020)

2014	2013	2012	2011	2010	2009	
2568	2567	2567	2565	2565	2562	عدد الفروع
81390	81389	81386	81380	81376	83458	عدد القرى المغطاة
2020	2019	2018	2017	2016	2015	
2568	2568	2568	2568	2568	2568	عدد الفروع
81678	81678	81677	81400	81395	81392	عدد القرى المغطاة

Source : Based on :

The Annual Report of Grameen Bank 2020, p. 51, available on Grameen Bank Official Website :

<https://www.grameenbank.org> .

بناءً على معطيات الجدول أعلاه، بلغ عدد فروع بنك غرامين على مستوى المناطق المحلية لبنغلاديش ما عدده 2568 سنة 2014، أين تمّ الوصول من خلالها إلى 81390 قرية. وسرعان ما زاد توسع وصول خدمات البنك من خلال ذات الفروع إلى أن شمل 81678 قرية عام 2020. ما يدلّ على التخطيط الجيد والاستراتيجي لمواقع إحداث الفروع بغية الوصول إلى أوسع نطاق.

ثالثاً: المساهمة التنموية لبنك غرامين على المستوى المحلي

أبرز ما يُمكن التركيز عليه في إطار الدور التنموي الذي يلعبه بنك غرامين على المستوى المحلي، ما تمّ إحداثه كمؤسسات تنموية مُلحقة بالبنك في إطار إضفاء طابع تكاملي للخدمات المُقدّمة للفقراء، حيث تتنوّع هذه المؤسسات بين هادفة وغير هادفة للربح.

يُلخّص الجدول الموالي مجمل المؤسسات التنموية التابعة لبنك غرامين في بدايات نشاطه مُرتّبة حسب أقدميتها ، كالاتي:

الجدول 29: قائمة المؤسسات التنموية المنشأة من قبل بنك غرامين خلال فترة بداية نشاطه

تسمية المؤسسة	سنة إنشائها	مجالها
غرامين ترست Grameen Trust	1989	دعم وتشجيع البرامج والمنظمات المحلية والدولية التي تهدف إلى تكرار تجربة بنك غرامين كنموذج يُحتذى به.
غرامين كريشي Grameen Krishi	1991	الري، الأنشطة الزراعية (المحاصيل، البذور، الألبان، الدواجن، عسل النحل، ...).
غرامين أودج Grameen Uddog	1994	تطوير صناعة الغزل وفتح أفق للتصدير.
غرامين موتشو Grameen Motsho	1994	إنتاج ونقل وتخزين وتسويق الأسماك/ المزارع السمكية.
صندوق غرامين Grameen Fund	1994	المساهمة في الشركات التي تعمل في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والهندسة الحيوية.
غرامين تيليكوم Grameen Telecom	1995	إدخال تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى قرى بنغلاديش.
غرامين كاليان Grameen Kalyan	1996	توفير التمويل لمشروعات الموظفين/ تنظيم تسهيلات تدريبية لكل من الأعضاء والموظفين.
غرامين شاموجري Grameen Shamogree	1996	تسويق المنتجات الوطنية ودعم التجارة والصناعات الريفية.
غرامين شاكتي Grameen Shakti	1996	مشاريع الطاقة المتجددة على مستوى الأرياف (الطاقة الشمسية، الرياح، الغاز الحيوي، ...).
غرامين سيبرنت المحدودة Grameen Cybernet	1996	الإنترنت (خدمة إرسال الرسائل عبر البريد الإلكتروني، التزويد بمصادر المعلومات المتاحة في مختلف المكتبات والمؤسسات العلمية المتصلة بالشبكة، ...).
غرامين فون Grameen Phone	1996	شبكة الهاتف المحمول الأسرع نمواً في بنغلاديش، هدفها الرئيس هو توفير خدمات عبر الهاتف عالية الجودة ومنخفضة التكلفة.
غرامين للاتصالات Grameen Communications	1997	التشجيع على استخدام الإنترنت والاستفادة منها، من خلال إعداد ورش عمل وبرامج تدريبية عن طريق الإنترنت.
غرامين للتعليم Grameen Shikkha	1997	تعزيز مبادرة التعليم للجميع ومكافحة الأمية من خلال توفير المنح الدراسية و تطوير الأساليب التعليمية.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على:

يوسف الفكي عبد الكريم: تجربة مصرف الفقراء، مجلة "Sciences Technologies & Development"،

الوكالة الوطنية للتنمية والبحث الجامعي (ANDRU)، العدد 3، 2008، ص ص. 36-39.

واستمرّ بنك غرامين في مسيرته التنموية المؤسساتية متعددة المجالات، والتي تهدف إلى النهوض بأوضاع الفقراء وعلى الأخصّ الريفيين؛ ويتجسّد ذلك من خلال مجموعة المؤسسات التنموية التي أنشأها البنك خلال العقدين الماضيين، والتي نعرضها من خلال الجدول الموالي - كتكملة للقائمة المعروضة في الجدول أعلاه-، كالآتي:

الجدول 30: قائمة المؤسسات التنموية المنشأة من قبل بنك غرامين حديثاً

تسمية المؤسسة	سنة إنشائها	تسمية المؤسسة	سنة إنشائها
Grameen Knitwear	1997	Grameen-Veolia Water	2008
Grameen Capital Management	1998	Grameen America	2008
Grameen Solutions Limited	1999	Grameen Health Initiative	2008
Grameen IT Park	2001	Grameen Intel	2008
Grameen Byabosa	2001	Grameen Creative Lab	2008
Grameen Information Highway	2001	BASF Grameen	2009
Grameen Star Education	2002	Grameen Otto Trust	2009
Grameen Healthcare Trust	2006	Grameen Otto Textile Company	2009
Grameen Healthcare Services	2006	Grameen Uniqlo	2010
Grameen Danone	2006	Grameen Euglena	2015

Source :

Grameen Family Companies, Yunus&Shiiki Social Business Research Center, available on the site : <http://en.sbrc.kyushu-u.ac.jp/117328.html> , see on: June 22nd, 2022.

من بين أهم تلك المؤسسات، نذكر دانون للأغذية (Grameen Danone) التي أنشأت سنة 2006 والتي تختصّ في توفير غذاء صحي يومي للفقراء، ومؤسسة فيوليا المحدودة للمياه (Grameen-Veolia Water) المُحدثة سنة 2008 والتي تعمل على توفير المياه النظيفة والأمنة لسكان الأرياف، وكذا مؤسسة باسف (BASF Grameen) المنشأة سنة 2009 التي تهدف إلى تحسين المستوى الصحي للفقراء من خلال تحسين جودة التغذية والوقاية من الأمراض..،... وغيرها من المؤسسات التنموية التي لعبت دوراً حاسماً في بلوغ بنك غرامين أهدافه المُسطّرة.

المطلب الثاني: التجربة الإيطالية

تُعدّ إيطاليا ثاني الدول الأوروبية بعد ألمانيا من حيث حجم قطاع التصنيع، كما أن أهم ما يميز اقتصاد إيطاليا الشركات الصغيرة العائلية التي تُشكّل ما يصل إلى 85 % من إجمالي عدد الشركات، وتستوعب حوالي 70 % من العمالة الوطنية. والتي نتاجاً عنها برز ما يُعرّف بنموذج "مناطق النشاطات المُصغرة (les Districts industriels ou les Micro Zones d'Activités) ؛ والذي نشأ في البداية نتيجة مزاوله الشركات العائلية الصغيرة المتواجدة في نفس المنطقة نفس النشاط الحرفي. حيث مكّن هذا التمرکز الجغرافي لكلّ نشاطٍ معيّن من تقاسم المخاطر الصناعية وربط ذلك بالإستراتيجية التنموية المتماشية مع البيئة المحلية القائم بها، كما سهّل ذلك التداول السريع للمعرفة والمهارات اللازمة، وبعث روح الابتكار والتنافسية اللذان يُعدّان أهم الجوانب الأساسية لنجاح هذا النموذج، ودفع تلك المناطق إلى التميّز الريادي في قطاعاتهم المُخصّصة. وأصبحت العديد من المناطق الإيطالية رائدة في العديد من القطاعات -ليس فقط وطنياً بل عالمياً-؛ نذكر على سبيل المثال: الحي الميكانيكي في منطقة "Emilie-Romagne"، ومنطقة الأدوية في "Latium"، ومنطقة الأحذية في "Brenta"، ومنطقة المجوهرات في "Valenza".¹

وعليه، يُمكن أن تكون التجربة الإيطالية منهلماً للجزائر في هذا المجال خاصة في ظل العلاقة الجيدة و الشراكات المُنعقدة بين البلدين في شتى القطاعات من بينها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

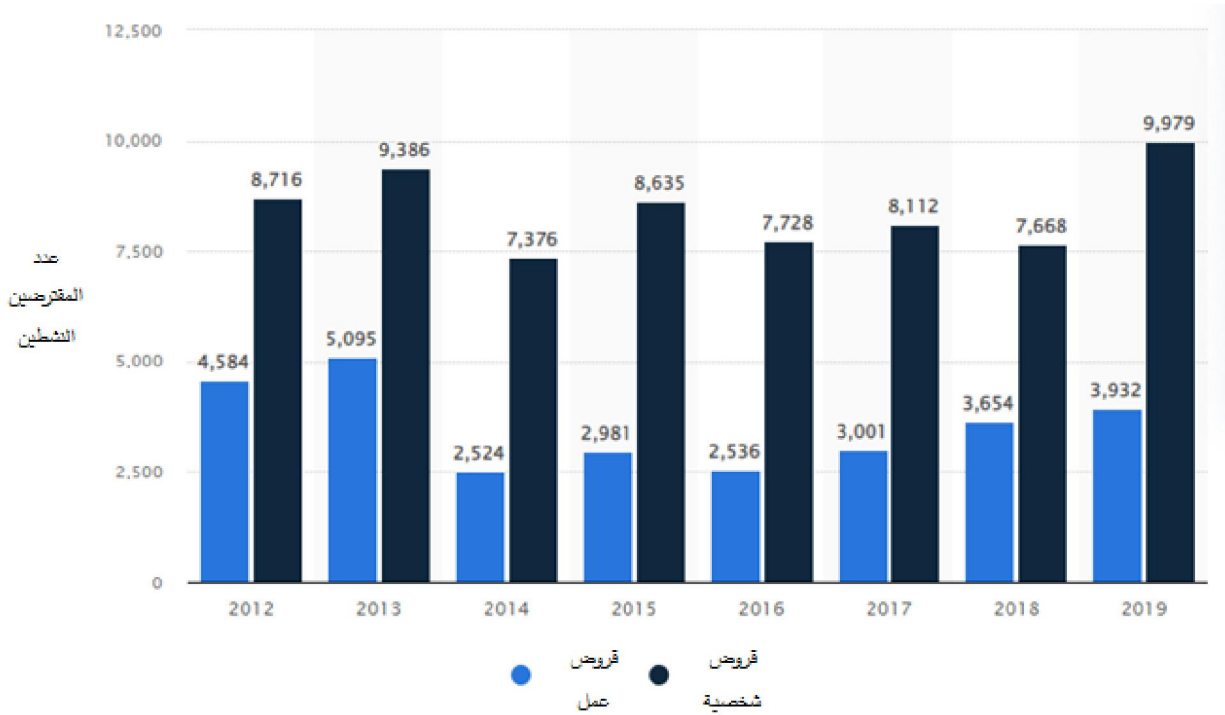
أولاً: نبذة حول التمويل الأصغر في إيطاليا

تنشط الشركات العائلية الإيطالية في العديد من المجالات مثل الهندسة الميكانيكية، ومواد البناء، والمواد الغذائية، والأزياء والتصميم،...². كما لا يخفى بأنّ الدعامه الأساسية لنجاح هذا النوع من الشركات هو توفر نظام تمويل أصغر يستهدفه ويدعم نموه. يمكن تبيان تطور حصيلة المقترضين النشطين الذين استفادوا من خدمات الائتمان الأصغر في إيطاليا من خلال الشكل التالي:

¹ Edoardo Secchi : Pourquoi les districts industriels jouent un rôle majeur dans l'économie Italienne, La Tribune Partageons l'Economie, publié le : 18 Aout 2021, disponible sur le site : https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fwww.latribune.fr%2Fopinions%2Ftribunes%2Fpourquoi-les-districts-industriels-jouent-un-role-majeur-dans-l-economie-italienne-890796.html%3Famp%3D1%26fbclid%3DIwAR1ax7OiM-QUkNiAR_wqQkteF52iXttsS3G0DvPLd_3YPGzMHcPQ3AvPTn0&h=AT13dKtKnpFshf4a5dnIw9KG-XgycSBTahn5Nc_tNkntz7TZfSTcQmjusdAziVNIbd_SHaNPxR2ifjNOPKjaODGzcgw_8I3ck55juS1rhpWQIEJzdvOyHCx-jtoEPuixgmP9nQ , vu le : 10 Juin 2022.

² الشركات العائلية في إيطاليا: جهود لا تعرف الكلل غايتها الإبداع والاستمرارية، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.familybusinessarabia.com/efforts-towards-innovation-longevity/>، تاريخ النشر: 28 جوان 2016، تاريخ

الشكل 17: تطور عدد العملاء النشطين لإجمالي مؤسسات التمويل الأصغر في إيطاليا خلال الفترة (2012-2019)



Source :

based on : Total number of active microcredit recipients for either business or personal in Italy from 2012 to 2019, Statista, 2020, available on the site :

<https://www.statista.com/statistics/427878/italy-active-microloans-recipients-number/>,

see on : 16 Juin 2022.

يبين الشكل أعلاه، الحصيلة السنوية لعدد المقترضين النشطين الذين استفادوا من قروض مؤسسات التمويل الأصغر بإيطاليا خلال الفترة (2012-2019)؛ حيث تتوزع هذه القروض بين قروض عمل (تمنح في إطار شركات عمل أو تحالفات)، وقروض شخصية والتي تُوجّه بدورها إلى تمويل صنفين من المشروعات (الفردية والعائلية).

سركز في التجربة الإيطالية على مؤسسة "PerMicro"، والتي تُعدّ من أبرز مؤسسات التمويل الأصغر الرائدة في إيطاليا. كما تساهم في الوصول إلى شريحة مهمة من العملاء المُستهدفين؛ فحسب تقريرها لعام 2018 على سبيل المثال، بلغت حصيلة المقترضين النشطين في عام 2018 ما يُقدّر بـ 8645 مقترض تتوزع إلى ماعده 6867 بالنسبة للمشروعات العائلية، و 1778 بالنسبة لما وُجّه لشركات الأعمال، بالإضافة إلى إحصاء ما يُقدّر بـ 1249 منصب شغل مُستحدث¹. والتي بناءً على الشكل السابق

¹ Annual Report PerMicro, 2018, Italy, p. 18.

ساهمت مؤسسة PerMicro في الوصول إلى حوالي 76 % من إجمالي عدد المقترضين النشطين في إيطاليا خلال تلك السنة.

ثانياً: تجربة مؤسسة PerMicro بإيطاليا

تُعدّ PerMicro إحدى أهم المؤسسات الإيطالية المتخصصة في التمويل الأصغر، هدفها الأساسي تعزيز الاندماج الاجتماعي والعمالة من خلال توفير الائتمان؛ حيث تمكّنت من دعم أكثر من 500 حامل مشروع صغير، و 1600 عائلة في غضون 6 سنوات (2009-2014)¹. سنتعرّف فيما يأتي على هذه المؤسسة وأهم الخدمات المالية وغير المالية التي تُوفّرها، وكذا عرض بعض الإحصائيات عن حصيلة نشاطها منذ تأسيسها؛ وهذا للتمكن من قراءة مكامن القوة وأسرار النجاح في هذه التجربة.

(1) التعريف بمؤسسة PerMicro

أُسِّست PerMicro سنة 2007 في "Torino" كمؤسسة مالية غير مصرفية، بدعمٍ من قبل الشريكان المؤسِّسان "Oltre Venture" ومؤسسة "Paideia"². وبدأ بعد ذلك ابتداءً من سنة 2008 هيكل المساهمة بالتوسّع ليفتح المجال أمام العديد من الهيئات، إلى أن شمل اعتباراً من نهاية 2021: أربع مؤسسات ائتمانية، وأربع مؤسسات مصرفية، وصندوقين من صناديق الاستثمار الاجتماعي، وبعض المستثمرين من القطاع الخاص. كما قُدِّرَ رأسمال PerMicro في نهاية 2021 بقيمة 5.976.979,54 يورو³، مُوزَّعة على النحو الآتي:

¹ Microfinance and Social Impact in Italy, European Investment Bank, available on the site: <https://institute.eib.org/2017/12/microfinance-and-social-impact-in-italy/>, see on : 16 Juin 2022.

² PerMicro : BILANCIO DI SOSTENIBILITÀ 2021 : il microcredito in italia, 2021, p. 9.

³ Ibid, p. 14.

الشكل 18: المساهمة النسبية للشركاء المؤسسين لـ PerMicro

	21,6%
	12,3%
FINDE S.P.A.	12,2%
	9,2%
	9%
	7,4%
	6,7%
	6,1%
	4,8%
PHITRUST Partenaires	4,1%
	3,6%
	1,2%
Investitori privati	1,8%

Source :

PerMicro : BILANCIO DI SOSTENIBILITÀ 2021 : il microcredito in italia, 2021, p. 14.

يتبين من خلال الشكل أعلاه، أن مجموعة (BNL-BNP PARIBAS) تمتلك الحصة الأساسية في رأسمال مؤسسة PerMicro، والتي تُعدّ شريكاً مؤسساً منذ عام 2011. هذا وتوزّع باقي القيمة على باقي المساهمين بنسبٍ متفاوتة، وشمل ذلك حتى بعض المستثمرين من القطاع الخاص بنسبة مساهمة قدرها 1.8%.

تُعدّ PerMicro منذ عام 2008، عضواً مؤسساً في الشبكة الإيطالية لمقدمي التمويل الأصغر (RITMI) ^٢، وعضواً نشطاً في الشبكة الأوروبية للتمويل الأصغر (EMN) ¹. كما أعلنت شراكتها في

* BNL هي الشركة المُمثّلة لـ (BNP PARIBAS) في إيطاليا، كما تجدر الإشارة إلى أنه في إطار تحقيق الشمول المالي كإستراتيجية لمعالجة الفقر في العالم، تدعم (BNP PARIBAS) مؤسسات التمويل الأصغر لأكثر من 30 عاماً.

^٢ جمعية تعمل على تعزيز التمويل الأصغر في إيطاليا، هدفها الرئيس تحقيق الاندماج المالي والاجتماعي.

¹ PerMicro : BILANCIO DI SOSTENIBILITÀ 2021, op.cit, p. 27.

(Torino Social Impact) (النظام البيئي لريادة الأعمال والاستثمارات ذات الأثر الاجتماعي) منذ عام 2019، والذي تنتمي إليه أكثر من 100 هيئة عامة وخاصة، ربحية وغير ربحية.¹

(2) التمويل والدعم المُتاح من قبل PerMicro

تُعدّ مؤسسة PerMicro أوّل مُموّلٍ إيطالي للقروض الصغيرة، حيث تستهدف الأشخاص والأسر ذوي الدخل المنخفض والمهاجرين المقيمين، وذلك لأغراضٍ استهلاكية كالقروض المنزلية والصحة والتعليم... أو لغرض تمويل تأسيس مشاريع صغيرة. تتراوح القيمة المُحدّدة للقروض الصغيرة المُتاحة على مستوى مؤسسة PerMicro بين 2000 و 25000 يورو.

يتضمّن الدعم المالي الذي تُوفّره PerMicro لحاملي المشاريع الصغيرة، ما يلي:

- شراء العتاد والتجهيزات كمتطلّبات أساسية للمشروع؛
- شراء المواد الأولية اللازمة لإنتاج السلع والخدمات؛
- دفع قيمة دورات تدريبية تهدف إلى رفع الجودة المهنية والمهارات الفنية والإدارية.

وكخدمات أخرى غير مالية تُوفّرها مؤسسة PerMicro في إطار دعم أصحاب المشاريع الصغيرة

المستفيدين من قروضها طيلة مراحل العملية الإقراضية، ما يلي:

- التوجيه والمرافقة الفردية أثناء صياغة خطة العمل كمرحلة قبلية لصرف القرض؛
- الدعم خلال مرحلة انطلاق المشروع؛
- متابعة ومراقبة أداء المشروع طيلة مدة القرض.²

والتي يُمكن عرضها خلال الجدول الآتي:

¹ PerMicro : BILANCIO DI SOSTENIBILITÀ 2021, op.cit, p. 43.

² الموقع الرسمي لـ PerMicro : <https://www.Permicro.it> ، يوم الاطلاع: 02 جوان 2022.

الجدول 31: الخدمات غير المالية المتاحة على مستوى مؤسسة PerMicro

المرحلة	التركيز	الأهداف/الأدوات
1	الجانب الشخصي	استبيانات التقييم المُسبق والمقابلات الشخصية
2	الجانب الشخصي	التقييم المُسبق النوعي والكمي (نموذج العمل واستدامة المشروع)
3	التدريب التوجيهي	التدريب والتوعية حول المقاوالتية والتعليم المالي (على سبيل المثال: مقدّمة حول استخدام دفتر المدخرات الشخصي)
4	تدريب الأعمال/وضع نموذج ومخطط العمل	كيفية بلورة فكرة المشروع إلى نموذج ومخطط عمل وحدة التعليم المالي المتقدّم

Source :

Andrea Limone, Edoardo Scalco : Financial Inclusion of refugees and Migrants in Italy, Refugees Working Group Webinar, 11 May 2017. Available on the site : <https://sptf.info/images/Refugee-WG-PerMicro-and-Microfinanza-financial-inclusion-of-refugees-in-Italy.pdf> , see on: June 2nd, 2022.

تجدر الإشارة أيضاً في إطار تعزيز الجدارة الائتمانية لهذا النوع من القروض، يوجد صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يكفل المخاطر الناجمة عنها، كما تطلب PerMicro في بعض الحالات من العملاء تقديم ضماناتٍ شخصية (ضمان من شريك أو أحد الأقارب).¹

(3) عرض حصيلة نشاط PerMicro

قُدِّر عدد القروض الممنوحة من قبل مؤسسة PerMicro منذ إنشائها إلى غاية 31 ديسمبر 2021 بـ 31673 قرصاً بمحفظة قروض تزيد عن 242 مليون يورو، وذلك لمساعدة الكثير من العائلات، ودعم أنشطة المقاوالتية في مختلف القطاعات، والمشروعات الصغيرة والحرفية.²

يُمكن عرض حصيلة نشاط مؤسسة PerMicro خلال السنتين الماضيتين، من خلال الجدول أدناه:

¹ الموقع الرسمي لـ PerMicro : <https://www.Permicro.it> ، يوم الاطلاع: 02 جوان 2022.

² PerMicro : BILANCIO DI SOSTENIBILITÀ 2021 , op.cit, p. 9.

الجدول 32: حصيلة نشاط PerMicro خلال سنتي 2020، 2021.

2021	2020	
10352	10570	عدد المقترضين النشطين
26.006.195 يورو	27.473.659 يورو	محفظة القروض

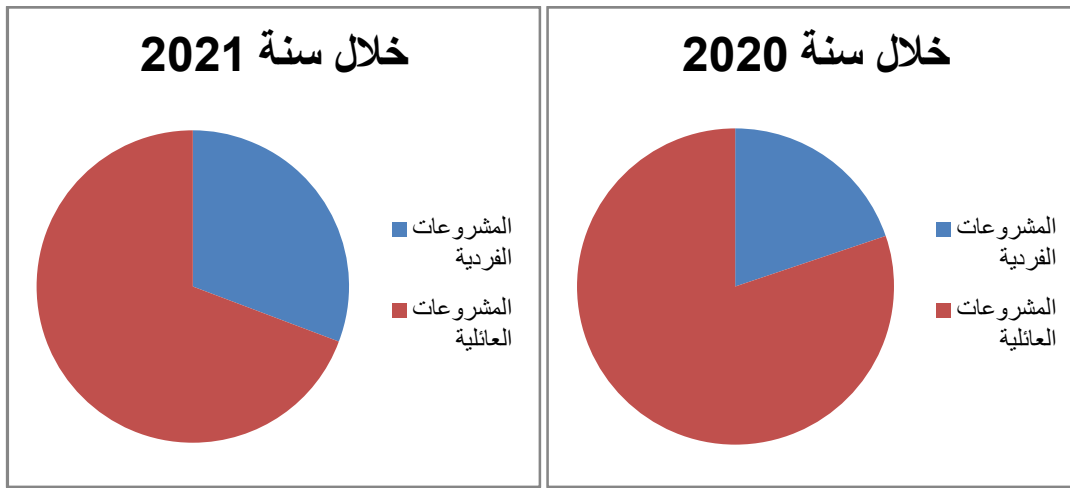
Source :

PerMicro : BILANCIO DI SOSTENIBILITÀ 2021 : il microcredito in italia, 2021, p. 35.

كما يُمكننا تبيان حصة المشروعات العائلية من حجم التمويل الممنوح من قبل PerMicro من خلال

الشكل التالي:

الشكل 19: التوزيع النسبي لمحفظة قروض PerMicro خلال سنتي 2020، 2021.



Source :

PerMicro : BILANCIO DI SOSTENIBILITÀ 2021 : il microcredito in italia, 2021, p. 41.

حسب الإحصائيات المتوفرة في الجدول السابق، فإن عدد المقترضين النشطين لمؤسسة PerMicro بلغ 10570 بمحفظة قروض تُقدَّر بـ 27.473.659 يورو، و 10352 بمحفظة قروض بقيمة 26.006.195 يورو، وذلك في سنتي 2020، و 2021 على التوالي.

إضافةً إلى أنه من الواضح جداً من خلال الشكل الذي يليه، أنّ المشروعات العائلية أخذت حصة الأسد من إجمالي التمويل الممنوح من قبل PerMicro سواءً في سنة 2020 أو سنة 2021، وذلك بحجمي تمويل يُقدَّران بـ 22.024.244 يورو ، و 18.019.133 يورو، واللذان يُمثَّلان مايقارب 80 %، و 70 % بالترتيب. وهذا إيماناً بالدور الفريد الذي تلعبه الشركات العائلية مقارنةً بمثيلاتها.

كما بلغت حصة الفئة النسوية من إجمالي القروض الممنوحة من قبل PerMicro حسب تقريرها السنوي الأخير لعام 2021 ما يُقدَّر بـ 56.16 %¹، ممّا يشير إلى أنّ تمكين المرأة وتحسين أوضاعها من بين الأهداف الأساسية للمؤسسة.

ثالثاً: الدور التنموي لـ PerMicro على المستوى المحلي

من خلال تقرير PerMicro لنهاية سنة 2021، تمّ الإبلاغ بوجود 21 فرعاً لـ PerMicro، تتوزّع عبر 14 مقاطعة إيطالية، و 18 مدينة؛ وذلك بمعدل فرع أو فرعين في كل مدينة. كما يُخطّط لفتح فرع جديد عام 2022 في منطقة محلية جديدة (Lamezia Terme) لتوسيع نطاق خدماتها و تغطية كل مناطق إيطاليا.² وأهمّ ما ميّز الدور الفاعل لـ PerMicro في تحقيق التنمية خاصة على المستوى المحلي، ما يلي:

- برمجة نشاطات توجيهية بالتعاون مع جمعية "MicroLab" * (جمعية غير هادفة للربح) في إطار التكافل الاجتماعي وتحسين الأوضاع الاجتماعية للفقراء؛³
- تطوير مشاريع اجتماعية تمس كل مناطق إيطاليا بتمويلٍ من مجلس بنك التنمية الأوروبي (CEB)؛ نذكر أبرزها ما جسّدته PerMicro بالتعاون مع مجموعة من الشركاء المؤهلين (هيئات عامة وطنية و جهوية ومحلية) خلال عام 2021 كمشروعين اجتماعيين هما: مشروع "Ricomincio da QUI" الذي يستهدف التدريب على قضايا مُحدّدة مفيدة في إدارة وتسيير ميزانية الأسرة والمشروعات الصغيرة و تقنيات التسويق، بالإضافة إلى تقديم الاستشارة والمرافقة الفردية قبل بداية المشروع، ومشروع "Women To Be Free" الذي يستهدف تمكين الفئة النسوية بالدرجة الأولى خاصة ضحايا العنف المنزلي المتواجدين في الملاجئ؛⁴
- إجراء دراسات تقييمية لأداء المؤسسة ومدى تحقيقها لأهدافها المُسطّرة؛ حيث نذكر على سبيل المثال:⁵

¹ PerMicro : BILANCIO DI SOSTENIBILITÀ 2021, op.cit, 2021, p. 7.

² PerMicro : BILANCIO DI SOSTENIBILITÀ 2021, op.cit, 2021, p. 12.

* أنظر الملحق 05.

* (MicroLab): هي جمعية تهدف إلى التكافل الاجتماعي وتحسين ظروف الأشخاص المحرومين اجتماعيا واقتصاديا. وسعيًا منها إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بدعم حاملي المشاريع في إطار التمويل الأصغر، وتعمل على تعزيز الفكر المقاوطني؛ وذلك من خلال إشراك وتدريب شبكة من المفوضين التجاريين المتطوعين من ذوي الخبرة الاقتصادية والمالية وإدارة الأعمال، مساعدة رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الطموحين، التعاون مع مؤسسات التمويل الأصغر.

³ PerMicro : BILANCIO DI SOSTENIBILITÀ 2021 , op.cit, p. 9.

⁴ Ibid, pp. 47-52.

⁵ Ibid, pp. 38, 42.

- عملية قياس الأثر الاجتماعي التي تعاون في إطارها PerMicro مع مركز أبحاث "Tiresia" ابتداءً من سنة 2015، من أجل قياس الأثر الاجتماعي للقروض الممنوحة خلال الفترة الممتدة من سنة 2009 إلى 2018، واستمرت تلك العملية إلى غاية 2022، والتي أسفرت عن نتائج هامة أبرزها تسجيل زيادة في الشمول المالي من خلال الوصول إلى ما يصل إلى 850 حامل مشروع وأكثر من 3400 عائلة مستبعدة من التمويل المصرفي؛
- إخضاع المؤسسة للتقييم من قبل وكالة تصنيف مؤسسات التمويل الأصغر (MicroFinanza Rating) للتأكد من متطلبات الحفاظ على مدونة قواعد السلوك الجيد المُحدثة من قبل مفوضية الاتحاد الأوروبي للحصول على التمويل الأوروبي. وفي هذه السياق، خضعت PerMicro لهذا التقييم شهري أبريل وماي من عام 2020، وتمّ الإبلاغ بتوافقها مع 158 قاعدة، أي ما يُعادل 94 % من إجمالي قواعد المدونة، مُسجّلةً زيادة مقارنةً بالتقييم الذي خضعت له عام 2017 أين قُدّرت نسبة المطابقة بـ 92 %.
- دراية PerMicro بمدى الأهمية القصوى للموارد البشرية واعتبارها عامل النجاح الرئيس، وذلك من خلال برامج تدريب داخلية أسبوعية لتطوير مهارات الموظفين مع التركيز على عدة جوانب مهمة خلال المراحل الثلاثة الأساسية كالتالي: مرحلة الإعداد (تحديد الهدف من برنامج التدريب، ملاءمة موضوع البرنامج لخطة المؤسسة، ...)، ومرحلة الإدراك (مشاركة الموظفين، إدراج الوسائل التفاعلية، ...)، وأخيراً مرحلة التحقق (استخدام اختبار للتأكد من تعلّم المهارات).¹
- برمجة أيام تفاعلية مع نظيراتها من مؤسسات التمويل الأصغر تحت مسمى "تدريب الند للند" أو "التدريب بواسطة الأقران" (Peer to Peer training)؛ وذلك لإقامة الشبكات بين الأقران من مؤسسات التمويل الأصغر، وتبادل أفضل الممارسات فيما بينها، وكذا التنسيق بين الجهود وتوحيد الأهداف العامة. وأحدث ما قامت به PerMicro في هذا الإطار، استضافة "Montecredit" مؤسسة تمويل أصغر رائدة أيضاً تعمل لمدة 20 عاماً في "Montenegro"؛ أين تمت مناقشة نماذج الأعمال، والفرص والتحديات انطلاقاً من الإجراءات اليومية إلى الاستراتيجيات طويلة المدى، وتعريف الضيوف بأبرز العملاء والمشروعات التي حققت نجاحاً على مستوى مجتمعاتها المحلية، وكذا زيارتهم كاختتام للأيام التفاعلية المُبرمجة.²

¹ PerMicro : BILANCIO DI SOSTENIBILITÀ 2021, op.cit, P. 27.

² Ibid, P. 43.

- السهر على تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية على مستوى المؤسسة، إضافةً إلى إشراك المديرين التنفيذيين بصفةٍ مباشرةٍ في القضايا الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة، مما يُسهّل عملية التنفيذ السريع والفعال للقرارات المُتخذة.¹

المطلب الثالث: التجربة السودانية

تحتل قضية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة باهتمامٍ بالغٍ ضمن برامج وسياسات الإصلاحات الاقتصادية في مختلف الدول العربية، ويأتي ذلك الاهتمام في ظل تزايد نسبتها من إجمالي المشروعات حيث وصلت إلى ما يُقدَّر بـ 99 %²، وكذا ارتفاع مساهمتها في مؤشراتنا الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي والعمالة .

أولاً: التمويل الأصغر في المنطقة العربية

شهد قطاع التمويل الأصغر نمواً ملحوظاً في كامل المنطقة العربية عموماً خلال الفترة الماضية، وفي عددٍ من الدول العربية على وجه الخصوص؛ حيث جاء في أحدث تقريرٍ لصندوق النقد الدولي والذي يضمّ سبعة دولٍ عربية توقّرت بياناتها (السودان، تونس، فلسطين، مصر، السعودية، قطر، المغرب)، أنّ عدد مؤسسات التمويل الأصغر القائمة بتلك الدول بلغ 84 مؤسسة سنة 2021 وتوزّع معظمها في السودان ومصر بنسبة 77 %، ونما عدد المقترضين النشطين بنسبة 56 % خلال الفترة (2018-2020) في السعودية، و 38 % خلال الفترة (2015-2020) في السودان، و 10 % خلال سنة 2021 بمصر، كما ارتفعت قيمة المحفظة التمويلية للقطاع بمعدلٍ سنويٍ قارب 20 % في المتوسط في كل من تونس وفلسطين خلال الفترة (2015-2020)³. جديرٌ بالذكر أنّ أشكال الهيئات التي تُقدّم خدمات التمويل الأصغر في الدول العربية متعدّدة، غير أنّ المنظمات غير الحكومية تعدّ أهم مُمَوِّلٍ للقطاع في معظمها إلى جانب المؤسسات المصرفية.⁴

يُمكن توضيح ذلك أكثر من خلال العناصر أدناه، والتي تستعرض بعض البيانات والإحصائيات المتعلقة ببعض الدول العربية والتي تتناول ضمناً التجربة السودانية محل تركيز دراستنا.

¹ PerMicro : BILANCIO DI SOSTENIBILITÀ 2021, op.cit, pp. 12,13.

² هبة عبد المنعم وآخرون: النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد الدولي، 2019، ص. 11.

³ هبة عبد المنعم وآخرون: موجز سياسات مايو 2022: واقع وآفاق قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، العدد 29، 2022، ص. 1، 4.

⁴ هبة عبد المنعم وآخرون: النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سابق، ص. 19.

ثانياً: التمويل الأصغر في السودان

رغم خصوصية أوضاع قطاع التمويل الأصغر في كل دولة عربية مقارنةً بمثيلاتها من الدول العربية الأخرى، غير أنه عموماً يُمكن الوقوف على بعض التجارب الناجحة والتمثل بها أبرزها التجربة السودانية. نستعرض فيما يلي تجربة التمويل الأصغر في السودان، من خلال التركيز على نموذج بنك الأسرة كمثال متميز يمكن أن يُحتذى بمقومات النجاح التي استند عليها.

(1) نظرة عامة عن قطاع التمويل الأصغر في السودان:

يجدر بنا التوضيح بدايةً بأن مؤسسات التمويل الأصغر في السودان تُمثّل¹: "كلّ هيئة أو شركة مساهمة عامة أو خاصة أو منظمة غير حكومية أو اتحاد أو جمعية تعاونية تُقدّم خدمات التمويل الأصغر بترخيص من البنك المركزي". أي أنّ بنك السودان المركزي هو الجهة الإشرافية والمعنية بالرقابة على المؤسسات المانحة للتمويل الأصغر في السودان. وتشمل الخدمات المُقدّمة على مستوى تلك المؤسسات كلاً من التمويل، والادخار، والتحويلات الداخلية، والتأمين، والتسويق ...²، كما تتركز المشروعات المُموّلة من قبلها بشكلٍ أكبر في القطاع الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي وقطاع النقل.³

لصناعة التمويل الأصغر وقع وأهمية خاصة في الاقتصاد السوداني، وفضلاً عن ذلك فإنّ الانخفاض المُحقّق في مستوى القروض الصغيرة المتعثّرة إلى إجمالي القروض الصغيرة الممنوحة في السودان والتي لم تتجاوز 3% طيلة السنوات الخمس الماضية⁴، وبدايةً بروز الأثر الإيجابي لآلية التمويل الأصغر في التقليل من حدة الفقر بشكلٍ واضح على مستوى العديد من الولايات⁵، أدّى إلى تعزيز تركيز واهتمام الحكومة السودانية اتجاه صناعة التمويل الأصغر؛ وبدا ذلك جلياً خاصةً في الآونة الأخيرة من خلال النمو المتسارع الذي شهده القطاع، ونمو عدد مؤسسات التمويل الأصغر الذي زاد بنسبة 38% خلال الفترة (2015-2020) وبلغ 47 مؤسسة نهاية عام 2021 كأعلى تسجيلٍ في المنطقة العربية.⁶

¹ هبة عبد المنعم وآخرون: موجز سياسات مايو 2022: واقع وآفاق قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، مرجع سابق، ص. 3.

² أنظر: - المرجع نفسه، ص. 4؛

- لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لسنة 2011، بنك السودان المركزي، ص. 2.

³ هبة عبد المنعم وآخرون: النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سابق، ص. 13.

⁴ هبة عبد المنعم وآخرون: موجز سياسات مايو 2022: واقع وآفاق قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، مرجع سابق، ص. 6.

⁵ عادل عبد العزيز الفكي: قضايا الاقتصاد السوداني المعاصر، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة-مصر، 2017، ص. 183.

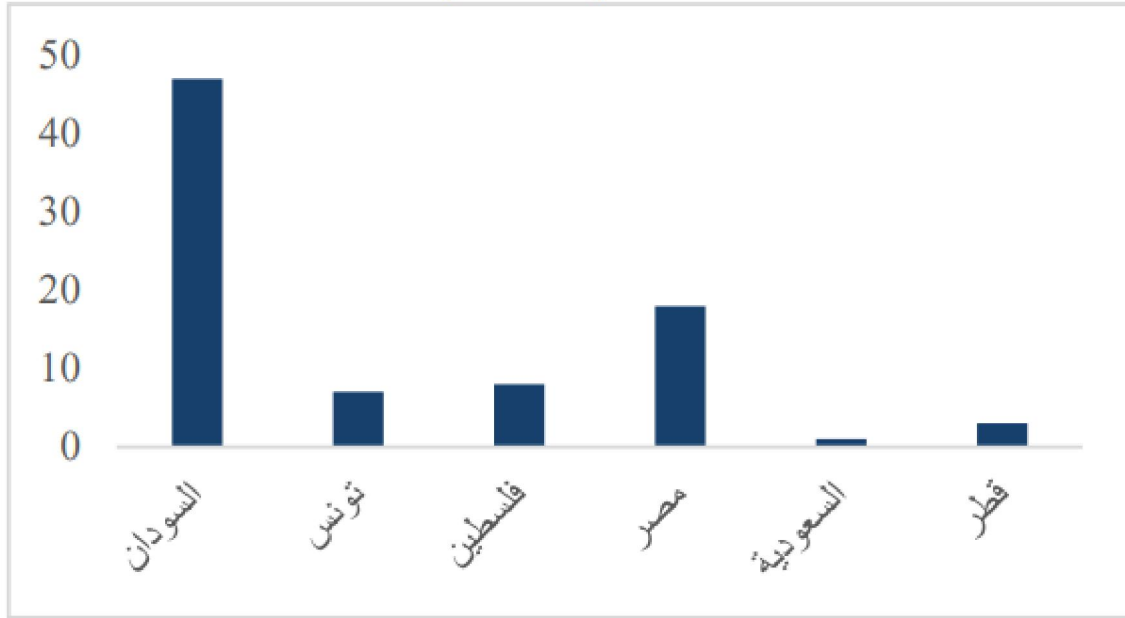
⁶ هبة عبد المنعم وآخرون، المرجع السابق، ص. 1، 4.

يُمكن عرض أبرز ملامح القطاع في السودان من خلال ما يلي:

أ- عدد مؤسسات التمويل الأصغر وإطارها التنظيمي

يُوضِّح الشكل أدناه عدد مؤسسات التمويل الأصغر في السودان مقارنةً ببعض الدول العربية الأخرى، كما يلي:

الشكل 20: عدد مؤسسات التمويل الأصغر في بعض الدول العربية



المصدر:

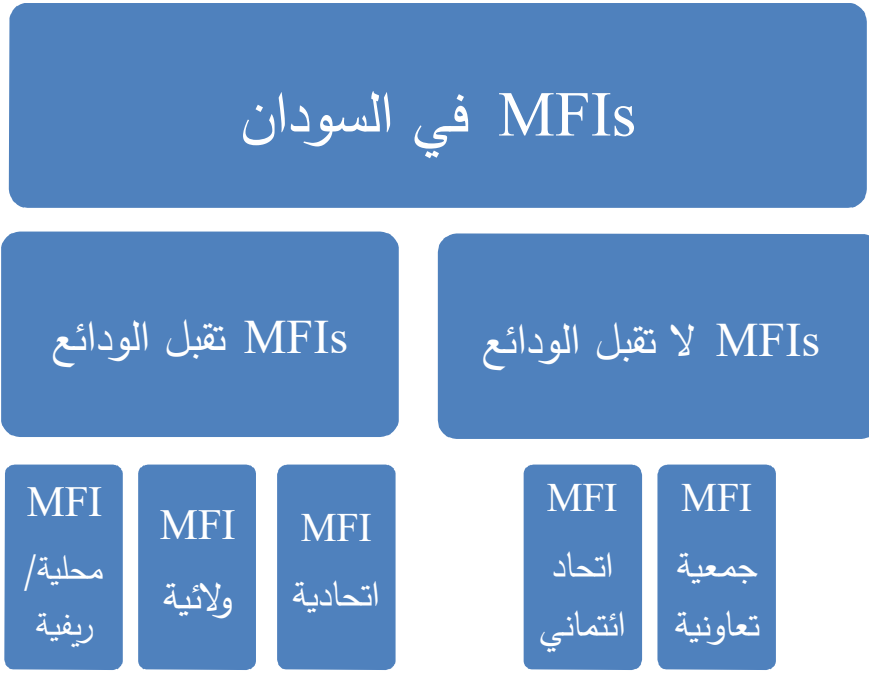
هبة عبد المنعم وآخرون: موجز سياسات مايو 2022: واقع وآفاق قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية،

صندوق النقد العربي، العدد 29، 2022، ص. 4.

والذي وصل سنة 2022 إلى 47 مؤسسة مُوزَّعة عبر مختلف الولايات؛ ويأتي هذا التزايد في عدد مؤسسات التمويل الأصغر في السودان نتيجة دعم الحكومة لإنشاء مؤسسات تمويل أصغر جديدة، وتنفيذها لسياسة البنك المركزي عام 2021 والمتمثلة في رفع سقف التمويل الأصغر في المحافظ التمويلية للبنوك إلى نسبة 12% وما نتج عن ذلك من فتح نوافذ خاصة بالتمويل الأصغر على مستوى البنوك سعياً منها للوصول إلى تلك النسبة.

وتُصنَّف مؤسسات التمويل الأصغر في السودان حسب لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر المُصدَّرة من قبل بنك السودان المركزي عام 2011، إلى شكلين رئيسيين هما: مؤسسات التمويل الأصغر التي تقبل الودائع، ومؤسسات التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع؛ كما هو مُوضَّح في الشكل أدناه:

الشكل 21: الإطار التنظيمي لمؤسسات التمويل الأصغر في السودان



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على:

لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لسنة 2011، بنك السودان المركزي.

كما يُوضَّح الجدول التالي تصنيف مؤسسات التمويل الأصغر في السودان وتحديد طبيعة نشاطها وفق لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لسنة 2011، كآلاتي:

الجدول 33: الإطار التنظيمي لمؤسسات التمويل الأصغر في السودان حسب لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لسنة 2011

الإطار التنظيمي	شكل المؤسسة
<ul style="list-style-type: none"> • هيئة عامة/ شركة مساهمة عامة أو خاصة؛ • مرخص لها من قبل بنك السودان المركزي بممارسة خدمات التمويل الأصغر/ قبول ودائع الجمهور. 	مؤسسة التمويل الأصغر التي تقبل الودائع
<ul style="list-style-type: none"> • هي مؤسسة التمويل الأصغر التي يمكنها بعد مصادقة بنك السودان المركزي فتح فروع في ولايات السودان الأخرى غير تلك المنشأة في الولاية المتواجد بها مقرها الرئيس. 	مؤسسة التمويل الأصغر الاتحادية
<ul style="list-style-type: none"> • هي مؤسسة التمويل الأصغر العاملة في أي ولاية عدا ولاية الخرطوم. 	مؤسسة التمويل الأصغر الولائية
<ul style="list-style-type: none"> • هي مؤسسة التمويل الأصغر غير العاملة لا في ولاية الخرطوم ولا في عواصم الولايات. 	مؤسسة التمويل الأصغر المحلية أو الريفية
<ul style="list-style-type: none"> • هيئة عامة/ شركة مساهمة عامة أو خاصة/ منظمة غير حكومية/ جمعية تعاونية/ اتحاد ائتماني؛ • مسجلة لدى بنك السودان المركزي كمؤسسة تمويل أصغر؛ • مرخص لها بممارسة خدمات التمويل الأصغر/ غير مسموح لها قبول الودائع ماعدا الودائع المتعلقة بضمان التمويل . 	مؤسسة التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع
<ul style="list-style-type: none"> • هي أي تنظيم مسجل بموجب قانون التعاون لسنة 1999. 	الجمعية التعاونية
<ul style="list-style-type: none"> • هو رابطة مصرفية تعاونية تعمل خصيصاً لمصلحة أعضائها من خلال جمع مدخراتهم وبإمكانهم الاقتراض، ويدفع للمدخرين حصة من الأرباح. 	الاتحاد الائتماني

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على:

لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لسنة 2011، بنك السودان المركزي، ص. 2-4.

أين تمّ التطرق من خلالها (لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لسنة 2011¹) لمختلف تلك الأشكال بالتفصيل وكيفيات تأسيسها وتسجيلها، وكذا الحصول على الترخيص.

¹ انظر: لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لسنة 2011، بنك السودان المركزي.

ب- عدد المقترضين النشطين

أدت تلك الزيادة في عدد مؤسسات التمويل الأصغر وسياسات التوسع المنتهجة من قبل الحكومة السودانية بصورة حتمية إلى ارتفاع ملحوظ في العدد الإجمالي للمقترضين النشطين في هذا القطاع. يُبرز الجدول الآتي نمو عدد العملاء النشطين خلال السنتين الماضيتين، كما يلي:

الجدول 34: عدد عملاء مؤسسات التمويل الأصغر في السودان خلال سنتي 2020، 2021

السنة	نهاية 2020	نهاية 2021	نسبة التغير
عدد العملاء النشطين	188.060	580.000	208,4 %

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على:

تقرير بنك السودان المركزي لعام 2021: الفصل الرابع "المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية للعام 2021"، ص ص. 22-24.

حيث وصل في نهاية سنة 2021 إلى 580.000 مقترض بعدما كان في نهاية سنة 2020 فقط يُقدَّر بـ 188.060 مقترض.

ج- حجم التمويل الأصغر الممنوح ومصادره

في إطار تنفيذ سياسات بنك السودان المركزي خلال سنة 2021 الهادفة إلى تخصيص البنوك نسبة لا تقل عن 12 % من المحفظة التمويلية الإجمالية للتمويل الأصغر ورفع سقف التمويل الأصغر بالنسبة للقطاعات الإنتاجية، تعتمد البنوك السودانية ثلاثة أنماط تمويلية: إما التمويل المباشر بالجملة لمؤسسات التمويل الأصغر، أو التمويل الفردي لعملائها، أو من خلال المحافظ المشتركة. يُبين الجدول الآتي حجم التمويل الأصغر الممنوح في السودان سواءً من قبل البنوك أو مؤسسات التمويل الأصغر الأخرى، كالتالي:

الجدول 35: حجم التمويل الأصغر الممنوح في السودان خلال سنتي 2020 و 2021

نسبة التغير (%)	2021	2020	
207.2	61,994.7	20,178.3	حجم التمويل الأصغر الممنوح من قبل البنوك (مليون جنيه سوداني)
109.3	11,704.73	5,591.98	حجم التمويل الأصغر الممنوح من قبل مؤسسات التمويل الأصغر غير المصرفية (مليون جنيه سوداني)
186.0	73,699.44	25,770.29	إجمالي حجم التمويل الأصغر الممنوح (مليون جنيه سوداني)

المصدر:

تقرير بنك السودان المركزي لعام 2021: الفصل الرابع "المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية للعام 2021"،

ص. 26.

يُوضّح الجدول أعلاه الارتفاع الملحوظ في حجم التمويل الأصغر الممنوح من قبل البنوك السودانية، حيث ارتفع من 20,178.3 مليون جنيه سوداني نهاية سنة 2020 إلى 61,994.7 مليون جنيه سوداني نهاية سنة 2021، ويُعزى ذلك لشرع عدد من البنوك في الالتزام بتطبيق سياسة بنك السودان المركزي ومحاولة الوصول إلى النسبة المستهدفة. كما أدى ارتفاع حجم التمويل بالجملة الممنوح من قبل البنوك لفائدة مؤسسات التمويل الأصغر وارتفاع متوسط القروض الممنوحة للعملاء نتيجة رفع سقف التمويل الأصغر بالنسبة للقطاعات الإنتاجية، إلى ارتفاع حجم التمويل الممنوح من قبل مؤسسات التمويل الأصغر من 2,879 مليون جنيه سوداني نهاية سنة 2020 إلى 14,457 مليون جنيه سوداني نهاية سنة 2021. كل ذلك أدى إلى زيادة حجم التمويل الأصغر الممنوح في السودان سنة 2021 مقارنةً بسابقتها بمعدل 186 %.

وبناءً على ذلك، تُعدّ البنوك المصدر الرئيس لتمويل مؤسسات التمويل الأصغر الأخرى، في ظل وجود مصادر أخرى تساهم في ذلك بنسب أقل هي: البنك المركزي السوداني، صندوق الإنماء العربي، الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية بجدة.¹

يُوضّح الجدول أسفله نسب مساهمة مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر في السودان خلال سنتي 2020 و2021، كالآتي:

الجدول 36: مصادر تمويل مؤسسات التمويل الأصغر في السودان خلال سنتي 2020 و2021

2021	2020	المصدر
% 3.0	% 11.7	بنك السودان المركزي
% 3.4	% 12.1	صندوق الإنماء العربي
% 91.5	% 66.3	المصارف
% 2.1	% 9.9	الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية-جدة
% 100.0	% 100.0	الإجمالي

المصدر:

تقرير بنك السودان المركزي لعام 2021: الفصل الرابع "المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية للعام 2021"، ص. 25.

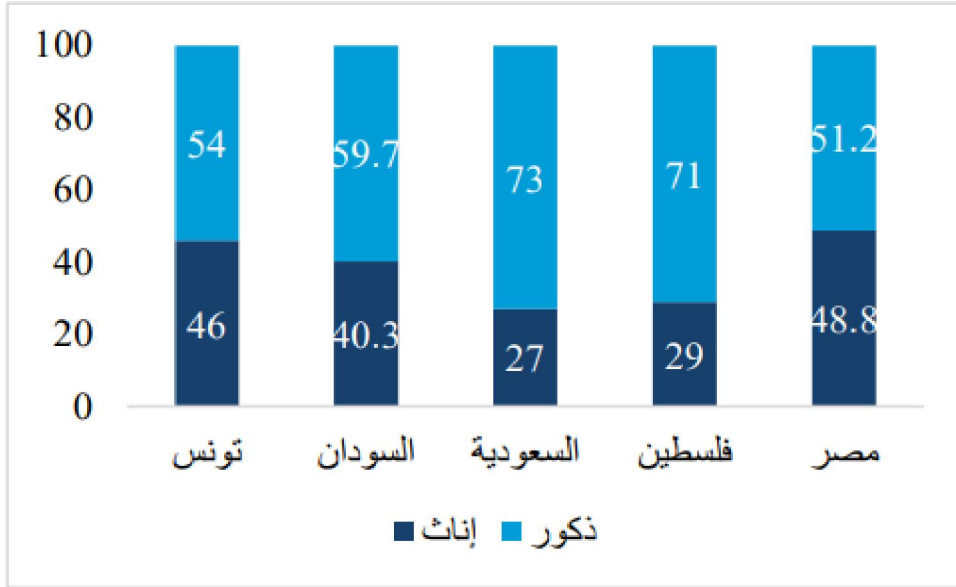
حيث ساهمت البنوك في تمويل مؤسسات التمويل الأصغر بالنسبة الأكبر خلال السنتين، كما ارتفعت نسبة مساهمتها في السنة الثانية مقارنةً بالأولى أين بلغت 91.5%.

¹ . تقرير بنك السودان المركزي لعام 2021: الفصل الرابع "المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية للعام 2021"، ص. 25.

د- توزع القروض الممنوحة حسب نوع الجنس

يعرض الشكل الموالي نسب توزع القروض الصغيرة الممنوحة حسب نوع الجنس في عدد من الدول العربية من بينها السودان، كآآتي:

الشكل 22: توزع القروض الصغيرة الممنوحة حسب نوع الجنس في بعض الدول العربية سنة 2020

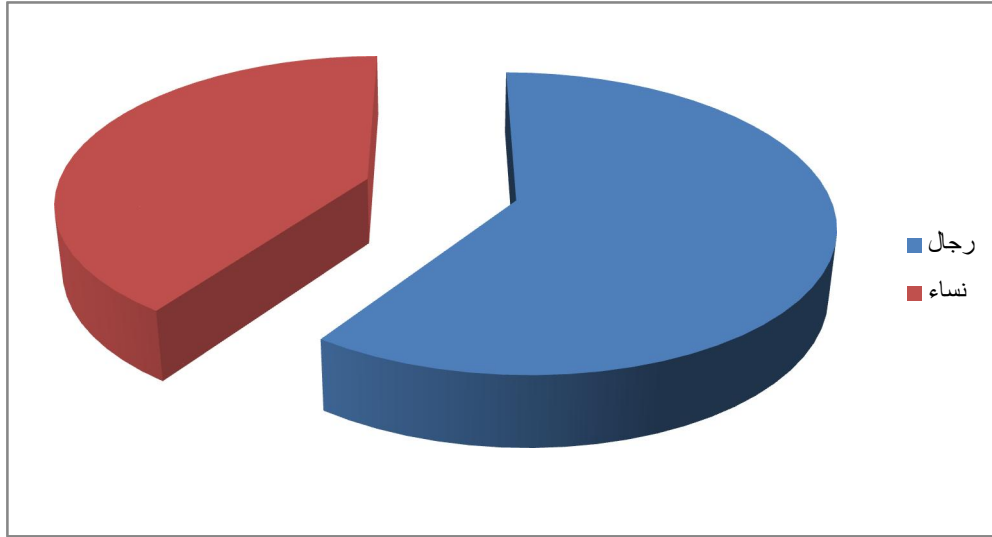


المصدر:

هبة عبد المنعم وآخرون: موجز سياسات مايو 2022: واقع وآفاق قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، العدد 29، 2022، ص. 5.

اعتماداً على الشكل السابق، يمكن تمثيل حصة كل من الرجال والنساء من القروض الصغيرة في السودان من خلال الشكل التالي:

الشكل 23: توزيع القروض الصغيرة الممنوحة حسب نوع الجنس في السودان سنة 2020



المصدر: من إعداد الباحثة، اعتماداً على:

هبة عبد المنعم وآخرون: موجز سياسات مايو 2022: واقع وآفاق قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، العدد 29، 2022، ص. 5.

حيث تعكس نسبة القروض الصغيرة الممنوحة للمرأة السودانية الموضحة في الشكل أعلاه الأهمية الكبيرة التي توليها الحكومة لقضية التمكين الاقتصادي للمرأة ضمن سياساتها. أين قُدرت بـ 40.3% من إجمالي القروض الممنوحة، وهي أقل من الحصة التي حظي بها الرجال والمُقدَّرة بـ 59.7%، إلا أنها نسبة لا يُستهان بها مقارنةً بما كانت عليه سنة 2009، حيث قُدرت حصة المرأة بـ 22% مقابل 78% بالنسبة للرجال¹.

(2) جهود الحكومة السودانية لتنمية وتطوير قطاع التمويل الأصغر

بغرض تذليل العراقيل التي تواجه المؤسسات المانحة للتمويل الأصغر في السودان، وتشجيع المصارف على ممارسة صناعة التمويل الأصغر، اتخذت الحكومة السودانية جملة من التدابير والحوافز لا سيما عن طريق البنك المركزي، منها:²

- تحديد البنك المركزي السوداني حصة التمويل الأصغر من إجمالي المحافظ التمويلية للبنوك بنسبة 12%¹ كحدٍ أدنى؛ وذلك كما ذكرنا آنفاً إمّا من خلال التمويل بالجملة مباشرةً لمؤسسات التمويل

¹ A survey on : Women's Entrepreneurship and Innovation, United Nations Conference on Trade and Development, New York and Geneva, 2014, p. 24.

² هبة عبد المنعم وآخرون: النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سابق، ص. 19، 98، 99، 102، 103، 105.

- الأصغر، أو التمويل الفردي لعملائها، أو عن طريق المحافظ المُشتركة. إضافةً إلى خفضه نسبة الاحتياطي الإلزامي المطبق على البنوك التي توسعت في ممارسة آلية التمويل الأصغر؛
- توفير التمويل لمؤسسات التمويل الأصغر السودانية بصيغة المضاربة المقيدة*؛ ويُمنح إما مباشرةً من قبل البنك المركزي أو من خلال الشراكة مع بعض المؤسسات المالية الدولية كالبنك الإسلامي للتنمية؛
 - توفير الأطر التنظيمية والرقابية الملائمة لآلية التمويل الأصغر والمؤسسات التي تزاولها، وحرص البنك المركزي على المراجعة الدورية والتفعيل المستمر؛
 - وفي إطار تنمية القدرات والمهارات الفنية سواءً لحاملي المشاريع أو العاملين على مستوى مؤسسات التمويل الأصغر، تمثّلت أبرز المساعي في ما يلي:
 - إحداث سبعة مراكز للتدريب الفني والمهني لفائدة الشباب والخريجين حاملي المشاريع؛
 - وقف استيراد عدة سلح يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المحلية إنتاجها وذلك قصد تحفيزها على الإنتاج وزيادة العمالة التي توفّرها وتعزيز التنافسية؛
 - تدريب عدد معتبر من حاملي المشاريع بالتعاون مع جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ودمج نسبة منهم في عجلة الاقتصاد؛
 - توفير التدريب والدعم الفني لمؤسسات التمويل الأصغر و موظفيها من قبل الشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر من خلال مجموعة من الورش والدورات التدريبية المتعلقة بمسألة التمويل الأصغر، كما وقفت على تزويد عدد هام من مؤسسات التمويل الأصغر وصل سنة 2018 إلى 32 مؤسسة بنظام متابعة القروض (LTS) وتدريب موظفي هاته المؤسسات على استخدامه، إحداث مركز بناء قدرات واستشارات لفائدة مؤسسات التمويل الأصغر، وكذا تنمية قدرات العاملين في مجال التمويل الأصغر من خلال نشاط "Rebranding" والعمل في إطاره على إحداث 11 صيغة تمويل أصغر جديدة بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛

¹ انظر: تقرير بنك السودان المركزي لعام 2021: الفصل الرابع "المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية للعام 2021"، ص. 22.

* تُعد المضاربة المقيدة نوع من أنواع المضاربة أين يضع رب المال (البنك المركزي مثلاً في هذه الحالة) قيوداً وشروطاً معينة، سواءً في يخص مجالات الاستثمار أو طريقة إدارة المال أو مدة الاستثمار أو العملاء المُستهدفين...، ويُمثّل المضارب هنا مؤسسات التمويل الأصغر.

- إحداث وكالة ضمان التمويل الأصغر "تيسير" سنة 2015 كجهة إشرافية وتنسيقية بمساهمة من البنك المركزي السوداني ووزارة المالية لتوفير الضمان للبنوك والمؤسسات المانحة للتمويل الأصغر في السودان والمرخص لها من قبل البنك المركزي نظير منحها التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تيسير حصولها على التمويل من المؤسسات التمويلية الوطنية والإقليمية والدولية؛
- تأسيس وكالة للاستعلام والتصنيف الائتماني تابعة للبنك المركزي بموجب قانون الاستعلام والتصنيف الائتماني لعام 2011 ، حيث توفر مختلف المعلومات الائتمانية بشكل فوري حول العملاء من خلال نظم الكترونية تربط بين الشبكة المصرفية ومؤسسات التمويل الأصغر، وذلك لتسهيل تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وتحديد نسبة خطر عدم السداد المحتملة. بالإضافة إلى إنشاء مجلس تنسيق التمويل الأصغر، والشركة السودانية لتنمية التمويل الأصغر. وتم تحديث الأطر التنظيمية لمؤسسات التمويل الأصغر لسنة 2017 أين أُتيح للمؤسسات الخاصة إمكانية إنشاء مؤسسات تمويل أصغر وفق ضوابط محددة.

ثالثاً: تجربة بنك الأسرة السوداني

إيماناً من بنك السودان المركزي بمدى أهمية آلية التمويل الأصغر في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالسودان، قام بتسطير عدة تدابير واستراتيجيات منذ ثمانينيات القرن الماضي تصبّ في دعم هذا القطاع؛ ابتداءً من تحديد السقف التمويلي للتمويل الأصغر بنسبة 5 % على مستوى البنوك سنة 1983، ثمّ التركيز في طيات سياسته التمويلية لسنة 1990 على توجيه التمويل المصرفي للأنشطة الإنتاجية والحرفية كقطاع أولوي، كما استهدفت هذه السياسة منح التمويل للمشروعات الصغيرة في المحليات والمناطق الأقلّ نمواً. بعدها، أقرّ بنك السودان المركزي من خلال سياسته التمويلية لسنة 2005 عن تخصيص ما لا يقلّ عن 10 % من محفظة التمويل الأصغر للأسر المنتجة والحرفيين. وابتداءً من سنة 2007، نفذ المزيد من السياسات التمويلية في إطار إستراتيجيته للفترة (2007-2011) المعنونة "رؤية لتطوير وتنمية التمويل الأصغر" في السودان، وتزامن ذلك مع مصادقة السودان على وثيقة منظمة العمل الدولية التي تمحورت حول بلورة سياسات وطنية للتخفيف من حدة الفقر وتعزيز العمالة من خلال التمويل الأصغر؛ وكان أبرز تلك السياسات تحفيز القطاع الخاص بالمساهمة في إنشاء مؤسسات تمويل أصغر وحتى البنوك بإنشاء شركات تابعة متخصصة في التمويل الأصغر، ووضع الإطار الرقابي والتنظيمي لإنشاء

هذه المؤسسات.¹ من بين أهم الهيئات التي أنشئت في مجال التمويل الأصغر كنتيجة لتلك السياسات بنك الأسرة السوداني.

يعرض هذا الجزء توصيفاً للتجربة السودانية في التمويل الأصغر من خلال تسليط الضوء على نموذج بنك الأسرة الذي يُعدّ إضافةً متميِّزةً للسودان في هذا المجال كمؤسسة مالية مُتخصِّصة بصفة كلية في التمويل الأصغر.

(1) نبذة حول بنك الأسرة السوداني

أنشئ بنك الأسرة سنة 2008 برأس مال يُقدَّر بـ 35 مليون دولار أمريكي كمبادرة من قبل جمعية سيدات الأعمال السودانيات. يُسهم عددٌ من المؤسسات العمومية في رأس مال بنك الأسرة مثل البنك المركزي السوداني، وزارة المالية، صندوق التأمين الاجتماعي، صندوق المعاشات، سيدات الأعمال السودانيات، ديوان الزكاة، اتحاد المرأة السودانية، واتحاد أصحاب العمل. وبالرغم من حداثة البنك إلا أنّ له أثر كبير على المجتمع السوداني وأهمية محورية في تعزيز الشمول المالي وتحقيق النمو الاقتصادي، حيث يتوزّع من خلال 42 فرع و 9 نوافذ عبر كامل القطر السوداني في ظلّ استهداف المجتمعات المحلية الأكثر فقراً سعياً إلى تخفيف حدة الفقر وتوفير فرص الشغل وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يُوفّر البنك حزمة من الخدمات المالية وغير المالية للأسر الفقيرة النشطة اقتصادياً بالتركيز على فئة الشباب والنساء من أجل تعظيم دخولها وتحسين أوضاعها الاجتماعية، كما يعمل على استقطاب المدخرات والموارد المحلية والأجنبية وإعادة تمويلها للشرائح المُستهدفة.

ويستخدم في إطار منحه للقروض صيغ التمويل الإسلامي وعلى رأسها صيغة المرابحة كأكثر صيغة يعتمدها نظراً لسهولة إجراءاتها، على الرغم من أنّ صيغة المشاركة تعتبر الأنسب في هذا النوع من التمويل، بالإضافة إلى صيغ أخرى قلّ ما يستخدمها كصيغة المقاول، والمضاربة، والسلم.²

يُموّل البنك تشكيلة متنوعة من القطاعات منها: قطاع الزراعة بنوعيه النباتي والحيواني، وقطاع الحرف، والصناعة، والنقل، والتجارة المحلية، والبناء، والخدمات، ... بالإضافة إلى بعض المشاريع ذات البعد الاجتماعي كتمويل تكاليف التعليم، وإدخال خدمة الكهرباء والماء في القرى. وصل إجمالي عدد

¹ عبد الله علي محمد بابكر: البعد التنموي للتمويل الأصغر الإسلامي: تجربة إنارة قري محلية شرق سنار (السودان) نموذجاً، المجلة الدولية للمالية الريادية، المجلد 4، العدد 1، جانفي 2021، ص. 28.

² هدى دياب أحمد صالح: تقويم تجربة بنك الأسرة في منح التمويل الأصغر دراسة ميدانية تحليلية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 3، جوان 2015، ص. 289.

المستفيدين نهاية سنة 2018 إلى 327.4 ألف مستفيد من خلال محفظة مالية تُقدَّر بـ 2.4 مليار جنيه سوداني.

من أهم إنجازات ومبادرات بنك الأسرة عقده لشراكات فعالة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، والمركز العربي الدولي لريادة الأعمال والاستثمار في البحرين، وكان أبرز ثمار تلك الشراكة إحداث مركز وطني لريادة الأعمال على مستوى بنك الأسرة يختص في تقديم خدمات غير مالية لرواد الأعمال المبتدئين من شباب ونساء.¹

من بين أهم ملامح نجاحه ارتفاع معدلات السداد التي قاربت 99 %، بينما نسبة القروض المتعثرة تكاد تكون منعدمة. بالإضافة إلى حصوله على مجموعة من الجوائز والإشهاد بإنجازاته وتتمينها من قبل مجموعة من المنظمات الدولية والإقليمية، نعرض أبرزها ضمن الجدول التالي:

الجدول 37: أهم نجاحات بنك الأسرة السوداني

السنة	نجاحات البنك	الهيئة المعنية
2016	الحصول على جائزة أفضل بنك للتمويل الأصغر.	الاتحاد المصرفي العربي الدولي.
2017	الحصول على جائزة المؤسسة المالية الملتزمة في مجال المسؤولية المجتمعية.	الشبكة الإقليمية للمسؤولية الاجتماعية.
2018	تصنيفه ضمن التجارب الناجحة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار التمكين الاقتصادي للمرأة.	مكتب الأمم المتحدة الإنمائي (تقرير 2018).
2018	الإجماع على اختياره كنموذج لتعميمه على الدول الأعضاء.	منظمة التعاون الإسلامي (بموجب قرار الاجتماع الوزاري للمرأة للدول الأعضاء البالغ عددها 57 دولة).

المصدر:

هبة عبد المنعم وآخرون: النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد

الدولي، 2019، ص. 104.

¹ هبة عبد المنعم وآخرون، المرجع السابق، ص. 104.

(2) الأثر التنموي لبنك الأسرة على محليات السودان

سعيًا إلى تحقيق رسالة البنك في الوصول إلى الفئات المستهدفة وتحسين مستواهم المعيشي والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يُنفذ عددًا كبيراً من عمليات التمويل عبر فروع البالغ عددها 24 فرعاً¹ والموزعة على مختلف ولايات السودان ، لفائدة سكان المحليات والأرياف السودانية في العديد من المجالات كالإنتاج الحيواني، المشروعات الخدمية، منح التعليم، ... ، كما يُعول كثيراً على تمكين المرأة السودانية من خلال تمويل المجموعات النسوية من خلال صيغة القرض الحسن.

وأبرز ما يُمكن التركيز عليه في هذا الجزء -بما يفيد تحقيق أهداف الدراسة- كميزة أساسية لبنك الأسرة هو المركز الوطني لريادة الأعمال والخدمات غير المالية لدعم رواد الأعمال المُبتدئين والناشئين وأصحاب المشاريع لتطوير قدراتهم ومهاراتهم، المنشأ من قبل البنك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)؛ إذ يُعدّ عاملاً رئيساً وراء نجاح البنك خاصةً في ظلّ ما تتطلبه الصناعة من ضرورة الموازنة بين الأداء المالي والاجتماعي كمبدأ أساسي. والذي يوفّر كل الدعم الفني والتدريب سواءً للكوادر البشرية العاملة على مستوى البنك وفروعه، ورواد الأعمال وأصحاب المشاريع والخريجين.

ويسعى بنك الأسرة بصفة أساسية إلى ضمان التنسيق مع الجهات ذات الصلة كالجامعات والحاضنات المنشأة على مستوى الولايات، ومن بين أحدث الشراكات الإستراتيجية التي عقدها كانت مع جامعة أمدرمان الإسلامية سنة 2020 بالتركيز على الاستثمار الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتربية الدواجن والأبقار، وإنتاج الألبان ...

كما يهدف البنك بشكل أساسي إلى:

- ✓ استكشاف المهارات والطاقات المجتمعية وتدريبها وصقل إمكاناتها وتوجيهها بالأسس السليمة نحو تأسيس وإنشاء المشاريع؛
- ✓ مساعدة ودعم أصحاب المشاريع الممولة القائمة وحل مختلف العراقيل التي تواجههم وتقديم المشورة.

¹ أنظر: الموقع الرسمي لبنك السودان المركزي: <https://cbos.gov.sd>، تاريخ الاطلاع 13 ماي 2022.

وذلك من خلال توفير حزمة من الورش والبرامج التدريبية وكذا المشاركة في برامج الهيئات الإقليمية والدولية، على مستوى العديد من الولايات والمحليات السودانية، نذكر منها:

أ- الموجهة لرواد الأعمال المبتدئين وأصحاب المشاريع الصغيرة والخريجين:

- دورة "تنمية وتطوير رواد الأعمال وتشجيع الاستثمار" بالتعاون مع المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)*، والتي تهدف إلى تعزيز مهارات المشاركين من خريجين ورواد أعمال فيما يتعلق بكيفية تأسيس وإدارة المشاريع الصغيرة، وتقييم السوق، وإعداد خطط العمل (دراسات الجدوى)، وتحديد الفرص الاستثمارية، ومسك الدفاتر، وتسويق المنتجات، ... ويتم الاعتماد في هذه الدورة التدريبية على عدة أساليب، منها: المحاضرات، التمارين، عمل المجموعات، دراسات الحالة، الزيارات الميدانية، عرض ومناقشة تجارب عملية...؛
- برنامج "تمكين الشباب لريادة الأعمال الزراعية": ويُعدّ من بين البرامج التنموية الهامة في إطار إستراتيجيات بنك التنمية الإفريقي المتعلقة بتأمين الغذاء من خلال التحول الزراعي في قارة إفريقيا، وتوفير فرص عمل للشباب في المناطق الريفية والحضرية (2016-2025)، وتعزيز المساواة بين الجنسين (2014-2019)؛ والذي يتضمّن تعزيز المهارات والمعارف ذات الصلة بالمجال الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي (كإنتاج الخضر في البيوت المحمية، تربية الحيوانات، ...)، وتوفير التدريب الفني في العديد من سلاسل القيمة الزراعية، وكذا الدعم الفني في إعداد مقترحات المشاريع ودراستها وتمويلها من قبل البنوك المشاركة في البرنامج من بينها بنك الأسرة. وقد تم تنفيذ البرنامج على مستوى الحاضنات القائمة بالولايات؛ حيث استهدف خمس ولايات في بدايته (حاضنات كل من ولاية الخرطوم، الجزيرة، كسلا، القضارف، نهر النيل)، أين تم تدريب الشباب المنضمين من ذكور وإناث لمدة سنة كحد أقصى*؛
- دورات تدريبية أخرى في مختلف المجالات والقطاعات الممولة، نذكر على سبيل المثال دورة هواة صناعة الصابون، دورة السباكة والكهرباء العامة، ...؛ وذلك من أجل تأهيل المشاركين لإنشاء أسماء تجارية، اكتساب طرق وتقنيات احترافية وحديثة في مجالات أعمالهم، معالجة أهم التحديات وتقديم حلول لذلك، ...؛

* GIZ هي وكالة تنمية ألمانية، تأسست في 2011، وتُعدّ الآن واحدة من أكبر وكالات التنمية في العالم، تُقدّم خدمات الاستشارات وبناء القدرات في إطار التعاون الإنمائي الدولي في العديد من المجالات أبرزها: التنمية الاجتماعية، التنمية الاقتصادية والعمالة، التنمية الريفية، البنية التحتية المستدامة، ...

* لمزيد من التفصيل، أنظر: الملحق 06.

ب- الموجهة لموظفي البنك وفروعه: نذكر منها:

- ❖ برنامج أساسيات العمل المصرفي؛
- ❖ التميز في خدمة العملاء؛
- ❖ ورشة الدفع الإلكتروني؛
- ❖ التسويق المصرفي؛
- ❖ برنامج إدارة السيولة في المصارف؛
- ❖ الودائع المصرفية وإستراتيجيات جذبها؛
- ❖ دورات حول الصيغ التمويلية المستخدمة مثل: دورة صيغة السلم (الجوانب الشرعية، والتطبيقية، والمخاطر التي تواجهها)، ...؛
- ❖ الإدارة التنفيذية لرفع قدرات المسؤول الثاني (لأصحاب منصب المراقب)؛
- ❖ برنامج حركة النهوض بالمرأة "الأسرة الآمنة" (لمنسوبي اتحاد المرأة).

3) عوامل وأسرار نجاح تجربة بنك الأسرة

من بين أهم عوامل نجاح بنك الأسرة السوداني، نذكر:

- الاقتناع التام بأهمية آلية التمويل الأصغر في مكافحة الفقر وتحقيق الشمول المالي؛
- الإيمان بازدواجية الأهداف المالية والاجتماعية، والتي على أساسها يتم اتخاذ قرارات منح التمويل؛ حيث لا يراعي بنك الأسرة المبتغى الربحي فقط عند اتخاذه قرار التمويل، بل تتعدى رؤيته إلى مطامح اجتماعية أخرى كخلق فرص العمل وتحسين الدخل ومستوى المعيشة والتعليم والصحة وغيرها...¹
- شمولية وتنوع الخدمات المقدمة سواءً المالية (كالإقراض الأصغر، والتأمين الأصغر، والتحويلات)، أو غير المالية (كنشر الثقافة الائتمانية من خلال الدورات والورش وتنمية المهارات، إيجاد الأسواق والتسويق لمنتجات المشروعات الصغيرة الممولة، تقديم النصح والمشورة المالية وإعداد دراسات الجدوى...)²

¹ عبده مختار، عبد الحليم حاجي: تقييم تجربة التمويل الأصغر في السودان، مجلة الابتكار والتنمية الصناعية، المجلد 2، العدد 2، جوان 2019، ص. 9.

² هدى دياب أحمد صالح، مرجع سابق، ص. 287.

- تبسيط الإجراءات وتقليل المستندات المطلوبة من المقترضين قدر الإمكان وتسريع فترة منح التمويل؛¹
- الاستفادة من الفرص التي تتيحها الشراكات مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية؛ كمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)، والمركز العربي الدولي لريادة الأعمال والاستثمار في البحرين. وأبرز ما أسفرت عنه تلك الشراكات إحداث مركز وطني لريادة الأعمال والخدمات غير المالية والتدريب على مستوى بنك الأسرة والذي يوفّر دوراتٍ تدريبية سواءً لرواد الأعمال حاملي المشاريع، أو للكوادر البشرية العاملة في إدارات وفروع البنك؛
- مراعاة تطبيق بعض ممارسات الحوكمة الرشيدة، أبرزها: إشراك وتعيين الإناث بنسبة 50 % في أعضاء مجلس الإدارة، وبمعدل 3/2 من المناصب الثلاثة لأعضاء الإدارة التنفيذية؛ الموازنة بين الأداءين المالي والاجتماعي؛ ... والتي تعدّ من بين أهم الممارسات المتعلقة بحوكمة مؤسسات التمويل الأصغر.²

¹ هدى دياب أحمد صالح، المرجع السابق، ص ص. 285، 298.

² For more details, see : Asma Aribi, Ahmed Benguettaf : Microfinance Institutions Governance : The right track from from microfinance towards local development-Bank Rakyat Malaysia as an Evidence-, Al Amir Abdul Qader Journal of Islamic Sciences, Canstantine-Algeria, 36(1), May 5 th, 2022, p. 1281.

المبحث الثالث: قراءات في التجارب: دروس مستخلصة وسبل الاستفادة منها

بعد استعراض أهم الممارسات الدولية في مجال التمويل الأصغر والإحاطة بمختلف عوامل نجاحها ونقاط القوة التي تركز عليها، نسعى من خلال هذا المبحث إلى إبراز أهم الدروس المستخلصة، وتحديد طرق الاستفادة منها لتطوير صناعة التمويل الأصغر في الجزائر، وتفعيل دورها التتموي خاصة على المستوى المحلي باعتباره منطلقاً لمستوى أوسع منه.

المطلب الأول: الدروس المستخلصة من التجارب الدولية الرائدة

تُثَمِرُ كافة التجارب الدولية في مجال التمويل الأصغر والمُتَطَرِّقُ إليها في الدراسة عن بعض الدروس المهمة، هي كالاتي:

أولاً: دروس مستخلصة من تجربة بنغلاديش

يُمكن تلخيصها في الآتي:

- يعتمد بنك غرامين بشكل رئيس على كوادر بشرية كفؤة كعامل نجاح قوي في أداء مهامه واستراتيجياته؛ وذلك من خلال اهتمامه الكبير بالتكوين والتدريب الدائم؛
- يُعدّ مبدأ المسؤولية المشتركة (التضامنية) في سداد القروض أو ما يُسمى بأسلوب الإقراض الجماعي آليةً مهمّةً وناجعة في ظلّ غياب الضمانات التقليدية في قطاع التمويل الأصغر؛
- يتعيّن أن تكون هناك استراتيجيات أخرى تنموية تدعم المهمة الأساسية للجهة المُقدِّمة لخدمات التمويل الأصغر؛ وذلك لإحداث تكامل بين الخدمات المُتاحة، وكذا تعزيز الاستدامة المالية؛
- يمكن للقطاع الخاص المشاركة في تقديم خدمات التمويل الأصغر.

ثانياً: دروس مستخلصة من التجربة الإيطالية

يُمكن إجمالها فيما يلي:

- التركيز على التقييم المُسبق للعملاء المُحتَمَلين؛
- الاهتمام بالتعليم المالي لفائدة حاملي المشاريع وتدريبهم على وضع مخطط للعمل كخطوة أولى قبل تمويل المشروع؛
- التركيز على الشراكات الإستراتيجية لضمان الاتحاد وتكاتف الجهود وكذا تقليل أو تقاسم المخاطر؛
- ضرورة الاهتمام بتطوير أداء الموظّفين وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة مع موظّفي مؤسساتٍ مثيلة (منهج "تدريب الند للند" (Peer to Peer training)).

ثالثاً: دروس مستخلصة من التجربة السودانية

نُحدِّد أبرزها فيما يلي:

- تزدهر آلية التمويل الأصغر بشكل أفضل في حالات عدم تكفل الحكومة -بصفة كلية- بتوفير التمويل ومنح الدعم؛
- تُعدّ الخدمات غير المالية المُقدّمة من قِبل مؤسسات التمويل الأصغر أساسيةً أيضاً إضافةً للخدمات الأخرى المالية (إقراض، ادخار، تأمين، تحويلات)؛
- يُضفي التنسيق والشراكات مع الهيئات المالية الإقليمية والدولية ذات الخبرة في مجال التمويل الأصغر والأهداف التنموية قيمةً مضافةً ينبغي الاستفادة منها.

المطلب الثاني: سبل تطويع الدروس المستفادة على الجزائر

بعد الوقوف على واقع التجربة الجزائرية في التمويل الأصغر، وكذا التعرّض لبعض التجارب الدولية كنماذج رائدة في المجال وتشخيص مدى إسهامها في تحقيق التنمية المحلية، تأتي محاولة تحديد الدروس والخبرات المكتسبة من تلك التجارب وتطويعها بما يتوافق والخصوصيات والإستراتيجية الوطنية السارية في الجزائر لتطويع آلية التمويل الأصغر، وكذا الاستفادة منها.

على ضوء ما سبق، وفي إطار الاستفادة من الدروس المُستخلصة من الممارسات الدولية الرائدة المُتطرق إليها، تتطلب صناعة التمويل الأصغر في الجزائر إحقاق مجموعة من الآليات والسبل التي تُفعل دورها على المستوى المحلي على وجه الخصوص. يتمحور مجملها في الآتي:

1) سبل استفادة الجزائر من تجربة بنغلاديش

يُعدّ كسر الشروط والضمانات المستعصية التي يفرضها النظام المالي التقليدي أمام الفقراء السبب الرئيس وراء النجاح الكبير الذي عرفته تجربة بنك الفقراء (بنك غرامين)، وذلك بتطبيقه لمنهج يتماشى وأوضاعهم من خلال توفير قروضٍ صغيرة بدون ضماناتٍ تقليدية؛ بل وإشراكهم في عضوية البنك، وإقرار المسؤولية التضامنية بينهم في سداد القروض ومبدأ الدعم المتبادل من خلال إيداع مدخراتهم. هذا ولا تزال آفاق البنك تتنامى في سبيل التحقيق الأمل للرسالة السامية التي يصبو إليها؛ وذلك من خلال البرامج التدريبية التي يُوفّرها سواءً على المستوى المحلي أو العالمي أبرزها برنامج تكرار نموذج بنك غرامين، وكذا إستراتيجياته التنموية المتمثلة أساساً في أسرة مؤسسات غرامين. يُمكن في هذا الإطار تحديد بعض طرق الاستفادة من التجربة كالاتي:

- يمكن للأفراد والقطاع الخاص والمؤسسات العمومية الاقتصادية المساهمة في إنشاء مؤسسات متخصصة في التمويل الأصغر، بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن للحكومة تهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية المشجعة على ذلك، وكذا استخدام حوافز مالية لتشجيع مؤسسات التمويل الأصغر هذه على الاستمرار؛
- ضرورة التركيز على تكوين وتدريب الطاقم البشري الموظف على الممارسات السليمة للتمويل الأصغر؛
- حفز العملاء على السداد وتخفيف عبء الدين من خلال استحداث أنماط تمويل جديدة كأسلوب الإقراض الجماعي (المسؤولية التضامنية)؛
- ضرورة مواصلة خدمات التمويل الأصغر المهمة هي الأخرى إلى جانب الإقراض كالاتّخار، والقيام بتوظيفه ضمن استراتيجيات تنمية تضمن التكامل بين الخدمات المُقدّمة وكذا الاستدامة المالية للمؤسسة.

(2) سبل استفادة الجزائر من التجربة الإيطالية

انطلاقاً من المرسوم الرئاسي رقم 21-421 المؤرخ في 31 أكتوبر 2021، والذي يتضمّن التصديق على الملحق التعديلي للاتفاق المؤرخ في 12 جويلية 2011 بين الجزائر وإيطاليا حول أساليب إدارة تحويل الدين إلى مشاريع تنمية، الموقع بالجزائر بتاريخ 30 مارس 2021؛ وكذا زيارة رئيس الجمهورية لإيطاليا في ماي 2022 قصد عقد شراكات إستراتيجية بين البلدين في قطاعات مختلفة؛ وبما أنّ الاقتصاد الإيطالي قائم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعائلية على وجه الخصوص، حيث بلغت صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية بإيطاليا سنة 2021 ما قيمته 400 مليار دولار¹؛ فإنه يُعدّ فرصةً واعدة أمام الجزائر للتمكّن من الاستفادة من الخبرة الإيطالية في مجال التمويل الأصغر، وتطوير هذا القطاع ضمن الاستراتيجيات المُسطّرة.

كما يُمكن توقّع طرق الاستفادة من التجربة الإيطالية في هذا الشأن بناءً على التعرّض للتجربة دراسةً وتحليلاً، والدروس المُستخلصة منها، كالتالي:

- ضرورة تهيئة الحكومة للبيئة المواتية لتطور كل من آلية التمويل الأصغر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على حدّ سواء، وذلك من خلال فتح المجال للبنوك والقطاع الخاص والمنظمات غير

¹ إسحاق خرشي، تدخّل ضمن نشرة الأخبار، المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، 26 ماي 2022.

الحكومية وتشجيعها على ولوج مجال التمويل الأصغر وعدم تولي الحكومة تقديم هذه الخدمات بصفة كاملة؛

- تشجيع شكل المشروعات العائلية، لما له من إيجابيات من خلال تحقيق التعاون الذي يوّد القوة والعزيمة على الاستمرار والتصدي لمختلف العقبات، وكذا التقليل من التكاليف التشغيلية خاصة في بداية المشروع كتكاليف رواتب العمال وغيرها؛
- إمكانية اعتماد برامج تدريبية تنموية إيطالية في الجزائر تستهدف قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثلما جُبيد من خلال برنامج كابدال؛ ومحاولة الاستفادة من مختلف المحاور المعتمدة في التجربة الإيطالية في هذا الشأن.

3) سبل استفادة الجزائر من التجربة السودانية

وقوفاً على خصائص ومميزات التجربة السودانية في مجال التمويل الأصغر، واتّخاذ نموذج بنك الأسرة مثلاً على نجاحها، يُمكن عرض أبرز الممارسات المُعتمدة فيها -في إطار محاولة الاستفادة منها وتكييفها على التجربة الجزائرية- فيما يلي:

- إمكانية إحداث أشكال أخرى من مؤسسات التمويل الأصغر في الجزائر عدا النموذج المتضمّن إشراك مؤسسات الدعم والبنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أبرزها البنوك المتخصصة بصفة كلية في تقديم خدمات التمويل الأصغر تمثلاً ببنك الأسرة السوداني، حيث يُمكن للحكومة أن تكون مساهمةً فقط في رأس المال كضمانٍ للأطراف والمساهمين الآخرين (مؤسسات تمويلية إقليمية أو دولية، أفراد خواص، شركات عمومية اقتصادية، جمعيات، ...). كما يُمكن إحداث فروع محلية لها على مستوى الولايات والبلديات تستهدف أساساً دعم وتنمية الفئات الهشة ومحدودي الدخل تمويلاً وتكويناً ومرافقةً؛

وفي سياق الحديث عن البنوك المتخصصة في التمويل الأصغر، يمكننا الإشارة إلى شكلٍ آخر يُمكن تجسيده في الجزائر هو الاتحادات أو التعاونيات الائتمانية؛ خصوصاً وأنّه يوجد ما يُدعم ذلك من الناحية القانونية من خلال إدراج النظم المالية التعاونية ضمن المنظومة التشريعية الجزائرية، والذي يعود إلى ما تضمّنه قانون المالية لسنة 2006¹، حيث تمّت الإشارة في المادة 81 منه إلى

¹ قانون المالية لسنة 2006.

- مصطلح الاتحادات الائتمانية، وكذا القوانين التي توالى إصدارها بعد ذلك حول ترخيص اعتماد تعاونيات الادخار والقرض، وشروط وكيفية تأسيسها، وأسس تنظيمها وتسييرها؛¹
- توفير التدريب اللازم والتكوين الميداني لموظفي قطاع التمويل الأصغر يُمَثَل أيضاً عنصراً مهماً للغاية لإنجاح وتطوير برنامج التمويل الأصغر في الجزائر؛
 - استغلال الفرص التي تُتيحها الشراكات مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية، كإنشاء مراكز للتدريب والخدمات غير المالية، وكذا مختلف البرامج والدورات التدريبية ذات الصلة بمجال التمويل الأصغر. وإنشاء مركزٍ وطني لريادة الأعمال والتدريب والخدمات غير المالية في الجزائر وتنسيق نشاطه وأهدافه مع مختلف الجهات المعنية من جامعات وحاضنات و... يُعدّ فكرةً مميزةً لتقييم وتصحيح مسار المؤسسات المتعثرة والوقوف على مكامن الخلل والعراقيل فيها من جهة، ودعم وتعزيز المسار الصحيح للمشروعات المُمَوَّلة الحديثة. ونقترح في هذا السياق فرض تكاليف معقولة (مقارنةً بتكاليف الدورات التدريبية التي يُنظَّمها الخواص) مقابل الاستفادة من تلك البرامج وتغطي التكاليف التشغيلية للمركز، كما يُمكن إدراجها ضمن خانة "مصاريف التدريب" في جدول الدراسة المالية للمشروع*. يتولّى هذا المركز ضبط وبلورة أفكار حاملي المشاريع خلال خطواتهم الأولى لتأسيسها، ووضعها على أسس صحيحة، وتوفير دورات تكوينية وتدريبية تدعم مهاراتهم وتعزّز مكتسباتهم قبل تأسيس المشاريع، ومرافقتهم بعد ذلك وتصحيح تعثراتهم خاصةً في السنوات الأولى من بداية المشاريع.
 - توسيع دائرة خدمات التمويل الأصغر في الجزائر وعدم حصرها في التمويل فقط، وذلك بتقديم خدمات التأمين والادخار والتحويلات، بالإضافة إلى الخدمات غير المالية (كنشر الثقافة الائتمانية من خلال الدورات والورش وتنمية المهارات، إيجاد الأسواق والتسويق لمنتجات المشروعات الصغيرة المُمَوَّلة، تقديم النصح والمشورة المالية وإعداد دراسات الجدوى...).

¹ انظر:

- القانون رقم 07-11، الصادر بتاريخ 22 فيفري 2007، المتعلق بتعاونيات الادخار والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، 2007، ص. 3؛
- النظام رقم 08-02، الصادر بتاريخ 08 مارس 2009، المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال تعاونيات الادخار والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، 2009، ص. 25؛
- النظام رقم 08-03، الصادر بتاريخ 08 مارس 2009، المحدد لشروط الترخيص بإقامة تعاونيات الادخار والقرض واعتمادها، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 15، 2009، ص. 26.

* أنظر: الملحق 06.

خلاصة الفصل الرابع:

لقد ساهم توفيرُ حزمة الخدمات المالية وغير المالية المتوافقة والحاجات الأساسية للفقراء والأسر النشطة في تغيير مفهوم وواقع الفقر لديهم؛ وذلك من خلال منحهم فرصة الاستفادة من قروضٍ صغيرة تُمكنهم من تعظيم دخولهم وتحسين معيشتهم، بالإضافة إلى حفزهم على الادخار، وحظيهم بخدمات التأمين ... وغيرها، الأمر الذي أكسبهم حصناً وحمايةً في وجه المخاطر التي قد تواجههم.

ومن ضمن أهم التجارب في التمويل الأصغر التي يُمكن تطويعها على الجزائر نجد تجربة بنك غرامين البنغالي الذي وُفق في إيجاد حلول جذرية لمعضلة الفقر باعتباره أصل ونقطة انطلاق هاته الآلية، بالإضافة إلى تجربة مؤسسة PerMicro بإيطاليا الذي يعد من إحدى أكبر مؤسسات التمويل الأصغر في العالم وأكثرها نجاحاً فيما يتعلق بتمويل الشركات الصغيرة العائلية، هذا تعدّ تجربة بنك الأسرة السوداني مثلاً متميزاً في مجال التمويل الأصغر بالعالم العربي يمكن التمثّل به في مجال التكوين والتدريب سواءً لرواد الأعمال من مبتدئين خريجين وأصحاب المشاريع المُموّلة من قبل البنك، أو الكادر البشري العامل على مستوى إدارات وفروع البنك.

تعد الدروس المستخلصة من التجارب الثلاثة أفضل الممارسات في التمويل الأصغر التي حققت الأثر الاجتماعي و الاقتصادي في حياة الأفراد والمجتمعات، ويمكن إجمال هاته الممارسات فيما يلي:

- إحداه أشكال أخرى من المؤسسات المُقدّمة للتمويل الأصغر في الجزائر، أبرزها البنوك المتخصصة ، و المؤسسات المالية غير المصرفية، ... ويُمكن للحكومة أن تكون مساهماً في رأسمالها إلى جانب أطراف أخرى (مؤسسات مالية إقليمية أو دولية، مؤسسات اقتصادية عمومية، قطاع خاص، جمعيات، ...)
- توفير خدمات تمويل أصغر شاملة ومتنوعة (الإقراض، الادخار، التأمين، التحويلات، الخدمات غير المالية)؛
- التركيز على التدريب وتعزيز القدرات والمهارات سواءً للكادر البشري المُوظّف، أو رواد الأعمال من الجنسين (حاملي المشاريع المبتدئين ، الخريجين، أصحاب المشاريع المُموّلة، ...)
- استخدام أنماط تمويل أصغر جديدة مثل الإقراض الجماعي وتمويل المشروعات العائلية؛ وذلك لحفز العملاء على السداد من جهة، وضمان نسب استردادٍ مرتفعة بالنسبة للجهة المُموّلة من جهةٍ أخرى.

الخاتمة العامة

إن العملية التنموية المحلية عملية شاملة ولا يمكن أن تُختزل في تدخلات الجماعات المحلية، بل هي عملية تشاركية تُجمَع فيها كل من جهود الأهالي والجهود الحكومية التي تتجسد من خلال انتهاج برامج وهيئات لدعم الاستثمار المحلي، وعلى رأسها مؤسسات التمويل الأصغر التي تلعب دوراً أساسياً في منح فرص تعظيم الدخل وتحسين المستوى المعيشي لشريحة الفقراء النشطين؛ وذلك من خلال تمويلهم ومرافقتهم وتوجيههم نحو النشاطات المنتجة حسب مؤهلاتهم وخصوصيات كل منطقة.

حيث قمنا من خلال هذا البحث الأكاديمي بدراسة واقع التمويل الأصغر في الجزائر، وتحليل المعوقات والمشكلات التي تواجهه، واستشراق سبل تطويره وتمكينه من الإسهام الفعال في تحقيق التنمية المحلية على ضوء الاستفادة من بعض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال. في النهاية، نُؤمِن بأن أي تجربة في هذا المجال لها مقوماتها الخاصة، ولا يُمكن نسخها في بيئة أخرى بنفس درجة النجاح، غير أن التعرّف على أهم التجارب الدولية وتحليل آليات وسمات ومكامن نجاحها، ومقاربتها مع السمات الذاتية كفيل بالتوقّف في تطويع وإنجاح أي نموذج.

أولاً: نتائج الدراسة

يمكن عرض أهم النتائج التي تمّ التوصل إليها من خلال هذه الدراسة فيما يلي:

أ- نتائج الجزء النظري

انطلاقاً من الجزء النظري للدراسة، تمّ التوصل عموماً إلى أنّ التمويل الأصغر يُعدّ مدخلاً بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المحلية؛ حيث لا تتحقق التنمية المحلية من خلال إطلاق المشروعات الكبرى فقط، وإنما أيضاً من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمبادرات فردية محلية، وبالتالي من المهم جداً تطوير آليات لدعم تلك المبادرات والعمل على إنجازها.

ب- نتائج الجزء التطبيقي

ويُمكن تصنيفها كالآتي:

❖ النتائج المتعلقة بتشخيص واقع التمويل الأصغر في الجزائر ومساهمته في التنمية المحلية

من خلال عرض واقع التمويل الأصغر في الجزائر وتحليل مدى إسهامه التنموي على المستوى المحلي، تم استخلاص ما يلي:

- يتركز قطاع التمويل الأصغر في الجزائر بصفة أساسية على ما تمنحه أجهزة الدعم الثلاث (ANADE, CNAC, ANGEM) بالشراكة مع البنوك العمومية الخمسة (BNA, BDL, BEA)

- (BADR, CPA). كما يسمح المشرّع الجزائري بإمكانية إحداث أشكال قانونية أخرى كالبنوك وتعاونيات القرض والادخار والجمعيات التي لا تهدف للربح؛
- تهيمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المُصغّر (ANGEM) على أغلب التمويل الممنوح لحاملي المشاريع الصغيرة في الجزائر، وتستحوذ النساء على النسبة الأكبر منه؛
 - تواجه صناعة التمويل الأصغر في الجزائر الكثير من المشكلات والعراقيل؛ أبرزها: تعقّد النصوص التشريعية والتنظيمية لكثرة تعديلها، كثرة وتعقّد الإجراءات الإدارية، نقص الكفاءة المهنية والخبرة الفنية والتسييرية لدى أصحاب المشاريع الصغيرة وعدم درايتهم بالأساليب الصحيحة لتسويق منتجاتهم وكيفية البحث عن أسواق لها، اقتصار عملية المراقبة على الجانب الإداري فقط، مشكل العقار الصناعي، ارتفاع نسبة عدم سداد القروض الممنوحة.
 - بناءً على النتائج المعروضة أعلاه، يمكن القول أنّه رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية في مجال التمويل الأصغر، والأثر المُحقّق نوعاً ما على المستوى المحلي؛ لا يزال القطاع يُعاني جملةً من الصعاب والتحديات الماثلة في طريق وصوله إلى المستوى المرغوب.

❖ النتائج المتعلقة بأهم الدروس المستخلصة من التجارب الدولية الرائدة وسبل الاستفادة منها

نذكر أهمها فيما يلي:

- يُمثّل الائتمان الأصغر النشاط الرئيس للمؤسسات المُقدّمة للتمويل الأصغر، مع عدم التغاضي عن أهمية خدمات التمويل الأصغر الأخرى المكّمة (كالادخار، والتأمين، والتحويلات، والخدمات غير المالية)؛ من أجل توفير خدمات تمويل أصغر شاملة ومتنوعة ؛
- يُمكن إحداث أشكال أخرى من المؤسسات المُقدّمة للتمويل الأصغر دون سواه في الجزائر، أبرزها البنوك المتخصصة، والمؤسسات المالية غير المصرفية، ... ويُمكن للحكومة أن تكون مساهماً فقط في رأسمالها كضمان إلى جانب أطراف أخرى (مؤسسات مالية إقليمية أو دولية، مؤسسات اقتصادية عمومية، قطاع خاص، جمعيات، ...)
- يُعدّ توفير التدريب وتعزيز القدرات والمهارات سواءً للكادر البشري الموظّف، أو رواد الأعمال من الجنسين (حاملي المشاريع المبتدئين، الخريجين، أصحاب المشاريع المُموّلة، ...) أمراً بالغ الأهمية لإنجاح آلية التمويل الأصغر وبلوغ الأهداف المرجوّة؛
- يُمكن استخدام أنماط تمويل أصغر جديدة مثل الإقراض الجماعي وتمويل المشروعات العائلية؛ وذلك لحفز العملاء على السداد من جهة، وضمان نسب استردادٍ مرتفعة بالنسبة للجهة المُموّلة من جهةٍ أخرى. كما يُمكن اعتماد نماذج مُبتكّرة كنموذج "مناطق النشاطات المُصغّرة"؛ لتنمية روح المنافسة، وتعزيز الجودة، وزيادة المردودية.

ثانياً: مقترحات الدراسة

من دون شك، فإن التفكير الجدّي في سبل تفعيل وتطوير التمويل الأصغر في الجزائر، واقتراح أبرزها ضمن دراستنا سيكون له وقعاً إيجابياً على أداء دوره المُرتجى منه سواءً على المستوى المحلي أو الوطني. انطلاقاً من التحديات التي تواجهها المشروعات الصغيرة وصناعة التمويل الأصغر في الجزائر، والتي طرحناها إبان تشخيص واقع التجربة الجزائرية حول مدى مساهمة التمويل الأصغر في تحقيق التنمية المحلية، وبناءً على النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة وأهم الدروس المستخلصة من تجارب تُعدّ من بين أفضل الممارسات الدولية في التمويل الأصغر وتحقق أثره على المستوى المحلي، فإننا نسلط الضوء على بعض الجوانب المهمة التي ينبغي التركيز عليها في سبيل تطويع ذلك على حالة الجزائر هي:

- ضرورة إدماج الخدمات المالية الأخرى -إضافةً للاتئمان الأصغر- على مستوى الجهات المُقدّمة لخدمات التمويل الأصغر؛ كتعبئة المدخرات الطوعية من الجمهور العام، وخدمات التأمين الأصغر،... ائعاطاً بالتجارب الدولية الثلاث، حتى تتمكّن من تغطية تكاليفها بنفسها وضمان استدامتها المالية دون اللجوء للدعم الحكومي. حيث يُعدّ الاعتماد الدائم لمؤسسات الدعم الجزائرية على الدعم المالي الممنوح من قبل الحكومة أهم تحديات تطوير صناعة التمويل الأصغر في الجزائر، كما لا يخفى أنّ برامج التمويل الأصغر في الجزائر تقتصر على تقديم التمويل فقط، دون توفير الخدمات الأساسية الأخرى للتمويل الأصغر المُهمّة بنفس درجة أهمية التمويل؛

- إنشاء مؤسسات مالية مختصة في التمويل الأصغر كما هو الحال في بقية البلدان خاصةً الأوروبية منها، أو استحداث فروع مستقلة تابعة للبنوك التجارية سواءً العمومية أو الخاصة تختصّ فقط في مجال التمويل الأصغر، بالإضافة إلى مؤسسات تُقدّم خدمات تمويل أصغر وفق مبادئ الشريعة الإسلامية المتوافقة مع عقيدة الشعب الجزائري والتي من دون شك ستُسهّم في توسيع نطاق الوصول إلى الشرائح المستهدفة (يُمكن اعتبار تجربة بنك البركة الجزائري في ذلك نقطة تقاؤل وخبرة مكتسبة). حيث تُوفّر تلك المؤسسات سلسلة من الخدمات المالية وغير المالية التي تُلائم طبيعة وخصائص حاملي المشاريع الصغيرة والعائلية، كما تُؤمّن بالأهداف المُزدوجة لآلية التمويل الأصغر من اجتماعية وربحية في ذات الوقت، وتُتمنّ انتهاج مبادئها الأساسية على النحو السليم المُتعارف عليه. ويُمكن النهل في ذلك من تجربة مؤسسة PerMicro الإيطالية التي تعرّضنا إليها، وكذا بنك غرامين وبنك الأسرة السوداني؛

- فتح المجال أمام القطاع الخاص ورجال الأعمال والمؤسسات العمومية الاقتصادية والمؤسسات المالية الإقليمية أو الدولية ... للمساهمة في إنشاء المؤسسات المالية والبنوك المتخصصة في

- التمويل الأصغر، وتهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية المُشجّعة على ذلك - اعتباراً من تجربتي مؤسسة PerMicro الإيطالية وبنك الأسرة السوداني -، ويُمكن إشراك الحكومة في ذلك كطرفٍ مُساهم؛
- إنشاء مركز وطني للتدريب وريادة الأعمال تمثلاً بالتجربة السودانية لتعزيز المهارات والمعارف ذات الصلة بمختلف القطاعات المُموّلة. حيث يتخصّص في تقديم المساعدة في إعداد دراسات الجدوى، والاستشارات المالية والفنية والتقنية لحاملي المشاريع، وعرض النماذج الناجحة حسب مجالات أنشطتهم وتحديد أهم النقاط التي ارتكزت عليها؛ كما يُوفّر التدريب المُكثّف (لمدة أسبوع على الأقل) لأصحاب المشاريع المُموّلة حسب الاختصاص بعد حصولهم على العتاد وانطلاق نشاطاتهم، ويُمكن تقديم تلك البرامج التدريبية مقابل مبالغ معقولة (مقارنةً بأسعار الدورات التي ينظّمها الخواص) وإدراجها ضمن خانة "مصاريف التدريب" * في الدراسة المالية للمشروع تخفيفاً للمصاريف المُلقاة على عاتق صاحب المشروع في المرحلة الأولى. بالإضافة إلى ضمان التنسيق مع مختلف الهيئات والجهات المُنشأة من مراكز تسهيل، ومشاتل، وحاضنات أعمال، وجمعيات (تُعاضاً بتجربة مؤسسة PerMicro الإيطالية) ... على مستوى المناطق المحلية، للاستعانة بها في التدريب وتعزيز عملية المرافقة الدورية لأصحاب المشاريع وتقييم مساراتهم خاصة في السنوات الثلاثة الأولى للمشروع؛ وكذا الجهات العلمية كالجامعات ومخابر البحث لتعزيز ثقافة ريادة الأعمال وتوجيه ومرافقة الخريجين. كما يُمكن فتح المجال للمقاولين الرائدین في مختلف القطاعات المُموّلة والاستفادة منهم في تدريب وتأطير وتوجيه وإثراء مهارات صغار المقاولين الناشطين في نفس مجالهم؛ وذلك من خلال تحديد قائمة من أصحاب الخبرة في كل مجال من المجالات المحددة على مستوى كل ولاية، بحيث يتم تحديدهم وفق معايير معينة (سنوات الخبرة، جودة المنتوجات، ...) على أن يستفيد هؤلاء المُدرّبون من بعض الامتيازات (أجر التدريب، تخفيضات أو إعفاءات جبائية، ...)
- انتهاز أساليب تدريبية ناجعة أخرى كأسلوب "تدريب النّدّ للنّدّ" (أو "التدريب بواسطة الأقران")؛ وذلك من خلال إقامة المؤسسات المُقدّمة للتمويل الأصغر علاقاتٍ مع مثيلاتها لتبادل أفضل الممارسات والتنسيق فيما بينها، ويمكن الاستفادة في هذا الإطار من التجربة الإيطالية؛
- ضرورة الاهتمام بتطبيق واعتماد المرافقة الفنية؛ وذلك بإدراج مرافقين فنيين متخصصين حسب مجالات تمويل المشروعات، تتخصص بمرافقة حاملي المشاريع خاصة في المراحل الأولى من انطلاق مشاريعهم، بدءاً بتعليم كيفية إعداد دراسات جدوى دقيقة، وتزويدهم بمختلف أبجديات الدخول للمجال كنقاط شراء المواد الأولية اللازمة، وبعض الطرق الناجعة أو المبتكرة في تسيير المشروعات

* انظر: الملحق رقم 07.

التي تخص ذلك المجال، بالإضافة إلى حصر مختلف المخاطر والعراقيل المُتوقَّع مواجهتها في تنفيذ أفكار المشاريع، وكذا ما يسمى بالمرافقة الإعلامية والتي تتجسّد في كيفية التسويق والترويج لمنتجاتهم؛ ويُمكن الاستفادة في ذلك من تجربة بنك الأسرة السوداني؛

- ضرورة استحداث هيئة أو مركز أو قسم معين على مستوى "المركز الوطني للتدريب وريادة الأعمال" المُقترح؛ يتكفّل بخلق الروابط بين المشروعات الصغيرة والكبيرة والتنسيق بينها في إطار ما يسمى بعقود المناولة، وتدعيمه بآليات الرقمنة التي تُسهّل تنظيم وتبويب تلك المؤسسات حسب كل ولاية، وهذا لضمان التسويق الصحيح والفعال لمنتجات المشروعات الصغيرة حسب احتياجات المشروعات الكبيرة؛

- استخدام أنماط تمويل جديدة كالتمويل الجماعي، وتمويل المشروعات العائلية؛ تمثلاً بالتجربتين "بنك غرامين" ببغلايش و"مؤسسة PerMicro" بإيطاليا على التوالي. بالإضافة إلى اعتماد نماذج مبتكرة لتنظيم عمل المشروعات الصغيرة خاصةً على المستوى المحلي، ونقترح في هذا الشأن تشكيل مجتمعات محلية قطاعية؛ أي العمل على تشكيل مجتمعات تخصّ كل قطاع من القطاعات المموّلة من قبل مؤسسات الدعم، وتُورّع تلك المجتمعات القطاعية على المستوى المحلي حسب المقوّمات الاستثمارية لكل منطقة محلية (مستوى بلدي أو ولائي) من أجل تنمية روح المنافسة نحو تعزيز الجودة وزيادة المردودية، والارتقاء إلى التصدير. يُمكن الاستفادة في إطار ذلك من الشراكات مع إيطاليا ومحاولة نقل تجربتها فيما يخص نموذج "مناطق النشاطات المُصغّرة" (les Micro Zones d'Activités ou les Districts Industriels).

في الأخير، نأمل أن نكون قد وُفقنا ولو بقليل في إنجاز هذه الدراسة وتحقيق مبتغاها فيما يخص تعميق الفهم، وإثراء التحليل ضمن منهج علمي سليم، والإحاطة بمختلف جوانب مجال التمويل الأصغر وكيفية تفعيل دوره لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية الرائدة.

ثالثاً: آفاق الدراسة

في ختام هذه الدراسة وانطلاقاً ممّا تمّ التوصل إليه، يُمكن تحديد بعض الفجوات البحثية وكذا اقتراح مواضيع نرى أنّه من المهمّ دراستها والتطرق لها في هذا المجال، نذكر منها ما يلي:

- دراسة ومعالجة الأسباب وراء العدد الهائل لحالات الشطب والانسحاب والتي تُضَيِّع فرصاً على الاقتصاد الوطني الجزائري وأصحابها بعدما عزموا على الولوج لهذا القطاع؛ على سبيل المثال لا الحصر، يمكن دراسة مشكلة ثقل الإجراءات الإدارية والبيروقراطية وأثرها على سلوك أو استمرارية

وصمود حامل المشروع خاصة في المراحل الأولى للمشروع، فقد لاحظنا أن العديد من حاملي المشاريع يتراجع ويسحب طلب استفادته من التمويل؛ جراء الإجراءات الإدارية المعقدة التي تثقل كاهله وتحّد من طموحه وإرادته، فضلاً عن مختلف الظروف التي يعيشها أحجمها البطالة، في حين يُكمل البعض ويتوعد بعدم تسديد القرض؛

- البحث في آليات تفعيل دور التمويل الأصغر على ضوء الاستفادة من دروس أزمات التمويل الأصغر الدولية، من أبرزها: * أزمة التمويل الأصغر بالمغرب "أزمة عدم السداد" سنة 2007، بالإضافة إلى العديد من الأزمات الدولية الأخرى: كأزمة التمويل الأصغر في باكستان، البونة والهرسك، بوليفيا، أزمة التمويل الأصغر بولاية أندرا براديش (Andra Pradesh) بالهند، أزمة كريشنا (Krishna) للتمويل الأصغر بالهند، ... ؛
- يمكن النظر أيضاً بشأن دراسة مؤشرات أخرى لقياس فعالية أداء التمويل الأصغر والتمكن من تقييمه.

* ارجع: الجدول 05 : الأحداث الرئيسية في التطور التاريخي للتمويل الأصغر، ص. 65.

قائمة المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: قائمة المصادر

1. إبراهيم أنيس وآخرون: المعجم الوسيطن مجّع اللغة العربية-مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، 2004.
2. محمد بشير عليّة: القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.
3. وضاح زيتون: المعجم السياسي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2010.

ثانياً: قائمة المراجع

(1) المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

1. أحمد محيي خلف صقر: المحددات الاجتماعية و الاقتصادية للتخطيط بالمشاركة في تنمية المجتمع المحلي و العالمي-دراسة تحليلية ميدانية لدول هولندا، استراليا، إندونيسيا، تنزانيا، مصر-، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2019.
2. حبشي لزرق: الجوانب النظرية والتطبيقية للإدارة المحلية في الجزائر، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2019.
3. حنان عبد القادر محمد خليفة: التخطيط الإقليمي ودوره في التنمية المحلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2016.
4. سمير محمد عبد الوهاب: التكامل بين الأجهزة الحكومية والإدارات المحلية والبلديات-خيارات وتوجهات، إدارة التغيير في الإدارات المحلية والبلديات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2011.
5. شهدان عادل الغرابوي: تمويل المشروعات الصغيرة كعنصر فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وآليات مكافحة البطالة ودورها في التشغيل في الدول العربية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2020.
6. عادل عبد العزيز الفكي: قضايا الاقتصاد السوداني المعاصر، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة-مصر، 2017.

7. عبد الرحيم رحموني: القضايا العربية المعاصرة: الرهانات والتحديات، مركز الكتاب الأكاديمي، 2019.
8. عبد المطلب عبد الحميد: التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، 2001.
9. عثمان محمد غنيم: التنمية المكانية: دراسة في المفهوم والمضمون والنظريات، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط 1، 2017.
10. علاء عباس، محمد السلامي: ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية- مصر، 2015.
11. علي خطار شنتاوي: الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، 2001.
12. عمران عبد الحكيم: اقتصاديات التمويل الأصغر: المفاهيم والمبادئ-التجارب الدولية والمحلية، ألفا للوثائق، 2020.
13. مجموعة من الخبراء: التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2008.
14. محمد كامل البطريق: مناهج خدمة المجتمع، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، 1967.
15. منى جميل سلام، مصطفى محمد علي: التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2014.
16. ناجي الشهاوي: الإعلام وتنمية المجتمع المحلي، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع-دسوق، مصر، 2015.
17. نائل عبد الحافظ العواملة: إدارة التنمية: الأسس-النظريات-التطبيقات العملية، دار زهران، عمان-الأردن، 2010.
18. نور الدين حاروش وآخرون: الخدمة العمومية المحلية كمؤشر للتنمية المستدامة، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
19. هايل عبد المولى طشطوش: المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012.

ب- الأطروحات

1. أمال بعبط: برامج المرافقة المقاولاتية في الجزائر -واقع وآفاق-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة-الجزائر، 2016-2017.
2. عمران عبد الحكيم: تقييم تجربة بنك غرامين وأساليب تطويعها وتطبيقها في الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2015-2016.

ج- المقالات العلمية

1. إسماعيل جوامع، فايزة بركات: تفعيل مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في التنمية "تجربة الجزائر"، مجلة البحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 10، 2010.
2. سي فضيل الحاج وآخرون: إشكالية التنمية المحلية-المقومات والمعوقات، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد 9، جانفي 2017.
3. صالح صالح: أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، سطيف- الجزائر، 2004.
4. عبد الله علي محمد بابكر: البعد التنموي للتمويل الأصغر الإسلامي: تجربة إنارة قري محلية شرق سنار (السودان) نموذجاً، المجلة الدولية للمالية الريادية، المجلد 4، العدد 1، جانفي 2021.
5. عبده مختار، عبد الحليم حاجي: تقييم تجربة التمويل الأصغر في السودان، مجلة الابتكار والتنمية الصناعية، المجلد 2، العدد 2، جوان 2019.
6. محمد صلاح: أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور -دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2010-2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 12، 2012.
7. مطاي عبد القادر وآخرون: التمويل الأصغر في الجزائر ... الواقع والمأمول-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرّ ANGEM، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 3، مارس 2018.
8. نور الدين حروش، ربيعة حروش: التنمية المحلية في الجزائر بين نمطية البرامج وخصوصيات الأقاليم، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 2، جامعة عمار ثليجي- الأغواط، 2021.
9. هدى بن محمد: عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جانفي 2020.

10. هدى دياب أحمد صالح: تقييم تجربة بنك الأسرة في منح التمويل الأصغر دراسة ميدانية تحليلية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 3، جوان 2015.

11. وهيبة بن ناصر: التمويل المحلي ودوره في عملية التنمية المحلية، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد السادس، 1 جوان 2013.

12. يوسف الفكي عبد الكريم: تجربة مصرف الفقراء، مجلة "Sciences Technologies & Development"، الوكالة الوطنية للتنمية والبحث الجامعي (ANDRU)، العدد 3، 2008.

د- المداخلات العلمية

1. سليمان ناصر: التمويل قصير الأجل وتطبيقاته في البنوك الإسلامية نموذج الخصم والاعتماد المستندي، ورقة مقدّمة ضمن أعمال الملتقى الوطني حول: "المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة: منافسة-مخاطر وتقنيات"، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل-الجزائر، يومي: 7، 6 جوان 2005.

2. عبد الله بن منصور، عبد الحكيم بزواوية: صندوق الزكاة الجزائري كآلية لمعالجة ظاهرة الفقر، ورقة مُقدّمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقس-تونس، أيام: 27، 28، 29 جوان، 2013.

3. عمران عبد الحكيم: تقييم تجربة بنك البركة الجزائري في مجال التمويل المتناهي الصغر الإسلامي، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 2، العدد 4، 2017.

4. — عمران عبد الحكيم: مساهمة برامج التمويل الأصغر في تحقيق الأهداف التنموية للألفية الثالثة، ورقة مقدّمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقس-تونس، المنعقد في: 27، 28، 29 جوان 2013.

5. مغني ناصر: القرض المصغر كإستراتيجية لخلق مناصب شغل في الجزائر، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة-الجزائر، يومي: 15، 16 نوفمبر 2011.

6. مفيد عبد اللاوي، ناجية صالحي: استراتيجيات التمويل متناهي الصغر الإسلامي في الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة صندوق الزكاة بالجزائر، ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول: المالية الإسلامية، جامعة صفاقس-تونس، أيام: 27، 28، 29 جوان 2013.

هـ - المحاضرات والمقابلات الشخصية

1. الحبيب كشيدة الدرويش: القيادة وتنمية المجتمعات المحلية، محاضرات عن بعد لمقياس علم الاجتماع -المستوى الثامن-، جامعة الملك فيصل، السعودية، 2015.
2. مقابلة مع أحد موظفي فرع بنك البركة ببرج بوعرييج، يوم: 22 ماي 2022.

و- مراسيم وقوانين ولوائح

1. المرسوم التنفيذي رقم 15-205، المؤرخ في 27 جويلية 2015، المتضمن تحديد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 1413-302 الذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمار العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41، الصادرة بتاريخ: 29 جويلية 2015.
2. المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، الصادرة بتاريخ 07 جويلية 1994.
3. لائحة تنظيم عمل مؤسسات التمويل الأصغر لسنة 2011، بنك السودان المركزي.
4. المرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 09 جوان 1998، المتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 42، الصادرة بتاريخ 14 جوان 1998.
5. المرسوم التنفيذي رقم 93-06 المؤرخ في 2 جانفي 1993، والمتضمن تحديد كفاءات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-066 بعنوان "الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، الصادرة بتاريخ 6 جانفي 1993.
6. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 52، الصادرة بتاريخ 11 سبتمبر 1996.
7. المرسوم التنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007 المعدل والمتّم للمرسوم التنفيذي رقم 97-140 المؤرخ في 30 أبريل 1997 المتضمن تحديد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70، الصادرة بتاريخ 5 نوفمبر 2007.

8. المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، يُعَدِّل وَيُتَمِّم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي ويُغَيِّر تسميتها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2020.
9. المرسوم التنفيذي رقم 20-330 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، المُعَدِّل والمُتَمِّم للمرسوم التنفيذي رقم 98-200 المؤرخ في 09 جوان 1998 والمتضمن إحداث صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوو المشاريع وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2020.
10. القانون رقم 21-16 المؤرخ في 30 ديسمبر 2021، المتضمن قانون المالية لسنة 2022، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 100، الصادرة بتاريخ 30 ديسمبر 2021.
11. المرسوم التنفيذي رقم 04-03 المؤرخ في 03 جانفي 2004، المُتَمِّم إحداث صندوق الكفالة المُشتركة لضمان أخطار قروض البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين (30) وخمسين (50) سنة وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 3، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2004.
12. المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6، الصادرة بتاريخ 25 جانفي 2004.
13. المرسوم التنفيذي رقم 04-16 المؤرخ في 22 جانفي 2004 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6، الصادرة بتاريخ 25 جانفي 2004.
- ز - تقارير ودراسات
1. إحصائيات مديرية الأوقاف والزكاة والحج والعمرة، وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.
2. بنك السودان المركزي لعام 2021: الفصل الرابع "المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية للعام 2021".
3. تقرير منظومة الأمم المتحدة السنوي، الجزائر، 2020.
4. جوديث براندسما، رفيقة شوالي: إنجاح التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي.

5. جوديث براندسما، رورنس هارت: تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، معهد البنك الدولي.
6. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP): الإرشادات المنقّح عليها بشأن التمويل الأصغر - المبادئ التوجيهية المتعلقة بتنظيم التمويل الأصغر والإشراف عليه-، واشنطن-الولايات المتحدة الأمريكية، 2003.
7. المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP): مذكرة مناقشة مركزة، ، تقرير رقم 39، أكتوبر 2006، متاح على الموقع:
<https://documents1.worldbank.org/curated/fr/128201468182640181/pdf/384140ARABIC0FocusNote13901PUBLIC1.pdf>
8. هبة عبد المنعم وآخرون: النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، صندوق النقد الدولي، 2019.
9. — هبة عبد المنعم وآخرون: موجز سياسات مايو 2022: واقع وآفاق قطاع التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، العدد 29، 2022.
- ح-جرائد وبرامج إعلامية ونشاطات علمية إلكترونية
1. إسحاق خرشي "خبير اقتصادي و متخصص في إدارة الأعمال والمقاولاتية بالجزائر"، تدخل ضمن الحصة الإذاعية "إصدارات"، يوم 30 مارس 2021.
2. — إسحاق خرشي: دخول مئات المشاريع حيز الاستغلال بعد رفع العراقيل عنها ... إقلاع جديد للاقتصاد الوطني، تدخل ضمن حصة تساؤلات، قناة النهار الجزائرية، يوم: 5 ماي 2022، تاريخ الاطلاع: 6 ماي 2022.
3. — إسحاق خرشي، تدخل ضمن نشرة الأخبار، المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، 26 ماي 2022.
4. عبد الحكيم قماز: بنك البركة يُقدّم خدمات مصرفية ومالية موافقة للشريعة والقانون، جريدة الخبر، العدد 9762، 14 جانفي 2021.
5. يوسف مكوار: رقمنة التمويل الأصغر، مداخلة ضمن الندوة الإلكترونية حول: رقمنة التمويل الأصغر في العالم العربي-تجارب من الأردن وتونس واليمن، 19 ماي 2022، على الساعة 13 بتوقيت غرينيتش. منشور على قناة "بوابة FinDev" على اليوتيوب، على الموقع الالكتروني: <https://youtu.be/SBdyD1r6gSg>

(2) المراجع باللغة الأجنبية

a. Books

1. Alex Counts : Small Loans, Big Dreams-How Nobel Prize Winner Muhammad Yunus and Microfinance are changing the world, John Wiley & Sons, Inc., 2008.
2. Andy Pike et al : Local and Regional Development, Routledge, London and New York, 2nd edition, 2017.
3. Bartlett, W., Maleković, S., & Monastiriotis, V. Decentralization and Local Development in South East Europe, Palgrave Macmillan, 2013.
4. Boyé, Sébastien, Jérémy, HADJENBERG et Christine, POURSAT : Le guide de la microfinance : Microcrédit et épargne pour le développement, Paris, Éditions d'Organisation, 2006.
5. Christopher Gan , Gilbert V. Nartea, and Judy Li Xia : An Overview of Microfinance, Microfinance in Asia, World Scientific Publishing Company, Singapore, 2017.
6. Katar Singh : Rural Development : principles, policies and management, SAGE Publications India Pvt Ltd, India, 3rd edition, 2009.
7. Mario La Torre and Gianfranco A. Vento : Microfinance, Palgrave Macmillan Publisher, New York, 2006.
8. Mathias Spaliviero et al : The Spatial Development Framework to facilitate urban management in countries with weak planning systems, International Planning Studies, Informa UK Limited, 2019.
9. Nadiya Marakkath : Sustainability of Indian Micro- nance Institutions : A Mixed Methods Approach, Springer India, 2014.
10. Nadiya Marakkath : Sustainability of Indian Micro- nance Institutions : A Mixed Methods Approach, Springer, India, 2014.
11. Nicolas Blondeau : La microfinance : un outil de développement durable, Etudes, 9(405), 2006.
12. Peter Fanconi and Patrick Scheurle : Small money-Big impact : Fighting poverty with Microfinance, Wiley, New York, 2017.
13. Philip Mader : The Political Economy of Microfinance : Financialising Poverty, Palgrave Macmillan, 2015.
14. Philipp M. Becker : Investing in Microfinance : Integrating new asset classes into an asset allocation framework applying scenario methodology, Gabler Verlag, 2010
15. Rhonda Philips and Robert H. Pittman : An Introduction to Community Development, Routledge Taylor & Francis, London and New York, 2009.
16. Richard Wooten : Money, capacity and planning are key ingredients to good neighborhood development, Michigan State University Extension, December 19, 2012.
17. Robert O. Zdenek & Dee Walsh : Navigating Community Development : Harnessing comparative advantages to create strategic partnerships, Palgrave Macmillan, 2017.
18. Sébastien Boyé et autres : Le guide de la Microfinance Microcrédit et épargne pour le développement ,éditions d'organisation, Paris, 2006.

b. Theses

1. Bediako Kwasi : The Contribution of Microfinance to the Development of Small-scale Poultry Industry in the Dormaa Municipality , a Thesis submitted to the school of Graduate Studies, Kwame Nkrumah University of Science and Technology in partial fulfillment for the requirements for the degree of Master of Science Development Policy and Planning, June 2013.
2. Helen Theodoropoulos : Local Development and Indicators for Rural Development, PhD thesis in economics, C.R.E.S-Centro Ricerche Economico-Sociali-s.r.l., Riva Bartolini-Udine-Italy, 1995.
3. Marie-Grâce Ikirezi Ngabonzima : Le rôle de la microfinance dans l'autonomisation et la participation active des femmes au développement local au Rwanda, mémoire de maîtrise, Université du Québec à Rimouski, Septembre 2009.
4. Maritina Drasarova : Transformation of FINCA Programs into Micro-banks and Influence of the NGOs in Mexico, Ph.D. Thesis, CZECH University of life sciences, Prague, 2016.
5. Mor Gassama : Microfinance et Développement Local : Le cas du Sénégal, Thèse de Doctorat en Sciences Economiques, l' Université Paris-Dauphine, France, 2011.
6. Xia Li : An empirical analysis of microcredit on China rural household, Ph.D Thesis in Finance, Lincoln University, New Zealand, 2010.

c. Articles

1. Asma Aribi, Ahmed Benguettaf : Microfinance Institutions Governance : The right track from from microfinance towards local development-Bank Rakyat Malaysia as an Evidence-, Al Amir Abdul Qader Journal of Islamic Sciences, Canstantine-Algeria, 36(1), May 5 th, 2022.
2. Campbell Catherine and Jovchelovitch Sandra : Health, community and development : towards a social psychology of participation. Journal of community and applied social psychology, 10 (4), 2000.
3. Ficawoyi Donou-Adonsou, Kevin Sylwester : Financial development and poverty reduction in developing countries: New evidence from banks and microfinance institutions, Review of Development Finance, 6(1), 2016.
4. Gary M. Collier, Christopher Dunford and Warner Woodworth : WHERE TO MICROFINANCE?, International Journal of Economic Development, 1 (1), Southern Public Administration Education Foundation, Inc., 1999.
5. Jean-François Maystadt : Microfinance au Nord : Un effet de mode importé du Sud ?, Mondes en développement , Vol.2, N° 126, Boeck Supérieur, 2004.
6. Juliana Siwale, Cécile Godfoid : Digitising microfinance : on the route to losing the traditional "human face" of microfinance institutions, Oxford Development Studies, 50(2), Routledge, 2021.
7. Mariam Sangaré : Introduction à la microfinance, Essachess-Journal for Communication Studies, V.1, N.1, 2008.
8. Nait Merzoug et Kouadria Nouredine, Amara Fatah : Gouvernance urbaine et développement local en Algérie. Quels enjeux pour les métropoles régionales ? Cas d'Annaba, revue des sciences humaines, université Mohamed Kheider Biskra, N°24, mars 2012.

9. Peter Garrity, Christopher Martin : Developing a microfinance model to break the cycle of poverty, Business Horizons, Elsevier, vol. 61(6), 2018
10. van Rooyen, C., Stewart, R., de Wet, T. : The impact of microfinance in Sub-Saharan Africa : a systematic review of the evidence, World Dev, 40 (11), 2012.
11. Zulfukar Aytac Kisman and Izzet Tasar : The key elements of local development, Procedia Economics and Finance, Volume 15, 2014.

d. Conference Papers

1. A survey on : Women's Entrepreneurship and Innovation, United Nations Conference on Trade and Development, New York and Geneva, 2014.
2. Andrea Limone, Edoardo Scalco : Financial Inclusion of refugees and Migrants in Italy, Refugees Working Group Webinar, 11 May 2017. Available on the site : <https://sptf.info/images/Refugee-WG-PerMicro-and-Microfinanza-financial-inclusion-of-refugees-in-Italy.pdf>.

e. Reports and Studies

1. Alison Gilchrist : Community work in the UK-a continuing journey, December 2005, available on the site : https://www.changesfoundations.net/wp-content/uploads/2012/02/ACW-Talking-Point-CD-in-the-UK-revised-Dec.05_.pdf.
2. Annual Report PerMicro, 2018, Italy.
3. Ashley Hubra and Rida Zaidi : Impact of government regulation on Microfinance, prepared for the World Development report 2005 : Improving the investment climate for growth and poverty reduction, Washington, 2005.
4. Baromètre de la finance à impact 2021 : Financer les Transitions Sociales et Environnementales, 1 ère Edition, Convergences, Paris-France, Aout 2021.
5. Bulletin d'information statistique de la PME N° 19, Ministère de l'Industrie, l'Algérie, Aout 2012.
6. Bulletin d'information statistique de la PME N° 23, Ministère de l'Industrie, l'Algérie, Décembre 2013.
7. Bulletin d'information statistique de la PME N° 27, Ministère de l'Industrie, l'Algérie, Septembre 2015.
8. Bulletin d'information statistique de la PME N° 31, Ministère de l'Industrie, l'Algérie, Novembre 2017.
9. Bulletin d'information statistique de la PME N° 35, Ministère de l'Industrie, l'Algérie, Novembre 2019.
10. Bulletin d'information statistique de la PME N° 37, Ministère de l'industrie, l'Algérie, Novembre 2021.
11. Bulletin d'information statistique de la PME N° 39, Ministère de l'Industrie, l'Algérie, Novembre 2021.
12. CGAP and AFD report : Microfinance in Algeria Opportunities and Challenges, June 2006.

13. CGAP report : Commercialization and mission drift : The transformation of Microfinance in Latin America, occasional paper N° 5, January 2001.
14. CGAP report : Digitization in microfinance-case studies of pathways to success, october 2021.
15. CGAP : Au-delà des bonnes intentions : Évaluation des la performance sociale des institutions de micro finance, 2007.
16. CGAP : Good practice guidelines for funders of microfinance : Microfinance consensus guidelines, 2 nd edition, October 2006.
17. CGAP : L’impact de la microfinance, Note sur la microfinance, N° 13, Juillet 2003.
18. Christen RP, Rhyne E, Vogel R, McKean C : Maximizing the outreach of microenterprise finance: an analysis of successful microfinance programs. U.S. Agency for International Development (USAID) Program and Operations Assessment Report No. 10. Washington, DC, 1995.
19. Commission of the European Communities : Green Paper-Promoting a European framework for Corporate Social Responsibility, 366, 2001, available on the site : <https://ec.europa.eu/transparency/regdoc/index.cfm?fuseaction=list&coteId=1&year=2001&number=366&language=fr>.
20. Convergences : Baromètre de la microfinance, 10 éme édition, 2019.
21. Gregory S. Taylor : What is community development ?, AgriLIFE Extension, Texas A&M System, D-1449, April 2009, available on the site : <https://core.ac.uk/download/pdf/147130639.pdf>.
22. Hudon Marek : Should Access to Credit be a Right ?, CEB (Center Emile Bernheim for business studies) working paper N° 07/008 , BELGIUM, 2007.
23. Impact Finance Barometer 2021 : Financing Social and Environmental transitions, 1 st Edition, Convergences, 2021.
19. Lapenu, Cécile et Carine Reboul. De la stratégie sociale à l’impact : comment les études d’impact ?, CERISE , Document de travail n°2, 2006, available on the site : www.cerisemicrofinance.org .
24. Microfinance Barometer 2019 : A Look Back at the Trends in Microfinance, 10 th Edition, Convergences, 2019.
25. Microfinance Barometer 2018 : Microfinance and Profitabilities, 9 th Edition, Convergences, 2018.
26. Ministère de l’industrie, de la PME et de la promotion de l’investissement : Rapport sur le développement local N°2, 2011.
27. PerMicro : BILANCIO DI SOSTENIBILITÀ 2021 : il microcredito in italia, 2021.
28. RBI report : Task Force on Supportive Policy and Regulatory Framework for Micro Finance in India, December 2nd, 1999, available on the site : https://rbi.org.in/scripts/BS_ViewBulletin.aspx?Id=1347 .
29. Simon Harger-Forde : Community Development Evaluation Measures : Indicators of Success, Community Waitakere, Auckland, New Zeland, August 2012.
30. Sommet de Montréal : Le développement local, 2002.
31. The Annual Report of Grameen Bank 2020, available on Grameen Bank Official Website : <https://www.grameenbank.org> .

32. United Nation Educational, Scientific and Cultural Organization : The definition of Community Development, Unesco working paper for ACC working group on Community Development N°3, Paris, 22 June 1956, available on the site : <https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000179726>
33. World Bank : Rural Development, report N° 10272, February 1975, available on the site : <http://documents1.worldbank.org/curated/en/522641468766236215/pdf/multi0page.pdf> .
34. World Bank : Rural Development, Report N° 10272, February 1975.

(3) المواقع الإلكترونية

1. الشركات العائلية في إيطاليا: جهود لا تعرف الكلل غايتها الإبداع والاستمرارية، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.familybusinessarabia.com/efforts-towards-innovation-longevity/> ، تاريخ النشر: 28 جوان 2016.
2. الموقع الرسمي لـ PerMicro : <https://www.Permicro.it> .
3. الموقع الرسمي لبنك البركة الجزائري: <https://www.albaraka-bank.dz> .
4. الموقع الرسمي لبنك السودان المركزي: <https://cbos.gov.sd> .
5. الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: www.cnac.dz .
6. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: www.angem.dz .
7. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: www.anade.dz .
8. الموقع الرسمي لوزارة السياحة والصناعة التقليدية: <https://www.mta.gov.dz> .
9. الموقع الرسمي لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي: <https://www.mtess.gov.dz> .
10. تجميد دعم صندوق ترقية الصناعات التقليدية للحرفيين، الشروق، متاح على الموقع: <http://www.echoroukonline.com> .
11. عمرو خفاجي: ما بعد التمويل متناهي الصغر: كيف يمكن للتمويل أن يدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر؟، حلول للسياسات البديلة، تاريخ النشر: 27 ماي 2021، متاح على الموقع: <https://aps.aucegypt.edu/ar/articles/694/beyond-microfinance-how-can-finance-support-social-and-economic-development-in-egypt> .
12. فضاء مخصص للشباب أصحاب المشاريع، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، متاح على الموقع: <https://promoteur.anade.dz> .

13. لمياء حسن: ماهو التمويل وأنواعه؟، صفحة رواد الأعمال، 4 ماي 2020، متاح على الموقع:
<https://www.rowadalaamal.com/%D9%85%D8%A7-%D9%87%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D9%88%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9%D9%87%D8%9F>
14. منشورات الديوان الوطني للإحصائيات، مُتاحة على الموقع: <https://www.ons.dz>
15. منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، مُتاحة على الموقع: <https://www.marw.dz>
16. Edoardo Secchi : Pourquoi les districts industriels jouent un rôle majeur dans l'économie Italienne, La Tribune Partageons l'Economie, publié le : 18 Aout 2021, disponible sur le site : https://l.facebook.com/l.php?u=https%3A%2F%2Fwww.latribune.fr%2Fopinions%2Ftribunes%2Fpourquoi-les-districts-industriels-jouent-un-role-majeur-dans-l-economie-italienne-890796.html%3Famp%3D1%26fbclid%3DIwAR1ax7OiM-QUkNiAR_wqQkteF52iXttsS3G0DvPLd_3YPGzMhcPQ3AvPTn0&h=AT13dKtKnpFshf4a5dnIw9KG-XgyeSBTahn5Nc_tNkntz7TZfSTeQmjusdAziVNibd_SHaNpXr2ifjNOPKjaODGzcgw_8I3ck55juS1rhpWQiEJzdvoYHCx-jtoEPuixgmP9nQ
17. Grameen Family Companies, Yunus&Shiiki Social Business Research Center, available on the site : <http://en.sbrc.kyushu-u.ac.jp/117328.html> .
18. Hina Kaynat : Objectives of Community Development, available on site : <https://fr.slideshare.net/HinaKaynat/objectives-of-community-development> , published on: December 3rd, 2019.
19. International Labour Office (ILO) : Local Development Strategies, Geneva, available on the site : https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_policy/documents/publication/wcms_210470.pdf .
20. Microfinance and Social Impact in Italy, European Investment Bank, available on the site : <https://institute.eib.org/2017/12/microfinance-and-social-impact-in-italy/> .
21. OECD : Corporate Social Responsibility : Partners for Progress, published on: October 15th, 2001, available on the site : <https://www.oecd.org/corporate/corporatesocialresponsibilitypartnersforprogress.htm> .
22. Total number of active microcredit recipients for either business or personal in Italy from 2012 to 2019, Statista, 2020, available on the site : <https://www.statista.com/statistics/427878/italy-active-microloans-recipients-number/> .

الملاحق

الملحق 01:

مؤشرات قياس التنمية المحلية المعتمدة من قبل وكالة "Innovate Change"

#	Indicator	Source
Advocacy or Policy Issue Related Work		
1.	Number of mutually-beneficial relationships with other organisations or individuals who support or participate in an advocacy strategy, activity, or project <i>Consideration: Could also be "Quality of mutually-beneficial relationships..."</i>	Coffman, J. 2011. "Examples of Advocacy Interim Outcomes" in <i>Advocacy Evaluation Update</i> , issue 11. Centre for Evaluation Innovation: Washington.
2.	The ability of a community development organisation to lead, adapt, manage, and technically implement an advocacy strategy/activity/project <i>Consideration: How do you assess 'ability'?</i>	
3.	Number of individuals or groups co-ordinating their work and acting together <i>Consideration: What would the data source be?</i>	
4.	Number of previously unengaged individuals who take action in support of an issue, activity, project or position <i>Consideration: What would the data source be?</i>	
5.	Number of high-profile individuals who adopt an issue and publicly advocate for it <i>Consideration: What would the data source be?</i>	
6.	Increase in the number of individuals who can be counted on for sustained advocacy or action on an issue <i>Consideration: What would the data source be?</i>	
7.	Quantity and/or quality of coverage generated in print, broadcast, or electronic media <i>Consideration: What is 'quality coverage'?</i>	
8.	The community development organisation is identified as a credible organisation to lead a campaign or advocacy project or issue	Adapted from Coffman, 2011
9.	Quantity and/or quality of online discussion and social media interaction <i>Consideration: What is 'quality online discussion or interaction'?</i>	
10.	Changes in how an issue is presented, discussed,	Coffman, J. 2011.

	or perceived.	"Examples of Advocacy Interim Outcomes" In <i>Advocacy Evaluation Update</i> , issue 11. Centre for Evaluation Innovation: Washington.
11.	Community members' or community organisations' recognition that a problem exists	
12.	Willingness of a target audience (e.g. community members) to act in support of an issue or policy proposal	Adapted from Coffman, 2011
13.	Willingness of local boards and/or local council to act in support of an issue or policy proposal raised by the community development organisation	
14.	Changes in awareness on a particular issue	Reisman, J., Gienapp, A. and Stachowiak, S. 2007. <i>A Guide to Measuring Advocacy and Policy</i> . The Annie E. Casey Foundation: Maryland.
15.	Increased agreement on the definition of a problem <i>Consideration: Need indicators of agreement, e.g. common language used increasingly</i>	
16.	Increased engagement on an issue or problem <i>Consideration: Need indicators of engagement (e.g. more engagement on social media, more people attending hui, etc)</i>	
17.	Changes in public behaviour <i>Consideration: Will need to be more specific depending on the behaviour the community development organisation is seeking to change with what audience</i>	
18.	Increased number of partners supporting an issue	
19.	Improved alignment of partnership efforts (e.g. shared priorities, shared goals, common accountability system)	
20.	Strategic alliances with important partners (e.g. stronger or more powerful relationships and alliances)	
21.	Increased ability of coalitions working toward policy change to identify policy change process (e.g. venue of policy change, steps of policy change based on strong understanding of the issue and barriers, jurisdiction of policy change)	
22.	Increased level of actions taken by champions of an issue	
23.	Increased voter registration	
24.	Changes in voting behaviour	
25.	Increased breadth of partners supporting an issue (e.g. number of "unlikely allies" supporting an issue)	
26.	Increased media coverage (e.g. quantity, prioritisation, extent of coverage, variety of media "beats," message echoing)	

27.	Increased visibility of the campaign message (e.g. engagement in debate, presence of campaign message)	
28.	Improved social and physical conditions for community/community members (e.g., poverty, habitat, diversity, health, equality, democracy)	
29.	A policy the community development organisation has been working towards is adopted, implemented or enforced	Adapted from Reisman et al, 2007
30.	Improved strategic abilities of organisations involved with advocacy and policy work	Reisman, J., Gienapp, A. and Stachowiak, S. 2007. <i>A Guide to Measuring Advocacy and Policy</i> . The Annie E. Casey Foundation: Maryland.
31.	Improved capacity to communicate and promote advocacy messages of organisations involved with advocacy and policy work	
32.	Improved stability of organisations involved with advocacy and policy work	
Community Investment and Facilities		
33.	Number of new public or private funders or individuals who contribute funds or other resources for a local cause or project	Adapted from Coffman, 2011
34.	Level of funding or other resources for local causes or projects <i>Consideration: 'Other resources' need to be quantified</i>	
35.	Number of community members that find it <i>easy</i> or <i>very easy</i> to get to a local park or other green space in their city or local area	AC Neilson. 2010. <i>Quality of Life Survey 2010: Eight Cities Report</i> . AC Neilson: Wellington
36.	Number of community members that find it easy or very easy to get to a library in their city or local area	Adapted from AC Neilson, 2010
37.	Number of community members that find it easy or very easy to get to a swimming pool in their city or local area	
38.	Number of community members that find it easy or very easy to get to a recreation centre in their city or local area	
Health		
39.	Rate of General Practitioners per 100,000 people	Waitakere City Council, 2008. <i>The Community Outcomes for Waitakere City 2006-2009</i> . Waitakere City Council: Auckland.
40.	Number of people enrolled in a Primary Health Organisation (PHO)	
41.	<ul style="list-style-type: none"> ▪ Number of people reporting difficulty accessing primary care due to cost or health care <i>or</i> ▪ Number of people reporting difficulty accessing primary care due to local general practice register being full <i>or</i> 	

	▪ Number of people reporting difficulty accessing primary care due to difficulty getting to appointments	
42.	Percentage of resident who report good or very good health	
43.	Frequency of doing physical activity	AC Neilson. 2010. <i>Quality of Life Survey 2010: Eight Cities Report</i> . AC Neilson: Wellington
44.	Self rating of emotional wellbeing	
45.	Youth Fertility Rate	World Health Organization. 2011. <i>Indicator Code Book: World Health Statistics Indicators</i> . World Health Organization: Geneva.
46.	Annual number of births to women aged 15-19 years per 1,000 women	
47.	Adult Literacy Rate	
48.	Adult mortality rate (probability of dying between 15 to 60 years per 1000 population)	
49.	Age-standardized mortality rate (per 100 000 population)	
50.	Alcohol Consumption Rate	
51.	Exclusive breastfeeding under 6 months	
52.	Smoking rates	Ministry of Social Development. 2010. <i>2010: The Social Report: Te Pūrongo Oranga Tangata</i> . Ministry of Social Development: Wellington.
53.	Suicide rates	
Sector Capacity		
54.	Number of organisations working towards community development and strengthening in Waitakere	Adapted from Spellerberg, 2001
55.	Number of paid people engaged in those organisations	
56.	Number of unpaid people engaged in those organisations	
Community Capacity (including Employment, Education and Income)		
57.	Number of marae in the community	Spellerberg, A. 2001. <i>Framework for the Measurement of Social Capital in New Zealand</i> . Statistics NZ: Wellington.
58.	Number of people engaged in marae activities within the last 12 months	
59.	Number of sports groups in the community	
60.	Number of people engaged in sports group activities within the last 12 months	
61.	Number of arts groups in the community	
62.	Number of people engaged in arts group activities within the last 12 months	
63.	Number of cultural groups in the community	
64.	Number of people engaged in cultural group activities within the last 12 months	
65.	Number of church or religious groups in the community	
66.	Number of people engaged in church or religious	

	group activities within the last 12 months	
67.	Number of service organisations (e.g. Lions, Rotary) active in the community	
68.	Number of people regularly engaged with service organisations in the community	
69.	Number of community members that feel they have enough money from their total income to meet their everyday needs	AC Neilson. 2010. <i>Quality of Life Survey 2010: Eight Cities Report</i> . AC Neilson: Wellington
70.	The proportion of people living in households with real gross income less than 60 percent of the median household equivalised national gross income benchmarked at 2001	Ministry of Social Development. 2010. <i>2010: The Social Report: Te Pūrongo Oranga Tangata</i> . Ministry of Social Development: Wellington.
71.	The percentage of the population aged 15–64 years who are employed	
72.	Number of people aged 15 years and over who are not employed and who are actively seeking and available for paid work	
73.	The proportion of secondary school leavers who left school with a qualification at National Certificate of Educational Achievement (NCEA) Level 2 or above	
74.	The proportion of adults aged 25–64 years with an educational attainment of at least upper secondary school level (at least upper secondary school level includes any formal qualification at NCEA Level 1 (or its predecessor, School Certificate) or higher)	
75.	The proportion of new school entrants (Year 1 students) who had attended early childhood education services	
76.	Number of community members in a leadership role with a local community group	Simon Harger-Forde
Organisational Capacity		
77.	Level of staff retention	Simon Harger-Forde
78.	Level of staff and board member engagement in strategic issues and decision making	
79.	Level of key stakeholder engagement in issues of importance to the community development organisation	
80.	Level of community engagement with the community development organisation	
81.	Financial records in good order (according to external assessment)	
Safety		
82.	Level of safety of community members (self reported – e.g. How safe do you feel living in your local area?)	Triangle Consulting Social Enterprise. 2010. <i>Community Star Outcomes Evaluation Toolkit</i> . Triangle Consulting Social

		Enterprise: UK	
83.	Percentage of community members who think their area is a safe place to be	Waitakere City Council, 2008. <i>The Community Outcomes for Waitakere City 2006-2009</i> . Waitakere City Council: Auckland.	
84.	Percentage of people that view vandalism as a problem within their community over the last twelve months	AC Neilson. 2010. <i>Quality of Life Survey 2010: Eight Cities Report</i> . AC Neilson: Wellington.	
85.	Level of car thefts and/or damage to cars in the community		
86.	Percentage of people who perceive the presence of unsafe people as a problem in their area over the last twelve months		
87.	Percentage of people who perceive alcohol or drugs as a problem in their area over the last twelve months		
88.	Percentage of people feeling fairly safe or very safe in their home during the day		
89.	Percentage of people feeling fairly safe or very safe in their home after dark		
90.	Percentage of people feel fairly safe or very safe walking alone in their neighbourhood after dark		
91.	Percentage of people feel safe in their city centre during the day		
92.	Percentage of people feel safe in their city centre after dark		
93.	Percentage of people rated the safety of unsupervised children in their local area as very safe or fairly safe		
94.	Number of family violence incidents		Simon Harger-Forde (data collected by NZ Police)
Inclusion, Connection, Contribution and Sense of Community			
95.	The proportion of secondary school students aged 12–18 years who said they get enough time with their Mum and/or Dad most of the time		Ministry of Social Development. 2010. <i>2010: The Social Report: Te Pūrongo Oranga Tangata</i> . Ministry of Social Development: Wellington.
96.	Percentage of community members who have undertaken voluntary work in the past 12 months	Waitakere City Council, 2008. <i>The Community Outcomes for Waitakere City 2006-2009</i> . Waitakere City Council: Auckland.	
97.	Percentage of community members that feel a sense of community with others in their local neighbourhood		
98.	Percentage of community members that belong	AC Neilson. 2010.	

	to a network or group that is mostly based in the same local area	<i>Quality of Life Survey 2010: Eight Cities Report.</i> AC Neilson: Wellington.
99.	Level of community contact (self reported – e.g. How much contact do you have with people locally?)	Triangle Consulting Social Enterprise. 2010. <i>Community Star Outcomes Evaluation Toolkit.</i> Triangle Consulting Social Enterprise: UK
100.	Perceived level of community member influence (e.g. Do you feel you can influence what happens in your community)	
101.	Level of community involvement <i>Consideration: This would need an indicator/s – e.g. number of community groups engaged with locally</i>	
102.	Number of individuals who can be counted on for sustained involvement and contribution to a community project	Adapted from Coffman, 2011
103.	Percentage of community members that report having a positive outlook for the future of their community	Spellerberg, A. 2001. <i>Framework for the Measurement of Social Capital in New Zealand.</i> Statistics NZ: Wellington.
104.	Percentage of community members that report social contact with their neighbours in the last month	
105.	Percentage of community members that report borrowing something from their neighbours in the last 12 months	
106.	Percentage of community members that know the names of some elected members of the local council	
107.	The proportion of people aged 15 years and over who had been treated unfairly or had had something nasty done to them because of the group they belonged to or seemed to belong to (hereafter called discriminated against) in the past 12 months	Ministry of Social Development. 2010. <i>2010: The Social Report: Te Pūrongo Oranga Tangata.</i> Ministry of Social Development: Wellington.
108.	The proportion of people aged 18 years and over who perceived selected groups as being the targets of “some” or a “great deal” of discrimination	
109.	Percentage of young people that report that their community cares about their views	Simon Harger-Forde
110.	Percentage of young people that report having a positive outlook for the future of their community	Adapted from Spellerberg, 2001.
Social Support and Connectedness		
111.	The proportion of the population with telephone and internet access in the home	Ministry of Social Development. 2010. <i>2010: The Social Report: Te Pūrongo Oranga Tangata.</i> Ministry of

		Social Development: Wellington.
112.	Percentage of people who have someone to turn to for help if they were faced with a serious illness or injury, or needed emotional support during a difficult time	AC Neilson. 2010. <i>Quality of Life Survey 2010: Eight Cities Report.</i> AC Neilson: Wellington.
113.	Percentage of people that felt isolated or lonely over the past twelve months	
114.	Level of social network support (e.g. Do you have relatives or friends you can count on to help you whenever you need them?)	OECD. 2011. <i>How's Life?: Measuring well-being.</i> OECD Publishing: Paris.
115.	Frequency of social contact with friends or family	
116.	Time spent volunteering	
117.	Levels of trust in others – (people reporting that “most people can be trusted”)	
118.	Percentage of community members that enjoy living amongst the diversity of Waitakere	
119.	Percentage of community members who report that they would help a stranger	Spellerberg, A. 2001. <i>Framework for the Measurement of Social Capital in New Zealand.</i> Statistics NZ: Wellington.
120.	Percentage of community members that have a positive attitude towards caring	
121.	Percentage of community members that have a positive attitude towards co-operating	
122.	Percentage of community members that have a positive attitude towards tolerance	
123.	Percentage of community members that have donated to a local charity in the last twelve months	
124.	Likelihood of discussing problems with friends or family members	

الملحق 02:

نموذج اتفاقية الانخراط بين حامل المشروع وصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح
إياها الشباب ذوي المشاريع في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات الصغيرة

Fonds de Caution Mutuelle
De Garantie Risques / Crédits
Des Jeunes Promoteurs



صندوق الكفالة المشتركة
لضمان أخطار القروض
الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع

CONTRAT D'ADHESION

N° [REDACTED]

CREATION

Entre :

Le Fonds de Caution Mutuelle de Garantie Risque Crédit Jeunes Promoteur crée par le décret exécutif n° 98-200 du 06 Juin 1998 modifié et complété, ci après dénommé « Fonds » représenté par Monsieur : [REDACTED]
[REDACTED] Délégué Principal de la wilaya de [REDACTED] sis à : Cité [REDACTED]

D'une part

Et

Les soussignés

Nom : [REDACTED]

N° Dossier : [REDACTED]

Prénom : [REDACTED]

Adresse : [REDACTED]

N° pièce d'identité : CIN/N° [REDACTED] délivré le : [REDACTED]

Agissant en qualité (activité du souscripteur) :

[REDACTED]

Ci-après dénommer le souscripteur,

D'autre part

IL EST ARRETE ET CONVENU CE QUI SUIT :

Article 01 : Le souscripteur adhère au Fonds conformément l'article 7 du décret exécutif N°03-290 du 06 Septembre 2003.

Article 02 : Le taux de la cotisation est de 0,35 % annuellement sur le montant des sommes dues par le souscripteur dans le cadre du prêt bancaire.

Article 03 : Le montant du crédit accordé par l'agence bancaire : [REDACTED] est de : [REDACTED] DA.

La durée du crédit est fixée à 06 années et six mois, dont Dix-huit (18) mois de différé.

Article 04 : Le montant de la prime d'adhésion est fixé à [REDACTED] DA

Article 05 : Le souscripteur s'engage à verser le montant de la cotisation, après mobilisation du crédit bancaire par chèque de banque.

Article 06 : La garantie du « Fonds » prend effet à compter de la date de libération du crédit bancaire.

Article 07 : Le présent contrat prend effet à compter de la date de sa signature.

Fait à : [REDACTED] le : [REDACTED]

Le Délégué Principal

Le Souscripteur
Lu et approuvé

الملحق 03:

نموذج اتفاقية القروض الموجهة لحاملي المشاريع في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتنمية
المقاولاتية (ANADE)

تسمية البنك

المديرية الجهوية للاستغلال XXXX
وكالة XXXX

اتفاقية القروض الموجهة لحاملي المشاريع في إطار جهاز الوكالة
الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE

رقم
تم فيما بين الموقعين أدناه،

بنك XXXX، شركة ذات مساهمة برأسمال قدره XXXXXXX XXXX دج تلي تسمية "البنك" الكائن مقره
الرئيسي ب XXXX XXXX المقيد في السجل التجاري تحت رقم XX ب XXXXX الممثل من طرف السيد:
XXXX مدير وكالة XXXX الكائنة بحي XXXXXXX.
المفوض(ة) للتصرف وفقا لما يلي:

من جهة،

المؤسسة الصغرى: XXXXXXXXXXXXXXXX.
تلي تسميته "المقترض" الكائن مقره: XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX
المسجل في غرفة الصناعة التقليدية والحرف تحت رقم: XXXXXXXX المؤرخ في XXXXXXXX.
الممثل من طرف السيد: XXXXXXXX.
القاطن ب XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX
صاحب بطاقة التعريف الوطنية رقم: XXXXXXXX.
المسلمة بتاريخ XXXXXXXX من طرف XXXXXXXX.

من جهة أخرى،

نظرا لقرار الموافقة رقم XXXXXXXX المؤرخة يوم XXXXXXXX الصادرة من طرف وكالة XXXXXXXX
نظرا لشهادة التمويل الأهلية رقم XXXXXXXX الصادرة يوم XXXXXXXX من طرف وكالة ANADE
ببرج بوعريريج .

تم الاتفاق و إقرار ما يلي :

المادة 1: موضوع الاتفاقية

يوافق البنك بموجب هذه الاتفاقية ووفقا للشروط المنصوص عليها، على وضع قرض طويل المدى لفائدة المقترض
الذي يرضى به، في إطار جهاز المؤسسات المصغرة الموجه لتمويل:
- التجهيزات التالية: XXX XXX

- تهيئة المحل الذي سوف يكون فيه النشاط

- بتكلفة إجمالية تقدر ب

المادة 2: مبلغ القرض

يقدر مبلغ القرض موضوع هذه الاتفاقية ب (XXXXXXXX) دج XXXXXXXXXX ألف دينار جزائري ممثلا في 70% من المشروع.

المادة 3: شروط القرض

يمنح القرض وفقا لشروط المدة و الفوائد التالية :

1.3 مدة القرض : يمنح القرض لمدة ستة (06) سنوات وستة (06) أشهر بما فيها فترة مؤجلة الدفع بثمانية عشر (18) شهرا لتسديد المبلغ الرئيسي للقرض

2.3 نسبة الفوائد، العمولات:

➤ نسبة الفائدة :

- تحدد نسبة الفائدة المطبقة على هذا القرض ب **75% 6 سنويا**، و هي على عاتق الخزينة العامة، وفقا للاتفاقية المبرمة بين الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار قروض المقاولين الشباب والبنك، بتاريخ 13 جوان 2021، وطبقا للمرسوم التنفيذي رقم 13-125 المؤرخ في 06 أفريل 2013، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 13-253 المؤرخ في 02 جويلية 2013، المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 06/09/2003، الذي يحدد شروط الإعانة المقدمة للشباب ذوي المشاريع ومستواها.

➤ العملة:

يدفع المقترض للبنك عمولة التسيير مقدرة ب XXX دج وتكون على دفعة واحدة، وقبل كل استعمال، طبقا لجدول التعريفات للشروط العامة للبنك السائرة المفعول.

➤ الرسوم:

المقترض معفى من دفع الضريبة على القيمة المضافة الخاصة بالفوائد.

3.3 القروض بدون فائدة (P N R) : استفاد المقترض من جهاز ANADE من قرض بدون فائدة بمبلغ

XXXXXXXX دج، يمثل 25 % من القيمة الإجمالية للمشروع.

لا يمكن للبنك تسليم رفع اليد على الضمانات المقدمة من طرف المقترض إلا بعد تسديده للقرض البنكي وكذلك القرض بدون فوائد و القروض الإضافية الأخرى (بدون فوائد) في حالة وجودها الممنوحة من طرف ANADE.

المادة 4: الشروط و الضمانات المطلوبة

• لتغطية القروض الممنوح، يتعهد المقترض قطعا لتوفير الشروط و لتقديم الضمانات التالية:

➤ الشروط:

تقديم الفاتورة النهائية عند إصدار الصك البنكي المقدر ب 90 % من قيمة التجهيزات.

➤ الضمانات :

• رهن حيازي على التجهيزات، العتاد / رهن للمعدات من الدرجة الأولى لفائدة البنك ومن الدرجة الثانية ل ANADE في خلال مدة لا تتجاوز 30 يوما من تاريخ إصدار الفاتورة النهائية.

- تأمين ضد جميع الأخطار / أو متعدد الأخطار بنسبة 100% (مع الأخذ بعين الاعتبار قيمته باحتساب كل الرسوم) خاص بجميع ممتلكات المؤسسة بموجب توكيل باسم البنك من الدرجة الأولى لفائدة البنك ومن الدرجة الثانية ل ANADE
- الانخراط في صندوق الكفالة المتبادلة لضمان أخطار قروض الممنوحة للمقاول.

المادة 5 : تخصيص القروض

يلتزم المقترض بتخصيص القرض للموضوع المذكور في المادة الأولى من هذه الاتفاقية و يمكن للبنك مراقبة في أي وقت، استخدام و توجه المبالغ المعارة.

المادة 6 : كفاءات استخدام القرض

- 1.6** لا يمكن استخدام القرض موضوع هذه الاتفاقية إلا بعد :
- دفع المقترض للحصة التي على عاتقه في حسابه.
 - استلام البنك القرض أو القروض بدون فائدة في حساب المقترض (P.N.R)
 - تقديم عقد الانخراط في الصندوق الضمان، يشمل كل مدة القرض الممنوح.
 - تقديم نسخة مطابقة الأصل لقرار منح الامتيازات الخاصة بمرحلة الإنجاز سواء كان للإنشاء أو لتوسيع..
 - تقديم نسخ عن الفواتير الشكلية أو الكشوف التقديرية المحينة، إذا اقتضى الأمر.
 - تقديم أمر رفع الصك البنكي المسلم من طرف جهاز ANADE و إتمام كل الإجراءات القانونية الخاصة بالتسجيل المتعلقة بها.

2.6 لا يتم استعمال القرض إلا بصك بنكي محرر لفائدة الممولين في اجل لا يتجاوز عشر (10) أيام عمل، ابتداء من تلقي أمر استلام الشيك.
لا يسمح أي سحب عن طريق الصندوق.

3.6 فترة استعمال القرض.

لا تتجاوز فترة استعمال القرض مدة سنة ابتداء من تاريخ سريان هذه الاتفاقية.

4.6 استعمال القرض.

- يستعمل القرض دفعة واحدة أو عدة دفعات.
- في حالة استعمال القرض عن طريق عدة دفعات، تحسب الفوائد المتقاطعة خلال مدة استعمال القرض.
 - يعد البنك جدول الاستهلاك متضمن مبلغ القرض و الفوائد المترتبة عنه التي هي على عاتق الخزينة العامة. يمضى هذا الجدول من طرف البنك و المقترض.
 - يمضى المقترض سند الأمر الإجمالي و سلسلة سندات الأمر المتعلقة بالقرض.

المادة 7 : كفاءات التسديد

تتعهد المقترضة السيدة : **XXXXXXXXXXXX** بتسديد المبلغ الأصلي للدين، العمولات، المصاريف، و الملحقات كل ستة أشهر وفقا لجدول الاستهلاك الذي هو جزء ملحق لهذه الاتفاقية.
ويتم هذه التسديدات عبر خصم الحساب الجاري للمقترض
رقم **XXXXXXXXXXXXXXXXXXXX** مفتوح على دفاتر الوكالة الوطنية.

المادة 8 : تخصص التسديدات

تخصص كل التسديدات المدفوعة من طرف المقترض حسب الأولوية التالية :
أ- التسديد أصل الدين المستحق.

ب- التسديد المسبق للقرض .

المادة 9 عدم تسديد القسط.

في حالة عدم تسديد لقسط أو عدة أقساط، يفقد المقترض الحق في الاستفادة من التخفيض.
في حالة عدم التسديد في حدود ثلاثة (03) أقساط متتالية ، يتم تنفيذ الضمانات المتحصل عليها طبقاً للإجراءات المعمول بها بالبنك.
في حالة إعادة الجدولة، يفقد المقترض الامتيازات المتعلقة بالتخفيض، وسيحمل الفوائد المرسلة على عاتقه طيلة فترة إعادة الجدولة.

المادة 10: التسديد المسبق

يحق للمقترض أن يقوم بالتسديد المسبق للقرض كلياً أو جزئياً.

المادة 11 : التزامات أخرى للمقترض

يلتزم المقترض كذلك ب :

- تسهيل أي زيارة التي سيقوم بها أعوان البنك على مستوى المحلات و المنشآت، محل التمويل المصرفي.
- إعلام البنك بأي تغيير في الطبيعة القانونية للمقترض و / أو أي وقائع مهمة من شأنها تمس بممتلكاته أو زيادة حجم التزامات البنك .
- منح البنك مجموع رقم الأعمال المنجزة من المشروع الممول ، منذ شروعه في النشاط .

المادة 12 : بنود الإلغاء .

يمكن لأي طرف أن يعدل عن هذه الاتفاقية في الحالات التالية .

1-12 العدول من طرف البنك.

- إذا استخدم القرض لغايات غير تلك التي تنص عليها هذه الاتفاقية .
- في حالة عدم الدفع عند الاستحقاق للمبلغ الرئيسي للقرض ، العمولات و في حدود ثلاثة (03) أقساط غير مدفوعة.
- عند عدم تحصيل الضمانات المشترطة في الأجل المحددة وفي حالة عدم احترام لشروط الاتفاقية.
- عدم وجود العتاد و المعدات المتحركة الممول من طرف البنك في أماكن نشاط المشروع عند معاينة البنك لموقع هذا المشروع .
- عند ظهور أي طارئ، يعتبره البنك يؤثر سلبياً في استرجاع مبلغ القرض أو الإخلال بتوازن القدرة المالية للمقترض (توقف النشاط ، الإفلاس ، التسوية القضائية ... الخ).
- رفض إمضاء جدول الاستهلاك ، سند الأمر الإجمالي و سلسلة سندات الأمر المتعلقة به و ذلك بعد الاستهلاك الكلي للقرض.

2-12 العدول من طرف المقترض : في حالة ما يقرر المقترض تسوية دينه بصفة مسبقة .

المادة 13 : البند الجزائي

في حالة ما إذا اضطر البنك إلى مباشرة إجراءات أيا كانت ، بغية استرجاع دينه، بمبلغه الرئيسي ، فوائد التأخير، العمولات ، المصروفات و الملحقات ، يطبق بقوة القانون عقوبة
ب 0,5 % من المبلغ الإجمالي للدين الذي لا يزال واجب الأداء .

المادة 14: اكتتاب و تجديد التأمينات

- يتعهد المقترض بصفة لا رجعية باكتتاب وثيقة التأمين (الأخطار) و/ أو متعددة الأخطار للأمالك الموضوعه كضمان لفائدة البنك و هذا طيلة مدة القرض.
- يجب أن تسلم وثيقة (وثائق) التأمين المكتتبه بصفة إجبارية إلى البنك بنسختها الأصلية ، بعد حلولها أو تفويضها استثنائيا لصالح البنك .
- كما يجب تسليم النسخ الأصلية لملحقات الحلول أو تفويض التأمين في صيغتها الأصلية .
- يتعهد المقترض بصفة قطعية ، على تجديد وثيقة / أو وثائق التأمين المحالة لصالح البنك ، عند حلول الأجل.

المادة 15: الوثائق التعاقدية

- الاتفاقية الحالية.
- كل ملحق لهذه الاتفاقية يوقع بين الطرفين
- جدول الاستهلاك الملحق

المادة 16: تسوية النزاعات

ترفع كافة النزاعات الناتجة عن تنفيذ هذه الاتفاقية أو تفسيرها في حالة انعدام تسوية ودية ، أمام القسم التجاري لمحكمة رأس الوادي .

المادة 17 : اختيار الموطن

يختار الطرفين لتنفيذ هذه الاتفاقية و ما يتبع الموطن التالي :

- البنك ، لدى وكالة XXXXXXXXX.
- الكائنة ب: XXXXXXXXXXXXXXXX .
- المقترض XXXXXXXXXXXXXXXX.
- القاطن ب : XXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXXX

المادة 18: الإجراءات الشكلية

لا يمكن تحقيق القرض موضوع هذه الاتفاقية إلا بعد أداء كافة إجراءات التسجيل.

يجب أن تكون هذه الاتفاقية المعدة بنسختين مدمجة وفقا للقانون الساري المفعول موضوع التسجيل .

حرر في (02) نسختين أصلية في رأس الوادي

البنك

المقترض*

(الختم و التوقيع)

(الختم و التوقيع)

* يجب على المقترض أن يكتب بيده العبارة التالية
قرئ و صودق عليه ، صالح لأجل المبلغ XXXXXXX دج .(بالحروف و الأرقام اثنان XXXXXXX دينار جزائري. بالإضافة إلى الفوائد، العمولات،
المصرفيات و الملحقات للتذكير.

الملحق 04:

الفروع الجهوية للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

(10) فروع جهوية:

عنابة : عنابة, الطارف, سوق أهراس, سكيكدة, قالمة

بجاية : بجاية, سطيف, برج بوعريرج, تيزي وزو, البويرة

قسنطينة : قسنطينة, جيجل, أم البواقي, باتنة, ميلة,

بسكرة : بسكرة, تبسة, الوادي, خنشلة

ورقلة : ورقلة, تمنراست, ايليزي, غرداية

سيدي بلعباس : سيدي بلعباس, تلمسان, وهران, مستغانم, معسكر, عين تيموشنت

تيارت : تيارت, عين الدفلة, تيسمسيلت, الشلف, سعيدة, غيليزان.

الجلفة : الجلفة, مدية, الأغواط, للسيلا

بشار : بشار, تندوف, أدرار, البيض, النعامة

تيبازة : تيبازة, الجزائر شرق, الجزائر غرب, بومرداس, بليدة

(49) وكالة ولائية, الجزائر بوكالتين.



(548) خلايا للرفقة للدوائر.



الملحق 05:

الفروع المحلية لـ PerMicro بإيطاليا



- فروع PerMicro إلى غاية 2021
- الفرع المخطط فتحه في 2022
(Lamezia Terme)

الملحق 06 :

برنامج "تمكين الشباب لريادة الأعمال الزراعية" لبنك التنمية الإفريقي

برنامج تمكين الشباب لريادة الأعمال الزراعية هو من البرامج التنموية الهامة في اطار استراتيجيات بنك التنمية الإفريقي الخاصة بتوفير الغذاء من خلال التحول الزراعي في قارة افريقيا (2016-2025)، ايجاد وظائف للشباب من الجنسين (2016-2025) واستراتيجية بنك التنمية الإفريقي للنوع الاجتماعي لترقية مساواة النوع (2014-2019).

الهدف العام للبرنامج

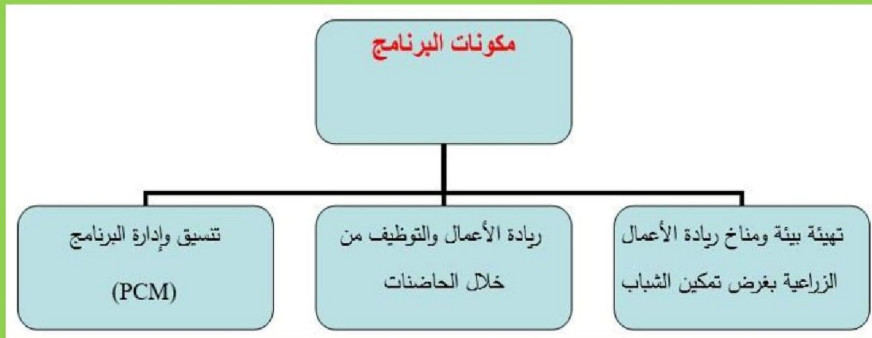
المساهمة في ايجاد وظائف، تأمين الغذاء والتغذية، إدرار الدخل وتحسين مستوى المعيشة بالنسبة للشباب بالحضر والريف.

الهدف الخاص للبرنامج

ايجاد فرص عمل والتوظيف اللائق وتأسيس اعمال زراعية للشباب الخريجين من الجنسين على طول أولويات سلاسل القيمة الزراعية.

نطاق عمل البرنامج

يعمل البرنامج في مرحلته الأولى بولايات الخرطوم، الجزيرة، نهر النيل، القضارف وكسلا.



الفئة المستهدفة

يستهدف البرنامج الشباب من الجنسين بالحضر والريف بالولايات المختارة ضمن الفئة العمرية 18 – 35 سنة وبمستوى تعليمي جامعي (دبلوم 3 سنوات كحد أدنى). إجمالي المستهدفين بالبرنامج حوالي 1000 شاب و1000 شابة لضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين .

من هو المؤهل لبرنامج تمكين الشباب السوداني لريادة الأعمال الزراعية؟

• أن يكون المتقدم / المتقدمة سوداني الجنسية.

كيفية التدريب بالحاضنات

البرنامج يقوم على تكافؤ الفرص بين المتدربين باعطاء ما لا يقل عن 50% من الفرص للخريجات (استناداً على استراتيجية بنك التنمية الأفريقي للنوع الاجتماعي لترقية مساواة النوع Gender Equality (2014-2019)، ويتم تدريبهم كرواد أعمال زراعية لمدة سنة كحد أقصى. يتم تخريجهم كرواد أعمال في مجال ريادة الأعمال الزراعية، بعد التدريب يقوم كل رائد عمل بتقديم مقترح لمشروع في إطار سلسلة القيمة الزراعية لكي يتم تمويله عبر البرنامج على ألا يقل عدد العمال المستوعبين بالمشروع المقترح عن 5 عمال من الجنسين، ليصل العدد الكلي إلى 12 ألف مستفيد ومستفيدة خلال فترة البرنامج (2017-2021).

الدعم الفني بواسطة المعهد الدولي للزراعة المدارية IITA

سوف يقوم المعهد بفتح مكتب بالسودان لتقديم الدعم الفني للبرنامج لتحقيق أهداف البرنامج من خلال المحاور الآتية

1. التحضيرات الأولية لبرامج الحاضنات
2. المساعدة في إجراءات إختيار الشباب
3. الترويج، التشبيك وإدارة المعرفة
4. تحديد الإحتياجات بالنسبة للحاضنات والتنفيذ
5. تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية الخاصة بمنسقى الشباب، العاملين بالحاضنات في مجال ريادة الأعمال وتطوير خدمات الأعمال
6. تطوير وإدارة الشراكات خاصة مع القطاع الخاص
7. رصد وتقييم مخرجات، نتائج وأثر البرنامج ومتابعة رواد الأعمال من الشباب

تمويل البرنامج

الميزانية الكلية للبرنامج تقدر بحوالى 32.7 مليون دولار أمريكي؛ 28.9 مليون دولار منحة من بنك التنمية الأفريقي (90.1%)، حوالى 3.2 مليون دولار مكون محلي لحكومة السودان كمساهمة عينية (9.9%)، ومبلغ 60 مليون دولار عبارة عن محفظة تمويل يتم تأسيسها في إطار عمل البرنامج بواسطة البنوك المشاركة، وبعد الموافقة يتم تفتينها من خلال مذكرات تفاهم لتوفير التمويل لمشروعات رواد الأعمال الزراعية.

آلية التمويل وتقاسم المخاطر

لتشجيع مؤسسات التمويل المشاركة في البرنامج وتمويل الشباب رواد الأعمال سوف يتم تأسيس آلية التمويل وتقاسم المخاطر بتمويل من بنك التنمية الأفريقي لتقليل نسبة مخاطر محافظ التمويل للحد المسموح به عالمياً. النظام الإدارى لتلك الآلية سوف يتم تصميمه بواسطة بيت خبرة يتم التعاقد معه من خلال منافسة عالمية.

- مقيم/ مقيمة حاليا بالسودان.
- أن يكون العمر 18 سنة كحد أدنى و35 سنة كحد أعلى .
- لديه/لديها الحد الأدنى من المؤهل الأكاديمي (دبلوم نظام 3 سنوات في أي تخصص من أي مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي المعترف بها)
- ليس لديه/لديها وظيفة حاليا ولا يتم توظيفه/توظيفها بأجر خلال فترة الحضانة.
- أن يكون/تكون متفرغ/ متفرغة تفرغاً كاملاً ولا توجد أي أسباب تؤثر على مشاركته/ها خلال فترة الحضانة.
- إكمال استمارة التقديم وإرفاق المستندات المطلوبة على النحو التالي :
 - لرقم الوطني / البطاقة القومية / جواز السفر.
 - شهادة المؤهل الأكاديمي أو ما يفيد الإكمال .
 - شهادة الميلاد/ التسنين.
 - شهادة السكن الحالي.
 - أي شهادات تدريبية تتعلق بإدارة الأعمال، الأعمال الزراعية، والتدريب التقني في مجال التدريب الزراعي – تعتبر ميزة إضافية.

كيفية إختيار المستهدفين

يتم إختيارهم بطريقة شفافة ونزيهة، ووفق معايير مهنية محددة وتتم عملية الإختيار بواسطة بيت خبرة محايد يتم إختياره عبر المناقصة والمناقسة الحرة .يتم تنفيذ البرنامج من خلال تسعة (9) حاضنات تمت الموافقة عليها بواسطة بنك التنمية الأفريقي وحكومة السودان.

حاضنات البرنامج بالولايات المستهدفة

الولاية	الحاضنة
الخرطوم	جامعة أم درمان الإسلامية
	حاضنة أبو حليمه
	الجهاز القومي لتشغيل الخريجين (سوبا)
	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (حلة كوكو)
الجزيرة	هيئة البحوث الزراعية
	القصيرة للاستزراع السمكي
نهر النيل	هيئة البحوث الزراعية بالدامر .
القضارف	الشركة التجارية الوسطى
كسلا	الإدارة العامة للثروة الحيوانية.

الملحق 07 :

**نموذج الدراسة المالية للمشاريع الممولة من قبل
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)**



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بالمؤسسات المصغرة
الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

(D) ETUDE FINANCIERE

(D.1) Structure de l'investissement:

Rubrique	(en DA)	
	Coût	Coût TOTAL
Immobilisations incorporelles		
Frais d'établissement		
Logiciel, Licences,.....	0,00	
Immobilisations Corporelles		
Equipements de production		
Equipements locaux		
Equipements importés	0,00	
Frais d'installation	0,00	
Frais de transport	0,00	
Montage et essais	0,00	
Cheptel	0,00	
Matériels roulants	0,00	
Aménagements	0,00	
Outils	0,00	
Matériel et mobilier de bureau	0,00	
Matériels Informatiques	0,00	
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impôts et taxes	0,00	0,00
Cotisation fonds de garantie		
Assurances		
Fonds de roulement		
Frais de formation, transitaire	0,00	0,00
Autre	0,00	0,00
TOTAL		

N° Dossier :
Gérant :
Activité : ENTREPRISE DE

Montant des équipements Importés en DA	Cours de conversion relevé le / /		Montant en DA
	Montant Equip	Cours Devise en DA	
	0,00		0,00

Type de financement	1	PNR SUPP	Montant
Triangulaire	: 1		
Mixte	: 2		
Auto financement	: 3	PNR (LO)	0,00

Zone	2
* Zone 1 : Zone normale	
* Zone 2 : Zone spécifique et hauts plateaux	
* Zone 3 : Sud	

Statut du promoteur	1	Franchise TVA	2
1- Chômeur ou étudiant		1- Avec franchise : "Régime réel"	
2- Autres		2- Sans franchise : "IFU"	

REGIME REEL		REGIME FORFAITAIRE
IBS	TAP	IFU
19%	2%	1.2%

(D.2) Structure de Financement:

Rubrique	Taux Particip	Montant
Apport personnel	5%	
Numéraires		
Nature		0,00
PNR Classique	25%	
Crédit Bancaire	70%	
TOTAL	100%	

(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

Rubrique	SEMESTRE 1	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6
Montant du crédit							
Durée du crédit (en semestre)							
Taux d'intérêt bancaire	5,5%						
Taux de bonification	100%						
Taux d'intérêt réel	0,00%						
Principal	0,00	0,00					
Reste à rembourser (encours)							
Intérêts Bancaires bonifiés	0,00						
Cotisation au FG							
Cotisation à verser							



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ